

A



WO/PBC/20/8

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 28 نوفمبر 2013

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة العشرون

جنيف، من 8 إلى 12 يوليو 2013

التقرير

الذي اعتمده لجنة البرنامج والميزانية

المحتويات

البند 1	افتتاح الدورة.....	3
البند 2	اعتماد جدول الأعمال.....	4
البند 3	تقرير أداء البرنامج لعام 2012.....	11
	تقرير شفهي عن أنشطة البرنامج 18 (الملكية الفكرية والتحديات العالمية).....	43
البند 4	الموقف المالي في نهاية عام 2012: النتائج الأولية.....	49
البند 5	مشروع البرنامج والميزانية المقترح للثانية 15/2014.....	50
	إجراء إعداد الميزانية المطبق على المشروعات المقترحة من اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لتنفيذ	
	توصيات جدول أعمال التنمية.....	154
	الخطة الرأسالية الرئيسية : الفترة 2014-2019.....	159
البند 6	تمويل مستحقات الموظفين بعد نهاية الخدمة.....	165
البند 7	الحوكة في الويبو.....	169
البند 8	اعتماد ملخص القرارات والتوصيات.....	176
البند 9	اختتام الدورة.....	176

المرفق: قائمة المشاركين

1. عُقدت الدورة العشرون للجنة الويبو المعنية بالبرنامج والميزانية بمقر الويبو في الفترة من 8 إلى 12 يوليو 2013.
2. وتتألف اللجنة من الدول الأعضاء التالية: الجزائر وأنغولا والأرجنتين وبنغلادش وبيلاروس والبرازيل وبلغاريا وبوركينا فاسو والكاميرون وكندا وشيلي والصين وكولومبيا والجمهورية التشيكية وأكادور ومصر والسلفادور وفرنسا وألمانيا وغانا واليونان وغواتيمالا وهنغاريا والهند وإيران (جمهورية - الإسلامية) وإيطاليا واليابان وقيرغيزستان والمكسيك والمغرب وعمان وباكستان وبيرو وبولندا وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا ورومانيا والاتحاد الروسي والسنغال وسنغافورة وسلوفاكيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا وسري لانكا والسويد وسويسرا (بحكم الموقع) وطاجيكستان وتايلند وتركيا وأوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وزيمبابوي (53). وكان أعضاء اللجنة الممثلون في هذه الدورة هم: الجزائر وأنغولا والأرجنتين وبنغلاديش وبيلاروس والبرازيل وبوركينا فاسو والكاميرون وكندا وشيلي والصين وكولومبيا والجمهورية التشيكية وأكادور ومصر والسلفادور وفرنسا وألمانيا واليونان وغواتيمالا وهنغاريا والهند وإيران (جمهورية - الإسلامية) وإيطاليا واليابان والمكسيك والمغرب وبولندا وجمهورية كوريا ورومانيا والاتحاد الروسي والسنغال وسلوفاكيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا وسري لانكا والسويد وسويسرا (بحكم الموقع) وتركيا وأوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وزيمبابوي (43). وبالإضافة إلى ذلك، كانت الدول التالية الأعضاء في الويبو، وغير الأعضاء في اللجنة، ممثلة بصفة مراقب: أندورا وأستراليا وبلجيكا وبوروندي وكوستاريكا وكوت ديفوار وجيبوتي والجمهورية الدومينيكية وجورجيا والكرسي الرسولي وإيرلندا وإسرائيل وجامايكا وليبيا ولبنان وموناكو وهولندا وبنما وباراغواي والبرتغال وسان تومي وبرينسيبي وترينيداد وتوباغو وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وفيت نام وزامبيا (25). وترد قائمة بالمشاركين في مرفق هذه الوثيقة.

البند 1: افتتاح الدورة

3. رحب رئيس الدورة بوفود الدول الأعضاء وشكرهم على مشاركتهم البناءة أثناء المشاورات غير الرسمية التي أجراها معهم في الأسبوع السابق. وقال، كانت هذه المشاورات فرصة جيدة جداً للاستماع إلى آراء جميع المجموعات بشأن مشروع البرنامج والميزانية. وأعرب عن أمله في الإسراع بوتيرة المناقشات. وذكر الرئيس الوفود بأن الجلسة الحالية كانت جلسة رسمية بناء على طلب الدول الأعضاء لتجنب الازدواجية في العمل مع جلسة غير رسمية في يوليو وجلسة رسمية في سبتمبر. ويعني هذا ضرورة الانتهاء من إقرار القضايا التي ينبغي إقرارها خلال الأسبوع الحالي حتى لا تعود اللجنة إلى مناقشتها مرة أخرى في دورة سبتمبر. ومضى يقول، سيتم النظر في القضايا التي لم تتمكن اللجنة من التوصل إلى حل وسط أو اتفاق بشأنها في دورة انعقاد اللجنة في سبتمبر. وفيما يتعلق بالبند 5 (اقتراح مشروع البرنامج والميزانية للثلاثية 15/2014)، أعلن أنه سيفصح عن المناقشات التي دارت في الاجتماع التشاوري غير الرسمي عندما يحين وقت مناقشة هذا البند. ثم أكد عزمه على بدء جميع جلسات الدورة على وجه السرعة في ميعادها تماماً. وأعلن عن قيام المدير العام بإلقاء كلمة أمام اللجنة في اليوم التالي. ودعا الرئيس الأمانة لتقديم ملاحظاتها الاستهلاية.

4. ورحبت الأمانة بالوفود باسم المدير العام الذي سيكون حاضراً في اجتماعات اليوم التالي لتقديم اقتراح مشروع البرنامج والميزانية للثلاثية 15/2014. وشرعت في العرض التقديمي لمشروع جدول الأعمال، وقالت كان الهدف الأول خلال اللجنة التي عُقدت في سنة الميزانية هو تزويد الأعضاء بنظرة شاملة عن الوضع الحالي من خلال مجموعة البنود تحت عنوان "أداء البرنامج والاستعراض المالي". وفي هذا الإطار، سوف يُطلع الأعضاء على ما تحقق من تقدم وإنجازات في الفترة السابقة فيما يتعلق بالثلاثية الحالية، وسوف يناقشون تقرير أداء البرنامج لعام 2012، ثم يبحثون الوضع المالي والنتائج الأولية لعام 2012 وكذلك تلك النتائج المتعلقة بالربع الأول من عام 2013. واختصت المجموعة التالية من البنود بعنوان "تخطيط وإعداد الميزانية" "بالنتائج المستقبلية" لفترة الثلاثية المقبلة بعد الانتهاء من إعداد السياق. وفي إطار هذا العنوان، سوف ينظر الأعضاء في مسودة المشروع المقترح للبرنامج والميزانية القادم. كما يتضمن هذا البند من جدول الأعمال أيضاً، وفقاً للقرار الذي اتخذته اللجنة، استعراض كل من "1" كيفية تطبيق إجراءات إعداد الميزانية على المشاريع المقترحة من لجنة التنمية كحل متكامل خلال الثلاثية الحالية، "2" والاستثمارات المقترحة وفقاً لخطة الأصول الرأسمالية الرئيسية للمنظمة المعدّة

حديثاً للفترة 2014-2019 والتي اشتملت، وفقاً لمبادئ الإدارة المالية الرشيدة، على سبعة مشاريع لعرضها على الدول الأعضاء للموافقة على تمويلها باستخدام الاحتياطات وفقاً لسياسة استخدام الاحتياطات التي وافقت عليها الجمعيات في 2010. ومن المتوقع أن يتضمن جدول الأعمال استعراض الوثيقة التي أعدتها الأمانة بشأن تدبير تمويل طويل الأجل لتغطية استحقاقات الموظفين في الويبو. وتوجهت الأمانة بالشكر إلى الرئيس على توجيهاته ومشاركته في الاجتماعات التحضيرية التي عُقدت أيام 4 و5 يوليو مع كافة المجموعات الإقليمية، والتي ساعدت الأمانة على مواصلة التحضير لدورة أكثر فعالية. وشكرت الأمانة جميع الوفود نظير المساهمة البناءة والتفاعل المثمر خلال جلسات الإحاطة التي نظمتها الأمانة قبل وبعد مؤتمر مراكش. وبالنظر إلى أن لجنة الميزانية المنعقدة في شهر يوليو كانت لجنة رسمية، ظهرت الحاجة إلى توفير جميع الوثائق بجميع اللغات الرسمية الست. وفي هذا الصدد، اعتذرت الأمانة عن إزعاج نجم عن التأخير في نشر الوثائق بجميع اللغات. وأعلنت الأمانة عن توثيق الأسئلة والإجابات التي وردت خلال المشاورات غير الرسمية، وذلك في إطار سعيها المتواصل في أن تكون أكثر استجابة وتوجهاً نحو خدمة الدول الأعضاء كسابق عهدها دائماً. ومضت تقول، سيتم مواصلة تحديث هذه الوثيقة بإضافة المزيد من الأسئلة والأجوبة خلال دورة اللجنة. ولفتت الأنظار إلى توفر نسخة منقحة في صباح ذلك اليوم. واختتمت الأمانة كلمتها بتطلعها إلى تحقيق تبادل إيجابي للآراء خلال الدورة.

البند 2: اعتماد جدول الأعمال

5. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/20/1 Prov.

6. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم مشروع جدول الأعمال.

7. وقالت الأمانة لقد نما إلى علمها أن مشروع جدول الأعمال لا يعكس تماماً القرار الذي اتُخذ في الدورة التاسعة عشرة للجنة بشأن تعريف نفقات التنمية في سياق البرنامج والميزانية حيث لم يتم إدراج هذا البند. فقد نصت الفقرة الفرعية "4" من القرار المذكور على: "وقررت [لجنة البرنامج والميزانية] أن يكون تعريف نفقات التنمية بنداً من بنود جدول أعمال الدورة العشرين للجنة البرنامج والميزانية. وسيُطبق التعريف المعدل على وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 17/2016 في حالة الموافقة عليه". واعتذرت الأمانة عن هذا السهو من جانبها، واقترحت إدراج بند جدول أعمال جديد، يلي البند 5، تحت عنوان "التخطيط وإعداد الميزانية"، والذي سيُقرأ: تعريف نفقات التنمية في سياق البرنامج والميزانية.

8. وهناً وفد بلجيكا باسم المجموعة باء الرئيس على ترشيحه. والتفت الوفد إلى إضافة بند جدول الأعمال الجديد وقال، "1" صدر جدول الأعمال بالفعل منذ بضعة أسابيع؛ "2" واتصف جدول الأعمال بالطول إلى حد ما نظراً لاحتوائه على بنود كثيرة. ورأى الوفد أنه قد يكون من الأفضل إجراء نقاش بشأن إمكانية إدراج بند إضافي إلى جدول الأعمال أو العودة مرة أخرى لمناقشة هذا البند في مرحلة لاحقة. وأعرب عن عدم استعداد المجموعة باء للمضي قدماً في مناقشة نفقات التنمية في هذا الوقت. وحث الوفد اللجنة على الالتزام بجدول الأعمال كما ورد في الوثيقة WIPO/PBC/20/Prov.

9. وذكر الرئيس الوفود، لدواعي التأكيد، بقرار لجنة البرنامج والميزانية في العام السابق بشأن إدراج تعريف نفقات التنمية كبنود مستقل في جدول أعمال الدورة العشرين. ولذلك، أوضح عدم وجود أي محاولة لإضافة بند جديد لم تتم الموافقة عليه مسبقاً، وسبب عدم ظهور هذا البند في جدول الأعمال هو مجرد خطأ من الأمانة.

10. وأكدت الأمانة على أن الفقرة الفرعية 4 من القرار المذكور والمدرجة في موجز القرارات والتوصيات الصادر عن الدورة التاسعة عشرة (الوثيقة WIPO/PBC/19/27) نصت على وضع نفقات التنمية كبنود من بنود جدول أعمال الدورة العشرين للجنة البرنامج والميزانية.

11. وطلب الرئيس من الأعضاء الإفادة بالرأي في إضافة البند المتعلق بتعريف نفقات التنمية على جدول الأعمال، في ضوء القرار الذي اتخذته لجنة البرنامج والميزانية في الدورة السابقة.

12. وأشار وفد بلجيكا إلى التوضيحات التي قدمتها الأمانة، وأعرب عن استعداده للمشاركة في مناقشة هذا الموضوع. واستدرك قائلاً، ينبغي أن يكون مستعداً للمناقشة. ولهذا السبب، اقترح الوفد الإبقاء على جدول الأعمال الحالي دون إضافة وكما ورد في الوثيقة WO/PBC/19/1 Prov، ثم إعادة مناقشة إمكانية إدراج بند آخر على جدول الأعمال في وقت لاحق خلال الأسبوع، على ضوء موقف تقدم سير المناقشات بشأن البنود الأساسية المدرجة في جدول الأعمال.

13. وعُقب الرئيس قائلاً يترتب على ذلك عدم تنفيذ القرارات التي تتخذها الدول الأعضاء. وبته إلى أنه إذا تم إرساء سابقة مثل هذه، فسوف يعني ذلك إعادة مناقشة قرارات الدول الأعضاء الأخرى السابق اتخاذها.

14. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وقال إنه مع الرأي المؤيد لتنفيذ قرارات دورة لجنة البرنامج والميزانية الأخيرة، ويجب إضافة هذا البند إلى جدول أعمال الدورة الحالية. وأضاف، يجب أيضاً تنفيذ قرار لجنة الميزانية بخصوص إعداد تقرير مكتوب عن الملكية الفكرية والتحديات العالمية (البرنامج 18)، حيث ما يزال مشروع جدول الأعمال يشير إلى تقديم تقرير شفهي عن البرنامج 18.

15. وشكر وفد فنزويلا (جمهورية-البوليفارية) الأمانة على الوثائق. ورأى أن هذه المسألة كانت نتيجة خطأ. وبالتالي، فهي ليست قضية إدراج بند جديد على جدول الأعمال، بل معالجة خطأ وقعت فيه الأمانة. وقد أقرت الأمانة بهذا الخطأ من جانبها، وبناء على ذلك، طلب الوفد من وفد بلجيكا إعادة النظر في موقفه. ومضى يقول، في الكلمة الافتتاحية للمدير العام أمام لجنة البرنامج والميزانية، كان موضوع التنمية نقطة هامة، وكان الغرض إدراج الاستثمار من أجل التنمية في وثيقة الميزانية. وليست القضية مناقشة ما إذا كان سيتم إدراج بند على جدول الأعمال. واختتم كلمته قائلاً، يمكن للأعضاء مناقشة موضوع إدراج بند من عدمه في 8 يوليو.

16. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية وقال إن هذا الأمر كان مجرد سهو. وكان إدراج نفقات التنمية على جدول الأعمال قراراً هاماً، وكان جزءاً مكتملاً ولا يمكن الاستغناء عنه خلال المناقشة التي كان يتعين على الأعضاء إجرائها خلال الدورة الحالية. وحث الوفد وفد بلجيكا على أن يأخذ هذا في الاعتبار. وأشار أيضاً إلى مناقشة تعريف نفقات التنمية مناقشة مستفيضة في الاجتماع الأخير للجنة الميزانية، وفي الواقع، لن يُنظر للأمر على أنه فتح باب المناقشة مجدداً، وإنما سيُنظر له على أنه تصحيح خطأ من جانب الأمانة.

17. وأعرب وفد مصر عن شكره للأمانة على التوضيح الذي قدمته. ورأى أن الأمر واضح جداً. فقد توصلت اللجنة إلى قرار في جلسة سابقة، ولذلك ينبغي على الأعضاء الإبقاء على تعريف نفقات التنمية في جدول أعمال هذه الدورة. ولم ير الوفد أي مشكلة تجاه هذا التصرف، وأوصى بعدم إضاعة وقت اللجنة الثمين في مناقشة هذا الأمر. وأضاف، لقد أوضحت الأمانة تماماً بأنه سيتم مناقشة هذا البند في إطار مناقشة الميزانية بدءاً من اليوم التالي. وكان هناك متسعاً من الوقت للوفود للإعداد وتجهيز مواقفها. واستطرد قائلاً، لم يطرأ أي شيء جديد. وأعرب الوفد عن رغبته في التوصل إلى قرار فوري.

18. وشكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) الأمانة على توضيح هذه المسألة، وأعرب عن تأييده التام لإجراءات معالجة هذا الأمر على النحو الذي ذكره الرئيس من قبل. وقال كان من الواضح تماماً عدم وجود ما يدعو الأعضاء إلى اتخاذ قرار بشأن إدراج هذا البند في جدول الأعمال من عدمه، حيث تم حسم هذا الأمر بالفعل. وإذا كانت هناك دولة عضو ترغب في المطالبة بحذف هذا البند من جدول الأعمال الذي تم اعتماده من قبل وهو متضمناً لهذا البند، فإن هذا موضوع آخر يتطلب قراراً آخر من اللجنة. ومضى يقول، من المنطقي تماماً تصحيح أي خطأ، وينبغي إدراج هذا البند في جدول الأعمال. وأعلن الوفد تأييده التام لموقف الرئيس.

19. وقال وفد بلجيكا، في أعقاب إجراء بعض المشاورات داخل المجموعة بآء، قد يكون هناك إمكانية لإدراج هذا البند في جدول الأعمال على أساس أن يتم هذا الإدراج بعد البند 7 من جدول الأعمال. وشدد على أن هذه المناقشة تتم دون إعداد مسبق من جانب المجموعة. وأعرب عن رغبته في إبداء مرونة والسماح لمرة واحدة بإدراج بند في جدول الأعمال بشأن نفقات التنمية، ولكن، ومرة أخرى، شدد على موقفه بأنه لا يرى ضرورة لتكرار هذه المناقشة.

20. وصرح وفد السنغال بعدم وجود ضرورة لعمل مداخلة حيث كان سيؤيد إدراج نفقات التنمية على جدول الأعمال. وقد أيّد الرئيس وعدد من الوفود إدراج هذا البند.

21. وأشار الرئيس إلى اقتراح الأمانة العامة بإدراج نفقات التنمية في إطار البند 5 الذي يتناول إجراءات إعداد الميزانية في حين اقترح وفد بلجيكا نقله إلى ما بعد البند 7. وطلب الرئيس من الوفود الإفادة بالرأي عن الترتيب الذي يفضلونه.

22. والتفت وفد الجزائر إلى السياق الذي أُخذ فيه هذا القرار، وقال لقد كان محاولة للعمل مع التعريف الجديد المقترح لنفقات التنمية، والنظر في ما إذا كان هذا سيساعد الدول الأعضاء على دمج هذا التعريف مع البرامج والميزانيات الأخرى. ولذلك، كان من المنطقي مناقشة هذه المسألة في إطار التخطيط وإعداد الميزانية حيث سينطبق التعريف على التخطيط وإعداد الميزانيات المستقبلية. وأضاف الوفد، من غير المعقول إدراج هذا البند في أي مكان آخر. ورأى وجوب الإبقاء عليه في إطار البند 5.

23. ورأى وفد البرازيل أن مناقشة موضوع نفقات التنمية جزء لا يتجزأ من المناقشة الخاصة بمشروع الميزانية للثنائية 15/2014، ولا يوجد هناك أي داع لوضع هذا البند في جدول الأعمال بعد البند 7. وقال ينبغي الاستفادة من الطبيعة المتداخلة لهذا البند مع مشروع البرنامج والميزانية المقترح للثنائية 15/2014.

24. وسلط وفد فرنسا الضوء على ثلاث نقاط: أولاً، عدم اعتقاده في وجوب تصحيح الأخطاء في اليوم الأول لافتتاح الدورة. ومضى يقول، أدت الأمانة عملاً متميزاً، وكان الأعضاء حاضرين في الجلسة لمناقشة جدول الأعمال. وربما كان يجب على الأمانة تحذير الأعضاء سلفاً بأن هناك خطأ وأنها ترغب في مناقشته. وأضاف بأنه عندما اكتشف خطأ، أبلغ عن وجوده على الفور. كما كان من المحتمل اكتشاف بعض الأفراد لهذا الخطأ قبل عقد هذه الجلسة الصباحية. وأوصى الوفد بتصويب هذا الخطأ، أو، على الأقل، لفت نظر الأعضاء إلى وجوده قبل بداية الاجتماع. ولفت الوفد الأنظار إلى أن هذه النقطة قد أثارها بنفسه عدة مرات. ويحتاج عمل اللجنة إلى أن يكون محددًا وينبغي أن يكون متسقًا. وقال إن هذا هو موقفه الثابت بشأن هذه المسألة. ثانياً، إنه يتفهم منطق الرئيس وإصراره، وأعرب عن تأييده له في وجوب إدراج هذا البند في جدول الأعمال نظراً لسابق اتخاذ قرار بهذا الشأن من قبل. ثالثاً، لا يؤيد مناقشة جدوى إدراج مثل هذا التعريف في إطار بند البرنامج والميزانية حيث لا يحتاج الأمر إلى توافق في الآراء أثناء مناقشة الأعضاء له. وأعرب الوفد عن تفهمه لرغبة عدد من الوفود في مناقشة الموضوع المحدد والخاص بنفقات التنمية. وقال إنه لا يرى أي سبب في وجوب عدم مناقشة هذا الأمر. بيد أنه لا يتبنى أي موقف معين فيما يتعلق بالمكان الذي يجب أن يوضع فيه على جدول الأعمال.

25. وقال وفد فنزويلا (جمهورية - البوليغارية) بمجرد الاعتراف بالخطأ من جانب الأمانة، وإبداء رغبته في إدراج هذا البند على جدول الأعمال في إطار البند 5، فليس هناك أي مشكلة للوفد فيما يتعلق بالمكان الذي يتعين إدراج هذا البند فيه. ومع ذلك، وفي حالة إدراجه بعد البند 7، سيعاد فتح النقاش بشأن كل الأمور التي تم اتخاذ قرارات في شأنها بالفعل في إطار البند 5. ولفت الأنظار إلى أن القرارات التي أُخذت في سبتمبر 2012، صدرت بموافقة من الدول الأعضاء كافة، وليس فقط من جانب الدول النامية. وأشار إلى احتمال ملاحظة وفد فرنسا أيضاً وجود هذا الخطأ في جدول الأعمال.

26. وأعرب وفد ألمانيا عن تفضيله مناقشة هذا البند بعد البند 7 من جدول الأعمال لسببين: لم ير الوفد جدوى لهذه المناقشة بخصوص البرنامج والميزانية للثنائية 15/2014 نظراً لاستناد الميزانية المقترحة إلى التعريف الحالي. وتظهر أهمية

مناقشة تعريف نفقات التنمية فقط، إذا كان هناك أهمية من الأساس، عند مناقشة اقتراح الميزانية للثنائية 17/2016. ويبدو من المناسب مناقشة هذا الأمر في مرحلة لاحقة، وأن تؤخذ بعض الاعتبارات العملية في الحسبان بالنظر إلى اختلاف الآراء حول هذا الأمر. وقال من المنطقي العمل على العناصر الحالية، ثم تناول هذا البند في مرحلة لاحقة.

27. وشكر وفد مصر الأمانة على العمل المنجز من أجل إعداد مشروع جدول الأعمال، وغيره من الوثائق التي أعدت للاجتماع. ومضى يقول، لقد اكتشفت الأمانة الخطأ واعترفت بهذا السهو. ولكن يتعين الإشارة بوضوح إلى القرار الذي اتخذته لجنة البرنامج والميزانية من قبل. واحتاجت الدول الأعضاء إلى التوصل إلى تعريف واضح لنفقات التنمية من أجل تطبيقه على ميزانية الثنائية 15/2014. ومن أجل احترام القرار الذي اتخذته اللجنة في اجتماعها الأخير، ينبغي مناقشة هذا البند في إطار البند الخاص بالبرنامج والميزانية. ولذلك، لا يمكن إرجاء المناقشة لوقت لاحق في جدول الأعمال. وحث الوفد الأعضاء على إعادة قراءة قرار اللجنة الذي ينص على تطبيق هذا الأمر ضمن مسودة مشروع البرنامج والميزانية للثنائية 15/2014 بغية إيضاح الفرق بين التعريف الحالي لتكاليف التنمية والتعريف المقترح. وستتم مناقشة هذا البند، بصرف النظر عن أي أمور أخرى، في إطار بند البرنامج والميزانية المقترح و، إذا وُضع على جدول الأعمال بعد البند 7، ستتم مناقشته مرة أخرى، وهو ما يعني مناقشته مرتين بدون داع. ولا معنى لمناقشة نفس الموضوع مرتين. ومن أجل احترام القرار الذي اتخذته اللجنة، ناشد الوفد الوفود الأخرى الموافقة على مناقشة هذا الموضوع في إطار البند 5 من جدول الأعمال.

28. وقال وفد بلجيكا، لافتاً الأنظار إلى أن هذه المداخلة هي الأخيرة له بشأن هذا الموضوع، وحثت وفود فرنسا وألمانيا أيضاً رسالة واضحة جداً في هذا الموضوع. وشرع الوفد في تبرير سبب رغبته في إدراج هذا البند بعد البند 7 من جدول الأعمال. أولاً، تتعلق بنود الأعمال من 5 إلى 9 بمجموعات من الإجراءات عالية المستوى للتخطيط وإعداد الميزانيات. ومن ثم، فمسألة وضع البند الجديد بعد البند 5 أو بعد البند 7، ليست على جانب من الأهمية نظراً لأن البند الجديد ستتم مناقشته على أية حال في إطار التخطيط وإعداد الميزانيات. ومن ناحية أخرى، إذا نظر المرء إلى العناوين الثلاثة الأولى بعد ثاني مجموعة إجراءات عالية المستوى، فسوف يلاحظ ارتباط جميع العناوين بهذا البند الجديد. وهذا هو السبب وراء طلب المجموعة بآء. وإذا رأت الدول الأعضاء أن هناك حاجة إلى إجراء مناقشة أخرى بشأن نفقات التنمية، فيجب إجراء تلك المناقشة بعد بند جدول الأعمال الخاص بالحكومة (وهو بند في جدول أعمال لا يتوفر في شأنه أي وثائق للنظر فيها).

29. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره لوفد مصر للفت الأنظار إلى قراءة القرار المتخذ في إطار البند 9 كما هو مسجل في الوثيقة WIPO/PBC/19/27. وقال، أشار النص إلى تطبيق التعريف المنتق على البرنامج والميزانية للثنائية 17/2016، في حالة الموافقة عليه. وبذلك تظهر أهمية التعريف في هذا السياق إذا ما تمت الموافقة على تعريف جديد. وبالتالي، أعرب الوفد عن تأييده للموقف الذي اتخذته وفود كل من بلجيكا وفرنسا وألمانيا.

30. وخلص الرئيس إلى أن هناك على ما يبدو عدم توافق شديد في الآراء وعدم تمكن الأعضاء من الموافقة على الميزانية. وهناك طريقان للخروج من هذا الموقف: نظراً لصحة القرار الصادر في شأن البند المرتبط بجدول أعمال التنمية، ينبغي إدراج البند، كما طُرح من قبل الأمانة العامة، في إطار البند 5. سيستجيب هذا للأعضاء مناقشة موضوع تعريف نفقات التنمية في إطار البند 5 وعدم فتح باب النقاش مرة أخرى بعد البند 7. وفي الوقت نفسه، كانت وفود ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية محقة في مقولة أن هذا سيُطبَّق على البرنامج والميزانية للثنائية 17/2016 وليس على ميزانية الثنائية 15/2014 كما قال وفد مصر. ولذلك، لن يُطبق هذا التعريف على ميزانية الثنائية القادمة 15/2014 حتى لو تمت الموافقة عليه، وسوف يُطبق فقط على الثنائية 17/2016. ومع ذلك، يجب أن يكون هناك نوع من التوازن. وعلى الرغم من عدم تطبيق التعريف الجديد إلا على الثنائية 17/2016، إلا أنه جزء من تعريف نفقات التنمية الذي كان على وشك أن يُعرض للنقاش في إطار البند 5 نظراً لأن تعريف نفقات التنمية كان جزءاً من قرار متكامل. وليس من المنطقي إجراء المناقشة مرتين متى تمت إثارة الموضوع في إطار البند 5 بواسطة أعضاء من البلدان النامية. وشدد الرئيس مرة أخرى على أن التعريف الجديد لن يكون قابلاً للتطبيق إلا في اقتراح ميزانية الثنائية 17/2016 فقط. وأعلن الرئيس عن إتاحة نص التعريف المقترح هذا الصباح.

وأضاف أنه كان يفضل وضع هذا البند في إطار البند 5 من أجل مناقشة المسألة برمتها والوصول إلى قرار نهائي بشأنها. وأعرب عن رغبته في المضي قدماً في هذه الخطوات واعتماد جدول الأعمال مع التعديل المقترح من الأمانة. واستطرد قائلاً، كان هذا خطأً من الأمانة، وقد قامت بتصويبه. وكان الأمر سيكون مختلفاً في حالة افتراض عدم تعامل الأمانة مع هذا الأمر بجدية. وفي حالة افتراض الأعضاء أن الأمانة تعاملت بجدية ووضعت هذا البند في إطار البند 5، فيتعين أن يكون لديها أسبابها التي دعمتها إلى هذا القرار. ودعا الرئيس الأمانة لشرح أسباب إدراج هذا البند تحت البند 5 من جدول الأعمال.

31. وتوجه وفد سويسرا بالشكر إلى الرئيس على هذا الاقتراح، ولكنه أشار إلى وجوب إجراء المناقشة حول هذا البند بصفة منفصلة عن المناقشة الخاصة بالميزانية حيث إنها تتعلق بتعريف جديد مطلوب تطبيقه في المستقبل. ورأى الوفد أن الأعضاء بحاجة إلى الانتهاء من المناقشة الخاصة بالميزانية قبل تناول التعريف الجديد أو مناقشة تعريف نفقات التنمية الجديد الذي سيتم تطبيقه على الميزانيات المقبلة. وأعرب الوفد عن وجهة نظره بإدراج هذا البند قبل البند الخاص بالحكومة، نظراً لأن القرار الأخير حول هذا الموضوع كان واضحاً جداً، وتضمن اقتراحاً بوضع هذا البند على جدول الأعمال. وأعرب الوفد عن اعتقاده في الإبقاء على البند 5 من جدول الأعمال كما كان، دون أية تغييرات. وأشار إلى موضوعات الميزانية التي ينبغي مناقشتها، وقال إن تعريف نفقات التنمية سيكون عنصراً إضافياً سوف يتم تطبيقه على الميزانيات القادمة وليس على الميزانية قيد المناقشة حالياً في هذه الدورة.

32. وأيد وفد موناكو البيان الذي أدلى به وفد سويسرا. ولفت الأنظار إلى نص القرار المتخذ في الاجتماع الأخير للجنة الميزانية، وقال، لقد أشار النص بوضوح إلى أن موضوع نفقات التنمية سيكون على جدول أعمال الدورة العشرين للجنة. وبالتالي، لا يوجد أي مجال للتأويل في هذا الصدد. واستطرد قائلاً، لقد تم توصيفه كبنود محدد على جدول الأعمال. ولذلك، لا يمكن للجنة أن تنظر فيه في إطار بند آخر من بنود جدول الأعمال. وأضاف الوفد إنه لا يتفق بشكل كامل مع ما ساقته الرئاسة من تعليقات نظراً لأنه من الثابت استناد البرنامج والميزانية للشائبة 15/2014 على التعريف المؤقت الحالي، وأن التعريف المحتمل الموافقة عليه سوف يتم تطبيقه على الشائبات القادمة فقط. ورأى الوفد وجوب أخذ الأمور في ترتيبها الصحيح، بمعنى، النظر في البرنامج والميزانية في إطار التعريف الحالي، ومن ثم النظر إلى تعريف من الممكن تطبيقه في المستقبل. وأنهى كلمته قائلاً، ينبغي النظر في التعريف بشكل منفصل وفي أعقاب المناقشات الخاصة بالبرنامج والميزانية للشائبة 15/2014.

33. وأعرب وفد إيطاليا عن تأييده للاقتراح الذي تقدم به وفد سويسرا. وقال لم يعترض أحد من الأعضاء على وجوب إجراء مناقشة حول نفقات التنمية. وكانت القضية هي حاجة الأعضاء إلى إجراء نقاش مستنير وعلى نحو سليم بشأن الأهداف المطلوب الوصول إليها. ومضى يقول، يحتاج الأعضاء إلى وقت كافي للتخصيص لهذه المناقشة كي تكون مناقشة مجدية. إن محاولة إجراء مناقشة مبكرة، أو فرض مناقشة مبكرة، لن يؤدي إلى ضمان نوعية جيدة من المناقشات. ووصف الوفد الاقتراح المقدم من وفد سويسرا بأنه يشكل حلاً توافيقاً جيداً.

34. وقال وفد إيران (جمهورية - الإسلامية)، اتضحت رغبة الجميع في الالتزام بقرار السنة الماضية، ولكن هناك نقطتان مختلفتان. ولا يناقش الأعضاء هذا البند المحدد من جدول الأعمال بشأن البرنامج والميزانية الجديدة للشائبة 17/2016. ونصت الفقرة 3 من القرار على قيام الأمانة، إلى جانب تطبيق التعريف الحالي المؤقت، باختبار التعريف المقترح إزاء مشروع البرنامج والميزانية للشائبة 15/2014 كما تم تطويره قبل الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية، وإبراز الفوارق الجوهرية بين التعريف الحالي والتعريف المقترح. ولن يُطلب من الأعضاء اعتماد أي تعريف لتطبيقه على الشائبة 15/2014 في هذه الدورة. ومع ذلك، سيوضح التعريف الذي ستطرحه الأمانة الفروق بين الاقتراح الحالي والاقتراح الجديد. وكان هذا هو سبب ربط تعريف نفقات التنمية ربطاً مباشراً بالبرنامج والميزانية للشائبة 15/2014. وسيُثار الموضوع الثاني في حالة استعداد المجموعة لاتخاذ قرار بشأن التعريف الجديد؛ ومن ثم ستم مناقشته لتطبيقه خلال فترة الشائبة المقبلة. وخلص الوفد إلى أن ما يفهمه هو أن الأمانة اقترحت إدراج هذا البند من جدول الأعمال في إطار التخطيط وإعداد الميزانيات، بعد البند 5.

35. وأعربت الأمانة عن اعتذارها عن الالتباس الذي تسبب عن هذا الموضوع. وأشارت إلى ما أدلى به عدد من الوفود، وقالت إنها نظرت في التعريف المقترح من الرئاسة أثناء المناقشات الأخيرة على أنه هو التعريف الذي سيتم تطبيقه في الشنائية 17/2016. وكان هذا هو السبب في وضع هذا البند على جدول الأعمال لاجتماعات شهر سبتمبر. بيد أنها على استعداد أيضا لمناقشة تعريف الرئيس في سياق مقترحات الميزانية للشنائية 15/2014 وفقا للفقرة 3 من نفس القرار، والذي طلب من الأمانة "اختبار التعريف المقترح إزاء مشروع البرنامج والميزانية للشنائية 15/2014، إلى جانب تطبيق التعريف الحالي المؤقت، كما تم تطويره قبل الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية، وإبراز أوجه الفرق الرئيسية بين التعريف الحالي والتعريف المقترح". كان هذا هو عنصر التعريف الذي كان يتعين على الأمانة طرحه في إطار البند 5 من جدول الأعمال. واتصف التعريف بأنه أوسع نطاقاً، ونظراً لشيوع المنظمة في الإعداد للشنائية 17/2016، فقد ارتأت الأمانة طرحه في جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية المقرر عقدها في سبتمبر. وكان هذا هو السبب، وكان هذا أيضا منشأ الالتباس: فقد نظرت إليه الأمانة على أنه قطعتين لما يمكن أن يكون لغزاً واحداً، ولكن في سياقين منفصلين. واحدهما، سوف يبين، على مستوى رفيع، ما هو الأثر المترتب على هذا التعريف الجديد، وسوف يثري هذا المناقشات المزمع عقدها أثناء اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر. وأعربت الأمانة عن أسفها لتفسيرها الفقرة الواردة في القرار على نحو خاطئ.

36. وأعرب وفد البرازيل عن عدم رضاه على ضياع الوقت في مناقشة هذا الموضوع. وكانت وجهة نظر الوفد تتلخص في أن العمل والمناقشات الخاصة بنفقات التنمية متشابكة مع المناقشات الخاصة بمقترح مشروع الميزانية الحالية. وفي هذا الصدد، لن تُكرر اللجنة عملها بالاضطلاع بهذه المناقشة بوصفها النقطة الخامسة على جدول الأعمال.

37. وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأعرب عن تفهمه وتقديره لما ذكرته الأمانة. ومع ذلك، قال إنه ما يزال عند رغبته في المضي قدماً وفقاً للاقتراح المقدم من وفدي سويسرا وإيطاليا.

38. ولفت وفد فرنسا الأنظار إلى تحدث جميع الوفود عن نفس الموضوع. وأعرب عن رغبته في إتاحة فترة زمنية أطول لمناقشته في وقت لاحق خلال الأسبوع. واتفق الوفد مع ما قاله وفد إيران فيما يتعلق بأن من أحد الأشياء التي كان الأعضاء في حاجة إلى القيام بها هي المعرفة الدقيقة للأثر الذي سيحدثه التعريف حال تطبيقه على اقتراح ميزانية الشنائية 15/2014. ومضى يقول، كانت هذه هي النقطة الرئيسية للقرار. ومع ذلك، احتاجت اللجنة إلى مناقشة الميزانية المقترحة 15/2014، والحصول على صورة واضحة لما سيكون عليه البرنامج والميزانية. وسوف يبسر هذا بوضوح مناقشة تنفيذ التعريف الجديد. وأضاف الوفد أن محاولة عمل كل شيء في نفس الوقت سوف يؤدي إلى خلط الأمور. ولن يستطيع الأعضاء مناقشة موضوع ما من ثلاث وجهات نظر مختلفة في نفس الوقت. وكانت اللجنة بحاجة إلى معرفة الفرق الذي سينشأ بمجرد صدور القرار. وكان هذا هو السبب في المنطقية الشديدة لقرار سبتمبر. وبمجرد التعرف على ماهية التعريف، سيتمكن الأعضاء من استبيان الفرق الذي سيحدثه. ومن الجائز ألا يتمكن الأعضاء من القيام بذلك ما لم تتضح الصورة لهم بالنسبة لما ستكون عليه الميزانية. وأعلن الوفد عن موقفه قائلاً، إنه لا يهتم من قريب أو من بعيد بموضوع التنمية في حد ذاتها، لكن كل ما يشغله هو نفقات التنمية. ولذلك، التمس الوفد من الرئيس عدم الربط بين المواقف المتخذة وبين حيادية الأمانة. وبطبيعة الحال، كانت الأمانة محايدة. وكانت هذه هي الطريقة الوحيدة التي يتمكن الأعضاء من خلالها من اتخاذ قرارات وإجراء مناقشات واختتم كلمته قائلاً، بأنه لم ينتابه أدنى شك في أي مرحلة من المراحل فيما يتعلق بحياد الأمانة.

39. وطلب الرئيس من الأمانة توزيع نص التعريف المعتمد. وتوقع قيام الوفود بقراءة النص وعدم مناقشة الأمر بدون داع. ومضى يقول، كان الأعضاء يتحدثون عن التعريف وعن الأرقام الجديدة دون معرفة ماهية تلك الأرقام. وأعرب عن اعتقاده في أن هذا هو سبب تعقيد المسألة. وكانت الأرقام الجديدة تقريباً متشابهة مع الأرقام القديمة. واختتم كلمته قائلاً، إذا ما تمكن الجميع من استخلاص هذه الحقيقة، فهو على يقين من عدم قيام الأعضاء بإجراء هذه المناقشة.

40. وأيد وفد بلجيكا، متحدثاً بصفته الوطنية، المداخلات التي أدلت بها وفود سويسرا وموناكو، ولفت انتباه الأعضاء إلى الفقرة الفرعية 4 من القرار الصادر بشأن البند 9 من الدورة التاسعة عشرة، ألا وهو، وضع موضوع تعريف نفقات التنمية كأحد بنود جدول أعمال الدورة العشرين للجنة البرنامج والميزانية. ولم ينص القرار على وجوب اعتباره جزءاً من بند في جدول الأعمال. وفي حالة موافقة الأعضاء على إدراجه على جدول الأعمال، وهو الطلب الذي يمكن أن يصادف بعض المرونة من جانب الدول الأعضاء، فينبغي أن يكون بنداً مستقلاً في جدول الأعمال وليس جزءاً من بند لتعارض هذا مع القرار الصادر.

41. وأعرب وفد مصر عن اعتقاده في توصل الأعضاء إلى اتفاق بشأن حقيقة انقسام تعريف نفقات التنمية إلى جزأين: إحداهما البرنامج والميزانية للشائبة 15/2014، وبالتالي كان من المنطقي مناقشة الفرق بين التعريف الحالي والتعريف الذي سوف يتصل بالميزانية عن فترة تالية. وارتبط هذا التعريف بالبرنامج والميزانية الحالي، ولكن ما يحدث الآن هو النقاش بشأن تعريف سيتم تطبيقه على مقترح ميزانية الشائبة 17/2016. وكرر ما سبق أن قاله، يجب على الأعضاء عدم نسيان أن هناك جزأين مختلفين. وكان الجزء الثاني عبارة عن مناقشة بشأن ما سوف يحدث في حالة إقرار اللجنة بتنفيذ تعريف جديد للميزانية التالية. وقال كان من المنطقي مناقشة هذا الأمر قبل قيام اللجنة بمناقشة الميزانية التالية. ومضى يقول، إن اللجنة بحاجة إلى مناقشة الفرق بين هذين التعريفين لمعرفة ما إذا كانت ستنفذ التعريف الجديد في المستقبل. وأضاف الوفد أن الأعضاء بحاجة إلى مناقشة ميزانية الشائبة 17/2016.

42. وأعرب وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) عن تفهمه للأمر بصورة أكثر وضوحاً بعد استماعه لبيان الوفد الفرنسي الأخير والذي قام فيه بفصل موضوع الميزانية عن موضوع التنمية. واستدرك قائلاً، لم يغير هذا التفهم كثيراً في موقف الوفد، حيث لا يمكنه تصور كيفية إجراء اللجنة لمناقشات حول التنمية دون التعرض للميزانية. ومع ذلك، قد يكون هناك، بطبيعة الحال، بعض المشاكل الناتجة عن الترجمة نظراً لأنه ومن المؤكد لم يساوره أي شك فيما يتعلق بشفافية الأمانة، وأضاف أن ما ذكرته الأمانة في شأن البند 5 كان واضحاً بشكل مطلق. وعلى الرغم من ذلك، ومن أجل التعامل مع هذه القضية بطريقة متسقة، اقترحت وفود كل من سويسرا وفرنسا، من بين وفود أخرى، قيام اللجنة بمناقشة بند جدول الأعمال الجديد في إطار البند 5، وعدم اتخاذ قرار بشأنه إلا عند الوصول إلى البند 7 فيما بعد. ومن أجل حفظ ماء وجه الجميع، يمكن للأعضاء المضي قدماً كما اقترحوا من قبل - لكن يستتبع ذلك قيام اللجنة بمناقشة البند 7 قبل التمكن الفعلي من اتخاذ قرار نهائي بشأن البند 5. كان من الواضح أيضاً عدم إضافة أي بند جديد على جدول الأعمال. كما كان من الواضح أيضاً أن سبب إجراء المناقشة الحالية هو الخطأ الذي تسببت فيه الأمانة.

43. وأعرب وفد اليونان عن تأييده للبيانات التي أدلى بها الأعضاء الآخرون من المجموعة باء، وبخاصة تلك التي أدلت بها وفود كل من فرنسا وإيطاليا وسويسرا. واعتبر الوفد أن الحل التوفيقى المقترح فكرة جيدة تساعد على إدكاء جودة المناقشات.

44. وقدم وفد موناكو تفسيره للقرار الصادر في الدورة الماضية. ودعت الفقرة 2 من القرار الدول الأعضاء لمواصلة النظر في تعريف جديد، ودعت الأمانة إلى تقديم المعلومات للدول الأعضاء فيما يتعلق بالتعريف الجديد، وما يمكن أن يكون قد تغير بالنظر إلى القرار الأخير، والكيفية التي قد يؤثر بها على ميزانية الشائبة 15/2014. وصرح الوفد بأنه كان يمكنه بشكل جيد جداً استعراض كيفية التأثير على الشائبة 13/2012، إلا أن الأعضاء، وبطبيعة الحال، سيناقشون في الواقع اقتراح الشائبة 15/2014. ومع أخذ الأرقام في الاعتبار، ستكون تلك المقارنة في الحقيقة أكثر وضوحاً للوفود. ومضى يقول، كانت هذه مجرد نقطة إضافية لمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق تقدم من أجل التوصل إلى قرار بشأن التعريف. ولم يكن من الضروري تقديم تلك المعلومات من الأمانة خلال مناقشة ميزانية الشائبة 15/2014. ومتى تفهمت الوفود هذا الأمر، فينبغي إجراء مناقشة منفصلة بشأن التعريف؛ ويمكن للدول الأعضاء ببساطة الاستعانة بأرقام الشائبة 15/2014، وسوف تساعد المقارنة الدول الأعضاء على فهم آثار التعريف الجديد. وأكد على رأيه في مناقشة هذا الموضوع في إطار بند منفصل، ولكن وكما اقترح وفد سويسرا، يمكن مناقشته قبل البند المتعلق بالحكومة. ومع ذلك، لم تتم الإشارة في أي بند من بنود القرار

الأصلي إلى وجوب إجراء المناقشة في إطار البند المتعلق بالميزانية المقترحة للثنائية التالية. ومضى يقول، إن المقارنة التي كانت الأمانة على وشك القيام بها وتقديمها كانت فقط بغرض مساعدة الأعضاء على وضع التعريف الجديد ولن تساعد في اتخاذ قرار بشأن ميزانية الثنائية التالية. ورأى الوفد أن اللجنة بحاجة إلى إجراء مناقشة واحدة بشأن التعريف، مع الأخذ في الاعتبار العمل الذي قامت به الأمانة بشأن المقارنة، والتي كان الغرض منها هو مساعدة اللجنة على وضع هذا التعريف.

45. وأعرب وفد الجزائر عن أسفه إزاء المجادلات المطولة، ورأى أن السبيل الوحيد لحل هذه المشكلة هو التحلي بالواقعية، وتساءل عن ماهية المشكلة الحقيقية في إضافة هذا البند إلى جدول الأعمال في إطار البند 5. وبالقدر الذي تفهمه الوفد، تكمن المشكلة في إنشاء رابطة بين البرنامج والميزانية الحالية وبين حقيقة الحاجة إلى تطبيق تعريف نفقات التنمية على الثنائية 17/2016. وقال، يمكن إضافة حاشية سفلية توضح تطبيق التعريف على الثنائية 17/2016، في حالة الموافقة عليه واعتماده. ومن الناحية العملية والواقعية، فإن النظر في تعريف نفقات التنمية ينطوي على مقارنة الوسائل التي يمكن أن تظهر بها الميزانية في حالة استخدام التعريف القديم والتعريف الجديد؛ وما هو المخصص حالياً للتنمية في إطار هذا التعريف وما سوف يتم تخصيصه في إطار التعريف الجديد. وسيساعد هذا الوفد على تفهم أكثر وضوحاً للقرارات المستقبلية التي يتعين اتخاذها. واقترح الوفد إدراج هذا البند تحت مسلسل 5 بء بدلاً من 2.5 أو 1.7.

46. وصرح الرئيس باعترامه تعليق الجلسة الصباحية بعد انتهاء المتحدثين التاليين من القاء بياناتهم لإتاحة الفرصة للتشاور فيما بين منسقي المجموعات بغية التوصل إلى قرار.

47. وأيد وفد اليابان موقف المجموعة بء، وأضاف أن ميزانية الثنائية 15/2014 سوف تُستخدم كمواد مساعدة لإجراء دراسة شاملة فيما يتعلق بالمناقشة حول تعريف نفقات التنمية، وذلك وفقاً لقرار الدورة السابقة. ولن تُستخدم المناقشة حول تعريف نفقات التنمية في إعداد ميزانية الثنائية 15/2014. وفي هذا الصدد، ينبغي وضع خط فاصل وواضح بين مناقشة ميزانية الثنائية 15/2014 ومناقشة تعريف نفقات التنمية. ولذلك، أعرب الوفد عن تفضيله وضع بند جدول أعمال منفصل للمناقشة حول تعريف نفقات التنمية.

48. وضم وفد ألمانيا صوته إلى البيان الذي أدلى به وفد اليابان وأعرب أيضاً عن تأييده لموقف المجموعة بء.

49. واقترح وفد بلجيكا، بغية التوصل إلى حل يكون مقبولاً من جميع الوفود، تسمية البند المدرج: بند جدول الأعمال 5 مكرر.

50. وطلب الرئيس من الوفود تأكيد موافقتها على الاقتراح المقدم، وتحديدًا، إدراج بند بشأن تعريف نفقات التنمية في سياق البرنامج والميزانية كبنود جدول الأعمال 5 مكرر. ولم تكن هناك أي اعتراضات. واعتمد جدول الأعمال.

البند 3: تقرير أداء البرنامج لعام 2012

51. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/20/2.

52. أشار الرئيس إلى احتواء البند 3 من جدول الأعمال على بندين فرعيين: تقرير أداء البرنامج (PPR) لعام 2012، وبند فرعي بعنوان "تقرير شفوي عن أنشطة البرنامج 18" (الملكية الفكرية والتحديات العالمية). واشتمل التقرير على أداء الويبو في منتصف فترة الثنائية. وأوصى الرئيس الدول الأعضاء، الذين اطلعوا على التقرير بالفعل، بتحديد أي البرامج التي ترغب في مناقشتها وذلك تحقيقاً للسرعة وتوفيراً للوقت في مناقشة التقرير.

53. وذكرت الأمانة الوفود بأن تقرير أداء البرنامج لعام 2012 عبارة عن تقرير منتصف فترة الثنائية لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج المتوقعة، مقاساً بمؤشرات الأداء وبالموارد المعتمدة في وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 13/2012. وفي

سياق إعداد التقرير، تم على النحو الواجب مراعاة توصيات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أثناء تثبيت تقرير أداء البرنامج للثنائية 11/2010. وقد نُتِقت الوثيقة على النحو التالي: مقدمة، وتحتوي على شرح لمنهجية تقييم الأداء المستخدمة؛ وموجز للإنجازات في عام 2012؛ وتقييمات الأداء لكل برنامج متضمنة عنصرين: "1" نظرة تحليلية للتقدم المحرز في عام 2012 وأي تحديات تمت مواجهتها خلال الفترة المعنية قيد المراجعة، "2" وقسم خاص عن دور كل برنامج على حده ومساهمته في تنفيذ جدول أعمال التنمية. كما يتوفر جدول بيانات الأداء لكل برنامج يحتوي على ملخص للنتائج المتوقعة التي أسهم البرنامج في تحقيقها ومؤشرات الأداء كما وافقت عليها الدول الأعضاء في وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 13/2012. وقد حُدِّثت أسس المقارنة على نحو مناسب كي تعكس الموقف في نهاية عام 2011. واتساقاً مع طلبات الدول الأعضاء خلال الدورة الثامنة عشرة للجنة البرنامج والميزانية، عُرضت أسس المقارنة المُحدَّثة جنبا إلى جنب مع أسس المقارنة الأصلية لوثيقة البرنامج والميزانية. وعلاوة على ذلك، تضمنت جداول البرامج في تقرير الأداء بيانات أداء عام 2012 لكل مؤشر من المؤشرات، وقدمت تقييماً عن الأداء المُتجزأ باستخدام نظام إشارات السير: "على المسار الصحيح" أو "ليست على المسار الصحيح" أو "غير متوفر" أو "متوقف". واستعرض القسم النهائي بعض المعلومات عن الميزانية المعتمدة للثنائية 13/2012، والميزانية بعد تحويلات 13/2012، والنفقات الفعلية واستخدام الميزانية في عام 2012. وأدخلت تحسينات على عملية الإبلاغ عن البيانات في هذا القسم كي تتضمن جدولين. وأظهر الجدول الأول الميزانية والنفقات الفعلية بحسب النتيجة، والتي قَدِّمت لأول مرة معلومات عن الميزانية المعتمدة للثنائية 13/2012، والميزانية بعد تحويلات 13/2012 والنفقات الفعلية بحسب النتيجة. ووَقِّر الجدول الثاني (الميزانية والنفقات الفعلية، الموارد المرتبطة بالموظفين وغير المرتبطة بالموظفين) معلومات عن الميزانية المعتمدة للثنائية 13/2012، والميزانية بعد تحويلات 13/2012 والنفقات الفعلية (المرتبطة بالموظفين وغير المرتبطة بالموظفين) في عام 2012. وعلاوة على ذلك، قُدِّمت تفسيرات للاختلافات بين الميزانية المعتمدة والميزانية بعد التحويلات، فضلاً عن استخدام الميزانية الخاصة بتلك البرامج التي شهدت انخفاضاً في الإنفاق الفعلي خارج النطاق بنسبة من 40 إلى 60 بالمائة من ميزانية الثنائية. وتضمن ملحق تقرير أداء البرنامج استعراضاً شاملاً لتنفيذ الصناديق الاستثمارية في عام 2012 كجزء أصيل مع تقرير أداء البرنامج. في السنة الأولى (2011)، لاقى هذا الاستعراض استحسان الدول الأعضاء، واعتُبر تطوراً إيجابياً لجهود الويبو الرامية إلى إدماج جميع الأنشطة في إطار الإدارة القائمة على النتائج في المنظمة، بغض النظر عن مصدر التمويل. ولذلك تم الإبقاء على هذه الممارسة.

54. وتساءل وفد شيلي عما إذا كان هناك فرصة للاستماع إلى تعليقات المجموعات الإقليمية بشأن الميزانية، بشكل عام، وأضاف أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي لم تحصل على ورقة معدة مسبقاً. كما قامت مجموعات أخرى بإعداد ورقة بالمدخلات الخاصة بها. واقترح الوفد إجراء مناقشة عامة والاستماع إلى تعليقات المجموعات المختلفة قبل الدخول في مناقشات أكثر تفصيلاً، ورأى أن هذا الأسلوب سيحقق فائدة على نحو أكبر.

55. ورد الرئيس بإمكانية إلقاء البيانات العامة سواء في إطار هذا البند من جدول الأعمال أو في إطار البند 5.

56. وقال وفد شيلي، من الأهمية بمكان إتاحة الفرصة للمجموعات للاستماع إلى مواقف بعضها البعض قبل بدء المناقشات.

57. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وأعلن أنه سيلقي بيانه عند مناقشة البرنامج والميزانية.

58. وأعرب وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) عن رغبته في التعليق على موضوع محدد من موضوعات تقرير أداء البرنامج. وقال إنه يتفق مع الرأي الذي أعرب عنه وفد شيلي فيما يتعلق بالبيانات العامة.

59. ودعا الرئيس المجموعات الراغبة في الإدلاء ببيانات عامة في تلك المرحلة لأخذ الكلمة.

60. وتحدث وفد ترينيداد وتوباغو باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأعرب عن سعادته برؤية الرئيس على رأس لجنة البرنامج والميزانية، وأنه على يقين من أن اللجنة ستحرز تقدماً جيداً خلال الدورة. والتفت إلى أكاديمية الويبو، وأعرب عن رغبة المجموعة في توجيه الشكر إلى الأمانة، وخص بالشكر مدير الأكاديمية، للعمل المضطلع به في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ومضى يقول، برزت أهمية الملكية الفكرية والابتكار داخل المنطقة وذهبت شوطاً بعيداً في تعزيز وتطوير معارف الاقتصاديات الإقليمية. ومع ذلك، ومن أجل تحسين نوعية الخدمات التي تُوجَّه للأكاديميات في المنطقة، أعربت المجموعة عن رغبتها في إلقاء الضوء على بعض الموضوعات أمام اللجنة. ورصدت مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، في العديد من الحالات، توقف مشروعات تجريبية كانت على جانب كبير من الأهمية ولا سيما للأكاديميات داخل المنطقة بسبب نقص التمويل. وفي ظل هذه الظروف، طالبت المجموعة بتخصيص ميزانية عادية في الشائبة القادمة لصالح تلك المشاريع الرائدة ولصالح الاستراتيجيات الوطنية الجاري تطويرها داخل المنطقة. واستنطرد الوفد قائلاً، يؤدي هذا الإجراء إلى ضمان الاستمرارية وتمكين الدول الأعضاء من جني منافع طويلة الأجل مرتبطة بتنفيذ هذه المشاريع التجريبية والاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية. والتفت الوفد إلى ميزانية الشائبة 15/2014، وأعرب عن اقتناعه بوجود العمل على تحقيق التوازن لهذه الميزانية. ومن أجل التوصل إلى هذا التوازن، يتعين اتصاف كل من الإيرادات والإنفاق بالواقعية والمعقولة سواء في الوقت الحاضر أو على المدى البعيد. وبينما رحبت مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بحقيقة أن هناك زيادة متوقعة في إيرادات الشائبة 15/2014، إلا أنها رأت وجوب توجيه هذه الزيادة لتعزيز قدرة المنظمة للعمل فضلاً على ضمان السلامة المالية لها. فعلى سبيل المثال، ساورت المجموعة مخاوف جمّة من جراء حقيقة أنه وعلى الرغم من الزيادة المحققة في الإيرادات، إلا أن النسبة المئوية المخصصة لحصة التنمية كانت أقل من المبلغ الذي تم اعتماده في الشائبة الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك مسألة تمويل الالتزامات طويلة الأجل، والتي لم يتم حلها بعد، كذلك احتياجات البنى التحتية، والتي لم يتم تضمينها أيضاً في مقترح الميزانية. وتطلّب هذا الموقف تقويم استراتيجي على نطاق أكبر للموارد المستخدمة من قبل المنظمة. وانتقل الوفد إلى موضوع مكاتب الويبو الخارجية، وقال إنها من الموضوعات الأخرى ذات الأهمية القصوى لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأعرب الوفد عن أسف المجموعة تجاه الأسلوب الذي تم به التعامل مع هذا الأمر، وعدم التحلي بالوضوح أو الشفافية أو الشمولية في إجراءات اختيار المكاتب الخارجية والتي تم تضمينها في مشروع الميزانية. وفي هذه المرحلة، اقترحت المجموعة قيام الأمانة بالنظر بعناية إلى مشروع الميزانية بغية إيلاء الاعتبار الواجب إلى المكاتب الخارجية داخل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والتعامل بشأنها على قدم المساواة في سياق موضوع الخمسة مكاتب الخارجية المقترحة. واسترسل الوفد قائلاً، من أجل المحافظة على توازن إقليمي داخل نظام الويبو، يجب تخصيص التمويل اللازم في الميزانية الحالية لإنشاء مكاتب خارجية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. والتفت الوفد إلى موضوع أتمتة مكاتب الملكية الفكرية (IPAS) نظراً لأهميته القصوى لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وقال، بغية تحسين فعالية النظام، تحتاج الدول الأعضاء إلى المزيد من المساعدة التقنية والدعم داخل مكاتب الملكية الفكرية الوطنية. وفيما يتعلق بموارد الميزانية الجديدة الموسعة، أعربت المجموعة عن رغبتها في قيام الأمانة بتقديم مزيد من التوضيح حول هذه المسألة، فضلاً عن توفير بعض المعلومات المتعلقة بالتمهجية المستخدمة في توزيع هذه الموارد بين مختلف أنشطة الويبو. وفي الختام، أكد الوفد مخاوف المجموعة بشأن انعدام التوازن الجغرافي فيما يتعلق بالموارد البشرية داخل المنظمة. ودلّل على ذلك قائلاً، بالمقارنة مع الميزانيات السابقة، يتضح استمرار وضع المجموعة في مكانة غير مواتية، واستمرار الحفض في أعداد الموظفين من منطقتها الجغرافية. وأعرب عن ثقته في تصويب هذا الوضع في المستقبل القريب. وأشار إلى التخفيضات الأخيرة في أعداد الموظفين في مكتب منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وقال إن هذا أيضاً وضع غير مناسب للمنطقة. ويجب، وبدون إبطاء، زيادة أعداد الموظفين والوصول إلى الحد الأدنى المقرر. وأنهى كلمته قائلاً، إن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تضع نفسها تحت تصرف الأمانة بغية التوصل إلى اتفاق بشأن التوصل إلى حل معقول لهذا الأمر.

61. وصرح وفد الجزائر بأنه سيدلي بتعليقات باسم المجموعة الأفريقية في إطار البند 5 من جدول الأعمال.

62. وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأعرب عن استعداده للمشاركة البناءة خلال الدورة من أجل تحقيق نتائج إيجابية للجنة البرنامج والميزانية في دورتها العشرين. وشكر الأمانة على العمل الرائع الذي قامت به في سياق التحضير للدورة. وأشاد بحقيقة جودة الوثائق التي قُدمت في الوقت المناسب واتسمت بالوضوح والدقة. ومضى يقول، عكس مشروع البرنامج والميزانية العديد من الآراء والأفكار للدول الأعضاء ولكن هناك دائماً مجالاً للتحسين. ومن أجل إحداث أكبر تأثير ممكن، أعرب الوفد عن اقتناع مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق بالأهمية القصوى، أكثر من أي وقت مضى، للتركيز على إنجاز الأهداف الاستراتيجية المتصلة بالأنظمة العالمية للملكية الفكرية وعلى الإطار القانوني العالمي وعلى البنية التحتية العالمية وعلى الموارد المرجعية العالمية والتنمية. وكانت هذه هي المجالات التي يمكن للمنظمة تحقيق ميزة نسبية من خلالها، والتي يمكن أيضاً أن تسهم فيها المنظمة بالشكل الذي يُحدث علامة وأثراً بارزين. وأشار الوفد إلى توقع فائض في مشروع البرنامج والميزانية للثنائية 2014/15. ومع ذلك، وبالنظر إلى عدم التيقن تجاه الأوضاع العالمية، رأى الوفد وجوب صرف الأموال الفائضة بحكمة وبأعلى قدر من الفعالية الممكنة. وعلاوة على ذلك، كان من المتوقع تحقيق زيادة في الإيرادات. وينبغي على الأعضاء تحري الحذر حتى لا ينتهي بهم الأمر بعجز في الموازنة في حالة عدم استغلال هذه التوقعات المتفائلة خلال الثنائية القادمة. وأعلن عن اتفاق مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق مع الرأي القائل بأن حجم التعاون مع بعض البلدان في أوروبا وآسيا سوف يتضاعف. أولاً، لتقديم الدعم لتحسين تشارك بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وبلدان آسيا الوسطى والتوقاز في الفوائد الاجتماعية والاقتصادية؛ وثانياً، لتنسيق رفع مستوى خدمات وبرامج الويبو وتقديمها إلى البلدان متقدمة النمو. وولفت إلى البرنامج 10، وقال يجب تطويع المساعدة التي يمنحها هذا البرنامج كي تتواءم مع الاحتياجات الخاصة للبلدان المعنية والتي تختلف فيما بينها بدلالة مستويات التنمية الاقتصادية وتباين احتياجاتها في مجال الملكية الفكرية. واستطرد قائلاً، في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية، أبدى العديد من البلدان في منطقة أوروبا الوسطى والبلطيق اهتماماً بدور الملكية الفكرية. وكان هذا سبباً في استمرار زيادة الطلب على استراتيجيات وخطط تطوير أنظمة الملكية الفكرية الوطنية في الثنائية القادمة. وشكلت المشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) جزءاً رئيسياً في الابتكار. وبدأ العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة في عرض منتجات وتقديم خدمات في الصناعات التي تنطوي على ملكية فكرية بكثافة. ومن ثم، ظهرت الحاجة إلى تعزيز فهم هذه المشروعات للملكية الفكرية، بما في ذلك كيفية إدماج الملكية الفكرية في السياسات الابتكارية لهذه المشروعات وكيفية تحقيق أفضل استخدام لنظم الابتكار وكيفية الاستفادة من خدمات الويبو. وينبغي النظر بمزيد من التركيز في الأساس المنطقي للاقتراح المتعلق بتعميم العمل لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المكتب الإقليمي. وتُظهر المعلومات المتوفرة بشأن ميزانية الثنائية 2012/13 وكذا أداء البرنامج نقص التمويل الحالي لبرنامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ولاحظ الوفد تعزيز استراتيجيات تحديد المخاطر وأساليب التخفيف من آثارها في مشروع البرنامج والميزانية. واستهدفت إجراءات إدارة المخاطر وبرنامج التقييم الاستراتيجي الإدماج التام لاستراتيجيات المعلومات في إدارة الأداء المؤسسي، بما في ذلك التخطيط لفترة سنتين. واعتبرت المجموعة أن برنامج التقييم الاستراتيجي في حد ذاته كان طريقاً سليماً للويبو للمضي قدماً. ومن حيث الإنفاق، استوقف مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق مسألتان تبعثان على القلق. أحدهما، تلك المسألة المتعلقة بالزيادة في تكاليف الموظفين بنسبة 8.8 بالمائة. ولاحظت المجموعة، بقلق بالغ، الزيادة السنوية الكبيرة في نفقات الموظفين وعدم وجود تدابير وحيمة لخفض التكاليف. وكان من بين الأسباب التي أدت إلى هذه المشكلة بصورة جزئية هو نهاية عملية التثبيت لبعض موظفي العقود المعينين وارتفاع المخصصات لمقابلة المصروفات المستقبلية. ومع ذلك، لم يكن الفرق واضحاً بين ماهية المدفوعات الفعلية المطلوبة في 2014/15 وماهية العناصر التي شكلت المخصصات المستقبلية. وعلاوة على ذلك، وبينما رحبت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق بالمزيد من اقتراحات التعامل مع تمويل تكلفة الموظفين والاستحقاقات طويلة الأجل في الويبو، إلا أنها لاحظت عدم وجود استراتيجية واضحة للويبو، في هذه المرحلة، لخفض الالتزامات طويلة الأجل. وكانت المسألة الثانية التي تبعث على القلق هو اقتراح الأمانة إنشاء مكاتب خارجية جديدة. وأعرب الوفد عن دهشته تجاه التفسير الذي قُدم بشأن الفائدة المرجوة وفعالية التكلفة المحققة من إنشاء مكاتب خارجية جديدة. ففي الوقت الذي استمرت فيه تكلفة الموظفين والتكاليف الإدارية الأخرى في تصاعد، واستهدفت فيه المنظمة التصدي للكثير من المطالب عبر الإنترنت والاستثمار بكثافة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وعلاوة على ذلك، تشجيع اتباع نهج واحد للأمم المتحدة، يجدر بالويبو النظر بعناية في أي مبادرة تنطوي على

استحداث هيكل جديدة للتكلفة. وسوف يؤدي اقتراح المكاتب الخارجية هذا إلى تكاليف إضافية على المدى الطويل مع تعقيدات إدارية ورقابية في المنظمة. وتدعو كل هذه الأمور إلى الدهشة، مع الأخذ في الاعتبار الاستنتاجات التي خلصت إليها لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر 2012. وفي هذا السياق، سوف تُقدّر مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق الحصول على مزيد من المعلومات والتحليلات فيما يتعلق بالأداء الحالي والقيمة المضافة للمكاتب الخارجية القائمة حالياً والفائدة العائدة من تكلفة إنشاء مكاتب خارجية جديدة والآثار المترتبة على الميزانية بالتفصيل. وفيما يتعلق بالالتزامات طويلة الأجل، وبالنظر إلى الآثار المالية، يجب مراقبة الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية مراقبة صارمة، لا سيما فيما يتعلق باحتواء التكاليف. وأعرب الوفد عن رغبة المجموعة في جذب الانتباه إلى مسألة الاحتياطات. ومضى يقول، ينبغي على الأمانة تأمين وضمان قصر استخدام الاحتياطات على الأغراض الاستثنائية فقط ولا يتم التصرف فيها باعتبارها ميزانية تكميلية، وخاصةً في الوقت المتوقع فيه زيادة في الإيرادات. وأخيراً وليس آخراً، طلبت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق الإطلاع على تقرير الموارد البشرية في دورة سبتمبر للجنة البرنامج والميزانية. وفي هذا الصدد، شددت المجموعة على أهمية تحقيق توازن في التمثيل الإقليمي في أمانة الويبو، وأيضاً فيما يتعلق بمنطقة مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق.

63. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وشكر الأمانة على إعداد جميع وثائق المشاورات المكثفة التي جرت على مدى الأسابيع القليلة الماضية. وقال، كان العديد من الموضوعات مترابطاً، وكان الأعضاء في حاجة للتأكد من اتساق النهج المتبع في الميزانية القادمة. وأعرب الوفد عن رغبته في الاعتذار مقدماً عن طول الكلمة التي سيلقيها، ورغب في تهنئة مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق على بيانها والذي عكس العديد من العناصر التي تضمنها بيان المجموعة باء. ورحب الوفد بتوقعات الثنائية 15/2014، ولكن نظراً لحالة عدم التيقن التي يشهدها الوضع الاقتصادي العالمي، فقد أعرب عن اعتقاده في أن اعتماد ميزانية متحفظة هو أنسب نهج يمكن اتباعه. ومضى يقول، أقرت المجموعة باء ميزانية الثنائية 15/2014 فيما يتعلق بمواصلة تطوير الإطار المعياري الدولي للملكية الفكرية وتعزيز الوصول إلى معلومات الملكية الفكرية واستخدام تلك المعلومات. كما أحاطت المجموعة باء علماً بحقيقة أكتمال برنامج التقييم الاستراتيجي، والذي انطوى على إصلاحات تنظيمية هامة، والعمل على دعم الجهود الجارية الرامية إلى ضمان احتواء المزايا والتحسينات الناتجة عنه. وعلاوة على ذلك، ومن حيث النفقات المتوقعة، ساورت المجموعة باء العديد من الشواغل. وتمثلت هذه الشواغل في المقام الأول في الزيادة الكبيرة في تكاليف الموظفين، وفي الافتقار إلى المعلومات الخاصة بالسياسة المقترحة للمكاتب الخارجية المحتملة وتسخير الموارد لهذا الغرض، والذي أضفى غموضاً على القرار الخاص بالمكاتب الجديدة المحتملة. وفيما يتعلق بتكاليف الموظفين، وفي حين رحبت المجموعة باء بحقيقة عدم وجود توقع زيادة في العدد الإجمالي للوظائف، إلا أنها لاحظت، مع التخوف، استمرار الشواهد الدالة على الزيادات الجوهرية المستمرة في نفقات الموظفين من ثنائية إلى ثنائية تالية، والسبب وراء هذه الزيادات هو إنهاء إجراءات تسوية الأوضاع أو التثبيت. وبينما رحبت المجموعة باء بنسبة العشرين بالمائة المتوقعة في الوفورات من بند تكاليف سفر الموظفين والأطراف الأخرى، إلا أنها ترغب في المزيد من التخفيضات في تكاليف الموظفين، بما في ذلك التكاليف اليومية فضلاً عن المزيد من الوفورات. وأعربت المجموعة باء عن ترحيبها بمزيد من الاقتراحات بشأن التعامل مع تمويل طويل الأجل لاستحقاقات الموظفين في الويبو، كما أشارت المجموعة إلى افتقار الويبو إلى استراتيجية واضحة لخفض الالتزامات طويلة الأجل. وفيما يتعلق بالاقتراح الداعي إلى إنشاء مكاتب خارجية جديدة، أعربت المجموعة باء عن رغبتها في تقديم بعض الملاحظات التالية. بادئ ذي بدء - نتج هذا الأمر مباشرة من الاستنتاجات التي خلصت إليها لجنة البرنامج والميزانية في الاجتماعات المنعقدة في شهر سبتمبر الماضي - ولم تكن المجموعة باء في وضعية تسمح لها باتخاذ قرار في هذا الزمان أو هذا المكان بشأن هذا الموضوع. وفي الواقع، شعرت المجموعة باء بعدم وجود توافق في الآراء في تلك المرحلة بين بعض الأعضاء بشأن سياسة المكاتب الخارجية. وبالتالي كان من السابق لأوانه إدراج موظفين وموارد مالية في ميزانية الثنائية 15/2014 دون استشارة الدول الأعضاء مسبقاً كما نصت على ذلك وبوضوح توصيات سبتمبر 2012. وثانياً، قبل أن تكون اللجنة في وضعية تسمح لها باتخاذ قرارات من حيث المبدأ أو إقرار الحاجة إلى توسيع عدد المكاتب الخارجية، تطلب المجموعة باء الحصول على مزيد من المعلومات حول الأداء الحالي للمكاتب القائمة حالياً. وفي حالة إنشاء مكاتب جديدة، يتعين إعداد قائمة بالمعايير المطلوب استيفائها. ومع ذلك، وقبل كل شيء، سوف ترحب المجموعة باء بالحصول على مزيد من المعلومات عن

الأهداف الحقيقية لإعطاء أولوية للخدمات المقدمة عبر الإنترنت والقيمة المضافة والفوائد العائدة من التكلفة والهياكل التفصيلية للميزانية ونتائج السياسة الخاصة بالمكاتب الخارجية الحالية. وأخيراً، وقبل التمكن من اتخاذ قرار بشأن التوسيع المحتمل للمكاتب الخارجية، سترحب المجموعة بآاء بالحصول على المزيد من المعلومات التفصيلية المتعلقة بأسباب الإدراج المباشر لهذه المكاتب الخمسة المقترحة ضمن مشروع البرنامج والميزانية. وأعربت المجموعة عن دهشتها إزاء السبب في خفض العدد المقترح إلى خمسة مكاتب فقط، علماً بأنه قد تم تقديم العديد من المقترحات والطلبات الأخرى. وفي هذا الصدد، طلبت المجموعة الحصول على مزيد من المعلومات سواء فيما يتعلق بالمدى القصير أو مزيد من المعلومات المستدامة على المدى البعيد. وأشارت المجموعة إلى مشروع البرنامج والميزانية للثلاثية 15/2014، وقالت لم يعد يتضمن برنامجاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على الرغم مما تمثله تلك المشروعات من أولوية رئيسية، استناداً إلى فكرة إمكانية تعميم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلك بدرجة وافية. وأعربت المجموعة بآاء عن مخاوفها إزاء التمويل الحالي لتلك البرامج وأعربت عن رغبتها في تمديد تعميم الأنشطة والبرامج التي تشجع على تعزيز الابتكار وتطوير الملكيات الفكرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي، وفقاً لوجهة نظر المجموعة، لا تزال هي حجر الزاوية للنمو في العديد من البلدان الأخرى. وثانياً، لا ينبغي أن ينتج عن تعميم الأنشطة النقص الموجود حالياً في تمويل البرامج والتي ترغب المجموعة في استمرارها. وثالثاً، لا ينبغي أن يؤدي إدماج وتعميم المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إضعاف نوعية الخدمات المقدمة إليها. وسوف تنطبق الملاحظات نفسها على البرامج والأنشطة المرتبطة بالابتكار. وممتابعة مناقشات لجنة البرنامج والميزانية الأخيرة، أعربت المجموعة بآاء عن ثمنها للإحاطات الإعلامية الخاصة بتشييد قاعة مؤتمرات جديدة. وصرح الوفد بأن المجموعة رأت في حالة استبدال هذه الإحاطات الإعلامية بتقارير تحريرية، ينبغي إبراز رابطة واضحة بخطة الأصول الرأسالية الرئيسية، لا سيما فيما يتعلق باستخدام الاحتياطات. وأعرب الوفد عن اتفاقه مع الرأي الداعي إلى وجوب الإبقاء على خطة الأصول الرأسالية الرئيسية تحت المراقبة الصارمة ولا سيما فيما يتعلق باحتواء التكاليف. كما أبرزت المجموعة بآاء أيضاً ارتباط هذه الخطة بالبرنامج والميزانية، وبخاصة أهمية ضمان استخدام الاحتياطات للأغراض المخصصة لها وليس لأغراض الميزانية على المدى القصير. وفي هذا الصدد، أعربت المجموعة عن رغبتها في الحصول على مزيد من المعلومات وعلى أساس منتظم بشأن الاحتياطات الحالية، ولديها شعور بأن هناك تحسينات إضافية مطلوب تنفيذها وفقاً للأسلوب الذي تدير به الويبو مشاريعها حيث كان من الصعب إلى حد ما تحليل كيفية التقدم في سير عمل هذه المشروعات. واختتمت المجموعة كلمتها بتكرار طلبها الحصول على المزيد من الإيضاحات بشأن هذه الأمور.

64. وأعلن الرئيس عن إتاحة ثلاث ورقات في مكتب الوثائق: ورقة بيضاء بشأن المكاتب الخارجية وتعريف الرئيس لنفقات التنمية وورقة أسئلة وأجوبة محدثة. ودعا الرئيس الوفود للاطلاع على هذه الوثائق. وتقرر منح استراحة قصيرة.

65. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وهناً الرئيس على رئاسة اللجنة، وأعرب عن ثقة المجموعة في إحراز تقدم في مختلف مجالات العمل تحت إشرافه وتوجيهه. وكرر الوفد مجدداً استعداد المجموعة للعمل بصورة بناءة مع جميع المجموعات والوفود من أجل التوصل إلى إجراء حوار ناجح. وأعرب الوفد عن أسفه إزاء حقيقة عدم وجود دور مهم للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في تخصيص الموارد للبرامج في الويبو. وقال إن إدراج لجنة التنمية في آلية التنسيق سيكون متسقاً مع الهدف المتمثل في تعميم التنمية عبر جميع مجالات العمل في الويبو. وأعرب عن رغبة مجموعة جدول أعمال التنمية في التذكير بحقيقة أن لجنة البرنامج والميزانية كانت، وحتى ذلك اليوم، هي لجنة الويبو الوحيدة المناط بها الإشراف على الأنشطة المتصلة بالملكية الفكرية وبرنامج التحديات العالمية. وارتبطت هذه الأنشطة بتنفيذ جدول أعمال التنمية، وكيفية استخدام الملكية الفكرية على أفضل وجه لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد وافقت الدول الأعضاء خلال الدورة الثامنة عشرة للجنة البرنامج والميزانية على قيام الأمانة بتقديم تقرير عن الأنشطة المخططة والنشطة للملكية الفكرية وبرنامج التحديات العالمية. وكانت مجموعة جدول أعمال التنمية تتطلع إلى الاستماع إلى هذا التقرير. ومع ذلك، اعتبرت المجموعة أن التقارير التحريرية والحلقات الدراسية الدورية في اللجنة الدائمة المعنية بالبراءات أو في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية تمثل المعيار الأدنى من المساءلة. وكان من أحد أهم الموضوعات التي نُوقشت أثناء الدورة التعريف الخاص بنفقات التنمية.

وخلال الدورة التاسعة عشرة للجنة البرنامج والميزانية، تم الاتفاق على اختبار تعريف جديد لنفقات التنمية. وأعرب عن استعداد المجموعة للمشاركة بصورة بناءة مع الوفود والمجموعات الأخرى المهتمة بغية التوصل إلى نتيجة مرضية. ورأى الوفد ضرورة أن يتضمن التعريف تخصيص قدر مناسب من الموارد للأنشطة الموجهة للتنمية. وكان من المهم ملاحظة الاحتفاظ بهيكل تنظيم الوثيقة WO/PBC/20/3 على النحو السابق. وقد أفاد الأعضاء ببعض المدخلات والمعطيات في الدورة الأخيرة. وينبغي إعداد عملية مدفوعة بتوجهات الأعضاء فضلا عن الصياغة المناسبة بدلاً من المقارنة القائمة على التوجهات التجارية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه وبعد انقضاء عام تقريبا على مطالبة الأعضاء بتقسيم نفقات التنمية بحسب التكلفة، لم تقم الأمانة حتى الآن بتنفيذ هذا الطلب. وشدد الوفد على حقيقة عدم توقع أي موارد جديدة لأنشطة لجنة التنمية في الثنائية القادمة سواء في الوثيقة WO/PBC/20/4 أو في مشروع ميزانية 15/2014، وقال سوف تدخل المجموعة في مناقشات من أجل تخصيص حصة ملائمة لصالح التنمية.

66. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية وأدلى بتعليقين عامين. الأول، بشأن وضع وثيقة تقرير أداء البرنامج، وقد صرّحت المجموعة بالفعل في الدورة الأخيرة أن هذه الوثيقة كانت تقيماً ذاتياً للأنشطة المضطلع بها الأمانة. وكما سبق القول، استشعر الوفد إشكالية في طلب اعتماد الوثيقة بينما هي في الواقع تقييم ذاتي. وبالتالي، رأى الوفد وجوب تضمين جميع التعليقات التي أدلت بها الدول الأعضاء في الوثيقة. وأضاف، سوف تشكل هذه التعليقات جزءاً مكملًا من وثيقة تقرير أداء البرنامج. وكان التعليق الثاني بشأن الإشارات التي وردت في جميع البرامج إلى التدريب المقدم إلى الدول الأعضاء: الدراسات، والتدريب الداخلي، إلخ. وأعربت المجموعة عن رغبتها في معرفة محتوى هذا التدريب وماهية الدورات التي قُدمت إلى الدول الأعضاء. ومرة أخرى، فقد تم تقديم هذا الطلب بشأن طبيعة ومضمون أنشطة التدريب مرارا وتكرارا في جميع مراحل عمل لجنة البرنامج والميزانية. ويمثل توازن التدريب أو الدورات التدريبية المقدمة من قبل الويبو أهمية كبيرة للمجموعة الأفريقية، كما ترغب في التأكد من تصدي تلك الدورات لجميع القضايا، بما في ذلك المرونة والاستثناءات والتقييدات. وأعربت المجموعة عن رغبتها في معرفة الكيفية التي تتعامل بها الأمانة مع هذه الأمور. وكرر الوفد ما قاله بخصوص ورود إشارات إلى التدريب في العديد من البرامج. وأضاف بأن التدريب من الموضوعات الشاملة والتي تتضمن عدة قطاعات، وترغب المجموعة في الحصول على تفاصيل هذه الدورات التدريبية.

67. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وأشار إلى أن وثيقة تقرير أداء البرنامج عبارة عن أداة للتقييم الذاتي، كما ذكر وفد الجزائر من قبل، ولا ينبغي أن تُطرح للموافقة عليها من قبل الدول الأعضاء في اجتماع الجمعيات. ومضى يقول، قبل اتخاذ أي إجراء، يجب إجراء مناقشات وإدراج كافة تعليقات الدول الأعضاء في الوثيقة. وأعلن عدم موافقة المجموعة، في الوقت الراهن، على اقتراح الأمانة والتوصية بالموافقة على هذه الوثيقة من قبل الجمعيات.

68. وأعرب وفد مصر عن تأييده للتعليقات التي أدلى بها وفد الجزائر ومجموعة جدول أعمال التنمية. ومضى يقول، لقد سبق مناقشة هذه المسألة بالفعل في دورة لجنة البرنامج والميزانية السابقة وتوصلت اللجنة إلى صيغة مفادها أن التقييم الذاتي من الأمانة يجب أن يُستكمل بواسطة الملاحظات التي أبدتها الدول الأعضاء. وعلق الوفد قائلا، لم توفر كل البرامج تفاصيل الآثار المترتبة على تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، على الرغم من إبلاغ الدول الأعضاء بالإشارة إلى أنشطة التنمية في جميع البرامج. واستطرد الوفد قائلا، تلك البرامج التي أشارت بالفعل إلى التنمية قدمت لمحة عامة ولم توفر أي تفاصيل. وبالتالي، أعرب الوفد عن رغبته في توفير تفاصيل في جميع البرامج المشاركة في جدول أعمال التنمية عن مساهماتها في المستقبل. وسيسمح هذا للأعضاء بالحصول على وسائل تقييم التقدم المحرز في المستقبل. وقال الوفد إنه سيدلي لاحقا بتعليقات على البرامج الأخرى عندما تظهر على السطح مناقشات ذات صلة.

69. وأعرب وفد اليابان عن شكره للأمانة لإعداد وثيقة تقرير أداء البرنامج. ووفقا للوثيقة، كان هناك 300 مؤشر للأداء وكان الوفد سعيداً لمشاهدة الجهود الحثيثة التي بذلتها الأمانة لتنفيذ البرامج. وبالمقارنة مع تقرير أداء البرنامج لسنة 2010 والذي نوقش قبل عامين، انخفضت نسبة المؤشرات التي تم تقييمها على أنها على المسار الصحيح من 83 بالمائة إلى 80

بالمائة، بينما زادت تلك المؤشرات التي قُيِّمت بأنها ليست على المسار الصحيح. وطلب الوفد توضيحاً بشأن ما إذا كان هناك سبب خاص لهذه التقلبات. أما بالنسبة لمؤشرات الأداء التي قُيِّمت على أنها ليست على المسار الصحيح، فمن المهم وضعها على المسار الصحيح في السنة التالية. ومضى يقول، ينبغي أن يشير التقرير إلى ماهية الاستراتيجية التي اعتمدها الأمانة لتخفيف آثار المخاطر. وأعرب الوفد عن اهتمامه، على وجه الخصوص، بالمؤشرات التي ترتبط مباشرة بخدمات الملكية الفكرية العالمية، وهي التي كانت تمثل الأعمال الأساسية للمنظمة. واشتملت الأمثلة على الوقت المناسب للفحص في البرنامج 5 والنسبة المتوية للمؤشرات بالمقارنة مع العدد الإجمالي لطلبات الإيداع الواردة في البرنامج 6. وأعرب الوفد عن أمله الشديد في اعتماد تدابير وجية لتخفيف المشاكل وتحسينها في الشنائة التالية.

70. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه انتوى إلقاء بيانه في إطار البند 5 من جدول الأعمال بنفس الأسلوب الذي أدلى به العديد من الوفود الأخرى ببياناتهم. ولكن، وفي أعقاب ما ذكره وفد اليابان بشأن "على المسار الصحيح" و "ليست على المسار الصحيح" أراد الوفد الاستفسار من الأمانة عن معنى "على المسار الصحيح" و "ليست على المسار الصحيح"، وما هي المعايير أو القواعد المستخدمة في استخلاص استنتاج مثل هذا؛ ومن الذي يقرر ما إذا كان برنامج أو بند ضمن برنامج على المسار الصحيح أو ليس على المسار الصحيح. واستطرد الوفد قائلاً، إن التقييم الشنائي الذي يقتصر على مستويين (على المسار أو ليس على المسار) أغفل الكثير من التفسيرات والمؤهلات الهامة التي يتعين معرفتها. وتساءل عما إذا كانت تلك التقييمات جزءاً، أو يمكن أن تكون جزءاً من مشروع البرنامج والميزانية.

71. وتوجه وفد كندا بالشكر إلى الأمانة لتقديم تقرير أداء البرنامج عن عام 2012 لافتناً النظر إلى الأهداف والمؤشرات. وقال إن هناك مستويات مرجعية، ولكن لم يتمكن الأعضاء في الحقيقة من التعرف عليها. ومضى يقول، في البرنامج 30، وفي خانة النتائج المتوقعة، تمت الإشارة إلى أن عدد المستخدمين للمواد والأدوات التي وضعتها الويبو وتضمنتهم القائمة حوالي 1 167 مستخدماً. ومع ذلك، فقد ذكر أيضاً أن البرنامج ليس على المسار الصحيح، وبهذا، لا يتسنى للقارئ بأي شكل من الأشكال استيعاب لماذا يوصف البرنامج بأنه ليس على المسار في مثل هذه الحالة. ويمكن تفسير هذا التقييم في أن العدد المستهدف كان 3 200 مستخدماً. ولذلك، سوف يكون مفيداً للقراء إضافة المستهدفات الفعلية التي تمت الموافقة عليها من قبل. والتفت إلى التعليق الثاني الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية من وقت قصير بشأن فهم معنى على المسار أو ليس على المسار، وقال سيكون من المفيد تقديم بعض التوضيح والشرح لتفهم هذا الأمر، حيث يوجد هناك هامش متسع بينهما.

72. وأعلن وفد إيطاليا عن موافقته على الأسئلة التي طرحها الوفدان السابقان.

73. وكرر وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) الإشارة إلى موضوع الموافقة أو عدم الموافقة على وثيقة تقرير أداء البرنامج. وطلب توضيحات بشأن هذه المسألة. وتساءل عن سيقوم بتطبيق البرامج في الأمانة في حالة عدم الموافقة على تقرير أداء البرامج. وأضاف قائلاً، تعمل الأمانة على تنفيذ رغبات الدول الأعضاء، وقد قيل إن تقرير أداء البرنامج ما هو إلا تقييم ذاتي من قبل الأمانة العامة، فكيف خلصوا إلى أن البرامج التي طالبت بها الدول الأعضاء جرى تنفيذها. واعتمدت اللجنة الوثيقة على نحو تقليدي وبحكم العادة، ولكن ربما تحتاج اللجنة، مستقبلاً، إلى التوصية بإدراج التعليقات التي أبدتها الدول الأعضاء في الوثيقة. وما لم يتفهم الوفد هو طلب بعض الوفود عدم موافقة الدول الأعضاء على الوثيقة، علماً بأنه لم ير أي سبب يدعو إلى ذلك، لا سيما وقد تم اعتماد تلك الوثيقة في السابق. وفي حالة عدم موافقة الدول الأعضاء على الوثيقة، لن يتوفر لديها أساس لمناقشة ما تم إنجازه في السنة الماضية وما الذي يمكن عمله في المستقبل في الاجتماع المقبل للجمعية. وفي حالة عدم موافقة الدول الأعضاء على الوثيقة، لن يتوفر لها وسيلة للتعرف على ما يلزم القيام به لتحسين الأمور في المستقبل. وإن الغرض من وراء تقديم الأمانة لهذه المعلومات إلى الدول الأعضاء هو رغبة الأمانة في أن تضع نفسها موضع الاختبار أمام الأعضاء. وطلب الوفد معرفة ما فعلته اللجنة بهذه الوثيقة التي تحتوي على 200 صفحة، إذا لم يكن الأمر يتطلب الموافقة عليها. فقد كان من الممكن قيام الأمانة بتقديم الوثيقة فقط، وانتهى الأمر عند ذلك. ولكن، وفي هذه الحالة، كيف

يتسنى للجنة تفسير ما حدث بالنسبة للميزانية التي تمت الموافقة عليها بشأن هذه البرامج أمام الأعضاء الآخرين في اجتماع الجمعيات؟

74. وشكر وفد جمهورية كوريا الأمانة على إعداد الوثيقة. وتساءل عن كيفية استخدام كل نتيجة من نتائج الأداء داخلياً في الويبو. وبصورة أكثر تحديداً، تساءل عما إذا كان لتقرير الأداء أثراً على توزيع الموارد أو إذا كان له أهمية فيما يتعلق بالقرارات الإدارية. وقال الوفد إنه ينبغي إضافة معلومتين إلى بيانات الأداء لتسهيل الرجوع إليهما. وكان هذا هدفاً لكل مؤشر أداء كما كانت المراجع المتبادلة هدفاً للمؤشرات في حالة وجود تعاون بين البرامج.

75. وتوجه وفد الصين بالشكر إلى الأمانة لتقرير أداء البرنامج المفصل عن عام 2012. وأعرب عن اعتقاده في أن هذا التقرير سوف يساعد الدول الأعضاء على التفهم الأفضل للعمل الذي تقوم به الويبو خلال السنة الماضية. وقال أظهر التقرير أن 80 بالمائة من المؤشرات كانت على المسار الصحيح. وأعرب الوفد عن تقديره لهذا الإنجاز. واستدرك قائلاً، هناك نسبة 12 بالمائة من المؤشرات ليست على المسار الصحيح. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء هذا الأمر، وقال إنه يأمل في قيام الأمانة باستخلاص الدروس واتخاذ التدابير المناسبة في عام 2013 للمساعدة في تحقيق الأهداف والمؤشرات ذات الصلة.

76. وردت الأمانة على التعليقات. وفيما يتعلق بوضع الوثيقة والموافقة عليها، أشارت الأمانة إلى إجراء مناقشة مفصلة حول هذا الموضوع في الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية. وذكرت الأمانة، من وجهة نظرها، سبب الأهمية البالغة للموافقة على هذه الوثيقة. أولاً وقبل كل شيء، أتاح تقرير أداء البرنامج فرصة التشاور مع الدول الأعضاء، ليس فقط بالنسبة للتخطيط ولكن أيضاً بالنسبة لأداء المنظمة ككل. وكان تقرير أداء البرنامج عنصراً واحداً من عناصر إطار عمل المنظمة في سياق الإدارة القائمة على النتائج. واستهلك الكثير من الوقت في مناقشة البرنامج والميزانية وقياسات الأداء المستخدمة فيها. وأتاح تقرير أداء البرنامج فرصة للمشاركة والمشاهدة استناداً إلى أطر القياس التي تمت الموافقة عليها في مرحلة التخطيط، وكيفية التنفيذ الفعلي لما تم تخطيطه. وأضافت الأمانة أن تقرير أداء البرنامج أداة مساءلة رئيسية تستخدمها الأمانة، وبعد الموافقة على البرنامج والميزانية، يمثل ذات التقرير أداة تبليغ للدول الأعضاء بخصوص الأداء. وقد أثبتت أفضل الممارسات في سياق إعداد هذا التقرير، و تمت مراعاة توصية وحدة التفتيش المشتركة (الوثيقة المرجعية JIU/rep/2006/6) حيث قامت تلك الوحدة بعمل مراجعة شاملة للغاية على أسلوب تنفيذ الإدارة المستندة إلى النتائج في منظمات الأمم المتحدة، وقد خلصت تحديداً إلى توصية مفادها إعداد تقرير سنوي واحد بشأن المساءلة عن الأداء فيما يتعلق بتنفيذ البرامج، ويتم اعتماده، مما ييسر المراجعات السنوية التي ستجريها الجمعية العامة. وقد ذكرت وحدة التفتيش المشتركة أن الممارسة الجيدة تتمثل في اعتماد هذا التقرير من أجل إضفاء الموثوقية. وفضلاً عن هذا، كان هناك الكثير من الدراسات الأخرى التي أجرتها كيانات إدارية تابعة للقطاع العام. ومرة أخرى، أكدت تلك الدراسات على أن أحد العوامل الحاسمة للغاية لتحقيق النتائج بصورة فعلية في منظمة ما، في سياق الإبلاغ عن النتائج، هو استخدام معلومات الأداء هذه؛ ليس فقط على المستوى الداخلي بواسطة أمانة تلك المنظمة، بل أيضاً عن طريق الحوكمة في جميع أرجاء المنظمة. وكان التقرير وسيلة لإغلاق الحلقة وتطبيق الدروس المستفادة على إجراءات عملية الموافقة التالية. ومن وجهة نظر الإدارة المستندة إلى النتائج، إذا كان المرء جاداً في تنفيذ هذا النهج من الإدارة، فإن هذا التقرير يساعد بالفعل على وضع جميع العناصر المطلوبة في مكانها الصحيح. وفيما يتعلق بإدماج توصيات جدول أعمال التنمية في جميع البرامج (وقد أثار وفد مصر هذا الموضوع)، أشارت الأمانة إلى طرح هذا الموضوع أثناء مناقشة تقرير أداء البرنامج السابق. وقد بذلت الأمانة جهوداً مكثفة لتحسين أقسام التقرير المعنية، وتأمل في أن تتمكن الدول الأعضاء من ملاحظة ذلك عند قراءة التقرير. واسترسلت الأمانة قائلة، لقد تمت موافقة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بكافة التفاصيل الدقيقة حول تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وينبغي النظر إلى هذه التقارير على أنها عمل طوعي تم القيام به لصالح لجنة التنمية. وشرعت الأمانة في الإجابة على الأسئلة المتعلقة بمؤشرات الأداء الرئيسية من حيث على المسار أو ليس على المسار بالمقارنة بالثلاثية السابقة. وأشارت إلى عدم توفر أسس مقارنة أو أهداف بصورة منهجية لجميع مؤشرات البرنامج والميزانية للثلاثية 2010/11. وكان هذا من المجالات التي شهدت تحسينات جوهرية خلال الثلاث أو الأربع سنوات الماضية، مما يعني النجاح في توفير أسس للمقارنة وأهداف لكل مؤشر من المؤشرات المستخدمة للدول الأعضاء الآن.

ولم يكن هذا هو الحال في الثنائية 11/2010، مما يعني أن التقييم الفعلي للأداء، وما إذا كان على المسار أو بخلاف ذلك، قد أصبح أكثر دقة الآن بكثير عما كان عليه الحال من قبل. والتفتت الأمانة إلى الاقتراح الذي تقدم به وفد كندا، وقالت إنه سوف يتم إدراج العناصر ذات الصلة في الإصدار التالي من تقرير أداء البرنامج في حالة توافق الآراء. وأضافت قائلة، سيكون من المفيد جداً توفير القدرة على الوقوف على مدى تنفيذ المستهدفات، ولكن هناك سؤال متعلق بحجم المعلومات التي يمكن للمرء أن يضعها في التقرير دون الحاجة إلى إعادة نسخ البرنامج والميزانية بالكامل في تقرير أداء البرنامج. ومع ذلك، يمكن إدراج المستهدف في إصدارات لاحقة لتقرير أداء البرنامج، بناء على الطلب. والتفتت الأمانة إلى السؤال الخاص بكيفية تقييم "على المسار" و"ليست على المسار"، وقالت في سياق تقييم ما إذا كان الأداء على المسار أو ليس على المسار، تنظر الأمانة إلى ماهية الهدف المنشود من الثنائية وماهية النسبة المئوية التي تحققت لهذا الهدف أثناء السنة الأولى من الثنائية. وفي حالة تحقيق نسبة 40 بالمائة، يُعتبر التقييم على المسار الصحيح. ويتم هذا التقييم بالتعاون الوثيق مع مديري البرامج. ووافقت الأمانة على اقتراح تنفيذ نظام متوسط لإشارات السير بصفته اقتراح جيد. ومع ذلك، أشارت الأمانة إلى أنه كلما تم البدء في استخدام تلك التقييمات بدلالة إمكانية تنفيذها، كلما زادت صعوبة تقدير أي فئة من الفئات التي يقع فيها المستهدف المعني الجاري تقييمه. ووعدت الأمانة بدراسة هذه الإمكانية والنظر في إمكانية الخروج باقتراح في هذا الشأن. وفيما يتعلق بالإشارات إلى بناء القدرات والتدريب في مختلف البرامج (وقد أثار وفد الجزائر هذا الموضوع)، أكدت الأمانة على بذل كل جهدها وإيلاء الاعتبار الواجب لهذا الموضوع. وأضافت قائلة، سوف يكون ذلك فرصة لسؤال مديري البرامج أنفسهم عما إذا كان هناك أي أسئلة معلقة بشأن المضمون الدقيق لبرامج التدريب محل السؤال.

77. وأشار الرئيس إلى طلبات الوفود المتعلقة بإدراج تعليقات الأعضاء في وثيقة تقرير أداء البرنامج، وقال إن القرار الذي اتخذ العام الماضي يقضي بأن تقوم لجنة البرنامج والميزانية بمراجعة التقرير والإقرار بطبيعته كتقييم ذاتي للأمانة وتوصي جمعيات الدول الأعضاء بالموافقة عليه مع مراعاة التعليقات والشواغل والاقتراحات التي أثارها الدول الأعضاء وتم تضمينها في تقرير لجنة الميزانية فضلاً عن تلك التي تم إرفاقها بتقرير أداء البرنامج. وأكد الرئيس على إدراج جميع التعليقات التي أدلت بها الوفود. وثانياً، بغية جعل مفهوم "على المسار الصحيح" و"ليست على المسار الصحيح" أوضح، يمكن تقديم مثال توضيحي. إذا كان هناك 30 برنامجاً و30 نشاطاً وبعد سنة واحدة تم الانتهاء من 17 نشاطاً، فذلك يُعتبر "على المسار الصحيح" (ويعني هذا اعتبار تحقيق ما نسبته من 40 بالمائة إلى 50 بالمائة من المستهدف، على المسار الصحيح). وفي حالة تحقيق 15 من إجمالي 30 في نهاية السنة الأولى، فهذا يعني تحقيق 50 بالمائة.

78. وأعرب وفد الجزائر عن شكره للأمانة على المعلومات التي قدمتها. وقال، كانت المجموعة الأفريقية أول من طرح مسألة وضعية هذه الوثيقة. وأضاف الوفد أنه يمكن أيضاً متابعة القرار المتخذ في الدورة الماضية، ويجب أن يُدرج هذا القرار في الوثيقة ذاتها. ومضى يقول، يتعين أن تشير التوصية التي قدمتها اللجنة إلى القرار المتخذ في الدورة الأخيرة وأن تأخذ في الاعتبار التعليقات أو الملاحظات أو الاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء بدلاً من فرض التوصية. وقال إن هذا هو طلب الوفد. والتفت الوفد إلى بيان وفد فنزويلا، وقال عندما طلب الإحاطة بهذه الوثيقة باسم المجموعة الأفريقية، فقد كان يشير إلى حاجة أعضاء المجموعة للفصل بين الإجراءات. وبالنسبة للبرنامج والميزانية، تم إرسال إحاطات ونماذج استبيان للدول الأعضاء. وكانت هناك جلسات غير رسمية مع الأمانة وبحضور الرئيس، حيث شاركت الدول الأعضاء مشاركة فعلية في العملية. أما في تقرير أداء البرنامج، فلم تشارك الدول الأعضاء على الإطلاق ولم يتوفر لها سوى يومين فقط لمراجعة الوثيقة. كان هذا هو السبب الذي حدا بالوفد للتعبير عن مخاوفه. ومع ذلك، أعرب الوفد عن استعداده التام للموافقة على الوثيقة على أساس أخذ تعليقات الدول الأعضاء في الاعتبار.

79. وأعرب وفد بلجيكا عن تفهمه لطلب إدراج تعليقات الدول الأعضاء في وثيقة تقرير أداء البرنامج. ولكن وعلى الجانب الآخر، ينبغي على الأعضاء احترام الطابع المحايد للوثيقة. ومضى يقول، نعم، ما تزال رغبة الأعضاء في الحصول على تقييم الأمانة قائمة، ولكن يجب أن يكون هناك فرق واضح بين التقرير الذاتي للأمانة، من ناحية، وبين التعليقات التي أدلت بها الدول الأعضاء من ناحية أخرى. وإذا لم يتحقق هذا الفرق، فلن يتم الحفاظ على حيادية الأمانة. وفيما يتعلق برفع توصية

للجمعية العامة للموافقة، رأى الوفد أن موقف الأمانة تميز بالوضوح الشديد في تحديد الأسباب التي أدت إلى هذه الضرورة، وأعرب عن تأييده لهذا الموقف.

80. وأعرب وفد مصر عن شكره للأمانة للتوضيح الذي أدلت بها رداً على استفسارات الوفد. وفيما يتعلق بأول هذه الردود بشأن أهمية إدراج المقترحات والتعليقات التي أبدتها الدول الأعضاء في التقرير، رأى الوفد إمكانية تنفيذ ذلك، وسوف يكون من شأنه حل مشكلة وفد بلجيكا، واقترح إدراج قسم فرعي أسفل كل برنامج يتضمن التعليقات التي أدلت بها الدول الأعضاء. وبهذه الطريقة سوف يتمكن الأعضاء من تمييز ملاحظات الأمانة عن تعليقات الأعضاء تمييزاً واضحاً. ويمكن للوثيقة أن تُستكمل على هذا النحو من التنسيق. وفيما يتعلق بتحديد الأداء المتصل بجدول أعمال التنمية، أشارت الفقرة 6.31 إلى اكتمال البرنامج 31 وفقاً لجدول أعمال التنمية دون أن توضح الكيفية التي نُفذت بها توصيات جدول أعمال التنمية أرقام 1 و 6. وأضاف الوفد، كانت بعض البرامج محددة بالنسبة لهذا التنفيذ، وفي حالات أخرى، تمت الإشارة إلى كيفية التنفيذ بصورة عابرة. ولذلك، أعرب الوفد عن رغبته في رؤية الوثيقة متسقة بالشكل الذي يبين تنفيذ جدول أعمال التنمية في أسلوب أكثر شفافية.

81. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره للأمانة لشرح مستويات التقييم "على المسار الصحيح"، و"ليست على المسار الصحيح". واستدرك قائلاً، كان السؤال عن من يتخذ قرار التقييم هذا، هل هو مدير البرنامج الذي يقرر ما إذا كان شيئاً ما على المسار الصحيح أو بخلاف ذلك؟ وأعرب الوفد عن قلقه بصفة خاصة إزاء تقييم العديد من الأهداف على أنها "ليست على المسار الصحيح" في إطار نظام إشارات السير في البرنامج 30.

82. وأعرب وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) عن تقديره للتوضيحات التي قدمها وفد الجزائر. وقال كان تقييم نتائج العمل ممحاً ولكن كان يجب أن يكون محددًا بعناية. ورأى الوفد حاجة الأعضاء أيضاً إلى النظر في أسباب القيام بأي عمل، وفي الأسباب التي أدت إلى صياغة فقرة معينة. وطلب الوفد من الأمانة توضيح الغرض من وراء العمل الذي تم وما هي موجباته المعنوية، حيث كان تقيماً ذاتياً من قبل الأمانة ولم يتم من قبل الدول الأعضاء. ومضى يقول، وهذا بالتأكيد هو ما يُفترض مراعاته في حالة مثل تلك الممارسة، وهي ممارسة بغرض الاستمرار في المضي قدماً فيما يتعلق بالميزانية. ويمكن للدول الأعضاء الإداء بملاحظات واقتراحات. ولكن، يبدو أن هذا ليس هو الوقت ولا المكان المناسب لتقديم مثل هذه الملاحظات. فعلى سبيل المثال، عندما يقوم حاكم الولاية بتقديم تقرير إلى المؤتمر الوطني بشأن الأسلوب الذي يتم من خلاله إدارة ميزانية معينة بواسطة الولايات، فلن يتضمن هذا التقرير تعليقات الجمهور على الميزانية. وقال إن المسألة هنا هو أن هذا التقرير كان تقيماً ذاتياً اضطلعت به الأمانة بغرض تسليمه إلى جمعيات الدول الأعضاء. وكان ينبغي أن ندلي بتعليقاتنا مسبقاً كي يتسنى التأثير على أسلوب عمل الأمانة. ومضى يقول، إن الأعضاء بحاجة إلى التفكير في طريقة ما لإضفاء مزيد من الفعالية على التقييم الذاتي للأمانة. وأعرب الوفد عن تفهمه الكامل للنقطة التي أثارها وفد الجزائر حيث كان هذا الوفد مشاركاً بفعالية في القضايا المتصلة بالتنمية، ولكنه أشار إلى أن هذا ليس هو الوقت المناسب لإدراج تعليقات على تقرير التقييم الذاتي. واختتم كلمته قائلاً، يجب أن تقتصر تعليقات الدول الأعضاء في هذه المرحلة على بيان الحاجة إلى إجراء تحسينات على تقرير التقييم الذاتي للأمانة في المستقبل.

83. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وأشار إلى الاقتراح الذي تقدم به وفد مصر. وقال إن المجموعة باء لم تكن في موقف يسمح لها بالموافقة على هذا الاقتراح لسببين. أولاً، سوف يؤدي هذا الاقتراح إلى إنشاء سابقة للجان الأخرى. ثانياً، اعتقدت المجموعة في ضرورة التمييز بين الحيادية وبين التقييم المحايد للأمانة، وأشار إلى احتمال اتصاف التعليقات بالحيادية ولكن من الجائز أيضاً أن تميل إلى اتجاه أو آخر. وصرح بأن المجموعة قد أظهرت بالفعل بعض المرونة بالموافقة على ضم التعليقات إلى التقرير ولكن، ومرة أخرى، ينبغي ألا يتضمن تقرير أداء البرنامج تلك التعليقات حيث إنه تقرير للتقييم الذاتي.

84. ولفت وفد اليابان الأنظار إلى مداخلته الأخيرة والتي قال فيها إنه يتعين أن يبين تقرير أداء البرنامج ما هية الاستراتيجية التي اعتمدها الأمانة العامة في سياق التخفيف من المخاطر التي تتعرض لها الأهداف التي ليست على المسار الصحيح. وقال الوفد إنه افترض تبني الأمانة لتدابير للتخفيف من المخاطر، وطلب إيضاحات من الأمانة بهذا الخصوص.

85. وقالت الأمانة إن تقرير أداء البرنامج كان عبارة عن أداة مستخدمة في الويبو للمساءلة الفردية، وكان جزءاً من إطار عمل الإدارة القائمة على النتائج، وهو الإطار الذي يمكن ملاحظته أيضاً في وثيقة البرنامج والميزانية. وأضافت قائلة، إن التقرير كان بمثابة أداة تسعى الأمانة جاهدة وبصفة مستمرة إلى تحسينها بغرض إفادة الدول الأعضاء وإحاطتهم علماً بأداء المنظمة. وقد تم تعزيز المؤشرات، وحاولت الأمانة التحلي بالشفافية بقدر الإمكان. وكان التقرير تقييماً ذاتياً، ولكن يجب على الأعضاء أيضاً ألا تنسى خضوع هذا التقرير كل سنتين، في نهاية الشائبة، إلى عملية تقييم من قبل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية للثبوت من وجود أو عدم وجود المزيد من التحسينات المطلوب تنفيذها. وكان ظهور هذا التقرير بالصورة التي هو عليها الآن هاماً جداً، بمعنى، الحاجة إلى توفير وسيلة إحاطة وإفادة للدول الأعضاء ووسيلة تُعبر عن تحمل المسؤولية تجاههم. وفي نهاية كلمتها، أعربت الأمانة عن رغبتها في توضيح هذا الأمر بصورة مباشرة كي يتيسر للأعضاء تفهم السياق الذي يُستخدم فيه تقرير أداء البرنامج.

86. وتحدث عضو آخر من الأمانة للرد على التعليقات التي أدلى بها وفد الجزائر، وأعرب عن اعتقاده في الأهمية الشديدة للأخذ في الاعتبار حقيقة أن تقرير أداء البرنامج ما هو إلا تقريراً عن الأداء وعن تحقيق النتائج للأهداف المتفق عليها مع الدول الأعضاء. ومضى يقول، شاركت الدول الأعضاء إلى حد كبير أثناء مرحلة التنفيذ بالكامل، وفي الواقع، تحققت نتائج من جراء هذا التعاون مع الدول الأعضاء. أما بخصوص الاستراتيجيات المعمول بها (وهذا يتعلق بسؤال وفد اليابان)، قالت الأمانة كان تقرير أداء البرنامج لعام 2012 تقريراً مرحلياً للإبلاغ عن التقدم المحرز خلال السنة الأولى من الشائبة المعنية. وقد أتاح هذا التقرير للأمانة فرصة الحصول على إنذار مبكر والوقوف على كيفية التقدم في سياق التنفيذ المطلوب. وكان هذا هو الغرض من تقرير أداء البرنامج. كما أتاح هذا التقرير فرصة اكتشاف عناصر معينة في البرنامج ليست على المسار الصحيح والتأكد من اتخاذ إجراءات بغية تمكين المنظمة من تحقيق النتائج والأهداف المتفق عليها في نهاية فترة الشائبة. وأعربت الأمانة عن رغبتها في تفسير مسألة من هو المسؤول عن تحديد ما إذا كان الأداء على المسار الصحيح أو ليس على المسار الصحيح من خلال توضيح الكيفية التي يتم بها إعداد التقرير. أولاً، يتم إرسال تعليمات مفصلة للغاية إلى مديري البرامج، تشتمل على بيانات حول كيفية تطبيق نظام إشارات السير (ليست على المسار، على المسار، إلخ.). وتم الاستعانة بوحدة مركزية لتيسير هذه العملية. وتعمل الوحدة بالتنسيق مع مديري البرامج، وتم كافة المعلومات المستقاة من مديري البرامج خلال إجراءات محددة تهدف إلى ضمان جودة المعلومات على نطاق واسع جداً. وتظهر أهمية هذه الإجراءات نظراً للحاجة إلى اختبار المؤشرات للوقوف على مدى اتساقها خلال جميع مراحل البرامج باستمرار ومن أجل اكتشاف أي ملاحظات، على سبيل المثال، الإبلاغ عن موقف نشاط تم الإبلاغ عنه في السنة السابقة. وتستمر الوحدة في عملها من حيث اختبارات ضمان الجودة ويُرسَل التقرير لاحقاً مرة أخرى إلى مديري البرامج لمناقشته. وتتصف عملية إعادة التقرير مرة أخرى إلى مديري البرامج بالطول النسبي بغرض التأكد تماماً من التوافق حول ما طُرح في تقرير أداء البرنامج فيما يتعلق بالتقييمات "على المسار الصحيح" أو "ليس على المسار الصحيح". وفي النهاية، يوقع جميع مديري البرامج على التقرير.

87. ودعا الرئيس الأعضاء إلى التعليق على برامج محددة، بعد الانتهاء من البيانات العامة.

88. وعلق وفد إيطاليا على البرنامج 30 حيث لاحظ عملية تحويل مخصصات أدت إلى خفض الغلاف المقرر للبرنامج. وكانت عملية التحويل هذه في الأساس بسبب إعادة توزيع الموظفين على برامج أخرى. وتساءل الوفد عما إذا كانت إعادة التوزيع هذه، وما نجم عنها من وظائف شاغرة قد أثر على أنشطة البرنامج من حيث التحقيق الناجح لجميع نتائج البرنامج. كما تساءل الوفد أيضاً عما إذا كان من المناسب استحداث مؤشرات أداء جديدة ومعقولة، وفقاً لقدرة الشعبة أو الوحدة وتكون

قدرة على قياس درجة تحقيق النتائج. ومضى يقول، إذا كان الانخفاض في مستوى الأفراد قد أثر سلباً في القدرة على تحقيق النتائج، فيجب تعديل مؤشرات الأداء بطريقة ما كي تتمكن من استيعاب هذه الحقيقة.

89. وعلق وفد أنغولا على البرنامج 9، الصفحة 58، بشأن عدد البلدان التي خضعت للتقييم فيما يتعلق بمدى الحاجة إلى المساعدة التقنية وبناء القدرات. وأعلن عن موافقته على أسلوب تقييم أداء البرنامج الذي أنجزته الأمانة، ولكنه طلب مزيداً من المعلومات بشأن العدد الحقيقي للبلدان المعنية. وكان الرقم المشار إليه هو 5 بلدان، بينما ذكر فيما بعد بأنه 25 بلداً. وتمت الإشارة إلى بلدين من البلدان الأفريقية في الصفحة 61 (عدد الدول الأعضاء التي تلقت مشورة في مجال العلامات التجارية والتصاميم الصناعية). وقد يكون من المفيد الإفصاح عن اسم هذين البلدين حتى يتضح للجميع ما تقوم به الويبو في تلك البلدان. ويجب تحسين هذا العمل، كما تم التحسين في حالات أخرى عندما تمت تسمية البلدان المعنية.

90. وقال وفد إسبانيا إن لديه عدة تعليقات على البرامج المختلفة، والتمس مشورة الرئيس في كيفية تقديم تلك التعليقات.

91. ولفت الرئيس الأنظار إلى أنه قد تقرر عدم المضي قدماً بأسلوب مناقشة كل برنامج على حده. وعلى الرغم من ذلك، أعرب عن عدم اعتراضه على العودة إليه مرة أخرى في حالة تحقيق فعالية للمناقشة. وصرح بأنه ما زال يأمل في تجميع كل التعليقات، ثم دعوة الأمانة العامة للرد عليها مرة واحدة. ومع ذلك، يبدو أن هناك تفضيل للمناقشة بأسلوب كل برنامج على حده. وبناء على ذلك، افتتح الرئيس مناقشة تقرير أداء البرنامج لعام 2012 بنظام برنامج، برنامج.

92. ولم يكن هناك تعليقات على البرنامج 1 و2.

93. وافتتح الرئيس باب المناقشة بشأن البرنامج 3.

94. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وطلب توضيحاً لإعادة هيكلة طريقة عرض الأنشطة في إطار البرنامج 3. ورأى الوفد أن ميزانية الفترة 2012/13 تشير إلى حق المؤلف والحقوق المجاورة بصورة عامة، بينما تشير الميزانية الحالية إلى ثلاثة أنواع من الأنشطة: الأنشطة المعيارية والأنشطة المرتبطة بالسياسات وأنشطة البنية التحتية لحق المؤلف وأنشطة تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وطلب الوفد من الأمانة تحديد الأبواب التي غطت الأنشطة نفسها في ميزانية الفترة 2012/13، والمبالغ المرصودة لمشاريع البنية التحتية لحق المؤلف. كما طُلبت معلومات محددة حول مشروع الموارد العالمية المتاحة للوسطاء الموثوق بهم (TIGAR) وعلاقته بمعاهدة مراكش بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص ضعاف البصر. وأثيرت شواغل من أن يحدث خلط في المهام بين مشروع الموارد العالمية ومعاهدة مراكش. كما طُلبت معلومات محددة عن أنشطة مشروع الشفافية والمساءلة والإدارة السليمة و النظام الحاسوبي وبيوكوس (WIPOCOS).

95. وردت الأمانة على الأسئلة موضحة أن مشروع الموارد العالمية المتاحة للوسطاء الموثوق بهم هو مختصر الموارد العالمية المتاحة للوسطاء الموثوق بهم. وإن عبارة "الوسطاء الموثوق بهم" هي إشارة بطريقة أخرى إلى "الهيئات المعتمدة" الواردة في معاهدة مراكش بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص ضعاف البصر. ويتيح مشروع الموارد العالمية المتاحة للوسطاء الموثوق بهم لوسطاء موثوق بهم في بلد معين الحصول على مصنفات محمية بموجب حق المؤلف في صورة يسهل الاطلاع عليها من وسطاء موثوق بهم في بلد آخر بموافقة مالك حق المؤلف. وطُور نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي وفر هذا الخط في الويبو، وكان في المرحلة الأولى من مراحل التطوير. واستخدم هذا النظام في نقل نحو 450 كتاباً من بلد إلى بلد آخر بموافقة كل واحد من أصحاب الحقوق. ويعمل المشروع منذ حوالي ثلاث سنوات وقد قارب على الانتهاء من مرحلته الأولى. وأجريت مناقشات حول كيفية تحسين المشروع والارتقاء به ليُكمل معاهدة مراكش. وأجابت الأمانة أيضاً بأن "TAG" هو مختصر الشفافية والمساءلة والإدارة السليمة. وإن مشروع الشفافية والمساءلة والإدارة السليمة هو عبارة عن مبادرة للعمل مع المنظمات الجماعية المهمة لوضع معيار للتقييم الذاتي في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. ولمعالجة أوجه

الغموض في النطاق المنشود للتنوع في المنظمات الجماعية حول العالم سينتعاون المشروع مع الصناعة على حل هذه المشكلة. وأوضحت الأمانة أن معظم المنظمات الجماعية تديرها منظمات خاصة باستثناء عدد قليل تديره الحكومات. وظل الباب مفتوحا على أوسع نطاق ممكن للمشاركة في مبادرة الشفافية والمساءلة والإدارة السليمة، كما قرر عدد من المنظمات الجماعية الالتحاق بالمبادرة. وما أن يتم وضع معيار التقييم الذاتي، سيتمكن المجتمع الدولي من دراسة كل جمعية تحصيل تشارك في المبادرة للوقوف على المستوى الذي حققته من الشفافية والمساءلة والإدارة السليمة وهي مسائل على درجة كبيرة من الأهمية. ومضت الأمانة موضحة أن عبارة "البنية التحتية لحق المؤلف" تُستخدم في الويبو للإشارة بصورة أساسية إلى نظم المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات. وتشمل أجهزة الحاسوب وقواعد البيانات والشبكات التي تربط قواعد البيانات هذه بالمستخدمين في أجزاء مختلفة من العالم. وقد انخفضت لحسن الحظ تكاليف هذه الأنظمة انخفاضاً كبيراً نتيجة القدرة على استخدام المنابر على الإنترنت. وتولت شعبة البنية التحتية لحق المؤلف مسؤولية مبادرات المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات الرامية إلى دعم مجموعة متنوعة من الأنشطة التطوعية ترتبط بمصنفات محمية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، بما في ذلك مشروع الموارد العالمية المتاحة للوسطاء الموثوق بهم والشفافية والمساءلة والإدارة السليمة. كما تولت الشعبة أيضاً مسؤولية النظام الحاسوبي وبيوكوس، وهو مبادرة بدأت في عام 1991 في أفريقيا لإتاحة برمجيات لإدارة المهام الموكلة للمكتب الخلفي للمنظمات الجماعية، المشار إليها أيضاً باسم منظمات الإدارة الجماعية. وأشارت الأمانة إلى أنه يجري تحديث وإعادة تطوير النظام الحاسوبي وبيوكوس من أجل الاستعداد لتلبية الطلب المتزايد. وأضافت أن أعضاء المنظمات الجماعية الذين يملكون أو يتحكمون في أنواع مختلفة من الحقوق، مثل الحقوق في الأغاني الشعبية أو في أنواع أخرى من المصنفات المنشورة، قاموا بتحويل إدارة هذه الحقوق إلى المنظمات الجماعية؛ ومن ثم يمكن للموسيقي في بربادوس كان يملك حقوقاً في تسجيلات صوتية أن يسجل الحقوق في تلك المصنفات مع جمعية للتحويل في بربادوس يمكنها إدارة تلك الحقوق. واستطردت قائلة إن البنية التحتية لحق المؤلف جرى تناولها في البرنامج والميزانية في الفقرات من 9.3 إلى 14.3 تحت العنوان الفرعي الذي يشير إلى تعزيز تطوير البنية التحتية لحق المؤلف، كما أشير بصفة محددة إلى مشروع الموارد العالمية المتاحة للوسطاء الموثوق بهم وإلى منظمات الإدارة الجماعية، ولم يرد ذكر برنامج الشفافية والمساءلة والإدارة السليمة بصورة محددة ولكن ورد ذكره في هذه الإشارات.

96. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وسأل كيف تعزز الأمانة التوفيق بين معاهدة مراكش بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص ضعاف البصر التي تستند إلى تقييدات واستثناءات ولا تشترط موافقة المؤلف، ومشروع الموارد العالمية المتاحة للوسطاء الموثوق بهم الذي ينطوي على الموافقة المسبقة لأصحاب الحقوق. وأضاف أن كلتا الآليتين تتناول تبادل المصنفات عبر الحدود، لكن ليس لها نقطة الانطلاق نفسها، وأن المجموعة الأفريقية طلبت إعطاء الأولوية لمعاهدة مراكش. وقال إن وفد بلده طلب، بصفته الوطنية، توضيحاً لأنشطة الأمانة المتعلقة بالحقوق المجاورة، وأيضاً لإشارة العديد من الأنشطة الموصوفة في البرنامج 3 إلى حق المؤلف وليس إلى الحقوق المجاورة.

97. وردت الأمانة قائلة إن مشاريع البنية التحتية لحق المؤلف لا تميز عموماً بين حق المؤلف والحقوق المجاورة. وفيما يتعلق بالنظام الحاسوبي وبيوكوس، فهو يتناول بصورة مبدئية المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف، وقد جرى تحسينه خلال السنتين الماضيتين ليشمل الحقوق المجاورة، كما أن النظام المعزز سيغطي، بعد التطورات التي طرأت عليه، كلا من حق المؤلف والحقوق المجاورة. وأوضحت الأمانة أن مشروع الموارد العالمية المتاحة للوسطاء الموثوق بهم ومعاهدة مراكش بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص معاقين البصر يكمل أحدهما الآخر ولا يتعارضان. وأضافت أنه عندما بدأ مشروع الموارد العالمية منذ سنتين أو ثلاثة بالتوازي مع المفاوضات بشأن المعاهدة في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة (اللجنة الدائمة) كان هناك حاجة إلى الحصول على إذن مالكي الحقوق لنقل الكتب عبر الحدود، وما إن تدخل معاهدة مراكش حيز التنفيذ، لن تكون هناك حاجة، عبر الوقت، إلى جانب المشروع المتعلق بالحصول على إذن. بيد أنه يمكن استخدام التكنولوجيا والخبرات التي تطورت في نقل المصنفات بين الوسطاء الموثوق بهم في البلاد ألف والبلد باء عندما تدخل المعاهدة حيز التنفيذ ويمكننا من تبادل المصنفات بموجب أحكام المعاهدة.

98. وافتتح الرئيس باب التعليقات والأسئلة المتعلقة بالبرنامج 4.

99. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وشدد على أهمية البرنامج 4 للمجموعة الأفريقية. وأعرب عن سروره لرؤية جميع الأنشطة "ثابتة"، وتطلع إلى رؤية مزيد من التركيز على أنشطة البرنامج 4. وطلب الوفد بعض المعلومات فيما يتعلق بالانخفاض في "ميزانية الفترة 13/2012 بعد التحويلات"، مشيراً إلى أن الميزانية المعتمدة بلغت 5 034 000 فرنك سويسري، في حين بلغت الميزانية بعد التحويلات 3 883 000 فرنك سويسري.

100. وأوضحت الأمانة أن الميزانية المعتمدة رصدت مخصصاً للمؤتمر الدبلوماسي. إلا أن المؤتمر لم يُعقد ومن غير المنتظر أن يُعقد في غضون فترة السنتين الحالية؛ لذلك حُولت الميزانية المخصصة للمؤتمر الدبلوماسي إلى خارج البرنامج.

101. وافتتح الرئيس باب التعليقات والأسئلة المتعلقة بالبرنامج 5.

102. وفي سياق إشارة وفد إسبانيا إلى انخفاض متوسط تكلفة معالجة الطلب الدولي إلى 680 فرنك سويسرياً في عام 2012، وهو ما يقل بنسبة تسعة بالمائة عن العام 2011، طلب الوفد من المكتب الدولي تقديم مزيد من المعلومات بشأن متوسط الدخل الذي تتلقاه الويبو للطلب الدولي؛ لكي يتمكن من تحديد الفرق بين متوسط النفقات ومتوسط الدخل لكل طلب دولي، ومعرفة تطور ذلك الفرق خلال السنوات الماضية.

103. وردا على استفسار وفد إسبانيا، أكدت الأمانة أن تكاليف معالجة الطلبات الدولية قد انخفضت بشكل مطرد في السنوات الأخيرة، ويعزى ذلك أساساً إلى الجهود المتواصلة للمكتب الدولي لزيادة الفعالية وإلى النماذج والوسائل (الإلكترونية) التي استخدمها مقدمو الطلبات في إيداع طلباتهم، والتي تتطلب جهداً أقل من المكتب الدولي مما ساعد على انخفاض تكاليف معالجة الطلبات. بيد أن المكتب الدولي، حتى وقتنا هذا، ليس في وضع يمكنه من ربط تكاليف معالجة الطلبات والدخل المتحقق من الطلبات الفردية. ومع أن المكتب الدولي سيكون سعيداً بالمضي في استكشاف هذا الأمر فإنه من غير المرجح، على ما يبدو، أن يتم ذلك لكل طلب بمفرده؛ لذا فإن البديل قد يتمثل في الاضطلاع بتحليل إحصائي لكل من التكاليف المتكبدة والدخل المتحقق بحسب نوع الطلب، مع مراعاة أن الربط بالدخل المتحقق يستلزم التصدي لخاطر التقلب في أسعار العملات. وفي الختام أوجزت الأمانة قائمة إن الاتجاه هو نحو تخفيض تكاليف معالجة طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات، وأنه يتعذر في الوقت الراهن ربط تكاليف محددة بطلبات فردية أو بأنواع الطلبات، لكن المكتب الدولي على استعداد لمواصلة تحليل هذه المسألة.

104. وافتتح الرئيس باب التعليقات والأسئلة المتعلقة بالبرنامج 31.

105. والتمس وفد ألمانيا توضيحاً بشأن النمو المتوقع في عدد الطلبات كما هو مبين في أهداف الميزانية للفترة 15/2014. وذكر الوفد بأن حجم الطلبات ظل أثناء فترة السنتين 13/2012 أقل مما كان مقدراً في الأصل نتيجة التباطؤ الاقتصادي. وأضاف الوفد أنه لكي تتمكن من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الميزانية المستقبلية، يلزم إلقاء الضوء على الأسباب التي أدت إلى وجود فجوة بين ما كان متوقعاً في الأصل وبين العدد الفعلي للطلبات المودعة.

106. وردا على استفسار وفد ألمانيا، وأوضحت الأمانة أن الفجوة المذكورة تُعزى إلى حد كبير إلى الأزمة المالية. كما أنه نظراً إلى الأسباب الداخلية في بعض البلدان، مثل التأخر في إجراءات تطبيق التشريعات لم تحقق بعض حالات الانضمام المتوقعة إلى وثيقة 1999 في فترة السنتين 13/2012. بيد أن هناك مؤشرات إيجابية على اعتراف الصين وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية الانضمام إلى نظام لاهاي في عام 2014، وانضمام اليابان في عام 2015. ومن شأن عمليات الانضمام تلك أن تسهم بالتأكيد في زيادة عدد الطلبات بصورة ملحوظة وأيضاً في زيادة مستوى الإيرادات في النهاية.

107. وردا على سؤال وفد تركيا حول التأخر في إطلاق الواجهة الجديدة لتدوين الطلبات الدولية إلكترونياً (الإيداع الإلكتروني)، أشارت الأمانة إلى أن الواجهة الجديدة لنظام الإيداع الإلكتروني متاحة على موقع المنظمة على الإنترنت منذ 3

يونيو 2013، وأضافت أن تعليقات المستخدمين جاءت إيجابية للغاية، وأن التأخر البسيط في إطلاق الوصلة يُعزى إلى مجموعة الشروط اللازمة لوضع طاولات عمل مخصصة لمقدم الطلب. وتتيح هذه الطاولات الفرص لمقدمي الطلبات للرجوع إلى التفاصيل الواردة في طلبات سابقة واستخدامها لتدوين طلبات دولية جديدة، كما تسمح بالسيناريوهات التي تتيح لمقدم الطلب أن يملأ طلبا دوليا بصورة جزئية ثم يعود إليه في وقت لاحق. وقد استغرقت معالجة تلك المتطلبات وقتا أطول قليلا مما كان متوقعا.

108. ولم ترد أي تعليقات بشأن البرنامج 7.

109. وافتتح الرئيس باب التعليقات والأسئلة المتعلقة بالبرنامج 8.

110. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وأكد الأهمية التي توليها المجموعة لهذا البرنامج الذي يقدم نظرة عامة للطريقة التي تُطبق بها توصيات جدول أعمال التنمية. وشكر الوفد الأمانة على الأنشطة التي يُضطلع بها من أجل ضمان تنسيق أنشطة جدول أعمال التنمية بشكل أفضل. وفي إشارة إلى مؤشر الأداء المتعلق بآلية التنسيق، لاحظ الوفد أن نظام إشارات السير (TLS) أظهر أن أداء هذا المؤشر ثابت، مع أن الواقع أن هذه الآلية لم تطبق أو تُعتمد من جانب جميع اللجان في الويبو. أما اللجان التي ذُكرت فيها هذه الآلية فعليا، فقد كان ذلك على أساس كل حالة على حدة. وسأل الوفد الأمانة عن المعايير التي استُخدمت لاستنتاج أن الأداء ثابت فعلا. وطلب الوفد أيضا توضيحا فيما يتعلق بانخفاض المبلغ المشار إليه تحت بند "الميزانية بعد التحويلات" مقارنة بالمبلغ المشار إليه تحت بند "الميزانية المعتمدة"، مضيفا أن الحواشي لا توضح بصورة كافية أسباب الاختلاف.

111. وأشار وفد مصر إلى مؤشر أداء "عدد توصيات جدول أعمال التنمية التي تناولتها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من خلال المشاريع والأنشطة والدراسات"، وإلى أسس المقارنة المرتبطة بها التي تحدد "42 توصية (رغم أنها لم تُستنفد بالكامل)". وقال الوفد إنه يفهم أن جميع التوصيات لم تُطبق، وسأل ما إذا كان هناك وثيقة معتمدة في هذا السياق. وطلب الوفد أيضا توضيحا لعبارة "رغم أنها لم تُستنفد بالكامل".

112. وفي سياق الرد على الملاحظات التي أبدتها وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، قالت الأمانة إن تقرير أداء البرنامج يتعلق بالبرنامج 8 وليس بالمنظمة كلها. وإن مسألة آلية التنسيق هي من المسائل التي يتعين على جميع البرامج واللجان المختلفة التبليغ عنها. أما فيما يتعلق بالبرنامج 8، فقد حقق الأهداف المرجوة منه في تصنيف جميع التقارير الواردة من اللجان المختلفة. وبالنسبة للسؤال عن انخفاض المبلغ المبين تحت "الميزانية المعتمدة" و"الميزانية بعد التحويلات" صرحت الأمانة بأنه جرى تحويل أموال من ميزانية البرنامج 8 إلى الأكاديمية، ومن هنا جاء الاختلاف في المبلغ. وأضاف ممثل آخر للأمانة سببا ثانيا لانخفاض المبلغ وهو تدابير فعالية التكلفة ومنها التدابير المتعلقة بتكاليف السفر التي طُبقت أثناء فترة السنتين.

113. وفيما يتعلق بسؤال وفد مصر بشأن التوصيات التي لم تُستنفد بالكامل، والمقصود بعبارة "لم تستنفد بالكامل"، ذُكرت الأمانة بأن الدول الأعضاء هي التي قررت أن تنفيذ المشاريع لا يعني استنفاد التوصيات التي يتناولها برنامج ما، وأنه لا يزال من الممكن للجنة أن تقترح مشاريع أخرى في المستقبل؛ ومن ثم فإن عبارة "لم تستنفد بالكامل" تشير إلى هذا المعنى.

114. وطلب وفد البرازيل توضيحا فيما يخص النتيجة المرتقبة المتعلقة بعدد المشاريع التي اقترحتها الدول الأعضاء وقُدمت إلى لجنة التنمية للنظر فيها. أما فيما يتعلق بأساس المقارنة فلا يوجد سوى مشروع واحد. وأعرب الوفد عن رغبته في الحصول على فهم أفضل لكيفية تقييم إسهامات الدول الأعضاء إذا كان لديها مزيد من المشاريع حتى وإن كانت غير معتمدة، وما إذا كان ذلك سيعني مزيدا من النجاح للويبو في عملها.

115. واستجابة لطلب التوضيح المقدم من وفد البرازيل، قالت الأمانة إنه يجب النظر إلى أداء الأمانة في سياق الدور الذي تؤديه أي شعبة محددة، وهو الأداء، بوصفها هيئة تنسيقية، يقع إلى درجة كبيرة ضمن اختصاص الدول الأعضاء. وبعبارة أخرى لا يمكن للأمانة أن تشرع في وضع نتيجة مرتقبة إلا بناء على ما تسفر عنه مناقشات الدول الأعضاء في اللجنة. لذلك إذا كان هناك مشروع واحد، كما هو الحال، فيتعين على الأمانة أن تضع نوعا ما من الأساس يستند إليه أسس المقارنة. أي أن الأمانة في الحقيقة مقيدة اليدين إلى حد ما وتعتمد تماما على ما تقترحه اللجنة، أما إن كان هناك أكثر من مشروع فيعدل بالطبع أساس المقارنة ومؤشرات الأداء وفقا لذلك.

116. وفي حين أعرب وفد البرازيل عن شكره للأمانة على التوضيح، أكمل سؤاله مضيفا أنه إذا لم يكن هناك هدف أو عدد واحد محدد أو حتى أثر للمشروع المطبق فكيف يمكن فهمه كنتيجة مرتقبة؟ وأشار الوفد إلى أن الأمانة صرحت بأن دور شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية، وهو البرنامج 8، يتمثل في تيسير عرض المشاريع المقترحة من جانب الدول الأعضاء أمام لجنة التنمية. ومع أن الأمانة تشجع الدول الأعضاء على التقدم بمقترحات جديدة، فمن الواضح أن أداء الأمانة في هذا النشاط يعتمد، كما ذكرت الأمانة، على التعاون بين الدول الأعضاء، كما يعتمد في الوقت ذاته، عندما يتعلق الأمر ببيانات الأداء، على مدى كفاءة الشعبة في تيسير عمل إحدى الدول الأعضاء، وهي في هذه الحالة بوركينا فاسو، وكيف يسرت الأمانة ونسقت عرض ذلك المشروع ومناقشته واعتماده في اللجنة. وهكذا عندما يتعلق الأمر بنظام إشارات السير، لا يغير عدد المشاريع من أداء الشعبة سواء أكان مشروع واحد أم عشرة مشاريع. وبالطبع هناك حالات تفشل فيها الأمانة أو الشعبة في دعم الدولة العضو دعما جيدا فيما يتعلق بترجمة مقترح إلى وثيقة مشروع، إذ يستند أداء الشعبة بصورة أساسية إلى مدى فعاليتها في تيسير ذلك العمل. وفي حالة وجود أكثر من مقترح سيستمر تغير أساس المقارنة تبعا لذلك.

117. وافتتح الرئيس باب التعليقات والأسئلة المتعلقة بالبرنامج 9.

118. وأشار وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية إلى إنشاء شعبة جديدة على النحو المبلغ عنه في إطار البرنامج 9 من تقرير أداء البرنامج، وطلب مزيدا من المعلومات.

119. وأوضحت الأمانة أن الشعبة الجديدة هي في الأساس شعبة تجمع حول بعض الأنشطة التي نجمت عن مشاريع جدول أعمال التنمية التي اعتمدها لجنة التنمية. ومن بين هذه المشاريع قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية وقاعدة بيانات قائمة الخبراء الاستشاريين وإنشاء قواعد بيانات بالموازاة مع الاحتياجات الإنمائية في مجال الملكية الفكرية. ويتمثل الهدف من الشعبة الجديدة في متابعة قواعد البيانات هذه والمضي بها قدما بغية الاستفادة منها ودمجها واستخدامها كأدوات في برامج الويبو للمساعدة التقنية. فعلى سبيل المثال تُستخدم قاعدة بيانات مضاهاة الاحتياجات الإنمائية كأداة لتعزيز الشركات وتقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية وأقل البلدان نموا. بينما يضع مشروع آخر لجدول الأعمال منهجية للتوسيم يمكن أيضا إدراجها في برامج الويبو للمساعدة التقنية. ويتعرض هذا النشاط إلى الإهمال نوعا ما في المنظمة بين قطاع العلامات التجارية الذي يركز أساسا على الجوانب التشريعية والقانونية للعلامات التجارية والبيانات الجغرافية وقطاع التنمية. ومن شأن هذه الشعبة الجديدة أن تمكن الويبو الآن من تحقيق أثر عملي فيما يتعلق بدور التوسيم في البلدان النامية وأقل البلدان نموا وبخاصة في القطاع الزراعي.

120. وأشار وفد السلفادور إلى اختلاف طريقة عرض البرنامج 9 بالمقارنة مع البرنامج 10 في تقرير أداء البرنامج، إذ يعرض هذا البرنامج الأخير بكل الوضوح أنشطة التعاون وبناء القدرات التي يُضطلع بها لأوروبا الوسطى ودول البلطيق ودول آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية والقوقاز، فضلا عن بعض بلدان حوض المتوسط. وطالب الوفد الأمانة بمستوى مماثل من التفاصيل وبخاصة فيما يتعلق بالأنشطة التي تجري في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

121. وأجابت الأمانة بأن مواءمة أطر نتائج البرنامجين 9 و10 على نحو أفضل هو اقتراح جيد، وسيجري النظر فيه. وأوضحت الأمانة أن الشكل الحالي للتقرير يسير على نهج شكل إطار النتائج المعتمدة لبرنامج وميزانية الفترة 2012/13، مشيرة إلى إدخال أوجه تحسن على البرنامج والميزانية للفترة 2014/15.

122. وأشار وفد أستراليا إلى مؤشر الأداء "عدد مجموعات المكاتب المشاركة في منبر مشترك" (نظام الويبو للنفاذ المركزي إلى تقارير البحث والفحص) (WIPO CASE) الوارد في إطار النتائج المرتقبة "بنية تحتية تقنية ومعرفية معززة لفائدة مكاتب الملكية الفكرية"، الذي وُصف بأنه "غير ثابت" في نظام إشارات السير المناظر، وطلب الوفد مزيداً من المعلومات. وأوضحت الأمانة أن هدف مؤشر الأداء هذا بلغ، في إطار الميزانية البرنامجية المعتمدة للفترة 2012/13، ثلاثة في حين أن هدف بيانات الأداء لعام 2012 هو واحد.

123. وافتتح الرئيس باب المناقشة بشأن البرنامج 10.

124. وطلب وفد تركيا توضيحاً بشأن مؤشر أداء عدد البلدان التي لديها قوانين/لوائح وطنية محدثة في مجال الملكية الفكرية حيث بلغ أساس المقارنة المحدث عشرة بلدان. وأظهرت بيانات الأداء أن أربعة بلدان حدثت تشريعاتها بينما كانت تعترم ستة بلدان أخرى تعديل تشريعاتها. وتساءل الوفد ما هو تأثير الويبو على العملية التشريعية في ظل وجود عوامل عديدة قد تؤثر في العملية قبل توقيع التشريع المقترح ليصبح قانوناً؟ وكيف تقيس الويبو هذا التأثير؟ وهذا هو السؤال الثاني للوفد فيما يتعلق بمشروع تخطيط الموارد المؤسسية (ERP). وقد أطلقت المرحلة الأولى من مشروع تخطيط الموارد المؤسسية وستدمج في مكونات حافظة مشاريع برنامج التخطيط المؤسسي. وتساءل الوفد، في هذا السياق، كيف ستستخدم مؤشرات الأداء وبيانات الأداء ذات الصلة كمدخلات في إدارة الأداء في ظل اتساع نطاق الأنشطة وتنوعها تنوعاً كبيراً؟ وما هو نوع الاستعدادات التي اضطلع بها والتي يجري الاضطلاع بها وصولاً إلى التطبيق الكامل لبرنامج التخطيط المؤسسي؟

125. وأوضحت الأمانة، في سياق ردها على الجزء الأول من السؤال، أن البرنامج يدعم العمليات التشريعية التي تستند دائماً إلى طلبات ملموسة من الدول الأعضاء، وأن هذه الطلبات قد تتعلق بمراحل مختلفة من العملية التشريعية، ويجري قياس أثر المشروع وفقاً لذلك. وفيما يخص السؤال المتعلق ببرنامج التخطيط المؤسسي، أوضحت الأمانة أن تقرير أداء البرنامج اشتمل على عناصر قدمها النظام الجديد لبرنامج التخطيط المؤسسي. وقد بُذلت جهود على جبهات عديدة شملت على سبيل المثال دمج المعلومات المتعلقة باستخدام الميزانية في تقرير أداء البرنامج، وهذا الدمج هو نتيجة المرحلة الأولى من تطبيق برنامج التخطيط المؤسسي، كما أن مقترح برنامج وميزانية الفترة 2014/15 جاء نتيجة العمل الذي اضطلع به في إطار نظام برنامج التخطيط المؤسسي حيث استند كل من إطاري النتائج والموارد باستخدام المكون الجديد لنظام برنامج التخطيط المؤسسي.

126. وافتتح الرئيس باب المناقشة بشأن البرنامج 11.

127. وشكر وفد السلفادور الأمانة على الاجتماعات الإعلامية التي نظمتها خلال الأسبوع السابق لمناقشة لجنة البرنامج والميزانية البرنامج 11. وقال إن هذه الاجتماعات الإعلامية ساهمت في توضيح العديد من المسائل المهمة للوفد، وأضاف أنه بصدد عملية تحليل الإيضاحات التي قدمتها الأمانة. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى تلقي مزيد من الإيضاحات بشأن آليات التنسيق التي تتوخى الأمانة إنشائها بين مركز التدريب التابع للويبو ومكتب التعاون مع أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في فترة السنتين 2014/15. وقال إنه فهم من الأمانة أن العمل يجري لتعريف هذه الآلية، ومع ذلك لا يزال الوفد حريصاً على تلقي معلومات في هذا الشأن.

128. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وشدد على الأهمية التي توليها البلدان الأفريقية لإنشاء أكاديميات وطنية في مجال الملكية الفكرية، واستفسر الوفد عن سبب ظهور مؤشر الأداء المتعلق بإنشاء أكاديميات جديدة في عام 2012

"غير ثابت" (الوثيقة WO/PBC/20/12، صفحة 72). وطلب الوفد أيضا توضيحا من الأمانة بشأن كيفية اعترافها الرد على الطلبات المستقبلية لإنشاء أكاديميات في مجال الملكية الفكرية في القارة الأفريقية.

129. وأشار وفد تركيا إلى أنه يولي أهمية كبيرة للتعليم في مجال الملكية الفكرية، مشيرا إلى أن هذا المجال هو أحد مجالات الأولوية لتعزيز الوعي بالملكية الفكرية والتمكن في نهاية المطاف من استخدام حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها على نحو فعال. وقال إن حكومة بلده اشتركت بالفعل مع عدة جامعات ومراكز بحث في مساعي لتعزيز التعليم في مجال الملكية الفكرية. وأضاف أيضا أن التعاون مع الويبو بدأ منذ سنتين بهدف وضع برنامج جامعي جديد عن الملكية الفكرية في بلده. وأضاف أن سلطات بلده حددت الجامعة التركية الأكثر ملاءمة لهذا المسعى في ضوء عملية تقييم معقدة. وما يدعو إلى الأسف أن أكاديمية الويبو لم تتابع الزيارة المخططة لخبير الويبو لإجراء دراسة جدوى بشأن هذه المبادرة. وأخيرا أعرب الوفد عن تقديره لنجاح برنامج التعليم عن بعد لأكاديمية الويبو، وطلب توضيحا للاختلاف بين مؤشري الأداء التاليين: "1" معدل استكمال دورات التعليم عن بعد (الذي يبدو "ثابتا")؛ "2" والنسبة المئوية للمشاركين في دورة التعليم عن بعد الذين اجتازوا الامتحان (الذي يبدو "غير ثابت").

130. وفيما يتعلق بمسألة مؤشر الأداء المتعلق بالأكاديميات الناشئة، أشارت الأمانة إلى حدوث سوء فهم بين الزملاء الذين صاغوا مؤشر أداء ("عدد الأكاديميات الناشئة" المنشأة) مشاريع جدول أعمال التنمية)، من جهة، والزملاء الذين وضعوا أساس المقارنة الوجيه للفترة 13/2012 ("مشروعان") والهدف ("ستة مشاريع") من جهة أخرى. وإذا فُسر المؤشر على أنه يعني "عدد مشاريع الأكاديميات الناشئة التي بدأت"، فمن المعقول أن يكون أساس المقارنة ("مشروعان") والهدف ("ستة مشاريع") (لأنه قد شرع بالفعل في هذين المشروعين في وقت صياغة وثيقة البرنامج والميزانية للفترة 13/2012)، لكن إذا فُسر المؤشر المذكور على أنه يعني "عدد الأكاديميات الناشئة التي جرى تسليمها" فإن أساس المقارنة "مشروعان" يكون غير منطقي، لأنه لم يحدث بالفعل تسليم أي أكاديميات ناشئة في وقت صياغة وثيقة البرنامج والميزانية للفترة 13/2012. واستطردت قائلة إنه في الوقت ذاته، ونظرا إلى تزامن المرحلة الثانية من مشروع الأكاديميات الناشئة مع فترة السنتين 13/2012، فمن الطبيعي ألا تُعمم أنشطة ستة مشاريع بالكامل بنهاية عام 2012، وإنما فقط بنهاية عام 2013. كما أن مشاريع الأكاديميات الناشئة لم يكن لها بالضرورة نمط إنفاق خطي، ونظرا إلى عدد من الأسباب تركزت أنشطة المشروع في مرحلته الأخيرة، كما أظهرت المرحلة التجريبية أن انتشار أنشطة المشروع يستغرق، في المتوسط، وقتا أطول من التقديرات الأولية في وقت تصميم المشروع. وأشارت الأمانة إلى أنها على ثقة تامة بأن مؤشر أداء مشروع الأكاديميات الناشئة سيكون في نهاية 2013 "ثابتا".

131. وأشارت الأمانة إلى سؤال وفد تركيا، وأوضحت أن وجود مؤشرين مختلفين لبرنامج التعليم عن بعد يعود إلى أن الدورات المتقدمة للبرنامج تتطلب اجتياز اختبار نهائي بينما لا تتطلب دورات تمهيدية معينة ذلك، وإنما في نهاية الدورة يُمنح الطلبة شهادة إتمام الدورة دون الحاجة إلى اجتياز أي امتحان. وفي الوقت نفسه، من المهم لمدير البرنامج أن يرصد معدل الطلبة المسجلين الذين أكملوا الدورة.

132. ولم ترد أي تعليقات بشأن البرامج 12 و 13 و 14.

133. وافتتح الرئيس باب المناقشة بشأن البرنامج 15.

134. وطلب وفد هنغاريا معلومات إضافية تتعلق بتوزيع البلدان التي تتلقى مساعدة من البرنامج، كما طلب توضيحا بشأن الرسم البياني الوارد في الصفحة 89، أي هل توجد أي طلبات للحصول على حزم برمجيات تتعلق بالتصاميم الصناعية أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، وإن كانت هناك أي طلبات فأين الإشارة إليها في الرسم البياني. وأجابت الأمانة قائلة إنه من دواعي سرورها أن تقدم مزيدا من المعلومات المفصلة عن البلدان التي تستفيد من المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في إطار هذا البرنامج. وفيما يتعلق بطلبات نظم التشغيل الآلي لمكاتب التصاميم الصناعية، أبلغت الأمانة اللجنة أنها لم تتلق هذا

النوع من الطلبات. ومع ذلك، من الممكن أيضا تطبيق نظام أتمتة مكاتب الملكية الفكرية للبراءات واستخدامه في مكاتب التصميم الصناعية؛ وهكذا قد تتمكن بعض مكاتب الملكية الفكرية التي تتعامل مع كل من البراءات والعلامات التجارية والتصاميم معا من استخدام نظام أتمتة المكاتب والتوسع في نطاق استخدامه ليشمل إجراءات طلبات التصميم الصناعية. ونوهت الأمانة إلى أنها لا تعرف على وجه التحديد أي المكاتب تستخدم نظام أتمتة المكاتب لطلبات التصميم الصناعية، لكن هذا الأمر ممكن من الناحية التقنية.

135. ولم ترد أي تعليقات بشأن البرنامج 16.

136. وافتتح الرئيس باب المناقشة بشأن البرنامج 17.

137. وطلب وفد الجزائر معلومات عن أنشطة الأمانة للمساعدة التشريعية المشار إليها في الفقرة 2.17. وذكّرت الأمانة بأنها قدمت المساعدة التشريعية بناء على طلب الدول الأعضاء، وبما يتماشى مع المعايير والالتزامات الواردة في الجزء الثالث من اتفاق تريبس. ولدى القيام بذلك، تم توضيح جميع أوجه المرونة والخيارات، وبخاصة مع الإشارة إلى المادتين 7 و8 من اتفاق تريبس، بما يكفل أن تكون الدول الأعضاء، لا سيما أقل البلدان نموا، على وعي تام بأوجه المرونة المتاحة لها.

138. وطلب وفد البرازيل توضيحا بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة لتنفيذ النتيجة المرتقبة سادسا.2 المتعلقة بمنهجية وفعالية التعاون والتنسيق بين أعمال الويبو والمنظمات الدولية الأخرى في مجال إدكاء وبناء احترام الملكية الفكرية. وذكّرت الأمانة بالتعاون الجاري في إطار المؤتمر العالمي بشأن مكافحة التقليد والقرصنة، حيث تتشارك الويبو مع الإنترنت ومنظمة الجمارك العالمية والقطاع الخاص، وأنها تطرح بعض المسائل التي تثيرها اللجنة الاستشارية المعنية بالإفاد. ومثال آخر هو النشاط المشترك بين الويبو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لمواجهة التلصص العادل من السلع المخالفة، وهي أيضا مسألة سبقت مناقشتها في إطار اللجنة الاستشارية المعنية بالإفاد.

139. وافتتح الرئيس باب المناقشة بشأن البرنامج 18.

140. وطلب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) من الأمانة تقديم مزيد من المعلومات فيما يخص الفقرات 2.18 و7.18 قائلا إن الفقرة 2.18 تشير إلى أن الويبو واصلت، من خلال العمل عن كثب مع البرنامج 20، المساهمة والمشاركة في عمليات وضع السياسات العامة ذات الصلة. في حين أشارت الفقرة 7.18 التي تتعلق بسياسة المنافسة، إلى الشروع في أنشطة تعاون منظمة وإن كانت بصفة غير رسمية مع 11 منظمة أخرى معنية. وطلب الوفد مزيدا من المعلومات بشأن هذا التعاون وهذه المشاركة والكيفية التي تُظم بها هذا التعاون وسبل إبقاء الدول الأعضاء على علم بأي مناقشة أو نتيجة أو قرار أُخذ في هذا الصدد.

141. وصرحت الأمانة، فيما يتعلق بالبرنامج 1.18، أن الأنشطة التي اضطلع بها بالتعاون مع منظمات حكومية دولية أخرى شملت بالتحديد التعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية. وقد تناول التعاون الثلاثي منذ عام 2009 مسائل تتعلق بالتجارة والابتكار والصحة العامة من منظور أوسع نطاقا. وقد عُقدت منذ عام 2010 ثلاث ندوات ثلاثية الأطراف افتتح كلا منها المديرين العامون الثلاثة. وقد عُقدت الندوة الثالثة في الويبو يوم الجمعة الماضية وتناولت موضوع الابتكارات الطبية - تغيير نماذج إدارة الأعمال التجارية في مجال الابتكار في الصحة العالمية. ومن النتائج الأخرى التي تمخض عنها هذا التعاون الثلاثي دراسة بعنوان تعزيز النفاذ إلى التكنولوجيات والابتكارات الطبية تتناول التفاعلات بين الصحة العامة والملكية الفكرية والتجارة. وقدم الدراسة المديرين العامون الثلاثة في فبراير. ودُعيت الدول الأعضاء إلى المشاركة في جميع تلك الأحداث. وإضافة إلى ذلك عقدت الأمانة، منذ آخر دورة للجنة البرنامج والميزانية، ثلاث جلسات إعلامية بشأن أنشطة برنامج التحديات العالمية لإبقاء الدول الأعضاء على علم بالمستجدات.

142. وفيما يتعلق بالفقرة 7.18، شُرع في تعاون غير رسمي مع منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن سياسة المنافسة. وقد كان ذلك شكلاً غير رسمي للتعاون حيث التقى ممثلو المنظمات الثلاث وأحاط كل منهم الآخر علماً بالأنشطة الحديثة بغية تجنب ازدواجية الأنشطة وضمان المساهمة في أي أنشطة يضطلعون بها كل في مجال اختصاصه. ونظراً إلى أن هذا التعاون غير رسمي لم يسفر عن أي نتيجة ملموسة مثل دراسة مشتركة أو أي اجتماعات مشتركة، فإن الأمانة لم تُخط الدول الأعضاء علماً بأي معلومات بخلاف تلك الواردة في تقرير أداء البرنامج الراهن.

143. ولم تُقدم تعليقات بخصوص البرنامج 19.

144. وفتح الرئيس باب النقاش بشأن البرنامج 20.

145. واستعلم وفد جمهورية كوريا عن المؤشرات المرتبطة بالمكاتب الخارجية لتقييم مساهمة المكاتب الخارجية.

146. وبالنسبة للمؤشرات أوضحت الأمانة أن الإدراج في تقرير أداء البرنامج يستند إلى ما تمت الموافقة عليه في برنامج وميزانية 2012/13. وبالفعل لم يحتو إطار النتائج لسنة 2012/13 على مؤشرات صريحة لكل مكتب خارجي ضمن البرنامج 20. وقد تحسن إطار النتائج تحسناً ملحوظاً في اقتراح برنامج وميزانية 2014/15 وخصوصاً بالنسبة للمكاتب الخارجية بموجب البرنامج 20. ففي الثنائية 2012/13 كانت المكاتب الخارجية تصب في نتائج متوقعة تخص العديد من البرامج والأهداف الاستراتيجية المختلفة.

147. وفتح الرئيس باب النقاش بشأن البرنامج 21.

148. وأشار وفد تركيا إلى مؤشر الأداء المتعلق بالنسبة المئوية لطلبات الحصول على مشورة قانونية التي تتلقى ردوداً سريعة ومستقلة وجديرة بالثقة من مكتب المستشار القانوني وتساءل الوفد على وجه الخصوص عن طريقة حفاظ الويبو على اتساق المشورة المقدمة بناء على الاستفسارات عند توجيهها إلى أقسام مختلفة في المنظمة.

149. وأجابت الأمانة أن هذا المؤشر يتصل بالاستفسارات القانونية التي تخص مكتب المستشار القانوني. وأما بالنسبة إلى الاستفسارات الموجهة إلى مجالات أخرى بالمنظمة فإن لها مؤشرات متضمنة كل في برنامجه (على سبيل المثال البرامج 1 و 2 و 3).

150. وفتح الرئيس باب النقاش بشأن البرنامج 22.

151. وأشار وفد تركيا إلى مؤشر الأداء الأول ("النسبة المئوية لبرامج الويبو التي تستخدم بيانات الأداء لإدارة أداء البرنامج") فسأل عما إذا كانت نسبة 53 بالمائة لبيانات الأداء مقارنة بأساس المقارنة المقدر بنسبة 20 بالمائة تمثل نسبة البرامج التي استخدمت الجيل الأول من نظام إدارة الأداء المؤسسي عن التخطيط للموارد المؤسسية. وتساءل الوفد عن السبب وراء عدم استخدام جميع البرامج نموذج الجيل الأول هذا. وأكد الوفد على إقراره لنسبة 53 بالمائة للأداء بل وتقديره لها وهي النسبة التي يعتبرها مقبولة.

152. وأوضحت الأمانة أنه بتقوية الإدارة القائمة على النتائج كان من بين الجهود المبذولة ضمان استخدام بيانات الأداء ليس بغرض الإبلاغ عن النتائج فقط بل بغرض استخدامها داخلياً من الإدارة بغية تحسين الأداء باستمرار. ويبين هذا المؤشر مدى جودة استخدام مديرو البرامج بيانات الأداء بشكل عام لا استخدامهم النظام الجديد بالضرورة. وانطوت المرحلة الأولى على نظام إدارة الأداء المؤسسي في التخطيط للموارد المؤسسية على التخطيط وهذا ما جرى تنفيذه في الوقت الحالي. وسوف تنطوي المرحلة التالية على التقييم وإعداد التقارير. وكررت الأمانة أن هذا المؤشر يعكس استخدام المديرين بيانات الأداء نفسها في إدارة العمليات اليومية.

153. وفتح الرئيس باب النقاش بشأن البرنامج 23.

154. وردت الأمانة على السؤال الموجه من الدول الأعضاء وقدمت معلومات إضافية عن عدد الموظفين. وسوف تُدرج هذه المعلومات الإضافية في التقرير السنوي للموارد البشرية لسنة 2013 الذي سيتوافر من خلال لجنة البرنامج والميزانية في شهر سبتمبر.

155. وأكدت الأمانة أن الأعداد الإجمالية للموظفين ظلت ثابتة على مدار السنوات الثلاث الماضية. فمن بين العدد الإجمالي للموظفين ارتفع عدد الموظفين بعقود محددة المدة مقابل تخفيض في عدد الموظفين المؤقتين نتيجة لإصلاح نظام التعاقد. وبقي العدد الإجمالي للموظفين دون تغيير جزئياً نتيجة لزيادة الإنتاجية وخصوصاً في مجالي معاهدة التعاون في مجال البراءات ونظام مدريد. وعلاوة على الموظفين الممولين من الميزانية العادية لدى الويبو يوجد عدد محدود من الموظفين الممولين من مصادر أخرى. واستخدمت الويبو عدداً صغيراً من الأفراد غير الموظفين وهم الاستشاريين والزملاء والمتدربين وما إلى ذلك الذين يمثلون 5,8 بالمائة من الموظفين. وقدمت الأمانة تفصيلاً بالموظفين حسب القطاع. وفيما يتعلق بكلفة الموظفين أضافت الأمانة أن نسبة كلفة الموظفين أيضاً بقيت في النطاق نفسه على مدار السنوات الثلاث الماضية أي بين 66 بالمائة و68,3 بالمائة.

156. وذكر التقرير عمل نظام إدارة الأداء بدرجة مرضية مع تسجيله مستوى عالٍ من الامتثال. ويُدار التدريب مركزياً مع تخصيص مبلغ 1,4 مليون فرنك سويسري لفترة السنتين. وعلاوة على ذلك نُفذ عدد يعتد به من التدريبات باستخدام مدربين داخليين. وشكل التدريب المقدم داخلياً أكثر من نصف إجمالي التدريبات المقدمة إلى موظفي الويبو.

157. وبالنسبة للتوازن بين الجنسين ذكرت الأمانة أن إجمالي التوازن بين الجنسين بلغ 50 بالمائة ولكن مع استمرار أوجه الاختلال على مستويات مختلفة وخصوصاً عند المستويات المهنية العليا. وقطعت الويبو التزاماً بتحقيق التوازن بين الجنسين على جميع المستويات مع حلول 2020. وانضم أخصائي تمايز الجنسين والتنوع للأمانة في 1 يوليو 2013.

158. وبالنسبة للتنوع الجغرافي أقرت الأمانة بالانشغالات التي أعرب عنها عدد من الدول الأعضاء بأن بعض أوجه الاختلال قائمة ولا بد من التعامل معها على الفور.

159. وأكدت الأمانة فيما يخص توصيات المراجعة في مجال إدارة الموارد البشرية أن عدد التوصيات المفتوحة قد انخفض من 52 في يوليو 2012 إلى 15 في يوليو 2013. وتتعلق توصيات المراجعة الخمس عشرة المتبقية بتنفيذ نظام التخطيط للموارد المؤسسية المزمع في أكتوبر 2013 ونظام العدالة الداخلية المزمع تنفيذه في يناير 2014 وبالتدريب.

160. وأكد وفد المكسيك نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي انشغاله المتعلق بالتوازن الجغرافي والتمس إحداث تحسينات على المدى القصير والمتوسط مع وضع مؤشرات وأهداف واضحة بشأنه في استراتيجية الموارد البشرية.

161. وكرر وفد بولندا النقاط التي أثارها وفد المكسيك.

162. وتقدم وفد السلفادور بالشكر إلى الأمانة على عرضها وأحاط بأنه تقدم باقتراحات وتعليقات لدى لجان أخرى تتعلق بالتنوع الجغرافي. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة المعايير المستخدمة لتحديد الجنسية بما أن العديد من المتقدمين بطلب يحملون أكثر من جنسية واحدة.

163. وطرح وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) السؤال ذاته الذي طرحه وفد السلفادور وطلب إدراج تفاصيل عن جنسيات الموظفين في تقرير الموارد البشرية السنوي.

164. وأكدت الأمانة الاعتراف بجنسية واحدة فقط في سجلات الأمم المتحدة ألا وهي الجنسية الأولى ووضع بيان تفصيلي بجنسيات الموظفين في التقرير السنوي للموارد البشرية لاحقاً.

165. وشكر وفد إسبانيا الأمانة على عرض بيانات الموارد البشرية وعلى مشاركة الدول الأعضاء بشأن مسألة الموظفين. واقترح الوفد ضرورة إعادة تقديم مؤشر التغيب في البرنامج 23. وسأل الوفد عن المعلومات الخاصة بمقارنة معدلات التغيب فيما بين المنظمات المختلفة التابعة للأمم المتحدة. والتمس الوفد علاوة على ذلك إضافة مؤشر لرصد نسبة تكاليف الموظفين بحيث تتمكن الدول الأعضاء من إدراك تطور التكلفة لضمان عدم زيادة النسبة إذ يبدو أن ذلك اتجاهاً في نظام الأمم المتحدة.

166. وفيما يتعلق بالتغيب أحاطت الأمانة بإجراء دراسة تتعلق بالصحة المهنية مؤخراً. وتوضح البيانات الأولية أن معدلات التغيب في الويبو لا تختلف اختلافاً ملحوظاً عنها في منظمات الأمم المتحدة الأخرى. واتخذت الأمانة تدابير أخرى بغية رصد التغيب والتعامل معه. وبالنسبة للاقتراحات الخاصة بتقديم مؤشر يتعلق بتكاليف الموظفين قدمت الأمانة التحليل المقدم من وفد إسبانيا المتعلق بمخاطر زيادة نسبة تكاليف الموظفين مقابل الإنفاق العام، ما من شأنه أن يحد من الموارد المتاحة للأنشطة الأخرى. وفي هذا الصدد رحبت الأمانة بالاقترح المقدم بهذا المؤشر وأكدت أن الفكرة سوف تجري متابعتها.

167. والتمس الرئيس من الأمانة التعليق على الشأن الذي أثاره وفد اليابان فيما يتعلق بتقرير أداء البرنامج لسنة 2012.

168. وذكرت الأمانة أنها استقبلت بعض تصويبات الأخطاء من وفد اليابان فيما يتعلق بالمرفق الخاص بالصناديق الاستثنائية وأن هذه التصويبات سوف تنعكس على نحو وافي عند تحديث التقرير.

169. وفتح الرئيس باب النقاش بشأن البرنامج 24.

170. وأعرب وفد إسبانيا عن رضاه عن العمل الذي قامت به الأمانة، بما في ذلك الجهود المبذولة لتحقيق كفاءة التكاليف والوفورات. ورأى الوفد إمكانية إضافة مؤشرات أخرى وإن لم يتقدم باقتراحات محددة عند هذه النقطة. وبين الوفد أنه يقدر الحصول على وثيقة محددة من الأمانة تختص بكفاءة التكاليف والوفورات مثل التي صدرت في العام الماضي يبني تعليقاته على أساسها.

171. وأكدت الأمانة أن هذه الوثيقة سوف تقدم في الدورة الحادية والعشرين للجنة البرنامج والميزانية وفي اجتماع سبتمبر كما تم في السنة الماضية بشأن الموضوع ذاته والسياق ذاته.

172. وفتح الرئيس باب النقاش بشأن البرنامج 25.

173. واستفسر وفد إسبانيا عن فائدة البرمجيات مفتوحة المصدر وخدمات الحوسبة السحابية والبث عبر الإنترنت وعن صعوبة البحث في البث عن مداخل ومتحدثين بعينهم.

174. وأجابت الأمانة أنها بالفعل تستخدم البرمجيات مفتوحة المصدر بكثافة وخصوصاً في الخلفية عند تشغيل خوادم الحواسيب. وفيما يتعلق بالحوسبة السحابية أفادت الأمانة أنها تستخدم السحابة في استضافة بعض نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي الوقت ذاته كانت الويبو جزءاً من مجموعة من الوكالات التابعة للأمم المتحدة التي وصلت إلى المرحلة النهائية من تقييم اقتراحات دوائر الصناعة المقدمة لاعتماد السحابة على نطاق أوسع. ولكن الويبو واجهت تحديات تفردت بها حيث كان جميع مزودي خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقريباً عملاء للمنظمة ويستخدمون خدماتها. وأعربت الأمانة عن استحسانها لتقدير قيمة البث عبر شبكة الإنترنت. وأما بالنسبة لصعوبة البحث عن مقطع بعينه من مقاطع الفيديو فليس من المتاح في الوقت الحالي سبيل فعال من حيث التكلفة يساعد على دمج أداة الفهرسة في مرفق تسجيل البحث. ومع تطور التكنولوجيات سوف تدرس الأمانة جدوى هذا التطبيق.

175. وسأل وفد تركيا عن تركيب مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووظيفته وعن وضع تنفيذ خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية.

176. وأجابت الأمانة أن المجلس يرأسه المدير العام بدعم من المدير العام المساعد للإدارة والتسيير والمدير العام المساعد لقطاع البنى التحتية العالمية والمديرين الآخرين ومن بينهم المسؤول الإعلامي الأول. ومجلس تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات هو جهاز الإدارة الداخلية الأعلى فيما يتعلق بشؤون تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الأمانة. وبالنسبة لوضع تنفيذ الخدمات الأساسية أوضحت الأمانة أن الخدمات البالغ عددها 38 خدمة أساسية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من مكونات البنية التحتية الأساسية وتستخدمها جميع نظم المعلومات تقريبا ولذا فهي قائمة بالفعل. وقد حددت هذه الخدمات بوصفها أهداف أساسية من المستهدف تعزيزها على خلفية سياق مواصلة العمل المنفذ بالفعل.

177. واستفسر وفد فرنسا عن استخدام المواقع المنسوخة في حماية البيانات والأمن وتمويل استثمارات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي تبدو ممولة ذاتيا من خلال استخدام الاحتياطات. واعتبر الوفد هذا الاستثمار نوعا من أنواع الصيانة التي يتعين أن تكون جزءا من الإنفاق المنتظم الذي يخصص في الميزانية العادية ويجب ألا يعتبر نفقة استثنائية يجري تحميلها على الاحتياطات.

178. وأجابت الأمانة أن الموقع المنسوخ يهدف في الأساس إلى تحسين قدرة الأمانة على ضمان مواصلة عملها ولا يرتبط ارتباطا مباشرا بموقع المكاتب الخارجية. ويخضع لمجموعة مختلفة من الاعتبارات التي تشمل حماية البيانات في حالة الكوارث. وأما عن حماية البيانات على خلفية سياق السرية فإنها تشمل كل من الموقع المنسوخ والموقع الأساسي، لذا فهي مسألة مختلفة. وبالنسبة لتمويل استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أوضحت الأمانة أن الاستثمارات في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لا يجري تمويلها ذاتيا من خلال الاحتياطات. فعلى سبيل المثال كانت الميزانية العادية مصدر تمويل التحسينات التي أدخلت على الدخول عبر شبكة الإنترنت على اجتماعات الويبو وهو التحسين الذي حظي بتقدير كبير من الدول الأعضاء (على الرغم من تمويل المرافق المقبلة في قاعة المؤتمرات الجديدة من الأموال الاحتياطية تماما كما جرى تمويل المبنى نفسه).

179. وفتح الرئيس باب النقاش بشأن البرنامج 26.

180. وشدد وفد إسبانيا على أن معظم مؤشرات البرنامج 26 تسير في مسارها السليم. ولكن ذكر عدم استيفاء أعداد المراجعات التي تمت للمجالات عالية المخاطر العدد المستهدف. والتمس الوفد تفسيراً بشأن ما حدث وما يجري التخطيط له للوصول إلى الهدف الإجمالي عن فترة السنتين. وطرح وفد إسبانيا سؤالاً ثانياً ومن ثم اقترح بشأن إمكانية تأسيس مؤشر ليعكس نسبة التوصيات تتعلق بالمجالات عالية المخاطر التي نفذتها الأمانة. وأعرب الوفد عن رغبته في متابعة الأسلوب الذي تتناول به الأمانة التوصيات العالية المخاطر المقدمة من المراجعة الداخلية.

181. وأعرب وفد ألمانيا عن الانشغال ذاته المتعلق بالبرنامج 26. فقد كان من المفترض الانتهاء من ست مراجعات تتعلق بمجالات عالية المخاطر في حين لم ينجز منها سوى أربع في عام 2012. وأعرب وفد ألمانيا عن رغبته في معرفة توقيت الانتهاء من المراجعتين المتبقيتين وطلب الحصول على المزيد من المعلومات عن هذه المجالات الست عالية المخاطر.

182. وأوضح وفد فرنسا أن الرقابة الإدارية الداخلية تؤدي دوراً في إدارة الأداء ككل وتؤثر على نوعية المحاسبة الخارجية: فكلما كان المراجع الداخلي متقناً عمله كانت سمعة المنظمة أفضل. وأعرب الوفد عن تقديره للعمل الذي تم وبدا في جودة عالية. وشدد على أن الموارد المخصصة لوسائل الرقابة الإدارية لا تفي بالتحديات والمخاطر المطروحة، وهكذا حتى وإن كان العمل ذو جودة عالية فإن الكم لا يزال محدوداً. وقدر الوفد أن الويبو مقارنة بالمنظمات الأخرى الأصغر كبيرة بالقدر الذي يسمح لها بامتلاك بنية جيدة تعمل على تنفيذ الرقابة الإدارية الداخلية المستقلة. ولذا فإن التوقعات كبيرة للغاية ويبدو أن الشعبة

لم تحدد موقفها بالقدر الكافي فيما يتعلق برصد متابعة التوصيات أو دعمها. وأعرب الوفد عن رغبته في ذكر رأيه أن مستوى إعداد التقارير الموجهة إلى الدول الأعضاء مخيب للآمال بعض الشيء إذ تمتلك المنظمة نموذجاً فريداً في العمل يصعب على الدول الأعضاء فهمه. وأضاف وفد فرنسا أنه مع وجود صعوبات في الوصول إلى التقارير كما ذكر من قبل لم تكن التقارير بالجودة المتوقعة. ولا بد من إحداث تحسين نوعي فيما يتعلق بالدور الذي تؤديه المراجعة الداخلية تجاه المراجعة الخارجية. وأكد الوفد على أن هذا الأمر غير إشكالي لأن الرقابة الإدارية الخارجية/المراقبة الداخلية ما هما إلا أمر طبيعي وبالغ الأهمية. والتمس الوفد التدبر بقدر أكبر في إشكالية المؤشرات. حيث يرى أن هذه المفارقة الأساسية الخاصة بالمراجعة الداخلية مشكلة حقيقية. وأضاف الوفد أن المراجع الجيد إن عثر على الكثير من الأمور سوف يُضمن التقرير الكثير من التنبيهات ولكن المشكلة أن ذلك لا يحدث لأن الناس يخشون تسأول الدول الأعضاء عن السبب الذي جعل العديد من الأمور يجري إبرازها. وشجع الوفد التفكير في المؤشرات بشكل مختلف عن النهج المتبع في البرامج الأخرى. وسوف يتطلب الأمر إيجاد حل للقضاء على هذا الإشكال. وذكر الوفد جميع الوفود الأخرى بضرورة أخذ هذا الأمر في الاعتبار وبضرورة التدبر فيه ربما ليس لسنة 2015/2014 ولكن لسنة 2017/2016. ولا بد من التفكير على وجه الخصوص في هذه المؤشرات التي تؤثر على الرقابة الإدارية الداخلية فيما يتعلق بطريقة تقدير هذا العمل لأنه ما من شيء أفضل للدول الأعضاء من الحصول على تقرير تقديري صادر عن رقابة إدارية داخلية. وهذا ما يتعين على الدول الأعضاء تقديره تقديراً بالغاً.

183. وأعرب مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية (IAOD) عن شكره للوفود على تعليقاتها الإيجابية وقدم إيضاحات بشأن الأسئلة التي طُرحت. والتفت إلى نتائج المؤشر المتعلق بعدد عمليات التدقيق، وأوضح أن المستوى المرجعي كان ست عمليات تدقيق في السنة. وقد تم بالفعل تنفيذ أربع تدقيقات في السنة الأولى. وكان القصد من وراء إجراء ست تدقيقات في السنة هو الوصول إلى اثني عشر تدقيقاً في الشئانية. وتم الانتهاء من أربع تدقيقات في عام 2012، وهي النصف الأول من الشئانية. ويمثل أربع تدقيقات من أصل 12 مستوى أقل من العتبة المقررة 40 بالمائة والتي تم تحديدها كنسبة ضرورية للوصول إلى مؤشر "على الطريق الصحيح". وبغية تحقيق مؤشر مرضي "يكتسي باللون الأخضر"، مطلوب إجراء ما لا يقل عن ست تدقيقات من أصل 12، حيث ما تزال النقطة المرجعية للشئانية هي 12 تدقيقاً. وكما أكد وفد فرنسا، كانت هذه نقطة انطلاق. وصدر أربعة تقارير تدقيق بدلاً من ستة خلال السنة الأولى من الشئانية، وما يزال الهدف هو تنفيذ 12 تدقيقاً خلال فترة السنتين عموماً. وأعرب مدير الشعبة عن أمله في العودة في العام المقبل مع ضوء أخضر، ودون أن يكون في حاجة إلى تقديم أي مبررات. واستعرض مدير الشعبة أسباب الانتهاء من أربعة تقارير فقط، حيث كان السبب الأول هو رحيل أحد مراجعي الحسابات في منتصف السنة، وهو من الأسباب الخارجة عن مسؤولية الشعبة. وقد حل محله آخر على نحو السرعة قبل نهاية السنة. وكان من نتيجة ذلك أن الشعبة فقدت بوضوح مدققاً على جانب كبير جداً من الخبرة والدراية بأعمال المنظمة، ولم يكن المراجع الجديد يتمتع بالمستوى ذاته من معرفة المنظمة ومن ثم بدأت الأمور تضي ببطء. والسبب الثاني هو قيام الشعبة باستخدام نظام برمجيات جديد للمساعدة في تخطيط العمل بشأن المهام الفردية ومتابعة التوصيات الجارية. واستدرك قائلاً إن الأداة البرمجية الجديدة سوف تعود بالنفع على المنظمة بأكملها في الأشهر القادمة، ولكن استتبع هذا استغراق بعض الوقت واستنفاد بعض موارد الشعبة. وكان هذان السببان وراء عدم الوصول إلى العدد المستهدف وإصدار المزيد من تقارير التدقيق. وبالعودة مرة أخرى إلى عدد التقارير، عبّر مدير الشعبة عن اعتقاده في أن عدد القضايا التي أُثرت والتوصيات التي طُرحت لم تكن في واقع الأمر ذات طابع تنقيفي يعود بالنفع على المنظمة، وكان من الممكن الانتهاء من الكثير من التقارير دون الخروج بأي توصيات. وأضاف المدير بأن الشعبة تؤدي دورها في إنفاذ الضوابط الداخلية بالمشاركة مع آخرين. فعلى سبيل المثال، هناك أدوار تقوم بها كل من وحدة التفتيش المشتركة ومراجع الحسابات الخارجي. وتؤدي الشعبة الدور المطلوب منها، ولكن عندما يتعلق الأمر بالضوابط الداخلية، تقع المسؤولية الأساسية على مديري البرامج. وفي حالة توفر آلية رقابة داخلية قوية لمديري البرامج، فسيكون هناك تقارير تحليلية لنظام الرقابة الداخلية ولكن مع عدد محدود من التوصيات. وفيما يتعلق بالمؤشرات، صرح مدير الشعبة بأنه عندما تولى مهام منصبه، وجد المؤشرات التي تم إقرارها بالفعل في عام 2011 للعمل بها في البرنامج والميزانية للشئانية 2012/13. ولذلك لم تكن تلك المؤشرات من اختيار فريق الشعبة الذي يسعى إلى تحديد مؤشرات أفضل. ورأى مدير الشعبة أن المؤشرات

الواردة في البرنامج والميزانية للشائبة 15/2014 حددت بطريقة أفضل وأنها هي الأنسب للمساعدة على قياس جودة العمل وجودة ما أنجز. ومثال على ذلك، من حيث التنفيذ، سيتم اتخاذ النسبة المئوية للتوصيات التي نفذتها المنظمة في الوقت المناسب مؤشراً للشائبة 15/2014. والتفت مدير الشعبة مرة أخرى إلى موضوع البرمجيات والذي كان قد تعرض له من قبل، وقال لقد استغرقت هذه البرمجيات وقتاً لتنفيذها ولكنها ستكون مفيدة في رصد هذه المؤشرات بشكل وثيق. وفيما يتعلق بالإنفاذ إلى التقارير، أشار إلى قرار الدول الأعضاء في العام الماضي بتمكين من يرغب منها في الاطلاع على تقارير المراجعة والتقييم التي تصدرها الشعبة بموجب طلب يُقدم لهذا الغرض. وأكد على أن كل المطلوب من الدول الأعضاء للسماح لها بالإنفاذ إلى تلك التقارير هو إرسال طلب بهذا الخصوص، وهو على ما يبدو إجراء بسيط للغاية. وأضاف بأن تلك البلدان التي استفادت من إمكانية الاطلاع على التقارير حتى الآن لم تعرب عن أي مشكلة محددة واجهتها في هذا الصدد، وذلك بعد التغلب على عدد محدود من المعوقات التي ظهرت في البداية. وأنهى مدير الشعبة كلمته قائلاً إن الأنسب قد يكون مناقشة الموارد المتاحة للشعبة ضمن المناقشات الدائرة بشأن الميزانية.

184. وافتتح الرئيس المناقشة بشأن البرنامج 27.

185. واستهل وفد تركيا كلمته قائلاً، كان من نتيجة تنفيذ سياسة الويبو الجديدة الخاصة باللغات، وكما ورد في الفقرة 2.27، ازدياد حجم العمل بصورة هائلة بالمقارنة بعام 2011. ومن أجل التعامل مع هذا الأمر، أدخلت الويبو أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب، والتي كان من المقرر نشرها في عام 2013. ومن شأن تلك الأدوات أن تتيح تخفيض تكاليف الترجمة. ووضعت الويبو خطة عمل لاتخاذ مزيد من الخطوات للاستفادة من أدوات ترجمة مؤتمتة بالكامل يكون من شأنها تحسين نوعية الترجمة. وطلب الوفد إجراء دراسة قصيرة بواسطة الأمانة للنظر في اللجان ذات الصلة، وبخاصة لجنة البرنامج والميزانية، بشأن استخدام أدوات الترجمة المؤتمتة ودراسة ما إذا كانت تُستخدم في وكالات أخرى في الأمم المتحدة، فضلاً عن عواقب التكلفة المالية.

186. وأشاد وفد إسبانيا بعمل المترجمين التحريريين والفوريين، ولا سيما من حيث الجودة والكفاءة. ومضى يقول لقد قامت المنظمة بزيادة عدد اللجان والاجتماعات، مما استتبع رسمياً توفير ترجمة تحريرية وفورية وزيادة العبء على الميزانية. ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت، هناك بعض الحالات التي لم تتوفر فيها الوثائق في وقت مبكر بما فيه الكفاية. وفي بعض الأحيان كان من الصعب الوفاء بالمتطلبات. وبالنظر إلى أعمال الجمعيات، كان أحد المؤشرات الهامة هو النسبة المئوية للوثائق التي يتم الانتهاء من ترجمتها قبل شهرين من الميعاد المقرر. وحددت الويبو فترة الشهرين بغية إتاحة الوقت للوفود للتحضير. واستفسر الوفد عما إذا كانت الأمانة العامة ستنتظر في تمديد تلك الفترة، ليس فقط للجمعيات، ولكن أيضاً لباقي اللجان الأخرى حيث يتم توفير الوثائق باللغات الرسمية. ولفت الوفد الأنظار إلى مسألة أخرى على جانب من الأهمية، وهي الخاصة بالتأكد على توفير الترجمة الشفوية في جميع الأوقات للجان. فعلى الرغم من التحسينات التي أُدخلت على مدى الأشهر الثلاثة الماضية، إلا أن هناك بعض اللجان التي أنهت أعمالها في وقت متأخر جداً، ولم يكن من الممكن توفير الترجمة الشفوية بعد الساعة الثامنة أو التاسعة مساءً. وحيث إن ذلك أيضاً من المؤشرات الدالة على جودة الخدمة المقدمة، فرمما يكون هناك حاجة إلى مؤشر جديد يُمكن من رصد التحسن في هذا الصدد، وذلك عن طريق تحديد حد أدنى من اللجان التي يصعب توفير ترجمة شفوية لها طوال فترات عملها. وثمة إمكانية أخرى للنظر فيها من قبل اللجنة أو الأمانة العامة، وهي استحداث مؤشر للمساعدة في قياس التطور في متوسط عدد صفحات الوثائق، وربما يساعد على خفضها. حيث تزيد تكلفة الترجمة مع زيادة عدد صفحات الوثيقة. وعلاوة على ذلك، يمكن استخدام مؤشر يساعد المنظمة ويحفزها على إنتاج وثائق قصيرة وموجزة بقدر الإمكان. وقد يساعد مثل هذا المؤشر على إبقاء التكاليف منخفضة إلى أدنى مستوى لها والمساعدة على تحسين جودة الخدمات.

187. وأشار وفد فنزويلا لبيان وفد إسبانيا والذي سلط الضوء فيه على بعض القضايا الهامة جداً. وأعرب عن رأيه قائلاً إن موضوع اللغات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع التنمية والحاجة إلى التأكد على تمكين المعنيين من القراءة والنظر في الوثائق

بلغتهم الأصلية في عواصم بلدانهم. ودأبت الويبو على بذل جهود كبيرة في هذا الاتجاه، ومع ذلك لا يزال هناك بعض الأمور التي تحتاج إلى تسوية. ومضى يقول، تستخدم المنظمة في الغالب لغتين في سياق تنفيذ أعمالها، مما يعني ظهور الوثائق المترجمة إلى الأربع لغات الأخرى في وقت متأخر في معظم الأحيان. ورأى الوفد إمكانية قيام أمانة الويبو بتقييم عدد الوثائق التي تُستخدم في كل لجنة ولكل عضو وفي كل اجتماع. وأشار إلى أن هناك في الغالب وثائق طويلة جداً، ولكن يختلف عدد الحضور في كل اجتماع، وهناك الكثير من الفاقد الذي له تداعيات من حيث الانبعاثات الكربونية والأثر البيئي. وأشار إلى إنتاج عدد ضخم من الوثائق لاجتماعات لا يحضرها سوى عدد قليل من الممثلين، وتكون النتيجة إعادة تدوير تلك الوثائق.

188. وأيد وفد بلجيكا البيانات التي أدلت بها وفود إسبانيا وفنزويلا واقترح استحداث مؤشر لتوفير معلومات متعلقة بمتوسط عدد الوثائق لكل لجنة. وتساءل عما إذا كان هناك حقاً حاجة للتقارير الحرفية المطولة. وأشار إلى تجربة سابقة في منظمة التجارة الدولية حيث استخدمت وثائق مختصرة وموجزة حققت الاستفادة المرجوة للوفود صغيرة الحجم. واختتم الوفد كلمته بالاستفسار عما إذا كان من الممكن البدء في إجراء تغييرات محددة بشأن عدد الوثائق.

189. وقالت الأمانة، بدأت الويبو في استخدام أدوات جديدة للترجمة بمساعدة الحاسوب (CAT) لتحل محل النظام الحالي. وتركز عمل تلك الأدوات، بعد أن خضعت للتجربة على مدى عدة أشهر في عام 2012، في إدارة الترجمة وقواعد بيانات المصطلحات وبيئة سير العمل. وفي عام 2013، تم انتقاء أداة، وجاري استخدامها من قبل موظفي الترجمة. وشهدت الأمانة تحسناً أكيداً في معايير الكفاءة نتيجة لذلك. ومع الأخذ بأدوات الترجمة (CAT) الفعالة والتحسينات الناتجة من حيث ذاكرة الترجمة، كان من المأمول تحقيق كفاءة أكثر من حيث التكلفة. واستدركت قائلة لن تتمكن الترجمة الآلية من تقديم معايير الجودة التي تتطلبها الويبو، على الرغم مما وصلت إليه اليوم من تقدم. وعندما نوقشت سياسة اللغات في الجمعية العامة في عامي 2010 و2011، أعربت الدول الأعضاء بجلاء عن رغبتها في اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ سياسة اللغات، ويتعين على الأمانة التأكد من عدم تأثر مستوى جودة العمل سلبياً، حيث تعد الجودة أكثر العناصر أهمية عندما يتعلق الأمر بترجمة وثائق الويبو. بيد أن الأمانة تتابع تطورات الترجمة الآلية، مثلها في ذلك مثل هيئات الأمم المتحدة الأخرى، وسوف تركز على انتهاج وممارسة الخيارات المناسبة في المستقبل. وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به وفد إسبانيا، تُطبق فترة الشهرين التي تم تحديدها لتقديم المستندات في جميع أعمال اللجان، وليس فقط لأعمال الجمعية العامة. وستحاول الأمانة، قدر الإمكان، الانتهاء من إعداد الوثائق في جميع اللغات قبل شهرين من بدء أعمال اللجنة.

190. والتفتت الأمانة إلى خدمات الترجمة الشفوية المتاحة للجان، وقالت لقد تم التعاقد مع مترجمين فوريين لتغطية اجتماعات معينة طوال فترة انعقادها نظراً لعدم توفر موظفين للترجمة الفورية من داخل الويبو. ولذلك حاولت المنظمة تخطيط اجتماعاتها وتدير احتياجاتها من المترجمين الفوريين في بداية السنة. ويتم التعاقد مع المترجمين الفوريين في المعتاد على أساس فترة محددة من الوقت خلال الأسبوع، وعادة من الساعة العاشرة صباحاً إلى الساعة الواحدة ظهراً، ومن الساعة الثالثة إلى الساعة السادسة مساءً. وفي كثير من الأحيان، تُتخذ ترتيبات للإبقاء على المترجمين الفوريين لما بعد الساعة السادسة مساءً، ولكن في أحيان أخرى يكون من الصعب توفير الترجمة الفورية بجميع اللغات الست بسبب المهلة القصيرة المتاحة للمسؤولين عن التنظيم للتصرف خلالها. وإذا ما تم الانتهاء من جدول العمل الأسبوعي في بداية الأسبوع، ستكون الفرصة المتاحة لترتيب توفير ترجمة فورية بعد ساعات العمل المخططة أفضل، ولكن من الناحية المثالية ينبغي أن تكون التوقيتات معروفة في وقت وضع اللمسات الأخيرة في عقود تشغيل المترجمين الفوريين.

191. وقالت الأمانة في معرض حديثها عن طول الوثائق، ستكون هناك فرصة لمناقشة هذه المسألة عند نظر اللجنة البرنامج والميزانية للشائبة المقبلة. ومضت تقول، عند اعتماد سياسة اللغات في عام 2011، أثرت بعض الشواغل حول الحد من حجم الوثائق. وفي ذلك الوقت، قُدّرت الزيادة في حجم الوثائق بحوالي 18 بالمائة، ولكن تعدت الزيادة الفعلية هذه النسبة وبلغت 53 بالمائة. وكان من أحد القرارات التي اتُّخذت، من حيث المبدأ، في ذلك الوقت أن تتكون الوثيقة من حوالي 3 300 كلمة (حوالي عشر صفحات قياسية وفقاً لمعايير الأمم المتحدة). ومع ذلك، لم تُوضع أي حدود على الوثائق

التي تُقدم إلى الويبو من قبل الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، صدر قرار يقضي بأنه في حالة طلب لجنة معينة إجراء دراسة أو عمل استقصاء أو استبيان بناء على طلب من الدول الأعضاء، يتم تقديم ملخص عملي من حوالي عشر صفحات جنباً إلى جنب مع تلك الدراسة. وفي مثل هذه الحالات، يكفي فقط بترجمة هذا الملخص إلى اللغات الخمس الأخرى، مع تعميم الدراسة وتوزيعها باللغة الأساسية التي أُعدت بها، ما لم تطلب دولة عضو أو مجموعة من الدول الأعضاء ترجمة هذه الدراسة إلى لغة الأخرى. وبلغ حجم بعض هذه الدراسات حوالي 400 صفحة. وكما ذكرنا من قبل، يكفي في العادة بترجمة الملخص فقط إلى جميع اللغات الست. ومع ذلك، هناك حالات تطلب فيها بعض الدول الأعضاء الحصول على الدراسة مترجمة إلى لغات أخرى. وبلغ متوسط تكلفة ترجمة صفحة واحدة في عام 2012 حوالي 177 فرنكاً سويسرياً. ولذلك تصل تكلفة ترجمة دراسة مكونة من 400 صفحة إلى مبالغ كبيرة جداً. وحاولت الأمانة الترشيد وإنفاذ التدابير الرقابية على الوثائق، وقد تلمست بعض النتائج المشجعة في عام 2013 بالمقارنة بحجم الوثائق في عام 2012. واستطردت قائلة، سيكون من دواعي سرور الأمانة تقييد عدد الوثائق التي تُتاح في شكل مطبوع. ولفنت الأمانة الأنظار إلى تجربة الأمم المتحدة في نيويورك حيث تم استحداث مفهوم "الورقة الذكية" (papersmart)، وأوقف التعامل بالوثائق الورقية في معظم الاجتماعات. وجرى تشجيع المشاركين في الاجتماعات على حمل أجهزة الآي باد أو اللاب توب، ويتابع معظمهم الاجتماعات باستخدام النسخ الإلكترونية للوثائق. وعلى من يرغب في الحصول على نسخة ورقية من وثيقة ما الانتظار إلى أن يتم طباعتها وتسليمها له. والأمانة على أتم استعداد، في حالة موافقة الدول الأعضاء، على إدخال هذه التجربة في الويبو، بحيث لا يتم طباعة نسخ ورقية إلا عند طلبها فقط.

192. وفيما يتعلق بالتقارير الحزفية لاجتماعات اللجان، أعربت الدول الأعضاء عن رغبتها في الاحتفاظ بتقارير حزفية، بدلا من التحول إلى تقارير مختصرة أو موجز من إعداد الرئيس. وفي عام 2012، كان متوسط طول التقرير الحزفي لاجتماعات اللجان 194 صفحة. وبلغت بعض التقارير 300 أو 400 صفحة. أما بخصوص الجداول الزمنية، كان على الأمانة إتاحة وثائق الويبو للجان الدائمة والهيئات الرئيسية بجميع اللغات الست. وفيما يتعلق بالأفرقة العاملة، فقد تقرر النظر في هذه المسألة أثناء مناقشة البرنامج والميزانية للشائبة 15/2014، استناداً إلى تجربة الأمانة في تنفيذ سياسة اللغات على مدى العامين السابقين.

193. وسلط الرئيس الضوء على حقيقة ارتفاع تكلفة الترجمة وأن هناك الكثير الذي يتعين القيام به لخفض التكاليف في هذا المجال.

194. وأكد وفد فرنسا على أهمية مسألة الترجمة الشفوية، وقال ليس من السهل الوصول إلى حل مثالي. وفيما يتعلق بالتقارير الحزفية، تساءل الوفد عما إذا كان هناك وثيقة أقصر موجودة من شأنها إلقاء الضوء على حالة الوثيقة وعلى ماهية التعليلات، لأن ما يجري طلبه حالياً ليس تقرير حزفي مترجم في نسق ورقي مطبوع. وكان المطلوب هو تسجيل، يسمح للمشاركين بالتحقق من كل ما قيل، مع بيانات محددة بشأن نقاط معينة يتم ترجمتها إذا كانت ذات طبيعة حاسمة. وهناك أيضاً نقاط أخرى مثل البيانات الخاصة بالنتائج والحاجة لتوفير إمكانية لتحديد بعض النقاط في حالة ظهور ما يستدعي الرجوع إليها أو عند ظهور مشاكل. عدا ذلك، لا يكون هناك حاجة للتقارير الحزفية. ولفنت الوفد الأنظار إلى أنه كثيراً ما أُسيء فهم تصريحاته في التقارير الحزفية. وعلاوة على ذلك، هناك مسألة التحقق من صحة تلك التقارير. وتساءل عما يمكن أن تفعله الوفود في حالة الاختلاف مع محتويات هذه التقارير. وكانت تكلفة إجراء التصويبات مرتفعة للغاية. والتمس الوفد من تلك الوفود التي تطلب الحصول على تقارير حزفية النظر في إمكانية متابعة الاجتماعات باستخدام التسجيلات.

195. وأشار وفد إسبانيا إلى استحالة التنبؤ بنطاق العمل الهائل لأعمال اللجان الدائمة، ويفسر هذا في معظم الحالات سبب عدم الوفاء بمهلة الشهرين الممنوحة كي تكون الوثائق جاهزة قبل وقت كاف من الاجتماع. والتفت الوفد إلى مسألة الاجتماعات التي تستمر لفترة أطول من المخطط لها وما يترتب على ذلك من مشكلة توفير ترجمة شفوية، وقال ينطوي هذا الأمر على مسائل مالية وتنظيمية. ومضى يقول، ربما تبذل الدول الأعضاء والأمانة جهوداً أكبر لضمان انتهاء الاجتماعات في

الوقت المخطط وفقاً للجدول. وقال إن الاجتماعات التي تستمر إلى ما بعد الوقت المخصص، ليست بالضرورة بغرض إجراء مناقشات جادة وقيمة. وأعرب عن رأيه قائلاً، يتعلق الأمر بالاضباط الذاتي من جانب الدول الأعضاء ومن الأمانة. وقال في معرض حديثه عن طول الوثائق، لقد بلغ طول بعض الوثائق التي قدمتها الأمانة 15 أو 20 صفحة فقط، ولم يُترجم إلى اللغات الأخرى سوى الملخص فقط. ومضى يقول، لا يمكن اعتبار هذه الوثائق طويلة وينبغي ألا يُنتج عن ترجمتها أي مشكلة. ووصف ترجمة ملخص تلك الوثائق فقط بأنه مدعاة للقلق. وتساءل عما إذا كان لدى الأمانة بعض الأفكار عن مؤشرات تُمكن من تحسين الأمر من حيث اشتراط فترة الشهرين، وعدم توفير ترجمة شفوية في نهاية الاجتماعات، والتوصل لقاعدة تتعلق بالوثائق الطويلة ذات الحجم الاستثنائي، وتحديد حجم الوثيقة الذي يمكن ترجمته. واستدرك قائلاً إنه على استعداد لمناقشة التقارير الحرفية. ورأى الوفد أن القضية الحقيقية تكمن فقط في إمكانية التحقق من البيانات عند ظهور إشكالية معينة. وقال إنه لا يرى أي قيمة مضافة من التقارير الحرفية، وأعرب عن شواغله على نحو متزايد فيما يتعلق بالنقاط التي أثارها، ويرغب في تحقيق بعض التقدم في هذا الصدد.

196. وصرح الرئيس بأنه تقرر مناقشة مسألة الترجمة الشفوية والخدمات اللغوية تحت البند الخامس، ومرة أخرى في شهر سبتمبر، عندما تنتهي الأمانة من إعداد وثيقة بشأن سياسة اللغات. وفي حالة التوصل إلى اتفاق بخصوص تقارير المحاضر الحرفية والتسجيلات الصوتية، يمكن التوصل إلى قرار في شهر سبتمبر.

197. وأعرب وفد الولايات المتحدة عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد فرنسا بشأن عدم الحاجة إلى سجل مطبوع في حالة توفر تسجيل صوتي. ومع ذلك، أثار الوفد قضية فهرسة هذه التسجيلات ومشكلة البحث عن موقع محدد يحتوي على بيانات معينة في ملف صوتي، حيث لا تظهر هذه المشكلة عند البحث عن نص في سجلات حرفية مكتوبة. وفي حالة إيجاد حل لهذه المشاكل، يمكن عندئذ استخدام التسجيلات الصوتية وتحقيق وفورات جوهرية. وأشار إلى توفر إمكانية عرض التدفقات النصية مباشرة. وفيما يتعلق بترجمة البيانات إلى لغات الأمم المتحدة الأخرى، اقترح الوفد إمكانية تدوين الترجمة الشفوية للبيانات في وقت لاحق بدلاً من ترجمتها من الإنكليزية.

198. وأيد وفد إيطاليا البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة تعليقاً على إمكانية التوصل إلى حل جيد عن طريق استخدام التسجيلات الصوتية المفهرسة على نحو سليم. ومع ذلك، هناك أيضاً إمكانية عرض نص الترجمة الشفوية مباشرة، مع إجراء تنقيحات مستمرة في حالة وجود أي أخطاء تتصل بالوقائع.

199. وذكر وفد مصر أن مسألة تقارير المحاضر الحرفية من المسائل التي تحتاج إلى تحليل دقيق. فما تزال بعض البلدان تطلب الحصول على تقارير حرفية كاملة، وبخاصة البلدان ذات التمثيل الضعيف والتي لا تتمكن دائماً من حضور كل الاجتماعات. وفي مثل هذه الحالات، تُتيح تقارير المحاضر الحرفية للوفود متابعة كل ما قيل في مختلف اجتماعات اللجان والهيئات. وأعرب الوفد عن موافقته على ارتفاع تكلفة الترجمة، وعلى أن نظم الترجمة الآلية والترجمة بمساعدة الحاسوب لا تعبر دائماً عن المعنى الحقيقي للنص. ومضى يقول، قد يكون أحد الحلول هو استخدام النظامين معاً في نفس الوقت. حيث يمكن تصويب نتائج الترجمة الآلية أو الترجمة باستخدام تكنولوجيا الترجمة بمساعدة الحاسوب ومراجعتها بواسطة مترجم بشري، وهكذا يمكن توفير الوقت وتقليل التكاليف.

200. وأعرب وفد الولايات المتحدة عن رغبته في التأكيد على أنه في حالة عدم فهرسة التسجيلات الصوتية على نحو سليم مع استمرار الحاجة إلى التقارير الحرفية المكتوبة، فهو يقترح الإرسال النصي إلى لغات الأمم المتحدة الخمس الأخرى أثناء إلقاء البيان بدلاً من إجراء الترجمة في مرحلة لاحقة. ويمكن تسجيل نص الترجمة الفورية المرسل هذا على الورق. وخلص إلى أن هذا النهج أوفر من الترجمة التحريرية حيث سيتم الاستعانة بالترجمة الفورية وتدوينها.

201. وأعرب وفد السلفادور عن شكره للأمانة، والتفت إلى الفقرة 9.27 المتعلقة بتدابير الويبو لتحسين الكفاءة، وقال إنه يُتَمَنّ التدابير المذكورة، وفي الواقع يُتَمَنّ أي تدابير من شأنها تخفيض التكاليف في المنظمة، مع وجود عدم الإضرار بمصالح

الدول الأعضاء. ورحب الوفد بعمل نظام مؤشرات الأداء بشكل طبيعي، على الأقل على ما يبدو. وتساءل عما إذا كان من الممكن تزويده بمعلومات تتعلق بعدد الإخطارات بناء على نظام مدريد قبل نهاية السنة. وفيما يتعلق بنسخ الوثائق، أشار إلى أهمية هذا الأمر لتنمية الملكية الفكرية، وأعرب عن ترحيبه لإتاحة ملخصات الوثائق باللغة الإسبانية. ومضى يقول، كانت بعض من تلك الوثائق طويلة إلا أنها عكست عناصر الدراسات بشكل مركز. وقد يستطيع الممثلون العاملون في الخارج التحدث بأكثر من لغة، ولكن لا يكون الأمر كذلك بالنسبة للموظفين العاملين في عواصم بلادهم. وأعرب عن أمله في استمرار هذا النهج. واختتم كلمته قائلاً، إن الملخصات كانت أكثر من مرضية وربما يمكن اعتماد هذه الممارسة من قبل مجموعة عمل معاهدة التعاون بشأن البراءات.

202. وصرح وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) بأن مسألة الترجمة مسألة معقدة، وتساءل عما إذا كانت اللجنة هي المحفل المناسب لمناقشة هذه القضايا. ومضى يقول في سياق تبريره ارتفاع تكلفة الترجمة، لا تغطي تكلفة الترجمة مقابل عدد الصفحات المطلوب ترجمتها فقط، بل تغطي أيضاً خبرات ومعارف المترجم القائم بالعمل. وفيما يتعلق بإمكانية ترجمة الوثيقة بالكامل، أوضح أن إعداد الملخصات يتم بواسطة أفراد وتكون في غالب الأمر معبرة عن وجهة نظر شخصية، وقد يكون ذلك عن غير قصد. أما بخصوص الترجمة الآلية، رأى الوفد أن هذا النهج سوف يزيد الأمر سوءاً. واستطرد قائلاً، إن استخدام نظم الترجمة الآلية لترجمة الوثائق، ثم مراجعتها لاحقاً بواسطة مترجمين قد تكون عملية أكثر تعقيداً من مجرد إرسال الوثائق مباشرة إلى المترجم البشري. وكرر الوفد ما ذكره في بيان سابق له من حيث إمكانية تغيير أعداد الوثائق المطبوعة مع اختلاف اللجان المعنية. ومن الواضح، سوف يكون للمنظمة صورة أفضل وأكثر حرصاً على البيئة. ويجب على الأمانة تقييم متوسط عدد الوثائق المطبوعة لكل لجنة من اللجان. وفي كثير من الأحيان يتم طباعة أعداد كبيرة من الوثائق لاجتماعات لا يشارك فيها سوى عدد قليل جداً من الحضور. ويمكن زيادة عدد الوثائق بناء على الطلب. وأنهى كلمته قائلاً إن المترجمين الفوريين والمترجمين التحريريين يوفرون حلاً لـ "برج بابل" الذي تواجهه المنظمة.

203. وأشارت الأمانة إلى زيادة نسبة الاستعانة بالموارد الخارجية من 35 بالمائة في عام 2011 إلى 56 بالمائة في العام التالي، بسبب عبء العمل المتزايد. وفيما يتعلق بمقياس الإنتاجية للمترجمين داخل المنظمة، يُعهد للفرد الواحد ترجمة 1 500 كلمة ومراجعة 4 500 كلمة يومياً. وقد أظهرت دراسة استقصائية أجرتها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية مؤخراً تمتع الويبو بأعلى معدل إنتاجية في مجال الترجمة متفوقة بذلك على جميع المنظمات الأخرى في جنيف. وأضافت الأمانة قائلة، إذا ما قررت الدول الأعضاء التخلي عن التقارير الحزفية، فسوف تبادر الأمانة إلى تنفيذ هذا القرار. وأوضحت في معرض حديثها عن مسألة الملخصات التي يتم إعدادها للوثائق الطويلة، حتى للوثائق التي يبلغ عدد صفحاتها 15 أو 20 صفحة فقط، بأن الدول الأعضاء في عام 2011 وضعت حداً أدنى لعمل الملخصات بحيث لا تقل الوثيقة عن عشر صفحات. ومع ذلك، أبدت الأمانة بعض المرونة في هذا الصدد، حيث كان من المهم التأكيد على عدم التأثير سلبياً على جودة الوثائق. وفيما يتعلق بالتسجيل الصوتي والاقتراحات الأخرى، فسوف تتم دراستها بالتشاور مع إدارة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

204. أما بخصوص البيان الذي أدلى به وفد السلفادور بشأن الفقرة 9.27 وتنفيذ بعض أوجه الكفاءة، أوضحت الأمانة عدم تأثر جودة الكفاءة ونوعيتها. حيث تم خفض التكاليف نتيجة لمفاوضات مع مقدمي الخدمات. وفيما يتعلق بالأفرقة العاملة، قالت، سيتم النظر في هذه المسألة عند مناقشة ميزانية الثنائية المقبلة. وأعلنت عن اتفاقها مع البيان الذي أدلى به وفد فنزويلا بشأن جودة الترجمة وأهمية عدم التركيز كثيراً على ارتفاع التكلفة. وفي نهاية يوم العمل، يتعين على الأمانة التأكد من جودة الوثائق التي تمت إتاحتها للدول الأعضاء، وهو الأمر الذي يعكس نمط عمل الويبو، ويتفق مع المعايير التي وضعتها المنظمة. أما بالنسبة للمترجمين من خارج المنظمة، فهناك إجراءات اختيار صارمة بغية التأكد من إمداد الدول الأعضاء بنوعية جيدة من المستندات والوثائق.

205. وأضافت الأمانة قائلة، إن العديد من التعليقات التي تم الإدلاء بها كانت مفيدة وستكون عاملاً مساعداً في إعداد الوثيقة الختامية لسياسة اللغات. وسوف تكون هناك فرصة لصقل وتحسين بعض المؤشرات عند مناقشة البرنامج والميزانية

للتشائية 15/2014 وقد جاءت المناقشة الحالية في الوقت المناسب. ومضت تقول، تم اتباع "نهج رفض المتاح واختيار بديل" في الويبو، حيث تتم إتاحة الوثائق في نسق إلكتروني ما لم يطلب الوفد تحديداً الحصول على نسخ ورقية. وبالتالي لا تتم طباعة الوثائق وتوزيعها على جميع الوفود. وفيما يتعلق بالتسجيل على شبكة الإنترنت والاقتراحات المقدمة بشأن الفهرسة، عُقدت مفاضلة بين النهج المتبع من حيث الفهرسة والتكاليف المرتبطة به. وفي هذا الصدد، تحدث كبير موظفي المعلومات حول المصروفات المعنية وسوف يتم النظر في هذا الأمر بعناية. وتدرس بعض المنظمات الأخرى نفس ذات الموضوع ولكن يتعين على الويبو أيضاً أن تضع في اعتبارها حقوق الملكية الفكرية لترجمتها الفوريين عند النظر في هذا الأمر.

206. ولم تكن هناك أي تعليقات بشأن البرنامج 28.

207. وافتتحت المناقشة حول البرنامج 29.

208. وطلب وفد ألمانيا توضيحات بشأن الموقف بعد انتهاء العقد مع المقاول العام السابق، وبشكل أكثر تحديداً بخصوص التأخيرات والتكاليف. وأعرب الوفد عن تفهمه أن تأجيل تاريخ تسليم مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة لن يستتبعه أي تكاليف إضافية.

209. وأكدت الأمانة العامة تأجيل تسليم المشروع إلى نهاية فبراير 2014، وثبات التكلفة المتوقعة داخل نطاق الميزانية المعمدة تماماً. ومضت تقول، يتم استعراض هذه المعلومات في جلسات الإحاطة الشهرية المعتادة التي تعقد مع الدول الأعضاء منذ أكتوبر 2012، ويتم تحديثها دورياً. واغتمت الأمانة الفرصة لتذكير الوفود بما تقدمه من إحاطات إعلامية شفوية شهرية تنفيذياً لطلب لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر 2012. ومن المقرر عقد تلقين شهر يوليو 2013 في اليوم الحادي عشر منه، ما بين الساعة الثانية والثالثة مساءً في قاعة (Uchtenhagen)، والدعوة مفتوحة لجميع الوفود. وكما تم الاتفاق عليه مع الوفود الحاضرة في تلقين مايو 2013، تقرر إلغاء تلقين شهري أغسطس وسبتمبر لأسباب واضحة (فترة الإجازات الصيفية وموعد انعقاد دورات الجمعية العامة الرسمية للجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر).

210. وافتتحت المناقشة بشأن البرنامج 30.

211. ولفت وفد الولايات المتحدة الأمريكية الأنظار إلى مؤشرات الأداء السبعة، وقال هناك أربعة من تلك المؤشرات ليست على المسار الصحيح، واثنان غير قابلين للتطبيق نظراً لحداثة الشعبة. ولا يتبقى سوى مؤشر واحد فقط على المسار الصحيح، وهو مستوى رضا المشاركين من الأفراد، والذي سجل مستوى أداء جيد مرتفع. وطلب الوفد معلومات عن الأربعة مؤشرات التي لم تبدأ بعد. كما طلب الوفد توضيحاً بخصوص مؤشر أداء "مستخدمي الأدوات والناذج والمواد المعنية بالابتكار وتسويقه في الدول النامية والتي تم إعدادها في الويبو". وتساءل الوفد، لماذا لا يشكل 167 مستخدماً على الأقل نسبة 40 بالمائة، إذا كان خط الأساس المرجعي هو 400 2 (نسبة 40 بالمائة هي المستوى المحدد من قبل الأمانة كعتبة لتوصيف تقييم "على المسار الصحيح").

212. وطلب وفد الجزائر الحصول على معلومات إضافية عن المشاكل التي اعترضت إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا. والتفت الوفد إلى مؤشرات الأداء للاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية، وقال لا يوجد أية معلومات عن بيانات الأداء (البيان: لا يوجد). ومضى يقول يُفترض ألا يكون هناك العديد من الأنشطة المضطع بها. وطلب الحصول على معلومات إضافية حول هذه النقطة.

213. وأيد وفد مصر التعليقات التي أدلت بها وفود كل من الولايات المتحدة والجزائر فيما يتعلق بمؤشرات الأداء التي لم تكن على المسار الصحيح. ورأى الوفد أن الأعضاء في حاجة إلى تقارير منتظمة، ربما كل شهرين، كي يتمكنوا من متابعة هذه المسائل من أجل التأكد من أن هناك جهود تُبذل، خاصة بالنسبة للبلدان النامية.

214. وطلب وفد السلفادور الحصول على معلومات أكثر تحديداً بشأن ما تم إنجازه في مشاريع معينة، من بينها مشروع إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا ومبادرة جامعة اليبو. ولفت الأنظار إلى مؤشر الأداء الخاص بعدد استراتيجيات الملكية الفكرية، ومن بينها مكون الابتكار والتكنولوجيا، وأعرب عن دهشته لعدم توفر أي بيانات عن الأداء (البیان: لا يوجد). وقال ينبغي ألا يُسمح لمثل هذه المواضيع الهامة أن تظهر دون رصد أي تقدم ملحوظ. ورأى الوفد إمكانية استعراض ما تم إنجازه وإبرازه تحت هذا الفصل. وكرر طلبه الحصول على معلومات أكثر تحديداً حول ما تم الانتهاء منه في مشاريع معينة، من بينها مشروع إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا ومبادرة جامعة اليبو.
215. وأشار وفد ألمانيا إلى الأهمية الكبرى لهذا البرنامج، وأعرب عن أسفه لعدم ظهور بيانات أداء بخصوص بعض النقاط. وأبدى اهتماماً لمعرفة ما هي توقعات عام 2013، لأن ما تفهمه هو إمكانية علاج بعض أوجه النقص في البيانات، وإمكانية عقد دورات التدريب التي لم تنفذ لتدريب المدربين خلال هذا العام.
216. واستفسر وفد إيطاليا عما إذا كان الخفض في الغلاف المالي الذي أُدرج في تقرير أداء البرنامج بإعادة نقل الموظفين قد أثر على أنشطة الشعبة في تنفيذ أعمالها. وأعرب الوفد عن رغبته أيضاً في الحصول على معلومات إضافية حول النقاط التي أثارها المتحدثون السابقون.
217. واستعرضت الأمانة، رداً على أسئلة الوفود، إنشاء شعبة الابتكار من وحدتين منفصلتين في يناير 2012 (وحدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ووحدة الابتكار ونقل التكنولوجيا)، والتحديات المتصلة بالموارد البشرية الناتجة عن تلك التركيبة، وإنشاء مؤشرات الأداء الرئيسية في عام 2011 قبل وصول مدير الشعبة في فبراير 2012. وفيما يتعلق بمشروع مكاتب نقل التكنولوجيا للمنطقة العربية، أفادت الأمانة بأن التمويل الخارجي قد حال دون تنفيذ المشروع ووضعه على المسار الصحيح. وفيما يتعلق ببرنامج مبادرة جامعة اليبو، أشارت الأمانة إلى النقص في القوى البشرية لهذا البرنامج. أما بخصوص عدد الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية، أوضحت أنه قد تم بالفعل تقديم عدد لا بأس به من المشورة (من بينها تقديم المشورة في مشروع مكاتب نقل التكنولوجيا)، وسوف يشهد هذا المجال المزيد من الأنشطة. ومع ذلك، واجه بعض الأفراد صعوبات في دفع هذه المشاريع قدماً. وتتلخص جميعها في الآتي: لم تتحقق نسبة الـ 40 بالمائة المستهدفة في عام 2012، والتي تتطلب تنفيذ استراتيجيتين وطنيتين من أصل ثلاثة استراتيجيات. والتفتت الأمانة إلى مستخدمي الأدوات والنماذج والمواد المعنية بالابتكار وتسويقه في الدول النامية والتي تم إعدادها في اليبو، وقالت عندما بدأ البرنامج في صورته المجمع (على النحو المشار إليه أعلاه)، كان من المفترض أن تشير كلمة "المستخدمين" إلى الأفراد الذين تم تدريبهم في اليبو واستلموا المواد، وبالتالي فهم قادرون على استخدام الأدوات التي حصلوا عليها. وفي وقت لاحق، برز على السطح اختلاف في التفسيرات، وطُرح سؤال عما إذا كان مصطلح "مستخدمين" يتطلب التحلي ببعض المؤهلات والتحقق من أن هؤلاء هم في الواقع من سيقومون بالانتفاع من المواد التي تم تقديمها إليهم أثناء حضورهم التدريب واستخدامها في سياق تنفيذ العمل اليومي. وتم الاتفاق على عمل دراسة استقصائية لتحديد عدد المستخدمين في إطار هذا التفسير الجديد؛ وبالفعل، يوضح جدول تقرير أداء البرنامج على صفحة 76، "في عام 2012، لم يتم إعداد المسح المطلوب لتحديد عدد المستخدمين، ومن ثم، لم تتوفر معلومات كافية لتقييم عدد المستخدمين لهذا العام. وتم إعداد الدراسة الاستقصائية الآن وجاري تنفيذها لعام 2013."

218. وتساءل وفد البرازيل عن السبب في استخدام بند موارد بخلاف العاملين بمعدل أقل من الاستخدام المتوقع في سياق تنفيذ مشروعات جدول أعمال التنمية.

219. واقترح وفد مصر قيام المنظمة بتمويل تلك المشاريع الخاصة بمكاتب نقل التكنولوجيا، بالنظر إلى نقص الموارد المالية الخارجية المسؤولة عن عدم الوفاء ببعض الأهداف. كما أعرب عن تأييده لمشاريع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الميزانية.

220. والتفت وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى مسألة "المستخدمين" في مقابل "المشاركين"، وقال، "نحن لا نملك البيانات نظراً لعدم تجميع الدراسة الاستقصائية ولم يتم نشرها بعد"، وتساءل عما إذا كان يمكن وصف هذا المؤشر بـ "غير متاح" بدلاً من كونه "ليس على المسار الصحيح"، كي يبين حالة الافتقار إلى البيانات. وطلب الوفد توضيحات بشأن العدد الفعلي (1 167 مستخدماً في مقابل 2 400 مستخدم كخط أساس مرجعي).

221. وأشارت الأمانة إلى أن خط الأساس يمثل 2 400 مستخدم، بينما العدد المستهدف في الواقع 3 200 مستخدم. كما أشارت الأمانة أيضاً إلى اعتبار مؤشر دقة نظام إشارات السير في هذه الحالة غير متوفر، حيث لا تعكس البيانات المتاحة المؤشر بالفعل.

222. وقالت الأمانة، تعليقا على سؤال البرازيل بشأن مشروعات جدول أعمال التنمية، إن هناك عاملان أساسيان، وهما: (أ) بعض الصعوبة في التوصل إلى اتفاق مع بعض الدول الأعضاء حول استعدادها للقيام ببعض المشاريع التجريبية التي تستغرق وقتاً أطول مما كان متوقفاً؛ (ب) وتأثير بعض مشاكل الموارد البشرية التي تم التعرض لها عام 2012 في التقدم المحرز في هذه المشاريع. كما أضافت أيضاً بأن هناك مناقشات جارية حالياً فيما يتعلق بالوسائل التي يمكن من خلالها الانتهاء من الأعمال المتبقية وتسليمها خلال عام 2013.

223. والتفتت الأمانة إلى سؤال وفد مصر الخاص بتمويل المنظمة لمشاريع مكاتب نقل التكنولوجيا، وقالت يخضع هذا النوع من التمويل إلى قرار الدول الأعضاء، وينبغي مناقشته في سياق الميزانية العامة أولوياتها.

224. وأغلقت المناقشة بشأن تقرير أداء البرنامج لعام 2012. وتلا الرئيس مقترح فقرة القرار بصيغته المعدلة.

225. إن لجنة البرنامج والميزانية، بعد استعراض تقرير أداء البرنامج، والإقرار بطبيعته كتقييم ذاتي من جهة الأمانة، توصي الجمعية العامة بالموافقة عليه، رهن الأخذ بالتعليقات والشواغل والاقترحات التي طرحتها الدول الأعضاء والمدرجة في تقرير اللجنة والمرفقة أيضاً مع تقرير أداء البرنامج (الوثيقة WO/PBC/20/2).

تقرير شفهي عن أنشطة البرنامج 18 (الملكية الفكرية والتحديات العالمية)

226. قدمت الأمانة تقريراً شفهيًا حول أنشطة البرنامج 18 (الملكية الفكرية والتحديات العالمية)؛ كما وُزعت نسخة ورقية من التقرير على اللجنة). وذكّرت الأمانة بأن جذور هذا البرنامج تعود إلى اتفاق بين الأمم المتحدة والويبو يُجسد بالفعل طبيعة الملكية الفكرية: تقديم حافز للإبداع والابتكار من جهة و تيسير نقل التكنولوجيا من جهة أخرى. وأوضحت الأمانة أيضاً الهدف وهو تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما أكد الولاية المحولة للويبو.

227. وطلب من الويبو بصفة متزايدة أن تقدم معلومات حول مسائل معقدة إلى حد ما تتعلق بكيفية ترابط الملكية الفكرية مع مسائل رئيسية في السياسة العامة مثل الصحة العامة وتغير المناخ والأمن الغذائي. وأنشئ في عام 2009 برنامج الملكية الفكرية والتحديات العالمية. ويتبنى البرنامج نهجاً عملياً بمعنى أنه يقدم إجابات عملية لأسئلة عملية للتعاون مع أطراف فاعلة رئيسية في المجال المعني، بمعنى تقديم معلومات حول هذه المسائل نظراً إلى ارتباطها بالملكية الفكرية، والأمر بالغ الأهمية هو تقديم أدوات عملية ومنابر يمكنها، استناداً إلى نظام الملكية الفكرية، أن تحقق أهدافاً ونتائج ملموسة أيضاً ذات بعد إنمائي أوسع نطاقاً.

228. وقد تحقق أكبر عدد من النتائج الإيجابية في مجال الصحة العالمية: من خلال التعاون المشترك مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية حيث عُقدت الندوات الثلاث وأجريت الدراسة الثلاثية وأنشئ *WIPO Re:Search* وهو منبر مفتوح للابتكار جرى تقديمه بالفعل في الاجتماع الأخير ويهدف إلى دعم الابتكار في مجال الأمراض الاستوائية والسل والملايا المهملة. ولم يقدم السوق حوافز كافية للابتكار في هذه المجالات. وقد تضاعف خلال فترة السنة أعضاء *WIPO*

Re:Search ليصل إلى 69 عضواً. ويمكن وضع ملفات هادفة في قاعدة البيانات المتاحة مجاناً لأي مؤسسة في العالم تجري أبحاثاً في ميدان هذه الأمراض، كما أبرم 26 اتفاق تعاون، ولا يزال هناك الكثير في طابور الانتظار. وتمثل أحد التطورات الجديدة المثيرة للاهتمام في إنشاء أستراليا صندوق استثماري كبير يسمح بتمويل ترتيبات الاستضافة المتعلقة بالمنح الدراسية المقدمة لباحثين من البلدان النامية في مؤسسات البحث العامة أو في الجامعات أو في صناعة المستحضرات الصيدلانية. ومن شأن ذلك أن يساعد في بناء القدرات اللازمة لمعالجة هذه المسائل بصورة أفضل وتحسين الابتكار في مجال هذه الأمراض المهمة. وأحد الأمثلة على ذلك هو التعاون بين مركز كوماسي للبحوث التعاونية في طب الأمراض الاستوائية في غانا وجامعة ستانفورد في الولايات المتحدة. ومن الأمثلة الأخرى لهذا التعاون الاتفاق بين شركة IThemba Pharmaceuticals في جنوب أفريقيا وشركة AstraZeneca.

229. وفي مجال تغير المناخ، انصبت معظم الأنشطة حتى الآن على منبر WIPO Green. ولا يتعلق هذا المنبر بالابتكار بقدر تعلقه بنقل التكنولوجيات القائمة بالفعل. ولا يزال منبر WIPO Green في المرحلة التجريبية في الوقت الراهن، ويمثل الهدف منه في جعله سوقاً تجارياً للتكنولوجيات القائمة التي تعزز في المقام الأول الشفافية فيما يتعلق بالتكنولوجيات المتاحة والاحتياجات القائمة. ويتيح المنبر الوصول إلى شبكة من الشركاء يمكنها تقديم خدمات دعم إضافية مثل التدريب وبناء القدرات والتفاوض بشأن تراخيص استخدام التكنولوجيا، كما يمكنها تسير الحلول المالية. وتعمل الويبو مع مجموعة من الشركاء، من بينهم بنك تنمية إقليمي. ومن المزمع إطلاق هذا المنبر رسمياً في نهاية نوفمبر في جنيف. وقد أكدت الأمانة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، السيدة كريستيانا فيجورز، حضورها هذا الاجتماع.

230. ولم تتمكن الأمانة، في مجال الأمن الغذائي، من الاضطلاع بعدد مماثل من الأنشطة؛ نظراً إلى الحاجة إلى تركيز الموارد المتاحة على المشاريع الرهنة الأكثر تقدماً. ومع ذلك نظم برنامج التحديات العالمية حلقة دراسية حول هذا الموضوع كما نُظمت حلقة عمل بشأن الابتكار في مجال الملكية الفكرية والأمن الغذائي بالتعاون مع وزارة الزراعة التنزانية. وإضافة إلى ذلك، وضعت الأمانة استراتيجية لدراسة أسس المقارنة مع أصحاب المصالح في تنزانيا ومعهد Norman Borlaug للزراعة الدولية في الولايات المتحدة.

231. واستفسر الرئيس عن وقت تجهيز قاعدة بيانات WIPO GREEN للاستخدام وكيف ستعلم البلدان النامية بشأنها، كي يتسنى لها الانتفاع بها وتحقيق منفعة متبادلة من المعاملات التجارية. ورأى من واقع خبرته في العمل في أماكن مختلفة، أن العديد من البلدان تواجه تحديات وقد ابتكرت أفكاراً بالفعل كما في أوروبا واليابان وغيرها؛ لذلك إن أُتيحت قاعدة البيانات هذه للناس في أماكن مختلفة، فكيف ستعرف ذلك؟

232. وطلب وفد البرازيل توضيحاً بشأن عملية صنع القرارات واختيار المشاريع التي سُنطبق في إطار هذا البرنامج، مشيراً إلى أن برنامج التحديات العالمية لا يرفع، إلى يومنا هذا، تقارير إلا إلى لجنة البرنامج والميزانية، فكيف يمكن للدول الأعضاء أن تتفاعل مع البرنامج؟

233. وذكر وفد مصر أن البرنامج مهم للغاية إذ صُح فيه سبعة ملايين فرنك سويسري. أما فيما يتعلق بالأهداف وإدراك الوعي وعملية اتخاذ القرار بشأن الملكية الفكرية عند وضع السياسات فلم تال الويبو جهداً في توفير المعلومات واستحداث الأدوات الخاصة بالملكية الفكرية بغية استخدامها في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية لتتمكن من التعامل مع التحديات المتنوعة المختلفة التي تواجهها. وأعربت مصر عن رغبتها في تشجيع المناقشات في هذا الشأن. ولكن ظلت بعض التحديات باقية دون التصدي لها. ولم يحتو العرض على تفاصيل كافية تتيح كيفية الانتفاع من الأنشطة التي يجري تنفيذها وخصوصاً فيما يتصل بالبيانات على سبيل المثال تلك التي تندرج تحت برنامج WIPO Re: Search. وقد تم التعاون سنة 2012 من خلال إبرام خمس اتفاقيات للاستضافة. وقد شجعت مصر هذا العمل. ولكن من الأفضل الحصول على المزيد من التفاصيل بشأن المنافع المحتملة تحققها من هذه الأنشطة. ومن التحديات الأخرى عرض هذا التقييم. وقد انعقدت بعض

جلسات الإحاطة في نوفمبر 2012 ومارس 2013 على هامش بعض اللجان الأخرى. ولكن هذه المسائل لم تتعامل معها لجنة بعينها فقد نوقشت على هامش الاجتماعات أو في اجتماعات موازية. وسيكون من المفيد اتخاذ قرار بشأن اللجنة الأنسب للتعامل مع هذا الموضوع ثم تقديم تقارير شاملة لهذه اللجنة سواء أكانت اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات أم اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أم أي هيئة أخرى. ويفضل تقديم معلومات متكاملة تعضد من فهم المتاح للبلدان والمنافع التي تعود عليها. وتقدم الوفد بالشكر إلى الأمانة على الجهود التي تبذلها.

234. وأعرب وفد اليابان عن تقديره للأنشطة الجارية التي تتصدى للمسائل العالمية وعلى وجه الخصوص مشروع (WIPO Re: Search) ومشروع الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء (WIPO GREEN) اللذان شاركت فيهما اليابان مشاركة فاعلة. وأحاط الوفد بأنه في إطار مشروع (WIPO GREEN) انعقد مؤتمر الابتكارات المتعلقة بتغير المناخ في أفريقيا في كينيا في شهر يونيو بتمويل جزئي من الويبو واعتبر الوفد المؤتمر ممحا لإنشاء بيئة مواتية للصناعة لكي تساهم طوعا في التعامل مع المسائل العالمية. وأعرب الوفد عن رغبته في التعاون الفاعل مع الويبو لهذا الغرض.

235. وأعرب وفد السلفادور عن بالغ اهتمامه بهذا الموضوع وبرنامج WIPO Re: Search ومشروع الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء (WIPO GREEN). وقدمت التماسات وطنية لمثل هذه المبادرات. وكرر الوفد البيان المقدم من مصر إذ تساعد وفرة المعلومات الدول الأعضاء على التمتع بقدر متزايد من الوعي بالمشروعات والإمكانات المتاحة. وأضاف الوفد أنه لا يعرف السبيل الذي يمكن الأمانة العامة من تلبية هذا الاحتياج ولكن هذه المبادرات لا بد من إتاحتها أمام جميع الدول الأعضاء. ويلزم تحقيق هذا بشكل أو بآخر. وأعرب الوفد عن انتظاره بترقب شديد صدور تقرير شهر نوفمبر والمسائل التي سوف تُطرح لفترة السنتين المقبلتين والتي سوف تكون موضع اهتمام كبير بالنسبة للوفد.

236. وتابع وفد فرنسا بعض الانشغالات التي أثّرت بالفعل. وأحاط علما بالاهتمام الكبير بهذه المسائل العالمية ولكنه أعرب عن دهشته لأسلوب التعامل معها. فهناك وكالات أخرى مسؤولة عن الأمن الغذائي بجانب الويبو. ولا تمتلك الويبو الحجم ولا الخبرة الضرورية للدخول في شراكة مساوية. وتساءل الوفد عما ستضيفه الويبو إلى مسألة ليست مرتبطة بالملكية الفكرية ارتباطا ملموسا. وتعلم المنظمة العالمية للأرصدة الجوية المسائل الخاصة بالملكية الفكرية ذات الصلة بالقطاع الذي تخصص فيه. فهل لدى الويبو ما تضيفه في هذا الشأن؟ وهل تشتهر الويبو بالفعل بوصفها وكالة شريكة في خدمات المناخ على مستوى معين؟ وبالطبع موضوع تصنيف البيانات من القضايا الواقعية للغاية. وكيف يمكن ضمان الحفاظ على تحديث البيانات وتبادلها كاملة بغية إتاحة الفرصة أمام البلدان النامية لتحقيق تقدم سريع؟ وهذه مسألة واقعية للغاية. وقد عكف فريق عامل لدى المنظمة العالمية للأرصدة الجوية على هذه المسألة. وصرح المندوب بأنه لم يسمع عن مشروع الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء (WIPO GREEN) من قبل. وهذه المسألة ليست اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ (UNFCCC). وعقب اجتماع الأسبوع الماضي تساءل المندوب عن القيمة المضافة التي يمكن أن تقدمها الويبو للعمليات الجارية. وكانت الصياغة المستخدمة مثيرة للدهشة. ولم يعرف الوفد إن كانت الويبو قد قامت بأي عمل بشأن الأمن الغذائي وربما كان هناك أمر محدد للغاية بشأن الملكية الفكرية والأمن الغذائي. ولكن هذا الأمر غير واضح بالنسبة له. وبالنسبة للتعامل الوفد مع العاصمة هناك حاجة لمعرفة المزيد بغية اتخاذ قرار بشأن البرامج التي يمكن تنفيذها. وما الموقف الذي اتخذته الويبو بالنسبة لضمان تحقيقها قيمة مضافة وضمان عمل المنظمات بشكل سليم على مستوى الملكية الفكرية فيما يتعلق بموضوع تخصصها؟ وإن لم تكن إحدى المنظمات تعمل بالشكل السليم فيما يتعلق بالملكية الفكرية في مجالها الخاص بإمكان الويبو توجيهها في هذا الشأن دون أن تكون وكالة شريكة لها بالضرورة. وعلى الويبو التوسع بحيث تتناول 20 قضية تتناولها الوكالات الأخرى بالفعل بدلا من سبع قضايا على سبيل المثال وهو العدد الحالي. ولم يسمع الوفد من المنظمات التي تابعها وهي منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية والمنظمة العالمية للأرصدة الجوية أن الويبو كانت شريكا مفيدا للغاية بالنسبة لأي منها في هذه المسألة بالتحديد المتعلقة بالبيانات المناخية أو بالبيانات الطبية وبطريقة نقلها. ولم يسمع الوفد بأي همة تقول إن الويبو تمتلك أسلوبا رائعا في النقل يمكنها الاستفادة منها. وعلى الدول الأعضاء أن تعي أن شرعية الويبو التي تنشط في العمل في هذه المجالات بالفعل تستقيها من محاولة الويبو تأسيس اختصاصها بغية تحقيق مكاسب بطريقة أو بأخرى. ولكن

المطلوب ليس أن تحقق الويبو مكاسب بالنسبة لاختصاصها. بل عليها أن تنفذ مهامها الأساسية بحيث تتمكن الدول الأعضاء من إدراك القيمة المضافة من عمل المنظمة في هذا المجال حتى تدعم الويبو بصفقتها دولاً أعضاء.

237. وشرحت الأمانة أن الانشغالات الأساسية المتعلقة بإطلاق مشروع الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء (WIPO GREEN) تتعلق بطريقة الإعلان عنه وكيفية تجنب ازدواجية العمل. ويتوافر موقع المشروع على شبكة الإنترنت على هيئة تجريبية. ولم يجر الترويج له على نطاق واسع لأنه لم يُطلق بعد ولا يزال موضع اختبار. ولكن الأمانة تحدثت عنه بالفعل وعملت على إشراك الشركاء المحتملين بغية تجنب الازدواجية. وربما تتوافر منصات أخرى تحاول القيام بأمر مشابهة. فعلى سبيل المثال هناك منصة تأسست على خلفية سياق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنى بتيسير نقل التكنولوجيا. وعكفت الأمانة على العمل معه لضمان عدم ازدواجية البيانات ومراجعتها. وقد نفذت أمور مشابهة مع بنك التنمية الآسيوي وبالتعاون مع جمعية مديري التكنولوجيا في الجامعات التي أسست قاعدة للبيانات الخاصة بالتكنولوجيا، على الرغم من أنها ليست في مجال التكنولوجيا الخضراء ولا في مجال التكنولوجيا السليمة بيئياً. ولم يكن مشروع WIPO GREEN مجرد مسألة انضمام غير مبرر بل إن الغرض منه تجنب الازدواجية وتعزيز التنسيق. أما بالنسبة للإعلان عنه استخدمت الأمانة جميع الإمكانيات المتاحة لديها. ومن شأن العمل مع عدد متزايد من الشركاء المساعدة على نشر الأخبار عنه. وستكون الأمانة ممتنة لأي دعم تقدمه الدول الأعضاء. ورحبت الأمانة بالمؤسسات التابعة للدول الأعضاء التي يمكنها المشاركة في مشروع WIPO GREEN بالمشاركة إما بوصفها هيئة لديها تكنولوجيا تقدمها أو هيئة تسعى للحصول على التكنولوجيا أو بصفة ثالثة ألا وهي مؤسسة أو منظمة بإمكانها تقديم خدمات دعم إضافية في هذا الصدد.

238. وأجابت الأمانة على سؤال وفد البرازيل المتعلق باتخاذ القرار والتنفيذ وأوضحت الإشارة أولاً إلى المشروعات في مشروع البرنامج والميزانية الذي أقرته الدول الأعضاء. وقد ورد ذكر هذه الأنظمة التعاونية للمرة الأولى في برنامج وميزانية 11/2010 ما أعطى الضوء الأخضر للبدء في تحري الإمكانيات المتاحة. وذكر البرنامج والميزانية العمل المتعلق بتأسيس أنظمة تعاونية تضيف الويبو إليها خبرتها واتصالاتها الخاصة بغية إضافة قيمة إلى الجهود المبذولة لتيسير الابتكار وتعزيز نقل التكنولوجيا في هذه المجالات بعينها. وشهدت هذه الأنظمة التعاونية المزيد من التطوير وخطوة بخطوة بدأت تظهر في تقرير أداء البرنامج. وفي هذا الشأن عاد الأمر إلى الدول الأعضاء. وذكر التقرير التعاون مع المنظمات الأخرى في العديد من مجالات جدول أعمال التنمية حيث ذكرت ضرورة عمل الويبو مع المنظمات الدولية الأخرى من منظور اختصاصات كل منها بما يضمن اتساق السياسات وتجنب الازدواجية.

239. وبالنسبة لمسألة المعلومات ومشاركة الدول الأعضاء التي أثارها وفدا مصر والسلفادور وأوضحت الأمانة توافر قدر كبير من المعلومات لأكثر عدد ممكن من الدول الأعضاء. وأتيح المعلومات للدورة الأخيرة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات وعلاوة على ذلك نُظمت جلسات خاصة بالمعلومات على هامش كل من اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وإمكان الدول الأعضاء المشاركة بالترويج لهذه الأنظمة التعاونية بين مؤسساتها التي يفترض اهتمامها بالمشاركة. وفي البرازيل عملت الأمانة مع مؤسسة أوزوالدو كروز (Fiocruz) من خلال مشروع *Re:Search WIPO*. وأرسل معهد تيودور بهارس للأبحاث في مصر باحثاً إلى جامعة كاليفورنيا في إطاره. ولكن الويبو لم تكن المسؤولة عن اتخاذ القرار بشأن اختيار الأشخاص أو أماكن بعثتهم. فالويبو هي موفرة النظامين كما تقدم الحافز الذي يؤمل أن يؤدي إلى تيسير التعاون والابتكار ونقل التكنولوجيا. ولا تتولى الويبو بنفسها توفير المواد ولا أي نوع من أنواع المنح الدراسية. وتقدم المنظمة النظام الذي تُروج المواد وتتاح من خلاله وتيسر الاتصالات في ظله.

240. وأعربت الأمانة عن امتنانها لتولي الصندوق الاستئماني الياباني إلى حد كبير تمويل مؤتمر الابتكارات المتعلقة بتغير المناخ في أفريقيا المنعقد في كينيا.

241. وأجابت الأمانة على التعليقات المقدمة من وفد فرنسا وأشارت إلى حوار مشابه انعقد في الاجتماع الأخير المتعلق بمشروع WIPO GREEN وأكدت أن الويبو لا تعمل على التوسع في المشروع فيما يزيد عن أهدافه ولا تحاول أن تجعل نفسها ذات أهمية أكثر مما هي عليه. وقدمت بالفعل طلبات للحصول على معلومات عن كيفية عمل الابتكار ونقل التكنولوجيا وكيفية إدماجها في هذه المسائل، ولم تسع الويبو إلى تصويب أحد. وشاركت الويبو بل وقدمت ملاحظاتها وعملت بوصفها موردًا عندما يُلمس منها ذلك من خلال توفير معلومات محايدة ومستندة إلى الحقائق لا من خلال التأثير على جدول أعمال أي طرف بأي طريقة. وليس للويبو جدول أعمال سوى الوفاء بالتزامها بوصفها منظمة دولية ومنظمة من منظمات الأمم المتحدة والمساهمة في المناقشات الدائرة في منتديات الأمم المتحدة وتوفير الخبرات التي تمتلكها بالفعل بغية المساهمة في تحقيق الهدف العام للأمم المتحدة، بحيث لا تكفي بالعمل تجاه تحقيقه بل تنجزه. وبالتأكيد لدى الويبو مساهمة تقدمها. ولكن مجال تخصصها الدقيق ليس معنيا بطريقة تبادل بيانات الأرصاد الجوية ولا البيانات الطبية. وليس بوسع الويبو المشاركة بثقة حقيقية في مناقشات تناول الصحة العامة فقط. ولكن إن كان النقاش على سبيل المثال متعلق بطريقة استغلال المعلومات الغزيرة المتاحة من خلال نظام البراءات بغية تحديد حرية التشغيل لتيسير الابتكار في مجال الطب والصحة العالمية لكان أمام الويبو الكثير لتقدمه. وكان ذلك هو موضوع الندوات الثلاثية التي نظمتها الويبو بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية سنة 2011. ولم تكن الويبو تغالي في أهمية الملكية الفكرية ولكنها شعرت أن عليها المشاركة في المناقشات بغية تقديم الخبرة المتوافرة لديها وتحقيق القيمة المضافة المتحققة من الخبرات والإسهامات المحددة التي يمكنها تقديمها.

242. وأشار الرئيس إلى أن وفد فرنسا أثار سؤالاً استراتيجياً ونقطة في محلها. ويمكن رصد اتجاه عام في نظام الأمم المتحدة ألا وهو محاولة منظماتها التوسع. ومن بين المشكلات على سبيل المثال تناول منظمة العمل الدولية العديد من المسائل علاوة على قضايا تتعلق بحقوق الإنسان كما تناولت منظمة التجارة العالمية مسألة الأمن الغذائي. وعلى هذا فالسؤال واجب الطرح لا يخص الويبو فقط. بل هذا السؤال مشروع فيما يتعلق بجميع أوجه العمل في المنظمات الدولية. فما الذي قامت به مجموع منظمات الأمم المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة بصحبة المنظمات المختلفة وأين حدود عملها؟ والسؤال معني بالقيمة المضافة المتحققة. ولم ينكر أحد الدور الممكن ولكن السؤال معني بالمكانة الممكنة بالضبط. والأمن الغذائي مسألة تعني بها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية والجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة. والسؤال أين تكمن القيمة المضافة لكل منها وأين يوضع الخط الفاصل لكل منظمة من المنظمات. وبالطبع يشعر الجميع برغبة في زيادة صلاحياته. وتتناول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين موضوع اللاجئين ولكن في الوقت الحالي يجري الحديث بشأن المشاركة في مجال الكوارث الإنسانية على سبيل المثال. واختتم الرئيس كلمته أنه رداً على الأسئلة المطروحة لا يد من توافر مضمون أكبر في السنة المقبلة. حيث توجد الكثير من رؤوس الموضوعات، ولكنها تتطلب من الأمانة توفير قدر أكبر من المضمون أي المزيد من التفاصيل. ما الذي يمكن إنجازه في هذا المجال؟ كيف تساعد هذه الأمثلة؟ ما المكانة التي يمكن للويبو تحقيقها لنفسها بما يمكن الدول الأعضاء من الإقرار بأن للمنظمة دوراً، بالفعل، تؤديه في مجال مواجهة التحديات العالمية أو القول بعدم توافر هذا الدور وأن أموال الويبو ينبغي ألا تُنفق على هذه المسائل. ولا بد أن تتاح للدول الأعضاء المزيد من المعلومات حتى تتمكن من الحكم وإصدار بيان سليم فيما إذا كان للمنظمة أن تتصدى لهذه المجالات. وقد ترغب الدول الأعضاء أن تتعمق الأمانة في مجال ما في حين ترفض المستوى ذاته من التعمق في مجال آخر. وتحتاج الدول الأعضاء هذه المعلومات كي تتمكن من سبر أغوار هذا الحوار الشيق. وأعرب الرئيس عن أمله أن يتسم تقرير السنة القادمة بقدر أكبر من التركيز وأن يقدم المزيد من التفاصيل بشأن بعض هذه المسائل.

243. والتمس وفد البرازيل توفير معلومات مكتوبة في الدورة القادمة قبل انعقاد الاجتماع بحيث يمكن تقديمها إلى العواصم.

244. وتحدث وفد بلجيكا نيابة عن المجموعة بآء، وأعرب عن سرور المجموعة البالغ بالمعلومات المقدمة. وقال إن المعلومات قد تكون وردت في وقت متأخر، لكن وثيقة أخرى قدمت في وقت متأخر أيضاً. وصرح بأن المجموعة ترى ألا ضرورة للحصول على وثائق إضافية في هذا الصدد.

245. وقال وفد مصر إن أية معلومات إضافية موضع ترحاب على الدوام. وكان من المفيد توفيرها للدول الأعضاء والبلدان المعنية لأخذها في الاعتبار. والتقارير المكتوبة بالغة الأهمية ومفيدة للغاية وخصوصا بالنسبة للأطراف المعنية.
246. وطلب الرئيس من المجموعة بآء توضيح موقفها بأنها لا ترغب في الحصول على المزيد من المعلومات وتعارض على الالتماسات المقدمة من بعض الأعضاء للحصول على المزيد من المعلومات.
247. وبين وفد بلجيكا متحدثا نيابة عن المجموعة بآء أنه يرى أن شعبة التحديات العالمية تؤدي عملها على أكمل وجه. وللدول الأعضاء مطلق الحرية في الاتصال بالأمانة مباشرة للحصول على المزيد من المعلومات. وكررت المجموعة وجهة نظرها بعدم الاحتياج إلى إصدار مجموعة إضافية من المطالب. بل بالفعل تتوافر وثائق مكثمة يمكن استغلالها في تقدم سير العمل، وتشعر المجموعة بالرضا الكامل عن مستوى المعلومات التي يجري الحصول عليها. وبالنسبة للسؤال الموجه من الرئيس إلى المجموعة بالتحديد عن معارضتها لتقديم الأمانة المزيد من المعلومات بطريقة مؤسسية، أوضح وفد بلجيكا نيابة عن المجموعة بآء أن المجموعة لا تعارض أي شيء، بل إن الدول الأعضاء لها الحرية في الاتصال بالأمانة مباشرة بطريقة مناسبة والاتصال بشعبة التحديات العالمية والتاس المزيد من المعلومات في هذا المجال.
248. وأوضح وفد الجزائر أنه يرى أن الوفود لا تطلب المزيد من المعلومات ولكنها تقول إن التقرير ينبغي ألا يكون عبارة عن مجرد عرض بل ينبغي أن يكون تقريراً رسمياً شأنه في ذلك شأن جميع وثائق المنظمة. وعلى الرغم من فائدة الورقة التي قدمت لم يكن من الممكن إرسالها إلى العواصم لأنها لم تكن وثيقة عمل رسمية. ولم تلمس الوفود أكثر من ذلك. ولا يفهم الوفد السبب الذي يجعل المجموعة بآء تعترض على ذلك.
249. وذكرت الأمانة أنها على أتم استعداد لتوفير معلومات إلى الدول الأعضاء والتمست المشورة بشأن ما ترغب الوفود في الحصول عليه. وأوضحت الأمانة توافر تقرير أداء البرنامج الشامل الذي يبلغ 98 صفحة وأكثر. وسيكون من المفيد الحصول على المشورة فيما تسعى الوفود الحصول عليه بالضبط ويزيد على محتوى التقرير والعرض.
250. وأقر وفد فرنسا بما قيل. وبين الوفد المعلومات الناقصة أو غير الموجودة من وجهة نظر العاصمة باريس. ولكن هذا الأمر غير ملح. وقد ضمن الوفد إشارات مستقبلية في هذا التقرير ويمكن للأمانة أن تقدم الأمور بصورة مختلفة مع استكمالها. وتحقيقاً للتوافق يمكن الحديث عن ذلك بهدوء في الأشهر القادمة مع مناقشة التنسيق والمعلومات الناقصة. ويمكن تعديل ذلك مع سير تقدم المناقشات. وإن شعرت الدول الأعضاء بوجود مسائل ملحة وضاغطة فمن الممكن التعامل معها. والفكرة هنا هي الاتفاق على التنسيق المقبل. ولا يتسم موقف المجموعة بآء بالعرفلة بل إنه يتعلق بسبل المضي قدماً. وربما في ضوء هذه المناقشات تجرى مناقشتان إضافيتان أو ثلاث ولكن يجب ألا تفوت الفرصة في إتقان المطلب إلا في حالة ظهور أمر طارئ اليوم. ويمكن تعديل أسلوب تقديم هذه المعلومات والبيانات من خلال التدريب المقبل.
251. وذكر وفد مصر أنه لا يرغب في جعل مهمة الأمانة ثقيلة. فطالما قدمت الأمانة تقارير تتوافق مع الاحتياجات والمتطلبات. واقترح الوفد البدء بالنتائج. على سبيل المثال البدء بالأهداف المرحلية المتوقعة من الأنشطة المرتبطة بكل نتيجة محددة. ولكن المتاح في الوقت الحالي هو مؤشرات التنفيذ. وقد يكون من الممكن البدء بالنتائج. ولم يقدم العرض سوى مثال واحد على التعاون بين مؤسستين. ويمكن تقديم المزيد من الأمثلة على التعاون مثل التعاون مع مصر. وبهذه الطريقة يمكن للبلدان الاستفادة بأقصى قدر من تبادل الخبرات. وهذه فرصة لتحسين البيانات والمعلومات. وبهذه الطريقة ستوفر الوثيقة المقبلة المزيد من المعلومات وخصوصاً في إطار النتائج.
252. وبينت الأمانة أن تقرير أداء البرنامج في الواقع عبارة عن وثيقة رسمية مقدمة للدول الأعضاء يمكن استغلالها بسهولة. وإلا سوف تتراكم مجموعة كبيرة من الأوراق الإضافية تلزم قراءتها بصحبة التقرير. ولذا اقترحت الأمانة التوسع في تقرير أداء

البرنامج بغية تضمين هذه العناصر المتوافرة مع جعلها جزءاً من النهج الرسمي. وعلى الذين يرغبون في نقل هذا الجزء إلى العواصم اقتطاعه من تقرير أداء البرنامج وإرسال الصفحات ذات الصلة فقط.

253. وأوضح وفد البرازيل أن فكرة الحصول على معلومات بخصوص البرنامج 18 تتعلق بالسمات الخاصة بالبرنامج. ولم ترتبط هذه الحالة بنمط مشروع اقتراح الميزانية. وبما أن البرنامج يرفع تقاريره إلى هذه اللجنة فقط يفترض أن تحصل الدول الأعضاء على المزيد من المعلومات بخصوصه مقارنة بالبرامج الأخرى التي ترفع تقاريرها أمام لجان أخرى تابعة لليو.و.

254. وأوضحت الأمانة توافر تقرير موسع بالفعل عن البرنامج 5 المتعلق بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. ويحتوي تقرير أداء البرنامج على عرض أكثر تفصيلاً مقارنة بالبرامج الأخرى. وكما ذكرت بعض الدول الأعضاء بالفعل لا بد من ربطه بإطار النتائج بحيث يمكن توضيح العلاقة بينه وبين الإنجاز. وجاء الاقتراح بالتوسع في المعلومات النصية بموجب البرنامج 18 بغية تضمين تلك العناصر كما تم بالنسبة للمجالات الأخرى بحيث يجري إدراجها رسمياً في تقرير أداء البرنامج بوصفها جزءاً من تقرير البرنامج 18 عن أنشطته.

البند 4: الموقف المالي في نهاية عام 2012: النتائج الأولية

255. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/20/INF.1.

256. وافتتح الرئيس المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال، وأعطى الكلمة للمراقب.

257. وكرر المراقب مجدداً حقيقة استعراض الوثيقة قيد المراجعة الأرقام الأولية في نهاية عام 2012، وصرح بأن هذه الأرقام ستتم مراجعتها لاحقاً والإبلاغ بشأنها رسمياً للجنة البرنامج والميزانية في دورة سبتمبر 2013. ومن أجل تزويد الدول الأعضاء بمزيد من التفاصيل عن الموقف المالي للمنظمة، تضمنت الوثيقة أيضاً المعلومات المالية عن الربع الأول من عام 2013. وأكد المراقب على طابع الوثيقة الذي يتميز بالثراء المعلوماتي بغرض استخدامها كوثيقة مرجعية لمناقشة البند 5 من جدول الأعمال والخاص بالمشروع المقترح للبرنامج والميزانية للشائبة 15/2014. وفيما يتعلق بالموقف المالي، قال المراقب بلغت إيرادات المنظمة 344,9 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2012 على أساس الميزانية، بما يمثل 53 بالمائة من التقدير الكامل لفترة السنتين. وبلغت التسويات المتصلة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والتي تتكون أساساً من الإيرادات المؤخرة المتعلقة برسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات، 14,9 مليون فرنك سويسري، مما شكل إيرادات بعد التسويات وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية بقيمة 330 مليون فرنك سويسري. وبلغ إجمالي الإنفاق وفقاً للميزانية العادية في السنة الأولى من الشائبة 290,1 مليون فرنك سويسري. وتمثل التسويات المحاسبية 14,3 مليون فرنك سويسري، وهي متعلقة في الأساس باستهلاك الخصوم والإقرار بالالتزامات المستقبلية. وبهذا يصل مجموع الإنفاق بعد التسويات المحاسبية إلى 304,4 مليون فرنك سويسري. وبلغت النتيجة التشغيلية للمنظمة في نهاية السنة الأولى من الشائبة مبلغ 25,6 مليون فرنك سويسري. وبلغ إجمالي الفائض بعد الإنفاق من الأموال الاحتياطية والتسويات المحاسبية ذات الصلة 15,7 مليون فرنك سويسري، مما يرفع مستوى احتياطيات المنظمة وصناديق رؤوس الأموال العاملة بها إلى 178,2 مليون فرنك سويسري مقارنةً بالمستهدف من الاحتياط والذي يُقدَّر بمبلغ 120,6 مليون فرنك سويسري. وأشار المراقب المالي إلى استمرار الأرقام المحققة في نهاية الربع الأول من عام 2013 في تعزيز الاتجاه الإيجابي الملاحظ لكل من الإيرادات والإنفاق، وأن مستويات التسجيل كانت أيضاً على المسار الصحيح على نحو مرضي تماماً لكل من معاهدة التعاون بشأن البراءات واتفاق مدريد.

258. وشكر الرئيس المراقب على بيانه وافتتح باب المناقشة.

259. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن ترحيبه بالفائض الإيجابي الوارد في النتائج المالية للمنظمة. ومضى يقول، على الرغم من الإقرار بالحاجة إلى تقديم تقارير مالية على أساس مرة كل سنتين، إلا أنه من المفيد الإحاطة سنوياً ببيان عن الإنفاق الفعلي

للمنظمة مقابل الثابت في الميزانية للمساعدة على تفهم الموقف المالي بدقة وإتاحة الفرصة للتعرف على الاتجاهات الجديدة. والتفت الوفد إلى الموضوعات المتعلقة بالموظفين، وعبر عن ارتياحه تجاه ثبات العدد الإجمالي للموظفين منذ عام 2012، وشجع على استمرار هذه السياسة. وقال الوفد إنه سيرحب أيضا بالاطلاع على الميزانيات في 31 ديسمبر 2012، حيث يسر التفهم الأفضل للموقف المالي العام للمنظمة، لافتاً النظر إلى أنه سيثير أيضا هذه النقطة في سياق استعراض ميزانية الشئانية 15/2014.

260. وأشار وفد اليابان إلى الموقف المالي في 2012 وأعرب عن ارتياحه بالفائض الذي حققته المنظمة والذي بلغ 25,6 مليون فرنك سويسري بعد التسويات. وأضاف يجب أن يُعزى هذا الإنجاز إلى حقيقة خفض الجوهري للإنفاق من خلال تنفيذ تدابير رفع الفعالية من حيث التكلفة إلى حد كبير، وقال إنه يتوقع استدامة تنفيذ تلك التدابير.

261. وأشار المراقب المالي إلى الملاحظات التي أبدتها وفد المملكة المتحدة، وقال إن هذا كان السبب في موافاة الدول الأعضاء باستعراض سنوي عن نتائج 2012، وزيادة على ذلك تم تضمين نتائج الربع الأول من عام 2013. وأضاف قائلاً، كان الغرض تزويد الدول الأعضاء بصورة أوضح للموقف على ضوء أحدث الأرقام، وأعرب عن أمله في أن تكون هذه المعلومات قد حققت الغرض منها على نحو مرضي للأعضاء. وأشار المراقب أيضا إلى التعليق بشأن الميزانية العمومية، وقال من الممكن في شهر سبتمبر تزويد الدول الأعضاء بميزانية المنظمة وتقرير كامل أكثر شمولاً عن الموقف المالي فور الانتهاء من مراجعة الحسابات وإصدار تقرير المراجعة الخارجية. وأشار إلى ملاحظات وفد اليابان، وقال سيتم إيلاء الاعتبار الواجب لتلك الملاحظات، ووعد بمواصلة بذل الجهود في مجال خفض التكلفة في المنظمة.

262. وأعرب وفد إسبانيا عن شكره للأمانة على المعلومات التي قدمتها عن عام 2012، وعن الربع الأول من عام 2013، وعبر عن تأييده لوفود اليابان والمملكة المتحدة فيما يتعلق بموضوع الفعالية من حيث التكلفة. ولفت الوفد الأنظار إلى الجدول 4 والذي تضمن النتائج كما في نهاية عام 2012، وقال لقد تضمن الجدول إشارة إلى إنفاق من الأموال الاحتياطية، ومن بين هذه النفقات الصرف على مشروع خاص، وقد أدت التسويات الإيجابية إلى أرقام موجبة. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يُحاط علماً بالتكلفة النهائية لهذا المشروع الخاص والمقرر الانتهاء منه في 2013، حيث تم بالفعل صرف 18,2 مليون فرنك سويسري في عام 2013.

263. وقال المراقب المالي يتم الإشارة إلى الإنفاق على المشاريع الخاصة في حالة تمويل المشروع من احتياطات المنظمة. وكانت التسويات التي تمت وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في العادة إيجابية للغاية حيث تم رسملة معظم هذه النفقات مما أدى إلى خفض أرقام الإنفاق وتحقيق زيادة بدلالة رأس المال. وكان هذا هو سبب استخدام "التسويات الموجبة". وأضاف المراقب بأنه سيتمكن من تزويد الدول الأعضاء بقيمة الإنفاق من الاحتياطات على نحو دقيق في نهاية السنة في حالة الرغبة في ذلك.

264. ولم يكن هناك أي تعليقات أخرى بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

265. وأحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بمضمون الوثيقة WO/PBC/20/INF.1.

البند 5 مشروع البرنامج والميزانية المقترح للشئانية 15/2014

266. استندت المناقشات إلى الوثائق WO/PBC/20/3 Corr و WO/PBC/20/3.

267. وافتتح الرئيس البند 5، وشدد على أن هذا البند من جدول الأعمال من أحد الأمور التي تحظى بأهمية استراتيجية للدول الأعضاء في الوبو. وأضاف الرئيس قائلاً أعدت الوثيقة WO/PBC/20/3 من قبل الأمانة مع الأخذ في الاعتبار الإطار الاستراتيجي بالأهداف الاستراتيجية التسعة، فضلاً عن الردود والتعليقات الواردة من الدول الأعضاء في استبيان

مشروع البرنامج والميزانية للثنائية 2014/15. وشكر الرئيس أيضا جميع الوفود نظير ما بذلوه من وقت ومجد ومشاركة ببناء أثناء المشاورات غير الرسمية للمجموعات والتي شارك فيها معهم قبل أسبوع، وشجّع الأعضاء بقوة على العمل بكفاءة وفعالية نحو تحقيق الهدف من التوصية بالموافقة على اقتراح البرنامج والميزانية للدورة الحادية والخمسين من جمعيات الدول الأعضاء بالويبو. وأضاف الرئيس قائلاً كان من المنتظر اتباع نهج مناقشة برنامج ثم الانتقال منه إلى البرنامج التالي، وسوف تأخذ الأمانة أي تعليقات في الاعتبار ثم تعاود الرد والتعليق عليها في سبتمبر.

268. ودعا الرئيس المدير العام لإلقاء كلمته الافتتاحية.

269. وأخذ المدير العام الكلمة وأعرب عن اعتذاره للوفود لعدم تمكنه من الحضور في افتتاح الدورة الحادية والعشرين من لجنة البرنامج والميزانية بسبب عدم تواجده في جنيف في ذلك الوقت. وشكر المدير العام الرئيس لتخصيص وقت لإجراء مشاورات مكثفة قبل الاجتماع. كما توجه بالشكر أيضاً إلى الوفود والأمانة لما أثبتته هذه المشاورات من فائدة عظيمة. وقدم المدير العام اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2014/15 رسمياً. وبدأ بإبلاغ الحضور عن الموقف المالي لعام 2012 والذي أسفر عن نتائج صحية. وفي نهاية عام 2012، بلغ الفائض التشغيلي 25,6 مليون فرنك سويسري بعد حساب التسويات التي أجريت على أساس المعايير المحاسبية الدولية. ومع مراعاة النفقات المصدق على صرفها من الاحتياطات، تَبَقَى فائض إجمالي بقيمة 15,7 مليون فرنك سويسري للسنة، وهو ما يُعتقد أنه نتيجة جيدة جداً. وبلغ مستوى الاحتياطات 178,2 مليون فرنك سويسري، محققاً 58 مليون فرنك سويسري فوق المستوى المطلوب المحافظة عليه بفضل الالتزام والمداومة على اتباع تعليمات التعاملات المالية الحسنة التي تنتهجها المنظمة فيما يتعلق بسياساتها بشأن الاحتياطات. ومع ذلك، حذّر المدير العام الوفود من حالة عدم اليقين السائدة والمستمرة والانخفاض الشديد في مستوى الرؤى والتوقعات في الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من النتائج الجيدة التي تحققت، إلا أن الأمر يستدعي الحيطه والحذر. وقدم المدير العام مشروع البرنامج والميزانية المقترح للثنائية المقبلة، أولاً من ناحية الإيرادات، كانت التقديرات ارتفاع مستوى الإيرادات بنسبة 4,5 بالمائة في الثنائية القادمة لتصل إلى 713,3 مليون فرنك سويسري. يعكس هذا الرقم الأداء القوي المستمر لأظمة الملكية الفكرية العالمية، لا سيما في سياق معاهدة التعاون بشأن البراءات. وكان من المتوقع تحقيق بعض التوسع في نظامي مدريد ولاهاي مدفوعاً ببعض الزيادة في أعداد طلبات الإيداع نتيجة للتوسع في استخدام هذه النظم من خلال انضمام أعضاء جدد إليها. وعلاوة على ذلك، تعكس تلك الزيادة المتوقعة أو المقدرة للإيرادات خلال الثنائية القادمة (2014/15) أيضاً نمواً اسمياً صافياً في مساهمات الدول الأعضاء. ولذلك، لن يكون هناك أي تغيير في مساهمات الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بجانب الإنفاق، تعرضت المنظمة لضغوط قوية لزيادة تكلفة الإنفاق. ومن الجدير بالذكر، وكما لاحظت الوفود، كان من المتوقع ارتفاع تكاليف الموظفين بنحو 8 بالمائة، وكان السبب الأساسي في هذا الارتفاع، وليس كل الأسباب، هو الأثر المترتب على حساب الخصوم طويلة الأجل والمطلوب من الويبو أخذها في الاعتبار بمقتضى مبادئ المعايير المحاسبية الدولية. وصرح المدير العام بأنه ينتهزم أن هناك ضغوط لزيادة تكلفة الإنفاق واستشهد بمثال الإنفاق على بند الترجمة، وقال لقد تعدى هذا البند ما تم مناقشته في الجلسة التي عُقدت بشأن سياسة اللغات في المنظمة. وأشار إلى أن ما يقرب من 40 بالمائة من الطلبات الدولية المودعة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات يتم تقديمها بلغات تختلف عن اللغات ذات الأصل اللاتيني، وسجلت تكلفة الترجمة بحسب الوحدة في تلك اللغات أرقاماً أعلى بكثير من أرقام التكلفة المقدرة لترجمة اللغات ذات الأصل اللاتيني. وعلاوة على ذلك، حقق مجال الطلبات المودعة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات أسرع معدل للتوسع. وتعرّض المدير العام لضغوط تكلفة الإنفاق لوفاء بمتطلبات المنظمة من مواصلة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والتي تعتمد عليها كافة الخدمات التي تقدمها الويبو. واستطرد قائلاً، كانت هناك مخاوف كثيرة حول أمن المعلومات وأمن تكنولوجيا المعلومات والتي يتقاسمها الجميع في المجتمعات المحلية. كما كانت هناك مخاوف أيضاً بشأن تقديم خدمة منتظمة في جميع أنحاء العالم. ولهذا، وفي ظل كل تلك الضغوط في تكلفة الإنفاق، سعت الويبو، أو حاولت السعي، في احتواء الزيادة في مستوى الإنفاق. ومن المتوقع زيادة في مستوى الإنفاق بمقدار 3,8 بالمائة. وتجدر الإشارة إلى وجوب النظر إلى هذه النسبة (3,8 بالمائة) مقابل النسبة المتوقعة لزيادة الإيرادات (4,5 بالمائة). وتمثل نسبة 3,8 بالمائة هذه 673,2 مليون فرنك سويسري.

وبلغت تكلفة الموظفين ثلثي هذا المبلغ، 66 بالمائة من 673,2 مليون فرنك سويسري، أي حوالي 447 مليون فرنك سويسري لتكاليف الموظفين؛ والثلث المتبقي، 226,2 مليون فرنك سويسري، مخصص للإفناق على أغراض غير مرتبطة بالموظفين. ولم تُفترَح أي زيادة في أعداد الموظفين خلال الشائنة القادمة، وعلاوة على ذلك، تنفذ الويبو حالياً (في عام 2013) كافة مهامها باستخدام عدد أقل من الموظفين مقارنةً بالعدد المسجل في عام 2008. وواصل المدير العام حديثه قائلاً، على الرغم من الزيادات الجوهرية في حجم العمل، إلا أن الويبو استمرت في الاحتفاظ بأعداد الموظفين المسجلين خلال عام 2008، أو بأعداد أقل قليلاً. ومع الأخذ في الاعتبار التسويات التي أُجريت على أساس المعايير المحاسبية الدولية، والتي قُدِّرت (شدد المدير العام على كلمة قُدِّرت) بـ 37,3 مليون فرنك سويسري، فالمتوقع تحقيق فائض تشغيلي بإجمالي 2,8 مليون فرنك سويسري. وبالتالي، فإن الإيرادات مطروحاً منها تكاليف الإفناق، مع تسويات المعايير المحاسبية الدولية، ينتج عنها 2,8 مليون فرنك سويسري كفائض تشغيلي. وعلق المدير العام على مشروع البرنامج وعلى أسس الاقتراح المطروح أمام الوفود: أولاً، شدد المدير العام على حقيقة أن التنمية كانت وستبقى أولوية بالنسبة للمنظمة. وقد استقر مستوى الإفناق على التنمية كنسبة مئوية من مجموع الإفناق عند مستوى ثابت بنسبة 21,1 بالمائة، ولكن وبدلالة الأرقام المطلقة، فإن تلك النسبة تمثل زيادة نسبتها 2,8 بالمائة في الشائنة 15/2014 بالمقارنة مع الشائنة الحالية. ولفت المدير العام أنظار الوفود إلى تغلغل وانتشار الأنشطة المتعلقة بالمساعدة الإنمائية وبناء القدرات في البرنامج. واستطرد قائلاً، حتى وإن لم تُذكر كلمة التنمية صراحةً، فلا يعني ذلك بالضرورة عدم ارتباط النشاط بالتنمية. فعلى سبيل المثال، سوف تجد الدول الأعضاء أن كل ما تقوم به المنظمة من أنشطة في الأكاديمية كان موجهاً نحو بناء القدرات. وكل ما تقوم به المنظمة في معظم مشاريع البنية التحتية كان موجهاً نحو البلدان النامية. كما أن جميع البرامج مثل برنامج أمتة مكاتب الملكية الفكرية والبرنامج الحاسوبي الويبوكوس، كلها برامج مرتبطة بتطوير القدرات للبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية. ولفت المدير العام انتباه الدول الأعضاء إلى التعقيدات التي تشهدها البيئة التي تعمل فيها الملكية الفكرية في ذلك الوقت. ومضى يقول، تسري تلك التعقيدات على كل من البيئة المؤسسية والحكومية التي تعمل فيها الملكية الفكرية وتمتد إلى بيئة الأعمال أو البيئة التجارية التي تعمل الملكية الفكرية فيها أيضاً. وقال المدير العام، بقدر ما يتعلق الأمر بالبيئة المؤسسية أو الحكومية، تشهد معظم الحكومات وجود أجنداث وطنية نشطة جداً، جنباً إلى جنب مع أجنداث ثنائية نشطة جداً بشأن الملكية الفكرية. وفي غالب الأمر، يتضمن هذا الوضع أجنداث إقليمية نشطة جداً وأجنداث متعددة الأطراف نشطة جداً بشأن الملكية الفكرية. وبلغ مستوى التعقيد هذا حداً لم يكن موجوداً قبل 20 عاماً مضت، وقد تغيرت البيئة المؤسسية والبيئة الحكومية التي تعمل فيها الملكية الفكرية. ويمكن أن يقال نفس الشيء فيما يتعلق بالبيئة التجارية أو بيئة الأعمال التي تعمل فيها الملكية الفكرية. ومضى المدير العام يقول، اتسم نظام الابتكار التكنولوجي في الوقت الحالي بالتطور بمعدلات أسرع بكثير عما كان عليه الحال قبل حوالي 20 أو 30 عاماً. وبنفس القدر، اتسم سوق المنتجات الثقافية الرقمية بالتطور على نحو أكثر بكثير مما كان عليه الأمر من 20 عاماً مضت. وهكذا، فقد تغيرت البيئة وأصبحت مختلفة تماماً. وأكد المدير العام على أهمية تحديد الويبو للدور المطلوب منها، حيث من الجائز وفي ظل البيئة المعقدة تلك، ألا تكون المنظمة قادرة على القيام بكل ما هو مطلوب منها. واستطرد قائلاً، سوف تحتاج المنظمة إلى تحديد الأولويات وضمان تقديمها لبرنامج مركز وموحد بالاقتران مع إطار النتائج الجديدة، وذلك من خلال أدوات الإدارة القائمة على النتائج، والتي يعتقد المدير العام في أنه قد تم نشرها على نحو جيد. وفي هذا الصدد، يتصل دليل التركيز والتوحيد في البرنامج، في المقام الأول، بالأكاديمية، حيث عقدت الأمانة في مناسبات عديدة جلسات إحاطة للوفود بشأن الاهتمام الذي أولته المنظمة للأكاديمية بغية التأكيد على أنها المكان الذي تُعقد فيه أنشطة بناء القدرات في المنظمة. وثانياً، بُذلت الجهود للقضاء على الازدواجية عبر جميع مناحي المنظمة لضمان تنفيذ أنشطة بناء القدرات في المكاتب الإقليمية. ولذلك، وبينما يتم بناء القدرات البشرية في الأكاديمية في قطاع التنمية، نجد أنشطة بناء قدرات أخرى تُعقد في جميع المكاتب الإقليمية، باستثناء أنظمة الملكية الفكرية العالمية حيث يتوفر لكل نظام عالمي للملكية الفكرية أنشطة بناء القدرات الخاصة به. ويتصل المثال الأخير للتركيز والتوحيد بالأسلوب الذي تعترم الويبو من خلاله تنظيم إيصال الخدمات المطلوبة من الدول الأعضاء والمتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وكان من المعتقد أن يتم توصيل تلك الخدمات بطريقة أكثر فعالية عن طريق توفير موظف في كل مكتب يباط به تسليم الخدمات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وواصل المدير العام كلمته وتحدث عن نموذج الأعمال أو الطريقة التي تم بها تخطيط الهيكل التنظيمي للمنظمة بالشكل الذي يمكنها من تنفيذ

توصيل النتائج المتوقعة من الدول الأعضاء. أولاً، ذُكر المدير العام الوفود بتخصيص 66 بالمائة من الإنفاق المتوقع لصالح الموارد البشرية. وعلى الرغم من ارتفاع قيمة هذا التخصيص، إلا أن الموارد البشرية تمثل في نفس الوقت أعظم الأصول التي تمتلكها المنظمة. وقد شكّل الالتزام بالوفاء بمتطلبات الموارد البشرية قيماً إضافية على قدرة المنظمة وأثر سلبياً على قدرة التصرف المرن حيال تسليم الخدمات المُصطلح بها. ولذلك، استمر النظر في الاعتماد على تخرج الخدمات. وكانت الترجمة وتكنولوجيا المعلومات من أكثر المجالات وضوحاً التي مارست فيها الويبو الاستعانة بخدمات المصادر الخارجية. ففي مجال الترجمة في معاهدة التعاون بشأن البراءات، على سبيل المثال، تم تنفيذ حوالي 80 بالمائة من أعمال الترجمة في الويبو بالاستعانة بمصادر من خارج المنظمة، كما تم تنفيذ نسبة كبيرة ومتزايدة من أعمال الترجمة العامة التي تقوم بها المنظمة والترجمة المتعلقة بنظام مدريد أيضاً بواسطة عناصر خارجية. وثانياً، في مجال تكنولوجيا المعلومات، وبينما أُجرت معظم البحوث داخلياً، إلا أن التنفيذ أو الإعداد الفعلي قد تم من خلال متعاقدين من الباطن من العناصر الخارجية. وأوضح المدير العام المنطق وراء ذلك. أولاً، اعتقاد المنظمة في إمكانية تحقيق مزايا باستخدام هذا النهج من حيث ضغط التكلفة، وقد نجحت في ذلك بالفعل. وثانياً، كان هناك، ببساطة، ادراك متزايد بأنه من المستبعد جداً أن تمتلك أي منظمة واحدة، مهما بلغت قدراتها، وسواء كانت منظمة حكومية دولية أو منظمة تابعة للقطاع الخاص، مصادر أكثر وأفضل من المصادر المتاحة في بقية أنحاء العالم. وأيقن الجميع استحالة تنفيذ كافة المهام بالاستعانة بالإمكانات الداخلية فقط. ولذلك، أصبح اتجاه الاستفادة من توافر موارد جيدة متاحة خارجياً واستخدامها لاستجلاب الخبرة الفنية والتجربة لبعض الوقت وإضافتها إلى خبرات وتجارب موظفي الويبو الأساسيين من الاتجاهات العالمية وكانت هي الأساس في الأسلوب الذي انتهجته الويبو في مسألة التخرج أيضاً. ولذلك، وبصرف النظر عن "التخرج" كاستراتيجية عمل، شكلت الاستفادة الاستراتيجية تجارية هامة أخرى تسعى الويبو في نشرها. وأوضح المدير العام أيضاً محاولات الويبو للتأكيد على تحقيق الاستفادة في الأماكن التي تقدم فيها خدماتها أو منتجاتها في مجال التعاون الإنمائي. وكانت مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار مثلاً على ذلك. وثمة مثال آخر، وهو نظام أتمتة مكاتب الملكية الفكرية. وكان من المسلم به مشاركة أعداد كبيرة من موظفي الويبو مشاركة لصيقة في نشر هذه الخدمات أو نظم تكنولوجيا المعلومات والمشاركة أيضاً في التدريب، ولكن، وفي مرحلة معينة، كان من المخطط اضطلاع الدولة بمسؤوليتها الكاملة نحو إدارة مركز دعم التكنولوجيا والابتكار أو نظام أتمتة مكتب الملكية الفكرية الوطني بصرف النظر عن الإصدارات المحدثة التي توفرها الويبو وتقوم بتوزيعها على تلك المكاتب. وكان يُنظر لهذا الأمر في ذلك الوقت على أنه يمضي على النحو المأمول وبدا من الواضح أنه يعمل بشكل جيد، وكان هذا من الأمور المهمة، بصرف النظر عن الاستفادة، ففي حالة نظام أتمتة مكاتب الملكية الفكرية، تم نشر هذا النظام في أكثر من 80 دولة، ويوجد حالياً قائمة طويلة من البلدان الأخرى الراغبة في الاستفادة من هذا النظام. ولذلك، ظهرت أهمية المشاركة على نحو مكثف في البداية ثم الانسحاب التدريجي بغية توجيه نفس المشاركة المكثفة لبلدان أخرى. ولم تكن مرحلة بدء التشغيل قد بدأت بعد وأكدت الاستفادة على قدرة الويبو على توجيه الاهتمام إلى بلدان أخرى أيضاً، وبالفعل سيصبح عدد البلدان 160 بعد أن كان 80 فقط. وعلاوة على ذلك، كانت هناك أمثلة أخرى للاستفادة بجانب مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار ونظام أتمتة مكاتب الملكية الفكرية، مثل المدارس الصيفية التي تديرها الأكاديمية. والتفت المدير العام إلى موضوع المكاتب الخارجية المتصلة بالخدمات التجارية، وقال وزعت الأمانة ورقة بيضاء بشأن هذا الموضوع على الوفود في اليوم الأول لاجتماعات لجنة البرنامج والميزانية. ومضى المدير العام قائلاً، أولاً، لم تكن الأمانة هي التي طلبت إنشاء المكاتب الخارجية، بل طالب بها حوالي 20 من الدول الأعضاء أو أكثر من هذا العدد بقليل. وثانياً، بالرغم من أن الطلب جاء من جانب الدول الأعضاء، فلا يعني هذا تصرف الأمانة بسلبية، بصرف النظر عن وجهات نظرها المتعلقة بهذا الأمر. بل على العكس تماماً، أبدت الأمانة إيجابية مطلقة.

وفي الحقيقة، رأت الأمانة في وجود شبكة صغيرة ومحدودة من المكاتب الخارجية المتمركزة في مكان استراتيجي والمثلة تمثيلاً جغرافياً إمكانية تحقيق فائدة كبيرة وتحسين تواجد المنظمة في جميع أنحاء العالم، كما يمكن أيضاً تحقيق فائدة حمة للمنظمة في سياق تقديمها للخدمات المضطعة بها، فضلاً عن زيادة استخدام أنظمة الملكية الفكرية العالمية للمنظمة. واسترسل المدير العام قائلاً، ينبغي عدم نسيان حقيقة أن الويبو منظمة عالمية تحتاج إلى توسيع قاعدة عضويتها. وأعرب عن وجهة نظره قائلاً، كانت هذه المكاتب أداة هامة في تحقيق انتشار أوسع للملكية الفكرية العالمية مع إدراك الدول الأعضاء حقيقة أن الملكية

الفكرية ليست إقليمية. واستدرك قائلاً، تتميز الموارد المادية بأنها إقليمية. فالبلد إما أن يكون لديها ثروة بترولية، على سبيل المثال، أو لا يتوفر لها هذه الثروة، كسمة دائمة مرتبطة بحقيقة وجودها. ولكن يختلف الأمر في حالة الملكية الفكرية، فالبلد التي لا تمتلك القدرة على الابتكار، يمكن أن تحصل على تلك القدرة بسهولة انتقال الملكية الفكرية على الصعيد العالمي وليس الإقليمي فقط. وكان العمل على زيادة انتشار الملكية الفكرية من الأمور الهامة لنظام الملكية الفكرية، وقد تم تدارك هذه الحقيقة في القرن التاسع عشر عندما شعر فيكتور هوغو ومؤلفون آخرون بالقلق إزاء نقل أعمالهم الأدبية وجاهدوا في سبيل إنشاء اتفاقية برن. وأنهى المدير العام حديثه في هذا الموضوع بالإعراب عن سعادته للرد على أي استفسارات في هذا الشأن. وفي ختام كلمته، التفت المدير العام إلى العناصر الأساسية للبرامج. وتحدث مطولاً عن طرق تسليم الخدمات والمنتجات والاعتبارات العامة والسياق الذي تعمل فيه الويبو. وفيما يتعلق بالعناصر الأساسية للبرامج، أعرب عن رغبته في إبلاغ الدول الأعضاء بأنه في الثنائية المقبلة، وبقدر ما يتعلق الأمر بنظم الويبو العالمية للملكية الفكرية، تتوقع الويبو أن يكون هناك نمو مستمر في معاهدة التعاون بشأن البراءات، وعلى وجه الخصوص، استمرار النظام الجديد لمعاهدة التعاون بشأن البراءات الإلكتروني الذي سوف يواصل تحقيق مستوى جيد من حيث تحسين إنتاجية الخدمات المقدمة بموجب المعاهدة. ومضى يقول، توقعت الأمانة زيادة أكبر في قاعدة عضوية نظام مدريد. وكان هناك عدد من حالات الانضمام للعضوية خلال العامين الماضيين، ومن أمثلة البلدان المنضمة حديثاً: المكسيك، والهند، وكولومبيا ونيوزيلندا والفلبين، مما أدى إلى زيادة جوهرية في قاعدة العضوية. وعلاوة على ذلك، كان من المتوقع التحويل لنظام لاهاي في الثنائية المقبلة، وقد أبلغ عدد من الدول الأعضاء، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي واليابان وجمهورية كوريا والصين، الأمانة بأنها قطعت أشواطاً متقدمة في الاقتراح بشأن الانضمام إلى نظام لاهاي. ولذلك، فمن المتوقع حدوث زيادة كبيرة، جنباً إلى جنب مع الشروع في تنفيذ أنظمة الملكية الفكرية العالمية خلال الثنائية القادمة. ومن المتوقع كذلك وصول عدد من المشاريع المعيارية إلى مستوى النضج خلال الثنائية القادمة. وكما تعلم الوفود، هناك عدد كبير من هذه المشاريع، من بينها: معاهدة قانون التصميم؛ والبت الإذاعي؛ ولجنة الويبو الحكومية الدولية، والتعديلات المقترحة على اتفاق لشبونة. وتشكل هذه المشاريع جزءاً كبيراً ولكنها ليست كل ما هو موجود على قائمة جدول أعمال المنظمة في وضع القواعد والمعايير؛ فمن المتوقع وصول مشاريع أخرى لمرحلة النضج والاكتمال في سياق المسار الطبيعي للأحداث. ومن المخطط إجراء متابعة للنجاحات الأخيرة المحققة في جدول أعمال وضع القواعد والمعايير، في شكل اقتراح يُقدم إلى الدول الأعضاء في شهر سبتمبر، فيما يتعلق بعملية تجديد أو إضفاء الطابع المهني على ما يُطلق عليه منصة أصحاب المصلحة. ومضى يقول، أنشأت اللجنة الدائمة المعنية بحقوق التأليف والنشر منصة أصحاب المصلحة كمحاولة لتنفيذ ما أصبح الآن الإطار القانوني لمعاهدة مراكش لتسهيل حركة المصنفات حول العالم في تنسيقات يسهل النفاذ إليها. وعلاوة على ذلك، في مجال البنية التحتية، وكما ذكر آنفاً، كانت هناك زيادة ضخمة في أعداد البلدان النامية المشاركة في نظام أمتة الملكية الصناعية والمقرر له الاستمرار. وكان من المأمول الاضطلاع بعمل مماثل للروابط التعاونية وجمعيات الإدارة الجماعية مع النظام الحاسوبي الويبوكوس بغية ضمان إتاحة البنية التحتية للسماح باستخراج ثروة كبيرة من المؤلفات الثقافية المتاحة في البلدان النامية والخروج بها إلى الأسواق واكتساب قدرة أفضل على تسويقها. كما ستظهر أيضاً أهمية الوصول إلى برامج المعرفة مثل الوصول إلى معلومات البراءات المتخصصة (ASPI) وبرامج النفاذ إلى الأبحاث من أجل التنمية والابتكار (ARDi) وغيرها من المجالات الأخرى في قطاع البنية التحتية العالمية. وبقدر ما يتعلق الأمر بالإدارة، وعلى الرغم من الانتهاء من برنامج التقييم الاستراتيجي، إلا أنه تحول إلى عملية لتحسين المستمر في خلق القيمة. ومن بين أمور أخرى، فإن التركيز المستمر والكبير على الموارد البشرية في الثنائية المقبلة، سينصب على التوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي داخل الأمانة، وقد تم تعيين موظفين متخصصين في هذا المجال بغرض الاضطلاع بهذه المهمة فقط. ومع ذلك، وعلى الرغم من إدراك المنظمة مدى أهمية هذا الموضوع للدول الأعضاء، إلا أنه يتعين على الأعضاء إدراك محدودية قدرة المنظمة، إلى حد ما، على التحرك في هذا المجال. واستشهد المدير العام، في سياق تقديمه لمزيد من المعلومات، بحقيقة أن أعداد الموظفين المنتظر بلوغهم سن التعاقد في المنظمة خلال هذه السنة يبلغ 11 فقط من بين إجمالي 1 230 موظفاً، مما يجعل أي عمل في هذا المجال محدوداً. ولكن من المنتظر إحالة 20 موظفاً إلى التقاعد خلال السنة التالية. وكرر قائلاً، على الرغم من أهمية هذه المسألة، إلا أن نطاق العمل فيها محدوداً. واختتم المدير العام كلمته أمام لجنة البرنامج والميزانية بالتشديد على أهمية ضمان استمرارية وحيوية جدول أعمال التنمية من خلال برنامج الويبو خلال الثنائية المقبلة.

270. وتوجّه الرئيس بالشكر للمدير العام على عرضه الواضح المُحكّم وعلى قيادته وما قدّمه من رؤى مبتكرة مهمة حيث إن الويبو هي معلّم الملكية الفكرية وتحتاج إلى أن تمضي قدماً. وشكر الرئيس كذلك المدير العام على تناول القضايا الأساسية وتقديم مقدمة جيدة للبند 5 من جدول الأعمال الذي سيتم تناوله قريباً بشأن الميزانية وتوجهاتها الرئيسية. وأعرب عن تقديره لتركيز المدير العام على أنّ التنمية لا تزال من أولويات المنظمة، إضافةً إلى تعامله مع القضايا التي ستناقش مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والمكاتب الخارجية، وأكاديمية الويبو، وقد برزت جميعها بوصفها قضايا مهمة في أثناء المشاورات. وكانت ثمة مسألة أخرى هي توجّه المنظمة نحو تقديم الخدمات وإلى أي مدى يتسبب هذا في انحراف المنظمة عن مسارها أو بُعدها عن الأمم المتحدة أو عن كونها منظمة دولية. واقترح الرئيس أن يتناول المدير العام هذه المسألة بإسهابٍ ويتوسّع في شرحها للدول الأعضاء بسبب وجود حاجة إلى مزيد من الوضوح.

271. وردّ المدير العام بعرض الموضوع في السياق التالي. فقال إن كل ما يُنقذ في الويبو يمثل خدمةً، ولكن المنظمة تقدم خدماتها إلى فئات مختلفة. أولاً، تُقدّم الخدمات إلى الدول الأعضاء في الويبو بوصف الويبو منظمة حكومية دولية، وهذا هو سبب كون الويبو منظمة حكومية دولية، إلا أنّ الدول الأعضاء قد أبلغت الويبو من خلال المعاهدات أنها تود من الويبو أن تُقدّم الخدمات مباشرةً إلى القطاع الخاص في بعض الحالات. ومضى يقول إن الدول الأعضاء قد أبرمت معاهدة التعاون بشأن البراءات، وأبرمت اتفاق مدريد، وأبرمت اتفاق لاهاي، وأنشأت مركز التحكيم، وفي كل مجال من هذه المجالات، وضعت الدول الأعضاء الإطار الإجمالي، وقالت إن المكتب الدولي سيكون هو الأمانة التي ستشرف على تقديم تلك الخدمات مباشرةً إلى مودعي الطلبات، ومن ثمّ فإن الويبو أيضاً تقدم خدمات لأن الدول الأعضاء قد أوعزت إلى الويبو في المعاهدات بأن تفعل ذلك مباشرةً إلى القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، تركز الويبو تركيزاً كبيراً على جودة خدماتها لأنها لا تحتكر أي خدمة من هذه الخدمات التي طلبت الدول الأعضاء أن تقدمها الويبو إلى القطاع الخاص. وذكر أنه ليس من الضروري استخدام معاهدة التعاون بشأن البراءات في حالة الشركات المنخرطة في الابتكار. وأضاف أن استخدام نظام مدريد ليس ضرورياً عند السعي إلى حماية العلامات التجارية في أكثر من بلد. واسترسل قائلاً إن الويبو من أجل ذلك تركز تركيزاً كبيراً على توفير خدمة فائقة الجودة قادرة على المنافسة في تلك المجالات التي أوعزت الدول الأعضاء إلى الويبو أن تقدم فيها الخدمات مباشرةً إلى القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، فإن تلك المجالات التي أوعزت الدول الأعضاء إلى الويبو أن تفعل ذلك فيها تمثل، أو تدّر، 95 بالمائة من إيرادات المنظمة. وقال إن تلك النسبة التي تبلغ 95 بالمائة من الإيرادات تُمكن الويبو من أن يكون للمنظمة أساس مالي سليم ومستدام، وثمّكها من تمويل 21,1 بالمائة من أنشطة كل ميزانية التنمية، ولذلك ندرك بوضوح أنها شراكة. وأضاف أن من الواضح أن الويبو تقدم خدمات إلى الدول الأعضاء، وإلى القطاع الخاص بناءً على طلب الدول الأعضاء من خلال ترتيبات تعاقدية، وأن الويبو يجب أن تقدم خدمات فائقة الجودة عبر ذلك النطاق كله، وقال إنها منفعلة متبادلة لأن خدمات الويبو المُقدّمة إلى القطاع الخاص تدّر الدخل الذي من شأنه أن يُمكن الويبو من تكوين الكفاءات وتحسين قدرة البلدان النامية على المشاركة في نظام الملكية الفكرية واستخدامه لصالح القدرة على الابتكار والصناعات الإبداعية لديها.

272. وشكر الرئيس المدير العام، وأعطى الكلمة للدول الأعضاء لكي تدلي بملاحظاتها.

273. وتوجّه وفد مصر بالشكر للرئيس وللأمانة، وبخاصةً المدير العام، على إعداد مشروع البرنامج والميزانية، وتقدّم بالشكر على المشاورات التي أجراها رئيس لجنة البرنامج والميزانية مع شتى المجموعات الإقليمية لكي يتمكن الوفد من الإحاطة علماً بآراء جميع البلدان فيما يتعلق بالوثيقة، بما في ذلك برامج المنظمة وأنشطتها في فترة السنتين 2014 و2015. وبخصوص التنمية، أعرب الوفد عن سروره بسماع تعليقات المدير العام بشأن هذا الموضوع. وأبدى سروره بكون التنمية من أولويات المنظمة، وقال إنه في هذا السياق يود أن يتقدم ببعض المقترحات والتعليقات التي يعتقد أنها ستساهم في التركيز على هذه الأولوية خلال فترة السنتين المقبلة. أولاً، اعتبر الوفد أن من المهم جداً مواصلة الاستثمار في جدول أعمال التنمية من أجل الاستعداد للأنشطة المهمة مثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتمويل الأنشطة الإنمائية التي سيُقرّر تنفيذها في فترة السنتين المقبلة. ومضى الوفد يقول إنه يرغب في إبداء بعض التحفظات بسبب تقليل الموارد المخصصة لبرنامج التنمية من 6,4 مليون

فرنك سويسري وفقاً للميزانية الحالية إلى 1,6 مليون فرنك سويسري في الميزانية المقترحة. وقال إن هذا التقليل يرتبط بثلاثة مشاريع على وجه الخصوص. ثانياً، شدد على ضرورة الإبقاء على الهدف الاستراتيجي الثالث، الخاص باستخدام الملكية الفكرية لخدمة التنمية، بحيث يمكن قياس التقدم المحرز فيه. وذكر أنه تم تخفيض عدد النتائج من 11 إلى 4 وفقاً لوثيقة البرنامج والميزانية المقترحة. وأفاد الوفد أيضاً بأنه يرى أن من المهم الإبقاء على جميع الأنشطة المرتبطة بالشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار وإيجاد بعض الأهداف الواضحة جداً لهذه الأنشطة في ذلك البرنامج. وواصل الوفد قائلاً إنه يعتقد أن هذا ينبغي أن يظل برنامجاً مستقلاً. وذكر أن الدول الأعضاء يجب أن تضمن وجود الموارد المالية لذلك البرنامج، وثقته كي تضمن إمكانية تحقيق الأهداف والغايات. وأشار الوفد إلى أن الأسباب المقدّمة لعدم تحقيق تلك الأهداف كانت غياب التمويل الخارجي. وأعرب الوفد عن رغبته في اغتنام الفرصة للتعبير عن تهنئه للمدير العام، وللمنظمة، وللمشاركين، وللدول الأعضاء لأنه يعتقد أنه قد أحرز تقدماً كبيراً جداً في تمويل الهدف الاستراتيجي الأول، والملكية الفكرية، والإطار الدولي عند تحديد المواضيع المختارة لمؤتمر دبلوماسي. وأضاف أن نجاحاً ملحوظاً قد تحقق في مراكش خلال المؤتمر الدبلوماسي المعني بإبرام معاهدة لتيسير نفاذ الأشخاص المعاقين البصر والأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات إلى المصنفات المنشورة. وأعرب وفد مصر عن أمله في أن يحتوي أي برنامج مواضيعي على جزء حاسم عن الأنشطة التي من شأنها أن تُعزز جدول أعمال التنمية على نحو كبير. وقال إن المدير العام قد تحدث عن أكاديمية الويبو. ورأى الوفد أيضاً أن أكاديمية الويبو مهمة جداً، وتمنى أن تكون عناصر التطوير والتدريب من الأولويات داخل الأكاديمية وفي أنشطة الأكاديميات الوطنية للملكية الفكرية، لا سيما في البلدان النامية. وقال إن هذا النوع من التنسيق سيُمكن الدول الأعضاء من تجنب التكرار، وسيُمكنها أيضاً من ترشيد أنشطة التدريب والتعليم والتوعية قدر الإمكان، ومن ضمان حدوث تنسيق جيد بين جميع تلك الأنشطة لتحقيق الأهداف الضرورية. وشكر الوفد المدير العام على التحدث عن المكاتب الخارجية. وذكر أنه يدرك أن المدير العام قال إن الويبو لا تطلب إنشاء هذه المكاتب، ومع ذلك فإن هذه المكاتب مهمة، لا سيما بالنسبة لأفريقيا، ومن ثم فإن الوفد إذ يشكر الأمانة على اتخاذ تدابير معينة من أجل دراسة الترشيحات لمختلف البلدان المضيفة، فإنه يود أن يعرف الجدول الزمني والموارد المخصصة لهذا البند وأن تكون لديه فكرة أكثر وضوحاً عن الموارد المخصصة لتلك المكاتب التي ستُنشأ في أفريقيا. وقال إن الأمانة مشكورة أيضاً على استخدام التعريف المقترح لنفقات التنمية. وذكر الوفد أنه يعتقد أن هذا التعريف مفصل جداً وفقاً لمعايير المستفيدين من الاتفاق على التنمية والاستثمار في التنمية، وتأثير ذلك الاستثمار، وأعرب عن أمله في أن يُذكر هذا أيضاً في ميزانية 2017/2016. وعلاوة على ذلك، أعرب عن أمله في أن يبدأ تنفيذ هذا التعريف أيضاً من فترة السنتين 2017/2016. وأخيراً، تحدث الوفد عن دور الويبو بوصفها منظمة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ووكالة متخصصة للملكية الفكرية، تديرها وتوجهها الدول الأعضاء بطريقة شفافة وديمقراطية وحكيمة وإدارة رشيدة. والموضوع الأخير الذي أراد الوفد التطرق إليه هو الإدارة الرشيدة. ورأى الوفد أن من المهم أن تُدرج كل هذه القضايا في المشروع الثاني لوثيقة البرنامج والميزانية لفترة السنتين 2015/2014، المقرر إعدادها للدورة الحادية والعشرين للجنة البرنامج والميزانية في شهر سبتمبر. وأخيراً، أيد وفد مصر ما استبدل به المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية من بيانات، وأعاد تأكيد هذا التأييد إضافة إلى تأكيد أن الوفد يرحب بأي مقترحات من شأنها أن تُمكن الوفد من مواصلة الحوار مع الأمانة، ومع الدول الأعضاء الأخرى، وبخاصة مع المدير العام، من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن نجاح اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية وضمان نجاح هذه الاجتماعات.

274. وتوجّه وفد جمهورية كوريا بالشكر للمدير العام على تعليقاته الافتتاحية. وقال الوفد إنه يظن أنه قد حان وقت طرح أسئلة بشأن تعليقات المدير العام الافتتاحية. وأعرب الوفد عن رغبته في طرح بعض الأسئلة على المدير العام، إلى جانب ملاحظات الوفد العامة. ومضى يقول إن المدير العام قال إن هناك أكثر من 20 بلداً، 20 دولة عضواً، يطلب استضافة المكاتب الخارجية. وطلب الوفد مزيداً من التوضيح فيما يتعلق بفهم المدير العام للأسباب التي تجعل هذه الدول الأعضاء تزيد استضافة مكاتب خارجية في بلدانها.

275. وأبلغ الرئيس الحضور بأن المدير العام سيعود خلال جلسة بعد الظهر، وسيواصل الإجابة عن أسئلة الدول الأعضاء.

276. وتحدّث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وتوجّه بالشكر للمدير العام والأمانة على التوصيات الشاملة لجلسات الإحاطة الرسمية وغير الرسمية التي عقدت. وأفاد الوفد بأنه يحيط علماً بإدخال ما يلزم في مشروع البرنامج والميزانية من كفاءات وتغييرات في الإجراءات والعمليات التي تُنارَس داخل الأمانة، إضافةً إلى تنفيذ البرامج على النحو الموضح في البرامج. وأضاف الوفد أن المجموعة الأفريقية ترى أن التنمية ينبغي أن تظل من الأولويات في فترة السنتين المقبلة. وقال إن المجموعة الأفريقية ترى أيضاً أن الإطار الدولي للملكية الفكرية ينبغي ألا يكون متوازناً فحسب، بل وموجهاً نحو التنمية أيضاً، وإن مشروع الميزانية لا يتضمن هذه النقطة. وذكر أنه من أجل ضمان تلبية القواعد الجديدة لاحتياجات جميع الدول الأعضاء، فإن المجموعة ترى أن كل القواعد الجديدة ينبغي أن يتأصل فيها بعدُ إيمائاً، ودعا إلى إنشاء برنامج مستقل تكون فيه الأنشطة واضحة بما فيه الكفاية ويمكن رصدها بسهولة. وذكر أن المجموعة الأفريقية تلاحظ أن البرنامج 18 الخاص بتحديات الملكية الفكرية يتناول قضايا مهمة مثل الصحة العامة والتغيرات المناخية والأمن، وأن الدول الأعضاء لا تناقش أنشطة هذا البرنامج على أي منصة في الويبو، ومن ثمّ فإن المجموعة الأفريقية توصي بأن يُناقش نشاط هذا البرنامج في سياق لجنة البرنامج والميزانية. ومضى يقول إن المجموعة تحيط علماً بإعادة هيكلة أكاديمية الويبو، وتشدّد على أهمية أنشطة الأكاديمية بالنسبة لأعضائها. وأعرب أيضاً عن قلقه من أنّ إعادة الهيكلة قد تؤثر سلباً في عمل الأكاديمية، وطلب مزيداً من المعلومات في هذا الصدد. وقال إن المجموعة ترحب بالتعريف الأدق لنفقات التنمية، ودعا الدول الأعضاء إلى أن توافق على اعتماد لجنة البرنامج والميزانية لهذا التعريف في وثيقة البرنامج والميزانية للفترة 2016/2017. وأخيراً، قال إن المجموعة الأفريقية تحيط علماً، مع الارتياح، بالاقترح الداعي إلى فتح مكتبين خارجيين للويبو في أفريقيا، لا سيما وأن المنطقة الأفريقية هي المنطقة الوحيدة التي لا يوجد للويبو فيها أي تمثيل. ولذلك رأى أن هذا الاقتراح من شأنه أن يحقق التوازن في تمثيل الويبو الاستراتيجي في جميع أنحاء العالم، ورحّب باحتمال إجراء مناقشات بثناء مع الأمانة والدول الأعضاء الأخرى من أجل ضمان أنّ المكتبين الجديدين سوف يريان مصالح أفريقيا. وقال إن المجموعة الأفريقية سوف تُدلي بتعليقات إضافية خلال مناقشة وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة.

277. وتحدّث وفد الهند باسم المجموعة الآسيوية، وشكر الأمانة على إعداد الوثائق اللازمة للاجتماعات مع المجموعات الإقليمية، وعلى تقديم إجابات عن الأسئلة التي طُرحت، وتوجّه بالشكر أيضاً إلى المدير العام على كلمته الافتتاحية التي ألّفها في الصباح. وأضاف الوفد أنهم سبق أن أعربوا عن بعض شواغل المجموعة الآسيوية وتوقعاتها بشأن وثيقة البرنامج والميزانية 2014/2015 في سياق الاجتماعات التحضيرية مع الرئيس، وقال إنه سيكرّر هذه الشواغل والتوقعات. ومضى يقول إن المجموعة الآسيوية إذ تتطلع إلى الانتهاء خلال الدورة من تحديد توصيات فترة السنتين المقبلة، فإنها ترى أنه سيلزم وجود برنامج منفصل لقياس التنمية والابتكار، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية ولأقل البلدان نمواً. وقال إن المجموعة تحيط علماً بوجود اقتراح مُقدّم لفتح مكاتب خارجية في خمسة بلدان، وإنها في هذا الصدد تعرب عن قلقها إزاء الإجراءات المتّبعة فيما يختص باختيار البلدان. وبخصوص أنشطة شعبة تحديات الملكية الفكرية، قال الوفد إن من المهم إبلاغ الدول الأعضاء مُقدّماً بجميع الأنشطة المقترحة التي لها تأثير في المستوى العالمي. وأخيراً، تحدّث الوفد عن الاقتراح الداعي إلى عقد عدد من المؤتمرات الدبلوماسية قائلاً إن المجموعة ترغب في أن تظل على علم بالتقدم المحرز فيما يتعلق بحالة هذا الاقتراح.

278. وتحدّث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وشكر الأمانة على إعداد الوثائق، وأضاف أنه يود أن يعرب عن عدد من الشواغل، وبخاصةً بشأن الوثيقة WO/PBC/20/3. وقال إن إحدى المسائل تتمثل في عدم ذكر جدول أعمال التنمية. وذكر أن المجموعة ترى أن هذا يعطي انطباعاً خاطئاً بأن جدول أعمال التنمية ليس في صلب جدول أعمال الويبو، وأن هذه المسألة ينبغي أن تُوضَع في موضعها الصحيح. وعلاوة على ذلك، قال الوفد إن الدول الأعضاء ينبغي أن تُحوّل حق البت في إقرار مشاريع جديدة للجنة التنمية في العاملين القادمين من عدمه. وأعرب الوفد عن دهشة المجموعة إزاء عدم مطالبة مشروع الميزانية بأي موارد للبرنامج 8. ورأى أيضاً أن تعريف نفقات التنمية غير كافٍ، وشدّد على أهمية إقرار تعريف للميزانيات المقبلة. وذكر الوفد في إشارة عامة أن المجموعة تشعر بالقلق إزاء توجيه لجنة الميزانية من قبل أعضائها، وأنّك أن الويبو، بوصفها منظمة يوجهها أعضاؤها، ينبغي ألا تُعتبر منظمة موجهة نحو تقديم الخدمات. وفيما يتعلق بالنقاط المحدّدة في

البند 4 من المشروع 3، أعلنت المجموعة أن مشروع معاهدة مراكش ينبغي أن يُراجع وفقاً لأحدث ولاية منحها الدول الأعضاء، معتبرة أن هذا ليس هو الحال في الوقت الحاضر.

279. وتوجّه وفد الصين بالشكر للأمانة على جميع وثائق الاجتماعات الرسمية التي قُدِّمت إلى الدول الأعضاء قبل الاجتماع باللغات الرسمية الست، معتبراً أن هذا يعكس الأهمية التي توليها الويبو لسياسة اللغات. وقال وفد الصين إنه يشكر للأمانة عملها الدؤوب، مضيفاً أنه بعد العمل الدؤوب من جانب الدول الأعضاء في الويبو، أحرزت الأهداف الاستراتيجية التسعة جميعها تقدماً على مستويات مختلف. وأشار الوفد إلى وجود برامج مختلفة لدعم تحقيق كل هدف من هذه الأهداف في ميزانية البرامج المقترحة لعام 2014، وذكر أنه على ثقة من أن هذه الأهداف ستتحقق. وقال الوفد إن من دواعي سروره أن يرى أن وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة تُكثف وفقاً لاستراتيجية الويبو القائمة على النتائج، وأن الأعضاء سوف يواصلون مشاركتهم في المناقشات بنشاط، وأعرب عن أمله في أن تساعد هذه المشاركة على مواصلة تحسين وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة وتفتيحها لكي تحقق المنظمة أهدافها.

280. وأشار وفد فرنسا إلى الجودة الفائقة والطبيعة الشاملة للبيان الذي أدلت به المجموعة بآء الذي لخص تحديات الاجتماع وتطرّق إلى كل المواضيع. وتحدث الوفد عن تكاليف الموظفين معرباً عن قلقه إزاء طريقة تخصيص ميزانية الموظفين. وفيما يتعلق بالسياسة الخاصة بالمكاتب الخارجية، أعرب الوفد عن انشغاله بتبرير افتتاح مكاتب خارجية وأسباب ذلك الافتتاح، وشدّد على الحاجة إلى وجود رؤية شاملة لاحتياجات المنظمة. والتفت الوفد مرة أخرى إلى تكاليف الموظفين، وأعلن أنه لاقى صعوبة في التفريق، في المبالغ المشار إليها، بين الالتزام بالدفع والوفورات. ومضى الوفد يقول إن توفيرات كبيرة تحققت في نفقات غير الموظفين. وحثّ المنظمة على تبادل أفضل الممارسات التي تتبعها المنظمات الأخرى في مجال تدابير زيادة فعالية تكاليف الموظفين. وبخصوص إعادة التوزيع، قال الوفد إنه لا يوجد إشراف في هذا المجال، وإن هذا يؤدي إلى غياب الرقابة، وهو موضوع يحتاج إلى المناقشة لتوضيح أسباب إعادة التوزيع. وأعرب الوفد عن صعوبة في فهم بعض المبررات المقدّمة للاحتياجات وصلتها بالميزانية العادية. ورأى الوفد أن طلب شغل الوظائف غير كافٍ في وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة، وأن هذا يحتاج إلى الاهتمام نظراً للتحديات العالمية التي تواجهها المنظمة. وعلاوة على ذلك، رأى الوفد أن هناك نقصاً في الاتصال ما بين العمل التقني بشأن الملكية الفكرية واللجان التي تعقد في هذا الصدد، وقال إن خبراء الملكية الفكرية لا يركزون تركيزاً كافياً في العمل الذي يُفترض أن يقوموا به في سياق لجنة معينة. وأخيراً، شدّد الوفد على أهمية إشراك الدول الأعضاء في المناقشات الخاصة بالبرنامج والميزانية.

281. وتوجّه وفد السلفادور بالشكر للرئيس على عقد اجتماعات التشاور، وبخاصة الاجتماعات التي عُقدت في الأسبوع السابق. ورحّب الوفد بحدوث نمو في الميزانية، ثم التفت إلى المعاهدات التي تديرها المنظمة، وخصوصاً لجنة البرنامج والميزانية، وأبدى رغبته في أن يعرف ما الأنشطة والتدابير التي يُنظر فيها للحفاظ على هذه الميزانية. وأشار الوفد إلى اجتماعات المجموعات الإقليمية في الأسبوع السابق، وأعرب عن ارتياحه للمعلومات التي وردت من أكاديمية الويبو عن الخطط المستقبلية واقتراحات التحسينات، مُشدّداً على أهمية الأكاديمية ومركز التدريب، ومؤكداً اهتمامه بمتابعة تطور البرامج الدائمة للأكاديمية مع البرامج الوطنية الأخرى لبلدان أخرى ومع مكتب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأعرب الوفد أيضاً عن اهتمامه بمسألة مراكز الدعم، قائلاً إنه مستعد للبدء بهذا المشروع، وإن لديه تساؤلات حول كيفية تصور الرئيس والأمانة لمسألة الاستدامة، مضيفاً أنه سيعود إلى هذه النقطة حينما يأتي الموضوع المناسب في وقت لاحق. وفيما يتعلق بموضوع المكاتب الخارجية، أعرب وفد السلفادور عن قلقه إزاء المعايير المستخدمة لاختيار هذه المكاتب متسائلاً: ما المهام التي ستقوم بها؟ وما القيمة المحددة التي ستضيفها؟ وقال الوفد إنه يرى أن الإجراءات المستخدمة لتحديد المكاتب الخارجية وإنشائها ينقصها شيء، مضيفاً أنه حينما تُنشأ مكاتب إقليمية في المنطقة الأفريقية الأمريكية، فإنه يريد التأكد من أن هذا لن يضر بمكتب أمريكا اللاتينية والكاريبي، لا من حيث الموارد البشرية ولا من المنظور المالي. وأخيراً، قال وفد السلفادور إنه يبدو أن هناك خطأ في الفقرة الأولى من الصفحة السابعة حيث يُذكر أن كل المناطق ستكون مُمثّلة في إقامة مكاتب خارجية في فترة السنتين المقبلة، لافتاً النظر إلى أن هذا لن يكون الحال بالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

282. وشكر وفد إسبانيا الأمانة على إعداد مشروع الميزانية وتقديمه، وعلى ما قامت به الأمانة من عمل في الجلسة التمهيدية أدى إلى إعداد الوثيقة الفاتحة الجودة الخاصة بالأسئلة والأجوبة. وأيد وفد إسبانيا البيان الذي أدلت به المجموعة بآء في اليوم السابق، وأيد أيضاً بيان وفد فرنسا، وعلى الأخص مسألة الهدف الأساسي للأمم المتحدة للعمل على نحوٍ مُتسق لا مُعزّل من أجل ضمان الاستدامة المستقبلية لمنظومة الأمم المتحدة. ورغم إدراك الوفد لصعوبة الاستمرار في الاقتصاد في الإنفاق حينما يكون الدخل جيداً بشكل استثنائي، وهو ما يرون أنه حال المنظمة، شدّد على ضرورة مواصلة احتواء التكاليف في الإنفاق نظراً للأزمة الاقتصادية العالمية الحالية وعدم التيقن من المناخ الاقتصادي. وفي هذا الصدد، أوضح الوفد أن الزيادة التي تبلغ نسبتها 3.86 بالمائة في الميزانية تبدو كبيرة جداً، رغم أنه يفهم حُجج الأمانة. وأضاف الوفد أنه حينما يزداد الدخل يمكن تصور الخيارات الأخرى التي لم تُستعرض بعد، مثل تخفيض اشتراكات الدول الأعضاء، حتى لو كانت هذه الاشتراكات منخفضة جداً، أو زيادة الاحتياطات. كما ضرب الوفد مثلاً باستخدام الدخل الزائد في مشاريع مثل تلك المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية أو البناء أو البرامج الحاسوبية، من أجل تجنب استخدام الاحتياطات في مثل هذه المشاريع، مضيفاً أن هذا قد يكون فرصة جيدة لزيادة تمويلهم باستخدام الميزانية العادية. وبخصوص تكاليف الموظفين، أشار الوفد إلى أن الزيادات لا ترتبط بالتأمين الصحي فحسب، بل توجد، في الميزانية المقترحة، زيادة ملحوظة في تكاليف الموظفين، وأن هذه الزيادات تشمل أيضاً زيادة في الرواتب، إضافةً إلى تكلفة إعادة التصنيف وإعادة التنظيم. وشدّد الوفد على ضرورة توخي الحذر في إيجاد هذه التكاليف الثابتة، لأنه سيكون من الصعب تقليل هذه التكاليف في المستقبل إذا دعت الحاجة إلى ذلك. واعتبر الوفد أن تمويل مشروع الاستثمار الرأسمالي من خلال استخدام الاحتياطات أمر طموح جداً، وأن الوضع الحالي والمستقبلي للاحتياطات ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار، مضيفاً أنه لما كانت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تقدم الآن معلومات عن التزامات التأمين الصحي المستقبلية، فإن التزامات صندوق المعاشات التقاعدية ينبغي ألا تُنسى. وبخصوص مسألة المكاتب الخارجية، أيد وفد إسبانيا رأي وفد فرنسا، معرباً عن دهشته من طريقة عرض العملية وتقديم المعلومات في مشروع الميزانية. وطلب الوفد من الأمانة مزيداً من المعلومات فيما يخص القيمة التي تضيفها هذه المكاتب، وأبدى رغبته في أن يعرف بالضبط ما ستقوم به، لا سيما في ظل التكاليف المترتبة على ذلك. وأشار إلى مسألة التكاليف غير المرنة، لا سيما وأن افتتاح هذه المكاتب الإقليمية سيترتب عليه تكاليف مستقبلية رئيسية مثل تكاليف الموظفين وأن هذه التكاليف غير المرنة سيكون من الصعب جداً تقليلها في المستقبل إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ولذلك ذكر أنه ينبغي توضيح الآثار المترتبة على الميزانية جزاء هذه القرارات أيضاً كبيراً. وقال الوفد إنه يتطلع إلى مناقشة هذه القضايا، وطلب من الأمانة أن تقدم أكبر قدر ممكن من المعلومات عن هذا الموضوع قبل الشروع في هذه المناقشة.

283. وتوجّه وفد المملكة المتحدة بالشكر للأمانة على الميزانية الشاملة والمفصلة جداً، وهنأهم على جودتها. وقال الوفد إنه رغم سروره بعدم وجود زيادة، سيرحب بانخفاض تكاليف إعداد التقارير والترجمة في المستقبل. وبخصوص الإنفاق، قال الوفد إنه يدرك ضرورة قيام المنظمة بالاستثمار للمستقبل وإدخال الخطة الرأسمالية الرئيسية بوصفها خطوة إلى الأمام، ولكنه قلق من أن هذه الخطة طموحة إلى حد ما، وتساءل على وجه الخصوص: هل الأمانة متأكدة من امتلاك الموارد المناسبة لتقديم خطة ذات جودة جيدة في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية؟ والتفت الوفد إلى تكاليف الموظفين مشيراً إلى وجود زيادة عامة. ورغم إقراره بأن نسبة كبيرة من هذه الزيادة تتعلق برواتب الموظفين وبدلاتهم وأن ذلك خارج نطاق سيطرة المنظمة، تساءل عن إيلاء الاهتمام الواجب بالحالة الاقتصادية الخطيرة التي لا تزال قائمة من عدمه. وبخصوص تكاليف غير الموظفين، رحّب الوفد بالسعي إلى الكفاءات والتخفيض المتبقي في الميزانية الذي يبلغ 4,8 بالمائة أو 11,5 مليون فرنك سويسري. كما أحاط الوفد علماً بوجود زيادة مُحدّدة في التكاليف المتعلقة بالاستعانة بجهات خارجية لتقديم خدمات الترجمة من 25 بالمائة أو 10 مليون فرنك سويسري إلى ما مجموعه 50,1 مليون فرنك سويسري، ورغم أن الوفد يقرّ بأن خدمات الترجمة هذه هي إحدى أوجه تزايد نشاط الويبو، طلب إيلاء العناية الواجبة بالوسائل البديلة المفيدة للترجمة، مثل استخدام الموارد المحلية أو الخارجية. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن اعتقاده الشديد بأن الشركات الصغيرة والمتوسطة حافزٌ قويٌّ على النمو، وحثّ الأمانة على مواصلة العمل في إطار البرنامج 30، مشيراً إلى أن هذا البرنامج لم يبلغ بعد مبلغاً كبيراً في التطور، ومعرباً عن رغبته في أن يشهد استمرار البرنامج في فترة السنتين المقبلة. وقال الوفد إنه يشاطر المتحدثين السابقين مخاوفهم المتعلقة

بالاستحداث المقترح الخمسة مكاتب إقليمية. وأضاف أنه فوجئ بذلك، وأنه لا تتوفر المعلومات الأساسية عن أسباب ذلك التي يحتاجها الأعضاء لاتخاذ قرار مستنير بشأن هذا الأمر. وأيد وفد المملكة المتحدة تأييداً تاماً إعادة التزامات استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل إلى الوضع السابق، معتبراً ذلك من أولويات الوييو، ومُرحباً بالإقرار بأنه يلزم تخصيص اعتماد مالي كبير من أجل تلبية احتياجات الالتزامات المستقبلية. ورأى الوفد أن وجود حساب مصر في مستقل، مع إعادة تمويل النقدية، لن يساعد حقاً في تقليل الالتزامات، وأوصى الوفد باتخاذ إجراءين: أولاً، يمكن أن يقوم خبير اكتواري بإعداد الخطة الاستثمارية وفحصها لتحديد مستويات المساهمة اللازمة للوفاء بالالتزامات المستقبلية، وثانياً، ينبغي أن يتم الاستثمار المطلوب ليس في حساب مصر في فحسب، ولكن لضمان الأوراق المالية المدرة للربح. ورأى الوفد أيضاً أنه ينبغي التنبؤ بالتدفق النقدي الأطول أجلاً إضافةً إلى إجراء مراجعة اكتوارية من منظور الوييو للالتزام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وذلك لتحديد النسبة التي ستكون متوفرة من 82 مليون فرنك سويسري من أجل استثمارها على المدى الطويل لتلبية المستويات المختلفة لتمويل كلي للخطة، مثل: 100 بالمائة ممول، 90 بالمائة ممول، 80 بالمائة ممول، إلخ. وقال الوفد إنه ممتن للأمانة لما أحرزته من تقدم.

284. وتوجّه وفد اليابان بالشكر للأمانة على إعداد الميزانية وعلى الإحاطة المسبقة، إضافةً إلى إجراء عملية الأسئلة والأجوبة قبل الدورة. وبوجه عام، أعرب الوفد عن تقديره لوجود فائض في ميزانية فترة السنتين 2015/2014، مضيفاً أنه سوف يقدم أولاً آراءً عامةً عن الميزانية، وأنه سوف يدلي بتعليقات مُحدّدة لاحقاً في الوقت المناسب. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن توقعات الإيرادات ينبغي أن تكون معتدلةً قدر الإمكان نظراً لاستمرار حالة عدم استقرار الوضع الاقتصادي العالمي. وفي هذا الصدد، طلب الوفد توضيح المنهجية المستخدمة في وضع التوقعات. وسأل الوفد تحديداً عن كيفية إجراء الأمانة للتسويات في حالة وجود فرق كبير بين عدد الإيداعات المقدّر وعدد الإيداعات الفعلي. وأضاف الوفد أن الدخل المتوقع من نظام لاهاي يُحسب على افتراض أن بعض البلدان سيتجاوز المبلغ الذي يدفعه خلال فترة السنتين التالية ولكن الوضع السياسي في كل بلد من شأنه أن يؤثر في توقيت انضمامه إلى الاتفاق، ولذلك لا يوجد أي شيء يضمن أن الدول المتوقع حالياً أن تصبح دولاً متعاقدة جديدة سوف تنضم فعلاً إلى الاتفاق. وكرر الوفد ضرورة أن يكون التوقع معتدلاً، مع مراعاة هذه الشكوك والدروس المستفادة من الماضي. ثم تحدث الوفد عن الإنفاق مشيراً إلى الزيادة التي تبلغ نسبتها 8,8 بالمائة في تكاليف الموظفين المقترحة في مشروع البرنامج والميزانية. وأعرب عن قلقه من أنه إذا زادت تكاليف الموظفين، فسيكون من الصعب جداً تقليلها أو تعديلها باتجاه تخفيضها في فترة زمنية قصيرة، حتى في حالة اللجوء إلى تخفيض الدخل. ورأى الوفد أنه ينبغي توخي الحذر عند تحديد نسبة الزيادة في تكاليف الموظفين، لأن هذا يؤثر تأثيراً مباشراً في درجة المرونة التي ستمتّع بها المنظمة، ولذلك رأى أن أي زيادة في تكاليف الموظفين ينبغي أن يجري التعامل معها بحذر حتى لو كان من المتوقع حدوث زيادة في الدخل. وبناءً على النقاط المذكورة آنفاً، طلب الوفد من الأمانة أن تُسهب في شرح نقطتين. أولاً، الحسابات والأرقام المُحدّدة المستخدمة في حساب التكاليف التي تبلغ 12,6 مليون فرنك سويسري. وأعرب الوفد عن تقديره لإجابة الأمانة عن سؤالهم مُقدّماً في النسخة المحدثة من الأسئلة والأجوبة (السؤال الثالث عشر في الصفحة الخامسة)، ومع ذلك طلب الإسهاب في شرح الطريقة التي استخدمت للوصول إلى كل رقم ذُكر في كل بند من البنود الواردة في تلك الإجابة. والنقطة الثانية تتعلق بالتدابير الممكنة التي قد تتخذها الأمانة إذا كانت الإيرادات الفعلية أقل بكثير من التوقعات. وذكر أن تلك التدابير في فترة السنتين 2005/2004 كانت تتمثل في تأجيل مشروع البناء المذكور في الميزانية المقترحة. وأعرب الوفد عن تقديره لإجابة الأمانة مسبقاً عن سؤالهم في هذا الصدد، الذي ورد في وثيقة الأسئلة والأجوبة (السؤال الرابع عشر في الصفحة الخامسة). وسأل الوفد، على نحو أكثر تحديداً: هل سيكون من الممكن، في هذه الحالة، تقليل تكاليف الموظفين أو غيرها من التكاليف المتوقعة (إذا كان يجب الإبقاء على تكاليف الموظفين عند المستوى نفسه). وبخصوص نفقات غير الموظفين، أعرب الوفد عن رغبته في أن يعرف كيف ستُدكر في الميزانية المقترحة تدابير زيادة فعالية التكاليف التي نُقّدت في فترة السنتين. وأخيراً، أشار وفد اليابان إلى مخصصات الميزانية، وذكر أنه لما كان أكثر من 90 بالمائة من إيرادات الوييو يأتي من الرسوم المُحصّلة من مودعي الطلبات الذين يستخدمون خدمات الوييو العالمية للملكية الفكرية، مثل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، فينبغي إيلاء أولوية قصوى لصيانة هذه الخدمات وتحسين جودتها. وقال الوفد إنه سيرحب بإجراء

مزيد من المناقشات بشأن التحسين المستمر للنظام نفسه، وبشأن زيادة تعزيز فعالية العمليات، والتوسع في الأنشطة المقترحة، بما في ذلك تكوين الكفاءات من خلال الاستفادة من المكاتب الخارجية، وزيادة تعزيز أدوات المستخدم مثل خدمات الموظفين في الردّ على الاستفسارات، فضلاً عن تخفيض الرسوم.

285. وتوجّه وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالشكر للرئيس على ما أنجز من عمل بين الدورتين السابقة والحالية، بما في ذلك مشاورات المجموعات. وشكر الوفد الأمانة على ما قُدِّم من وثائق، وعلى ما بُذِل من عمل شاق في إعدادها، لافتاً النظر رغم ذلك إلى أن الوقت لم يتسع لمراجعة الحزمة بأكملها مراجعةً شاملةً. وأعرب وفد الولايات المتحدة عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد بلجيكا باسم المجموعة باء في اليوم السابق. وقال إنه يشارك مُنْتَبِئاً المجموعة شواغله بشأن زيادة تكاليف الموظفين بنسبة 8,8%، مشيراً إلى أن الأمانة قد ذكرت مراراً وتكراراً أنه لم تُدرج وظائف جديدة في فترة السنتين المقبلة. وتطلع الوفد إلى استرسال الأمانة في شرح العاملين الرئيسيين اللذين يُؤديان إلى حدوث هذه الزيادة، ألا وهما: إعادة تقدير التكاليف، والمسائل الصحية، أو التأمين الصحي، بعد انتهاء الخدمة. وأعرب وفد الولايات المتحدة عن قلقه أيضاً إزاء الفقرة الكبيرة للوظائف غير المخصصة، من 24 في الميزانية الحالية إلى 116 في الميزانية المقترحة، قائلاً إنه إذا كانت توجد في الويبو وحدة أعمال تُسمى القطاع غير المخصص، فإنه سيكون ثالث أكبر قطاع بعد قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات وقطاع مدريد. وقال الوفد إنهم يرحبون بأي توضيح من الأمانة بشأن هذه المسألة. وأعرب الوفد عن خيبة أمله إزاء حذف البرنامج 30 من مشروع البرنامج والميزانية، وتفكيك شعبة الابتكار الناتج عن ذلك، وهي نقطة سبق أن أُثيرت في سياق الجلسات غير الرسمية. ورأى الوفد أن العمل الذي قامت به شعبة الابتكار في إطار البرنامج 30 - وهو تقديم المساعدة المناسبة لجميع الدول الأعضاء ومستخدمي النظام - ينبغي أن يُنظر إليه على أنه وظيفة أساسية من وظائف المنظمة. وأضاف أن من الأهمية بمكان أن تُلغى مركزية العمل الخاص بسياسة الابتكار وهياكله والشركات الصغيرة والمتوسطة وأن يُوزَّع على المكاتب وغيرها من الوحدات التي تفتقر إلى الخبرة اللازمة لتقدم بإخلاص محتوى فائق الجودة. واعتبر الوفد أن هذا غير مقبول، وأعرب عن رغبته في وضع ميزانية مُعدّلة تشتمل على البرنامج 30 وتترك شعبة الابتكار قائمةً في مكاتبها، بكل موظفيها وتمويلها الكامل. ورأى الوفد أن العديد من الدول الأعضاء تريد كذلك أن يُعاد البرنامج 30، وأنها ستشاركه في طلبه هذا.

286. ورأى وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن الاقتراح الحالي يعكس الميزانية المتوازنة لعام 2013 مع زيادة قدرها 3 بالمائة في النفقات خلال فترة السنتين وفائض تشغيلي صغير. ومع ذلك، أعرب الوفد عن عدد من الشواغل إزاء خصائص الميزانية المقترحة لفترة السنتين. أولاً، فيما يتعلق بزيادة تكاليف الموظفين بنسبة 8,8 بالمائة، رأى أنه ينبغي اتباع نهج حذر وحكيم وأنه ينبغي استعراض إمكانية إجراء تخفيضات في هذا المجال من خلال تعزيز تدابير احتواء التكاليف التي أدخلت في فترة السنتين الحالية. ثانياً، رأى الوفد أنه ينبغي اتباع نهج معتدل في نفقات الميزانية الفعلية المقترحة على حدة في مجال استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة. ثالثاً، أعرب الوفد عن قلقه إزاء ما ورد في السياسة من إجراءات وتوافق، والمعايير المستخدمة لتحديد عدد ما سيُنشأ من مكاتب خارجية للمنظمة. وقال الوفد إن قرار إنشاء مكاتب خارجية في بعض البلدان قد أُخذ بالفعل، وطلب إجراء مناقشات بين الأعضاء لضمان التوصل إلى قرار عادل في هذا المجال. وذكر الوفد أنه سيبدلي بتعليقات أكثر تحديداً بشأن هذا الأمر في البرنامج المناسب. وتساءل الوفد عن حذف البرنامج 30، مؤكداً على أهميته، لا سيما في دعم سياسات الشركات الصغيرة والمتوسطة.

287. وأعرب وفد إيطاليا عن قلقه إزاء مستوى تكاليف الموظفين، ورأى أنه ينبغي في هذا المجال تطبيق تدابير زيادة فعالية التكاليف وتقديم تقارير منتظمة. وشدد وفد إيطاليا على أهمية الحفاظ على مستوى كافٍ من الاحتياطات، وطلب تقديم معلومات حديثة عن هذا الموضوع بانتظام. وبخصوص المسائل الأخرى، أعرب الوفد عن ارتياحه لمساهمة نتائج برنامج التقويم الاستراتيجي في التحسين المستمر للمنظمة، ورحّب بمبدأ استدامة الخدمات التي تقدمها الويبو. وأفاد بأنه يوجد أيضاً ذكر لمصادر تمويل محتملة جديدة في اقتراح الميزانية. وقال الوفد إنه سيكون من المثير للاهتمام أن نسمع شيئاً عن ذلك فيما يتصل بأولويات الميزانية، مضيفاً أن لديه مخاوف قوية في هذا المجال الذي سيتطرق إليه الوفد. وأعرب وفد إيطاليا عن

تقديره للتركيز على التوحيد لضمان التنسيق الذي من شأنه أن يؤدي في النهاية إلى تقديم الخدمات والمنتجات على نحو أكثر فعالية. وأعرب الوفد عن قلقه من أن يؤدي حذف البرنامج 30 والشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار إلى تخفيضات في البرنامجين 9 و10، مضيفاً أنه لن يستمر تحقيق التقدم الفعال والتنسيق المتقدم في مضمون الخدمات المقدمة وجودتها. وتساءل الوفد: هل يمكن الحفاظ على جودة التقدم نفسها من دون البرنامج المتخصص، إذا كانت الخبرة والموارد اللازمة لأداء مهام مستقبلية لا تزال متوفرة. وأضاف أن الشركات الصغيرة والمتوسطة رغم تمتعها بخصائص أصيلة، لا تزال تواجه تحدياً مشتركاً أساسياً، هو تحويل الابتكار إلى أصول ملموسة للملكية الفكرية بتعزيز قدراتها التنافسية، وأن هذه الخبرة المطلوبة هي ما ينبغي ألا يُفقد. وفيما يتعلق بنص البرنامجين 9 و10، رأى الوفد أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تحتاج أيضاً إلى تدريب ومشورة عملية تتعلق بالتنمية، وشك في أن هذه الخبرات ينبغي تعهدها بالرعاية، وأن اهتماماً ماثلاً يُولى لما تقوم به جامعات ومؤسسات من أنشطة تعزز سياسات الابتكار وتسويق الملكية الفكرية. وأضاف أن البرنامج 9 يفترق إلى مؤشر أداء لمبادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأن الضوء لا يُسلط على دور جهة التنسيق الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، وولايتها غير واضحة. وقال الوفد إن الويبو ليست مجرد مُقدِّم خدمات تكوين الكفاءات، ولكنها تنتج أيضاً أدوات مفيدة مثل منشورات مواد بانوراما الملكية الفكرية التي أُنشئت على نظام الملكية الفكرية وتديرها الشركات الصغيرة والمتوسطة لصالح المؤسسات الوطنية والشركات وأصحاب المصلحة الآخرين. وذكر الوفد أنه من المهم أن تستمر هذه المبادرات. والتفت وفد إيطاليا إلى أنشطة التدريب مع الأكاديمية الرسمية - مركز الويبو للتدريب حالياً - قائلاً إن هذه الأنشطة ينبغي الحفاظ عليها أيضاً. وفي الختام، رأى الوفد أن الويبو يمكن، بل وينبغي، أن تواصل مساهمتها في مجالي الشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار، شريطة أن تظل الخبرة متوفرة ومستخدمة لهذا الغرض. واحتفظ الوفد بحقه في مواصلة مناقشة البرنامجين 9 و10 في المناقشات التي تجرى لاحقاً بشأن هذه البندين.

288. ورَّحَّب الرئيس بالمدير العام على المنصة، ودَّكرَّ الدول الأعضاء بأنها طلبت توجيه عدد من الأسئلة للمدير العام. وأضاف الرئيس أن المداخلات ستسير وفقاً لقائمة البلدان التي وضعت، ولذلك أعطى الكلمة لوفد الجزائر.

289. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، ورَّحَّب بالمدير العام والموظفين والأمانة وشكرهم على الجهود المبذولة لإدراج شواغل الدول الأعضاء في أنشطة الويبو. وقال الوفد إن المجموعة الأفريقية تحشى من أنَّ التنمية لا تُعتبر حالياً من الأولويات، مضيفاً أن هذا المجال، في نظرهم، ينبغي أن يظل من أولويات المنظمة، وأن هذا ينبغي أن ينعكس في تخصيص موارد للبحث ويربط بعض البرامج الأخرى بأنشطة التنمية. وبخصوص موضوع المكاتب الخارجية، توجَّه وفد الجزائر نيابة عن المجموعة الأفريقية بالشكر للمدير العام على ما أولاه من عناية خاصة بالقارة الأفريقية، مضيفاً أن المجموعة تعتبر تخصيص مكاتب للقارة الأفريقية أمراً أساسياً. ومضى يقول إن هذه المكاتب سوف تُستخدم في المقام الأول في أنشطة المساعدة التقنية من أجل زيادة الوعي باستخدام الملكية الفكرية في هذه المنطقة. ثم تحدَّث الوفد عن إعادة توازن أنشطة الويبو، مضيفاً أن المجموعة الأفريقية تود في المستقبل أن ترى الأمانة ملتزمة بمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق توافق في الآراء بشأن الأنشطة المتعلقة بالاستثناءات والتقييدات، وبالتحديد في مجالات مثل المعارف التقليدية والموارد الوراثية. وضرب مثلاً على ذلك بالمعاهدة التي اعتمدت مؤخراً وتتناول الاستثناءات والتقييدات لفائدة الأشخاص المعاقين البصر. وأفاد بأن المجموعة الأفريقية تحيط علماً بوجود زيادة في الميزانية المخصصة للموارد البشرية، وشدد على أن المسألة الأهم، بالنسبة للمجموعة، هي التمثيل الجغرافي. وقال إن المجموعة تحشى من أنَّ الميزانية لا تتوقع توفر عدد كافٍ من الوظائف، وأعرب عن أمله في أن تحظى معايير التمثيل والتوزيع في المستقبل بالعناية الواجبة في أمور الموارد البشرية. وذكر أن المجموعة تود أن تطرح نقطة مُحدَّدة عن مراعاة بُعد وضع خطة عمل - في موارد التدريب المُخصَّصة لتدريب الموظفين - بشأن كون الويبو لا تتعامل مع حقوق الملكية الفكرية فحسب، بل تضع أيضاً استثناءات وقبولاً. وأخيراً، أفاد الوفد بأن المجموعة ترغب في طرح سؤال بخصوص مصطلحات الميزانية، وذكر على وجه التحديد أن أنشطة الويبو، في رأيهم، موجهة صوب الدول وليست موجهة صوب القطاع العام أو الخاص. وتوجَّه الوفد، نيابة عن المجموعة الأفريقية، بالشكر مرة أخرى للمدير العام والعاملين معه على العمل المهم الذي يُقدِّم.

290. وأبدى وفد فرنسا رغبته في أن يثير نقطة نظام بشأن ما يجري من مداخلات تُكرّر تلك النقاط التي أثّرت بالفعل في وقت سابق، وطلب إلى الحضور الامتثال لتعليمات الرئيس في هذا الصدد.

291. وأكّد الرئيس فهُم وفد فرنسا للإجراءات، أي أن النقاط التي طُرحت بالفعل ينبغي ألا تُثار مرةً ثانيةً.

292. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وأيّد البيانين اللذين أدلى بهما وفد مصر والمجموعة الأفريقية بشأن موارد المصطلحات. وقال الوفد إن مجموعة جدول أعمال التنمية تعتبر الويبو منظمة توجّهها الدول الأعضاء بها، لا منظمة قائمة على الخدمات. وأفاد الوفد بأن المجموعة ترغب في طلب موارد إضافية للجنة التنمية، مضيفاً أن الأعضاء يمكن أن يناقشوا كيف ينبغي إدراج هذه المسألة في جدول الأعمال. وبخصوص السبيل المُحدّد للمضي قدماً، ذكر الوفد أن الدول الأعضاء، حسب فهمهم، قد كُفّت بولاية جديدة بموجب معاهدة مراكش، وأن أي مسألة تُثار في المنظمة ينبغي أن تسترشد بهذه الولاية التي ستكون أيضاً أساساً لتصديق جميع البلدان على المعاهدات.

293. وشكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) المدير العام على عرضه التقديمي الذي قام به في وقت سابق وسلط فيه الضوء على الأولويات والأنشطة الرئيسية لوثيقة البرنامج والميزانية المقبلة، وأعرب عن ثقته في أن توجّه أنشطة الويبو وأولوياتها سوف يحظيان بالاهتمام الكافي. وشدّد الوفد على أهمية عدم إغفال المهمة الأساسية للمنظمة تجاه الدول الأعضاء عند النظر في توجّه الأنشطة التي يجري النظر فيها وفي أهميتها في سياق وثيقة البرنامج والميزانية المقبلة. وأضاف الوفد أنه سيكون ممتناً للغاية إذا قُدّم بعض المعلومات عن كيفية اتباع الأمانة عند صياغة وثيقة البرنامج والميزانية للفترة 2014/2015 للآلية التي أقرتها الجمعيات في عام 2006 لإعداد ميزانية البرامج. وبخصوص الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط التي أحاطت الدول الأعضاء بها علماً في عام 2010، أعرب الوفد عن رغبته في الحصول على توضيح بشأن مراجعة هذه الخطة الاستراتيجية منذ ذلك الحين من عدمه. ثم توجّه الوفد بالشكر للمدير العام على شرحه الخاص بالتخفيض الموجود في وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة وأوجه إنفاذ الميزانية المتعلقة بالأنشطة التي تدخل في إطار البرنامج 17، مضيفاً أنه سيرحب بأي معلومات إضافية فيما يتعلق بالتخفيضات المشار إليها. وبخصوص موضوع المكاتب الخارجية، أعرب الوفد عن رغبته في أن يؤكد، في ظل اتفاقية إنشاء منظمة الملكية الفكرية، أهمية وجود إجراءات شفافة وشاملة من شأنها أن ترسم الخطوط العريضة لضرورة وجود هذه المكاتب ومهمتها وهيكلها. وقال الوفد إن أي قرار بشأن المكاتب ووظيفتها ينبغي أن تتخذه الجمعية العامة للويبو، وأن عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بهذا الأمر ينبغي أن تخضع لتوجيه الدول الأعضاء ولإرشادها، وذلك كمبدأ أساسي وبغض النظر عن مصدر الاقتراح.

294. وتحدث وفد ترينيداد وتوباغو باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأشار إلى بيانهم الذي أدلى به فيما يخص اللوحة العامة عن وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للفترة 2014/2015، وقال إنه سيواصل مشاركته في المناقشات خلال هذا الأسبوع، حيث يعترم أن يجري مداخلات بشأن قضايا عديدة مثيرة للقلق نظراً للدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية في شهر سبتمبر.

295. وشكر وفد الصين المدير العام على مشاركته في الاجتماع، وأعرب عن أمله في أن تُقدّم خدمات أفضل ودعم إضافي، لا سيما إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأيّد وفد الصين مبادرة إنشاء مكاتب خارجية إضافية، حيث إن هذا من شأنه - على حد قول الوفد - أن يساعد المنظمة على تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف. ومضى الوفد يعرب عن تقديره للأمانة على اهتمامها باحتياجات الصين من حيث زيادة دعم الملكية الفكرية، وبخاصة فيما يتعلق بنظام التسجيل الدولي، وشكر الويبو على نظرها بإيجابية في افتتاح مكتب لها في الصين. وشدّد الوفد على أهمية فتح مثل هذا المكتب في الصين، مضيفاً أنه على استعداد لأن يُقدّم للويبو أي دعم ضروري لهذه المبادرة.

296. وأيّد وفد الهند البيانين اللذين سبق ان أدلت بهما المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية مؤكداً على أهمية تعميم الأنشطة، وأضاف أن هذا ينبغي أن يُذكر في التمهيد وعند تخصيص الموارد لوثيقة البرنامج والميزانية هذه. وأبدى وفد

الهند رغبته في أن يعرف إن كان من الممكن أن تُدرج، في وثيقة البرنامج والميزانية لفترة السنتين المقبلة، مبادرة لفتح مكتب خارجي في الهند.

297. وأعرب وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) عن رضاه عن وضع التنمية في الاعتبار بوصفها إحدى أولويات المنظمة، مؤكداً على أهمية التحديد في مسألة النتائج، استناداً إلى تاريخ المناقشات والمفاوضات التي أُجريت داخل المنظمة. وفيما يتعلق بالصفحة العاشرة (الصفحة التاسعة في النسخة الإنكليزية) من الوثيقة - المؤتمر الدبلوماسي الخاص باللجنة الحكومية الدولية - أعرب الوفد عن رغبته في أن يرد هذا البند في بداية القائمة وليس في الفقرة الثالثة. وطلب الوفد أيضاً إضافة ملاحظة أخرى بعد الفقرة الأخيرة الخاصة بالاعتبارات الدولية حيث توجد إشارة إلى الرسوم والناذج الصناعية، معرباً عن رغبته في عقد مؤتمر دبلوماسي خلال فترة السنتين تلك، أي للجمعيات. وأضاف الوفد أن الأمر سيكون أكثر إنصافاً إذا أمكن النظر في تعيين مُنسّق لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، باسم منسق الشركات الصغيرة والمتوسطة. وفيما يتعلق بالصفحة الثالثة عشرة من الوثيقة الإسبانية (الصفحة التاسعة من النسخة الإنكليزية)، أوضح الوفد أنه في النسخة الإسبانية، تحت رقم 4، ترد إشارة إلى إدراج التنمية في جميع برامج المنظمة. وذكر أن النسخة الإسبانية تضيف أن هذا ينبغي القيام به حيثما أمكن، وأن هذا لا يرد في النسخة الإنكليزية من الوثيقة، مؤكداً على الحاجة إلى المواءمة بشكل أفضل بين النصين الإسباني والإنكليزي.

298. وتوجّه المدير العام بالشكر للرئيس، واعتذر لجميع الوفود عن أي تعطيل قد يكون نجم عن حضوره المتقطع بسبب التزاماته الوزارية الأخرى في جدول أعماله. وأكد المدير العام للوفود أنه يتابع الوقائع عن كثب حتى لو لم يكن موجوداً بشخصه دائماً في القاعة، وأنه يتلقى من الزملاء تقارير منتظمة يومياً. وقال المدير العام إنه على علم بشتى البيانات التي أُدلي بها، مضيفاً أنه لم يُطرح فيما يبدو سوى عدد قليل نسبياً من الأسئلة. والتفت المدير العام إلى الأسئلة التي قيد المراجعة، ثم تناول أولاً السؤال الذي طرحه وفد مصر بشأن الجدول الزمني وموارد المكاتب الخارجية. وأشار في هذا الصدد إلى الصفحة العاشرة من وثيقة الأسئلة والأجوبة التي وُزعت بتاريخ 8 يوليو 2013، موضحاً أن هذه الصفحة توضح بالتفصيل موارد الميزانية المقترحة في البرنامج 20. وفيما يتعلق بالجدول الزمني، قال المدير العام إن هذا سيتوقف على البلدان المعنية، فسيستوقف في حالة أفريقيا على تحديد موقعي المكتبين وكذلك على السرعة التي سيمكن بها المضي قدماً نحو التنفيذ. وبخصوص السؤال الذي طرحه وفد جمهورية كوريا طالباً فيه إنشاء مكاتب خارجية، قال المدير العام إن البلدان المعنية ستكون أقدر على الإجابة عن هذا السؤال، وضرب مثلاً بالبيان الذي أدلى به وفد الجزائر، باسم المجموعة الأفريقية، وذكر فيه شرح لسبب سعي المجموعة الأفريقية إلى إنشاء مكاتب خارجية في أفريقيا. وقال المدير العام إنه يبدو له أن هذا بيان شامل جداً فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي والمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات، وكذلك فيما يتعلق بالأسباب الأخرى التي تتعلق عموماً بالدعم المُقدّم لأنظمة الملكية الفكرية العالمية. وأضاف أنه ذُكر في الوثيقة التي وُزعت في اليوم السابق بعض العوامل الأخرى ذات الصلة، أي تلك التي تتعلق باهتمامات الويبو بإنشاء مواقع لأنظمة تكنولوجيا المعلومات وخدمات الدعم فيما يتعلق بنظم تكنولوجيا المعلومات، مثل نظام أتمتة الملكية الصناعية، التي تنتشر في شتى الدول الأعضاء، لافتناً النظر إلى أن ذلك يتطلب قدراً من تعاون تقني ذي طابع متواصل. وبخصوص موضوع التوجه نحو الخدمات، ذُكر المدير العام الدول الأعضاء بالملاحظات التي أبدتها عن هذا في الصباح، مضيفاً أنه أحاط علماً بجميع التعليقات التي أُدليت. وأكد المدير العام أن من المفهوم أن هيئات اتخاذ القرار في المنظمة ذات طابع حكومي دولي وتشكلها الدول، الدول التي تضمن أيضاً الإشراف على البرامج التي تقدمها الأمانة ومراقبة هذه البرامج. وأضاف المدير العام أن وجود برنامج يتضمن خدمات مُقدّمة إلى قطاع الأعمال التجارية لا يمثل بأي شكل من الأشكال استثناءً للطابع الحكومي الدولي للبرنامج، نظراً لأن الدول الأعضاء أنفسهم هي التي قررت إقامة هذا النظام، وقررت أن المكتب الدولي ينبغي أن يؤدي مهام ويقدم خدمات في ظل هذا النظام. وفي هذا الصدد، ضرب المدير العام مثلاً على ذلك بمعاهدة التعاون بشأن البراءات التي وقّعت عليها 148 دولة وتقدّم عدداً من الخدمات إلى القطاع الخاص. وبخصوص المسألة التي أثارها وفد البرازيل فيما يتعلق بمنصة أصحاب المصالح، قال المدير العام إنه يود أن يوضح أنه لا يوجد أي تعارض على الإطلاق مع معاهدة مراكش. وأوضح أن معاهدة مراكش تقدم إطاراً،

الاستفادة من استثناء حق المؤلف لأغراض الأشخاص المكفوفين أو المعاقين البصر أو الذين يعانون من إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات، مضيفاً أن التبادل الدولي للمصنفات في أنساق مُيسّرة استُحدث فيما يتعلق بهذه الاستثناءات. وأبلغ المدير العام الدول الأعضاء أن إحدى الأولويات التي تحتل الصدارة - فيما يخص برنامج فترة السنتين القادمة - في المجال المذكور آنفاً ستتمثل في ضمان التصديق على هذه المعاهدة، التي تعبر عن موقف جماعي للدول الأعضاء اتفق عليه بإجماع الآراء، مضيفاً أن الويبو مُكلّفة بمتابعة التصديق، وأن هذا سوف يحدث، بالطريقة نفسها التي يحدث بها فيما يخص معاهدة بيجين أو أي معاهدة أخرى تبرمها الدول الأعضاء. وأشار المدير العام إلى أن منصة أصحاب المصلحة هي مجرد محاولة قامت بها اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة لتسريع حركة المصنفات داخل ذلك الإطار، مضيفاً أن معاهدة مراكش سوف تُسهّل ذلك إلى حد كبير، لأنها ستضع إطاراً تمكينياً لهذا الغرض، وستوفر وسيلةً عمليةً لمتابعة التعاون فيما يتعلق بالإطار الذي تم وضعه. وفيما يتعلق بموضوع السؤال الذي طرحه وفد الهند عن المكاتب الخارجية، قال المدير العام إنه يعتقد أن الجدول الزمني يتوقف على الدول الأعضاء. واسترسل المدير العام في هذا السؤال قائلاً إن الطلب على المكاتب الخارجية يأتي من الدول الأعضاء وأن الأمانة لا تعارض ذلك الطلب، بل على العكس من ذلك، تعتقد الأمانة أن هناك قيمةً تُكتسب من وجود شبكة استراتيجية محدودة من المكاتب الخارجية المُوزّعة جغرافياً توزيعاً مناسباً، ولكن البتّ في ذلك يكون بقرار من الدول الأعضاء. واختتم المدير العام قائلاً إنه، بخصوص الوثيقة التي وُزّعت في اليوم السابق، توجد مطالب أخرى مهمة تقدمها الدول الأعضاء لم تُذكر بإيجاز ضمن المقترحات الواردة في وثيقة البرنامج والميزانية. وضرب مثلاً برغبة بلدان أمريكا اللاتينية في أن يكون لديها مكتبٌ ثانٍ، ناطق باللغة الإسبانية، وبالرغبة التي أعربت عنها الهند في إنشاء مكتب خارجي، موضحاً أن هذه قرارات سيوجب على الدول الأعضاء أن تتخذها، وأنه لا يوجد شيء يمنعهم من وضع جدول زمني مستقبلي في هذا الصدد إذا كانت تلك هي رغبة الدول الأعضاء. وتوجّه المدير العام بالشكر للرئيس على الفرصة التي أتاحتها له للتفاعل مع اللجنة.

299. وتوجّه الرئيس بالشكر للمدير العام على ما قدّمه من شرح، ثم أعطى الكلمة للوفود للإدلاء بمزيد من التعليقات.

300. وشكر وفدُ شيلي الأمانة على ما قامت به من عمل تمهيدي شاق إعداداً لهذه الدورة. وشارك مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي مشاركةً تامةً في آرائها التي أعربت عنها يوم الاثنين بخصوص رؤية الميزانية والمسائل المالية المعروضة نيابة عن المنطقة. وأثار الوفدُ المسألة العامة التالية ذات الأهمية الخاصة، فقال: أولاً، بالنسبة لأتمتة النظام الفكري، كان نظام أتمتة الملكية الصناعية ذا أهمية بالغة للمكاتب الموجودة في العديد من البلدان النامية - لا سيما في بلد الوفد - التي طبّقت هذا النظام في السنوات الأخيرة. وذكر أن من الملاحظ في مقدمة المدير العام وفي البرنامج 15 أنه بمجرد تطبيق هذا النظام، ينبغي أن يصبح مستقلاً بذاته لكي تستفيد منه المكاتب الجديدة. ووافق الوفد على هذا، لأن من شأنه أن يساعد على تحسين استخدام الموارد. ومع ذلك، رأى الوفد أن الدعم الفني، من الناحية العملية، لا يكفي لتطبيق النظام تطبيقاً صحيحاً، فالويبو لم تقدم المعلومات، ولذلك، يبدو أن هناك بعض التناقضات بين المعلومات العملية المُقدّمة وما يُذكر هنا. وتبقى، كما قالت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في بيانها، أن تكون هذه العملية مختلفةً اختلافاً جوهرياً عن الطريقة التي آلت إليها، في الواقع. وأبدى الوفدُ رغبته في أن يعرف، على وجه التحديد، سبب عدم النظر في إنشاء مكتب خارجي في أمريكا الجنوبية، أمريكا اللاتينية. ومضى يقول إنه لم يحدث إلا في وقتنا الحاضر أن قدّمت الأمانة وثيقةً توضح بعض الأسباب الكامنة، الفكر الكامن، وراء هذا البرنامج الذي يستبعد منطقة لا يوجد فيها أي مكتب مُصمّم لتقديم الدعم لبلدان أمريكا اللاتينية. وأضاف أنه كما أعرب المدير العام، توجد منافع تعود على هذه المنظمة وعلى ما تقدمه من خدمات من وجود عدد محدود من المكاتب الخارجية في مواقع استراتيجية، وأن أي قرار بشأن إنشاء هذه المكاتب يجب أن يضع في الاعتبار جميع الطلبات المُقدّمة من أي منطقة في العالم ينبغي إنشاء هذه المكاتب فيها على قدم المساواة. وذكر أن اقتراح الأمانة على النحو المُبين لا يتضمن أي مكتب خارجي يستخدم اللغة الإسبانية التي تُستخدم للتعامل مع منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية. ومضى يقول إن هذا أمرٌ يجب تصحيحه في ميزانية فترة السنتين 2014/2015، على النحو الذي أعربت عنه بوضوح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، فينبغي أن تكون هناك مساواة فيما يتعلق بإنشاء هذه المكاتب، وينبغي

ألا يوجد تأجيل إلى موعد غير مؤكد في المستقبل. ثالثاً، أعرب الوفد عن رغبته في أن يفهم على نحو أفضل المزيد من التعمق أسباب إعادة الصياغة وتقييد العمل في الأكاديمية وإعادة الهيكلة التي قد تؤثر في قدرة البلدان النامية على القيام بأحد برامج ماجستير الملكية الفكرية. وذكر أنه توجد زيادات في تكاليف الموظفين، مما يؤدي إلى تصور أنه يجب أن يوجد انخفاض فعلي في الأموال المتوفرة للتدريب. وأخيراً، دعا الوفد الأمانة والمدير العام إلى النظر - خلال الفترة التي تفصل بين هذا الاجتماع والاجتماع الذي سيعقد في الخريف - في القضايا التي أثارها الوفد من أجل ضمان وجود ميزانية تراعي مصلحة جميع الدول الأعضاء، وليس مصلحة بعض المجموعات الإقليمية أو بعض الدول الأعضاء فحسب.

301. وتوجّه وفد المكسيك بالشكر للأمانة على عرض مشروع ميزانية 2015/2014. وقال إن من المهم أن تلتزم الويبو بالمبادئ المقررة في الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط. وحثّ الوفد الأمانة على أن تحافظ على ما بُدّل بالفعل من جهد في سبيل تحقيق الكفاءة. وقال إن الأعضاء يجب أن يحافظوا على وجود تضافر بين ميزانية الاتحاد والالتزامات أو المتطلبات المتوسطة والطويلة الأجل، ولذلك يجب على الأعضاء أن يتأكدوا من استمرار وجود توازن بين الإيرادات والنفقات من أجل تمكين الويبو من أداء مهامها على نحو مستدام. وقال إن الازدياد الظاهر في المصدر الرئيسي للتمويل هو خبر ممتاز، ومع ذلك، ذكر الوفد أن شغله الشاغل هو المسألة الاستراتيجية التي ينبغي أن تصرح بها الأمانة. وأضاف أن أي زيادة في الدخل ينبغي أن تؤدي إلى زيادة القدرة على العمل وعلى دعم المنظمة والعافية المالية للمنظمة في المستقبل. ومضى يقول إن الالتزامات الطويلة الأجل التي لا تُموّل لا تزال مشكلة لم تُعالج، وهذا ينبغي أن يكون هدفاً مراجعة استراتيجية للإيرادات والنفقات: 8,6 بالمائة من التكاليف، زيادة تزيد نسبتها عن خمسة بالمائة، إذا اعتُبر أنه حدث انخفاض بمقدار 10 مليون في فترة السنتين السابقتين. وذكر أن السبب الرئيسي في هذا هو زيادة تكاليف الموظفين بمقدار 76 مليون فرنك سويسري، وأن هذه الزيادة ليست انعكاساً لزيادة أعداد الموظفين. ولذلك لم يتفق الوفد مع القول بأنه لا يوجد شيء يمكن القيام به لتقليل هذه التكلفة. واسترسل قائلاً إنه ينبغي النظر في إجراء مراجعة استراتيجية لتكاليف الموظفين، وإن هذا يمكن القيام به في إطار نظام الويبو الاستراتيجي الجديد للموارد البشرية الذي سيبدأ في الخريف. وفي الختام، أعرب الوفد عن قلقه إزاء الإجراءات التي أُتُبعت لإنشاء مكاتب الويبو الخارجية. وقال إن المكسيك ستؤيد المدير العام في أنّ بناء مرافق للبلدان النامية على نحو معقول وبما يتفق مع سياسات الأمم المتحدة يلبي على نحو أفضل احتياجات الدول الأعضاء وشواغلها ورغبتها. وبناءً على ذلك، وافق الوفد على تنفيذ هذه الأنشطة، خصوصاً في أفريقيا. ومع ذلك، رأى الوفد أنه من المؤسف للغاية أن هذا ما كان ينبغي أن يحدث بتعاون وثيق من خلال مناقشات مع الدول الأعضاء، وعلاوة على ذلك، لم تشارك هيئات اتخاذ القرار مثل لجنة البرنامج والميزانية في عملية اتخاذ القرار تلك. وذكر الوفد أنه شدّد في الاجتماع الماضي للجنة البرنامج والميزانية على أهمية الإقرار بأن وضع مثل هذه السياسة لإنشاء المكاتب الخارجية عملية معقدة تتطلب مشاورات مُتعمّقة مع الدول الأعضاء. وقال إن الأمانة قد أخذت على عاتقها مهمة التشاور مع الدول الأعضاء والنظر في وجهات نظرهم. وأضاف الوفد أنه لا يرى أن هذا قد حدث في الواقع، وأن هذا يتعارض مع مفهوم الشفافية التي تمت الأمانة أن تتحلّى بها في تأدية عملها. وتمنى الوفد أن تستمر المشاورات على نحو شامل وشفاف، بالروح التي سادت الاجتماع الماضي للجنة البرنامج والميزانية، حيث تغدو التكاليف والفوائد والتوقعات المستقبلية واضحة للأعضاء. وقال إن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها الموافقة على إنشاء مكتب؛ مكتب يستوعب بشكل كافٍ احتياجات جميع المناطق على أساس مبدأ الإنصاف الذي ينبغي أن يكون هو الطابع الموجه لهذه المنظمة.

302. وأيد وفد اليونان البيانات التي أدلى بها يوم الاثنين. وأبدى رغبته في دعم التعامل مع الفائض بمقتضى الأولويات المحددة التي تقرها الدول الأعضاء وفي إطار السياق الحالي للقيود المالية التي تؤثر في العديد منها. ومع ذلك، رأى الوفد أنه فيما يتعلق بالرّخاء، ينبغي تخصيص موارد إضافية للاستثمار الجماعي. وشدّد الوفد على أهمية التحسين الإبداعي للنظام. وقال إنه يؤمن باستدامة الابتكار والإبداع والنمو والوظائف، فضلاً عن توفير بيئة آمنة للاستثمار في مجال البحوث العلمية والصناعية ولتعزيز الابتكارات في المنتجات والخدمات. وقال الوفد إنه قلق - والدول الأعضاء الأخرى كذلك - من أن الميزانية الحالية أصبحت تخلو من أي برنامج مُحدّد لاحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة، لأنه يعتبر هذا عنصراً رئيسياً

في النمو المالي. وفيما يتعلق بإنشاء مكاتب جديدة، أحاط الوفد علماً بالوثيقة التي وزعتها الأمانة. إلا أنه رأى أن المناخ السلبي يدعو للحد. وذكر أن الدول الأعضاء، في هذا السياق، ستحجم عن اتخاذ هذا القرار دون إجراء تحليل مسبق يتعلق بالتكلفة. وقال الوفد إنه سعيد بما تحقق من فائض خلال العامين الماضيين، إلا أن المكاتب الإضافية قد يكون لها آثار سلبية في ميزانية المنظمة على المدى الطويل. وأخيراً، رأى الوفد أن سلسلة المشاورات الحالية ليست ممتمة بسبب المناقشات المزمع إجراؤها في وقت لاحق من هذا العام فحسب، بل أيضاً باعتبار التحديات الكثيرة التي يجب على المنظمة أن تواجهها في بيئة متغيرة.

303. وأعرب وفد ألمانيا عن تأييده لبيان المجموعة بء، وقال إنه سيسلط الضوء على بعض النقاط ذات الأهمية. فذكر أولاً أن تصاعد تكاليف الموظفين ليست مدعاة للقلق، وثانياً، بخصوص إنشاء مكاتب خارجية جديدة، شكر الأمانة على الوثيقة البيضاء. ومع ذلك قال الوفد إنه لا يزال يرى كثيراً من المسائل غير المحسومة بشأن معايير فتح مكاتب جديدة ومسألة إمكانية أداء المكاتب الحالية لبعض وظائف من عدما. ومضى الوفد يقول إنه أخيراً وليس آخراً سيكون من المهم له أن يحصل على معلومات تفصيلية أكثر وأوضح عن هذه النقاط، وأيضاً عن تكلفة الوحدة لكل مكتب من هذه المكاتب الجديدة المقترحة، بما في ذلك التوقعات الطويلة المدى والتكاليف المترتبة على ذلك. وذكر أن هذه مسألة ينبغي أن يُنظر فيها بدقة بالغة قبل اتخاذ أي قرارات. وقال إن النقطة الثالثة هي استخدام الاحتياطات والخطة الرأسمالية الرئيسية. ورأى الوفد أن تكلفة الخطة الرأسمالية الرئيسية ينبغي ألا تُفصل عن الميزانية العادية. وذكر أنه سيعود إلى هذه النقطة حينما تُناقش الخطة الرأسمالية الرئيسية. ومضى الوفد يقول إن النقطة الرابعة هي أنه يُرجب بالأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة فيما يتعلق بمكاسب الفعالية، ويُشجع على القيام بمزيد من الأنشطة في هذا الصدد، لا سيما فيما يتعلق بالإدارة الفعالة للاجتماعات وغيرها من النقاط مثل تكاليف الموظفين والترجمة. واحتفظ الوفد بحقه في العودة إلى هذه النقاط.

304. وقال وفد البرازيل إنه يود أن يطرح نقاطاً مُحددة بشأن المكاتب الخارجية. وأيد المبادرة التي يمكن أن يستفيد منها مباشرة أصحاب الحقوق الذين قد يستخدمون نظام الويبو، وتستفيد منها أيضاً البلدان التي تتلقى مساعدة تقنية. وذكر أن وجود مكتب خارجي في البرازيل مهم ليس لدوره كحلقة وصل بين الويبو والبرازيل فحسب، بل أيضاً كمصدر للفوائد التي تعود على المنطقة، وهو يشجع على تعاون مكتب الويبو مع إدارة صندوق التعاون بين بلدان الجنوب. وأضاف أن كلا الصندوقين يمثلان استثماراً لنحو خمسة ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في أنشطة التعاون مع الويبو. وذكر أن مكتب الويبو في البرازيل أعد بالفعل أنشطة ذات أهمية كبيرة، رغم أنه لم يعمل إلا منذ أقل من عامين. ومضى يقول إنه في عام 2012 وحده، نُظم المكتب أول اجتماع أقليمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية وصناعة الرياضة، ونُظم أيضاً زيارة المدير العام، إضافةً إلى اجتماع إقليمي بشأن البنية التحتية والكفاءة ومشروع شعبي. وأضاف أن جميع هذه الاجتماعات عُقدت في مدينة سانتياغو، عاصمة شيلي، ولكن مكتب الويبو في البرازيل مركز مهم للوساطة والتحكيم. وقال إنه على عكس ما ذكر المدير العام، لا يتحدث مكتب الويبو في البرازيل باللغة البرتغالية فحسب، بل يتحدث أيضاً بالإسبانية والإنكليزية، حيث إن دوره الرئيسي هو إقامة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقال الوفد إنه يعتقد أن هذه المكاتب ينبغي أن يكون لديها الأموال المناسبة للوصول إلى أهدافها.

305. وشكر وفد موناكو الأمانة على إعداد ميزانيتهم المبدئية، فضلاً عن الوثائق الأخرى الخاصة بالدورة الحالية للجنة البرنامج والميزانية. وقال إن الأعضاء يعانون من حاجة ماسة إلى جميع الخبرات والمهارات اللازمة لإتمام العمل بنجاح. وأيد الوفد وجهة النظر التي تبناها وفد بلجيكا، وشاركه فيما أثاره من أسئلة واستفسارات. وقال إنه يود أن يضيف ما يلي: أولاً، على الرغم من النفقات الناتجة عن العقود القصيرة الأجل والتمويل الطويل الأجل، فإنه توجد زيادة لتكاليف الموظفين مقررة في الميزانية وتبلغ نسبتها أكثر من 8 بالمائة وهو ما صدم الوفد. وطلب الوفد مزيداً من المعلومات عن أسباب هذه الزيادة، وكذلك عن الموارد المالية التي تمتلكها الأمانة لتستطيع احتواء هذه الزيادة. وفيما يتعلق باقتراح فتح بعض المكاتب الإقليمية، قال الوفد إنه يود أن يشكر الأمانة على المعلومات التي تم توثيقها وتوزيعها. إلا أنه أعرب عن أسفه لعدم تمكنه من الإلمام بالوثيقة مقدماً. وأضاف أن دراسة هذه المعلومات التي مكنت الأعضاء من تقييم القيمة المضافة أمرٌ ضروري وأساسي عند

إنشاء مكاتب جديدة، فضلاً عن دراسة الازدواجية المحتملة في تنفيذ الأنشطة لضمان أن هذا النهج أكثر فعالية من القيام بالأنشطة المشار إليها من المقرر. ومضى يقول إن الوثيقة التي وُزعت لا تشير إلى الأرقام التي من شأنها أن تسمح بهذا التقييم. وشدد الوفد على ضرورة أن يُوضَّح في الاعتبار أن استخدام التكنولوجيات والكفاءات والإجراءات الجديدة يعني ضمناً أن تكلفة اللامركزية يمكن جعلها أكثر تناسباً. وأشار الوفد إلى استخدام الاحتياطات المقترحة في الخطة الرأسمالية الرئيسية قائلاً إنه كان دائماً حريصاً جداً في استخدام الاحتياطات التي ينبغي أن تقتصر على النفقات غير العادية التي تتجاوز إطار الميزانية العادية. وطلب الوفد مزيداً من التوضيحات في هذا الصدد. وذكر الوفد أنه عند الحديث عن هذه الخطة يصعب عليه إبداء رأي فيها لأنه ليس لديه كل المعلومات الخاصة باستخدام الاحتياطات وتوافرها. وتوقَّع الوفد إصدار التقرير الخاص بقاعة المؤتمرات الجديدة الذي سيقدَّم إلى دورة لجنة البرنامج والميزانية في شهر سبتمبر، وتساءل بالفعل عن تحويل الوفورات لدفع فائدة القروض المتعاقد عليها لتمويل المبنى الجديد. وذكر أن أي معلومات إضافية عن هذا التحويل ستكون موضع ترحيب بالغ. ومضى الوفد يقول إن المكتب الدولي، خلال اعتماد وثيقة البرنامج والميزانية السارية حالياً، أضاف زيادة النفقات إلى التكاليف الرئيسية. وطلب الوفد وثيقة تحتوي على معلومات حديثة عن تنفيذ تدابير تحقيق الفعالية، إضافةً إلى إشارات إلى الطريقة التي تعتمده الأمانة لتنفيذ هذه التدابير بها في فترة السنتين المقبلة. وفي الختام، أشار الوفد إلى أن الأمم المتحدة تُعدُّ تقريراً عن التنظيم والإدارة، وأن التوصيات لا تقتصر على تلك المُخصَّصة للمنظمة على وجه التحديد. وأضاف أن وحدة التفتيش المشتركة تُعدُّ تقارير عن المسائل الشاملة المتعلقة بمنظمات الأمم المتحدة وعن التخطيط الاستراتيجي. ورأى الوفد أنه سيكون من المفيد للدول الأعضاء أن يكون لديها معلومات عن طريقة اتباع هذه التوصيات في المنظمة.

306. وأوجز الرئيس قائلاً إن هذا تبادلٌ مفيدٌ جداً للآراء، فقد طُرحت أسئلة كثيرة، وأبدت ملاحظات. وقال إن الخطة هي كما يلي: أولاً، سوف تُجيب الأمانة عن الأسئلة العامة، ثم يُناقش برنامجٌ تلو الآخر، في حضور مديري البرامج للردِّ على أي أسئلةٍ إضافية.

307. وذكر وفد البرازيل أنه يود إجراء مناقشة بشأن عرض النتائج.

308. وقال وفد الهند، بخصوص عرض النتائج، إن هناك إشارةً إلى عقد مؤتمر دبلوماسي، وإن الأمانة - وفقاً لما سمعه الوفد في الاجتماعات - يُفترض بها أن تُقدِّم وثيقةً تستند إلى قرار اللجنة. وأشار الوفد إلى أنه قد طلب صيغةً أكثر توازناً وفقاً للمناقشة التي جرت في اللجنة والجمعية العامة العام الماضي.

309. وقال وفد ألمانيا إن لديه سؤالاً بخصوص الجدول الوارد في الصفحة 22 الذي أشار إلى وجود زيادة قدرها 85 بالمائة، وطلب شرحاً موجزاً.

310. وقال وفد جمهورية كوريا إنه يدرك أن الموظفين المؤقتين سوف يستمرون خلال السنتين المقبلتين، وهو أمر مذكور كما ينبغي. وطلب توضيحاً بشأن الزمالات الواردة في الجدول 5. وطلب أيضاً معلومات عن أثر إصلاح نظام التعاقد في فترة السنتين المقبلة. واقترح الوفد وضع مؤشرات الإحالة المرجعية والمبالغ في مخطط إطار النتائج إذا كان يشترك فيها أكثر من برنامج.

311. وأبدى وفد البرازيل رغبته في إثارة مسألة المصطلحات المستخدمة، التي تشير إلى منظمة خدمات في الوثيقة بأهمها.

312. وأجاب الرئيس بأن ذلك يمكن مناقشته حالما يحضر مديرو البرامج للرد على جميع الأسئلة.

313. وسأل وفد الجزائر: هل يمكن للوفود أن تقترح تعديلات كتابية، أي تقترح صياغات جديدة لأجزاء معينة من الوثيقة؟ وفيما يتعلق بالفقرة 55 (العرض المالي)، سأل الوفد عن المعايير المستخدمة في إدراج أربعة من مشاريع جدول أعمال التنمية

المشار إليها هناك، لا سيما بالمقارنة بجميع المشاريع الأخرى التي وافقت عليها لجنة التنمية. لماذا هذه المشاريع الأربعة دون غيرها؟

314. وقال وفد إسبانيا إنه في الصفحات الأولى من الوثيقة التي تشير إلى الخدمات التعاقدية الأخرى، يمكن للمرء أن يرى أنها قد ازدادت بالمقارنة بالفترة 2013/2012، ففي ميزانية 2015/2014 لا يزال العدد مرتفعاً جداً إذا ما قورن بمقترحات فترة السنتين السابقة. وطلب الوفد توضيحاً. وتساءل الوفد أيضاً عن الكيفية التي ستسير بها المناقشة بما أنه إذا زاد غلاف مالي واحد فإن ذلك سيعني إنقاص آخر، وسيلزم الحصول على موافقة الأعضاء على هذه التغييرات.

315. وعلق الرئيس قائلاً إن وجهات النظر واضحة في مسائل معينة، مثل برنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة والأكاديمية. أما في مسائل أخرى، مثل المكاتب الخارجية، فسوف يتضح الأمر حالما يُناقش ذلك البرنامج.

316. واختتمت الأسئلة والأجوبة مع المدير العام.

317. وأعاد الرئيس فتح باب المناقشات بشأن البند 5، وأشار إلى أن بعض الوفود والمجموعات الإقليمية طلبوا الإدلاء ببيانات عامة، ومن ثم فتح الباب للإدلاء بها.

318. وأفاد الرئيس بأن الأمانة سوف تقدم الردود على الأسئلة التي أثيرت في اليوم السابق، وأعطى الكلمة للمراقب المالي.

319. وذكر المراقب المالي أن 80 وفداً تقريباً لديهم ملاحظات، وأضاف أنه سيحاول أن يردّ على الأسئلة المالية. وقال المراقب المالي إن الحاجة إلى الاقتصاد الحكيم من جانب المنظمة قد برزت في عدد من المناسبات، مضيفاً أنه ستقدّم التفاصيل الخاصة بالتدابير المحدّدة التي اتخذتها المنظمة في هذا الصدد. وذكر أن هناك سؤالين بخصوص الإيراد والأنشطة المستقبلية، وأفاد بأن مكتب كبير الخبراء الاقتصاديين سوف يقدم تفاصيل الأنشطة المتوقعة، وأن هذه الأنشطة مُتصدّرة وعلمية. وردّاً على السؤال الذي طرحه عددٌ من الوفود عمّا قد يحدث إذا انخفض إيراد المنظمة، أوضح المراقب المالي أنه في هذه الحالة سيُتخذ عددٌ من التدابير. وأشار، على وجه التحديد، إلى الفقرة 13 من وثيقة الأسئلة والأجوبة التي يرد فيها وصف واضح للتدابير المشار إليها، بما في ذلك المرونة، وإمكانية إجراء تحويلات بين البرامج وإمكانية تقديم ميزانية منقحة. وأشار إلى وجود صندوق احتياطي بقيمة 120 مليون فرنك سويسري يمكن استخدامه، إذا دعت الحاجة إلى ذلك، بسبب انخفاض الإيراد. وذكر المراقب المالي أنه قد أثير عددٌ من الأسئلة عن موضوع الاشتراكات. وذكر أن الاشتراكات لم تزد على مدار 20 عاماً، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 10 بالمائة من حيث القيمة الحقيقية. وقال المراقب إن عدداً من التعليقات قد أدلى به بشأن التكاليف، لا سيما تكاليف الموظفين. وأضاف أن الأمانة تشارك هذه المخاوف المتعلقة بالتكاليف، لا سيما تكاليف الموظفين، مشيراً إلى أن الزيادة التي تبلغ نسبتها 8,8 بالمائة زيادةً استثنائيةً. وأوضح أن الزيادة الطبيعية في تكاليف الموظفين تتراوح تقريباً بين 3 بالمائة و4 بالمائة خلال فترة السنتين، وأن النسبة 8,8 بالمائة زيادةً غير عادية ناتجة عن إدخال النسبة 6 بالمائة لتوفير استحقاقات الموظفين لما بعد انتهاء الخدمة. ومضى يقول إن هذه النسبة التي تبلغ 6 بالمائة تُحسب، كما في معظم المنظمات، باستخدام مقياس معياري لهذه التكاليف. وأضاف أن الفقرات من 34 إلى 40 من النسخة الإنكليزية لوثيقة الميزانية تقدم شرحاً مُفصّلاً مع تصنيف للأرقام. واسترسل قائلاً إن تكاليف الموظفين ستكون أقل بكثير في الفترة 2017/2016، مضيفاً أن الملحق الوارد في الصفحة 252 من النسخة الإنكليزية يرد به تصنيف لتكاليف الموظفين، ويدل على ازدياد تكاليف الموظفين الثابتين، مما يعكس وجود قدر من عدم المرونة الهيكلية. وذكر أن هذا يبين سبب الحاجة إلى العودة إلى الاستعانة بمصادر خارجية إلى أقصى حد ممكن، ويفسر عدم طلب وظائف إضافية في الوقت الحالي والحاجة إلى التحلي بالمرونة. وأضاف أن التحويلات بين البرامج تكون مفيدةً جداً في هذا الصدد. وقال المراقب المالي إن عضواً آخر من أعضاء الأمانة سيردّ في مرحلة لاحقة على السؤال الذي طرحته الولايات المتحدة فيما يتعلق بالوظائف البالغ عددها 116 أو 96 وظيفة، وسيقدم المعلومات اللازمة فيما يخص هذا الأمر. وبخصوص التدابير الأخرى لاحتواء التكاليف، قال المراقب المالي إنه قد أُخِذ على مدى السنوات القليلة الماضية عددٌ من التدابير، بما في ذلك استخدام شركات طيران منخفضة التكلفة

للسفر، وتقليل عدد البعثات، والسفر الجوي في درجة أقل. وذكر أيضاً القيود المفروضة على عدد الأشخاص المشاركين في الاجتماعات، وتحقيق وفورات في التكاليف بزيادة إحكام السيطرة على اختيار الفنادق التي تقيم فيها بعثات الموظفين. وأضاف أنه علاوة على ذلك تم تقليل التكاليف المتعلقة بالاجتماعات بتوفير عدد أقل من الوثائق، وإعادة التفاوض بشأن العقود المبرمة مع مقدمي الخدمات للمنظمة ومع مقدمي خدمات الصيانة. وذكر أنه تم تقليل تكاليف التخزين، لا سيما عدد مواقع تخزين الوثائق، وأنه علاوة على ذلك تم التوصل إلى استخدام أكثر ترشيحاً للطاقة بالتشاور مع شركة كهرباء، وبخاصة من خلال استخدام مياه البحيرة في التبريد، وكذلك عن طريق استخدام أرخص المصادر الممكنة للغاز والكهرباء. وأضاف المراقب المالي أن عدد السيارات الرسمية داخل المنظمة قد انخفض، وانخفض كذلك حجم المرسلات البريدية عن طريق الاستخدام الإلكتروني للوثائق. وقال إن خطوات إضافية قد اتخذت فيما يخص الخزنة، بما في ذلك اعتماد نظام إلكتروني من أجل الحصول على أفضل أسعار صرف ممكنة، وإعادة التفاوض مع البنوك التي تتعامل معها المنظمة. وبخصوص سؤال طرحه وفد ألمانيا، أضاف المراقب أن إعادة التفاوض أمرٌ ضروريٌ لتحسين السياسة المتبعة فيما يتعلق بأسعار الصرف، ومع أنها تؤدي إلى وجود زيادة طفيفة في التكاليف المصرفية، فإن الحصلة الإجمالية إيجابية. وذكر المراقب المالي أن أسئلة كثيرة طُرحت عن الاحتياطات. وذكر الدول الأعضاء بأن المنظمة قد اعتمدت أسلوب عمل بسيطاً جداً قائماً على الميزانية التشغيلية، وأن هذا الأسلوب يتمثل في نقل أي فائض يتحقق إلى الاحتياطات. وأشار إلى أن مبلغاً مقداره 120 مليون فرنك سويسري تقريباً يُخصَّص لحالات الطوارئ، وأن المبلغ المتبقي، نحو 50 مليون فرنك سويسري، يُستخدم في مشاريع استثمارية، وهو أسلوب أقرته الدول الأعضاء. وأكد على الطابع المُتَّصِد لهذا النهج، نظراً لأن المنظمة تمر بتقلبات مالية، وأضاف أنه في عام 2010 وُضع عددٌ من القواعد لاستثمار هذه الأموال الاحتياطية. وقال إن الوثيقة الخاصة باستخدام الاحتياطات – الوثيقة WO/PBC/15/7 – التي اعتمدت في عام 2010 تقدم مبادئ توجيهية مُفصَّلة، فتتص بصفة خاصة على وجوب إتاحة الأموال بسرعة عند الحاجة إليها. وأضاف أن المبادئ التوجيهية الأخرى تتضمن حقيقة أن الأموال الاحتياطية ينبغي ألا تُستخدم إلا في إنفاق استراتيجي أو استثنائي يمتد إلى ما بعد فترة السنتين. وأضاف المراقب المالي أنه يجري كل عام تقديم تقرير عن حالة استخدام الاحتياطات، وأن التقرير الماضي قُدِّم في شهر سبتمبر، ومن ثمَّ فإن هناك بالفعل وثيقة متوفرة عن هذا الموضوع، وسوف توجد وثيقة أخرى في شهر سبتمبر، وهذا من شأنه أن يضمن أن تكون الدول الأعضاء على علم تام. ومضى يقول إن الصندوق الاحتياطي يبلغ حالياً 178 مليون فرنك سويسري، استنفد منها 36 مليون، مما أدى إلى وجود مبلغ متبق قدره 20 مليون فرنك سويسري علاوة على صندوق الطوارئ. وأبلغ المراقب المالي الدول الأعضاء بأن الأمانة تطلب استخدام 11 مليون فرنك سويسري من هذا المبلغ، وهو، في رأيه، مبلغ معقول ومُتَّصِد. أما بالنسبة للخطة الإطارية لاستخدام هذا المبلغ، أضاف أن الدول الأعضاء سوف تُقدِّم إليها معلومات عن المشاريع، إما كل سنة أو كل سنتين، نقطة نقطة أو مشروعاً مشروعاً، وذلك لتكوين رأي بعيد الأمد عن الحالة من الآن وحتى عام 2019. وشدَّد على الطابع الطموح نوعاً ما للخطة، حيث إن المشاريع التي تمثل 11 مليون فرنك سويسري سوف تمتد إلى ما بعد فترة السنتين 2015/2014، وسلط الضوء على الطابع الاستثنائي للمشاريع إليها لأنها تتعلق بأعمال استثنائية ومكلفة نوعاً ما، مثل التجديدات الرئيسية، وليس بأعمال الصيانة الدورية اليومية. وأبلغ الدول الأعضاء بأن وفد سويسرا طلب من المنظمة أن تُخصَّص 1 بالمائة من إجمالي قيمة المباني، وهو أمر مقبول حين اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي لا تنص على هذا الإجراء. وأكد على جدوى الأسلوب الذي قيد الاستعراض في أنه سيكون له أثر ضئيل في الميزانية العادية وسيضمن اتباع نهج مستدام إذا استمرت هذه المشاريع لفترة أطول من سنتين. ومضى المراقب يقول إن عدداً من الوفود قد تحدث عن التحويلات بين المشاريع خلال هذه العملية، مضيفاً أن في سويسرا تُطبَّق قواعد معينة، وأنه يجب أيضاً الالتزام بالنظام المالي ولائحته اللذين أقرهما الأعضاء. وذكر أن هذا النظام المالي ينص على إمكانية إجراء تحويلات بمبلغ إجمالي قدره 1 بالمائة من الميزانية أو 5 بالمائة من قيمة البرنامج. وأشار إلى الأساس المنطقي الذي يستند إليه هذا الإجراء مؤكداً على حصافته إذا سلمنا بأن ميزانية الاتحاد، على وجه الخصوص، تُعدُّ قبل ثلاث سنوات، وأن المناخ الاقتصادي غير مستقر على المدى المتوسط، بل وعلى المدى القصير، ومن ثمَّ تبرز الحاجة إلى وجود قدر معين من المرونة، وذلك أيضاً في إعادة توزيع الموظفين إذا اعتُبر ذلك مناسباً. وأشار إلى أن التدابير المُتَّخذة بمقتضى بند المرونة ستراقبها على أي حال الهيئات الرقابية في المنظمة مثل مراجع الحسابات الخارجي (حكومة الهند) ولجنة التدقيق. وفيما يتعلق

بمخصصات الموظفين الطويلة المدى، ذكر المراقب المالي أنه قد قيل إن الأمانة ليس لديها استراتيجية واضحة، وقال إنه يود أن يقدم المعلومات الأساسية ذات الصلة بهذا الموضوع. ومضى يقول إنه في عام 1987 اتخذت بالفعل تدابير في هذا المجال حينما أُدخِر مبلغ في كل سنتين، وعلى نحو استثنائي في فترة السنتين 2012/2013 لم يُدخِر 6 بالمائة، وفي عام 2012 اقترحت أربعة خيارات مختلفة على الدول الأعضاء فيما يتعلق بمخصصات الموظفين الطويلة المدى. وأشار إلى أن الدول الأعضاء قالت إن هذه التدابير سابقة لأوانها، وأنه ينبغي للأمانة أن تنظر فيما تقوم به الأمم المتحدة، ومن ثم فإن الأمانة بعد أن درست المراسلات المُتَّبعة داخل منظومة الأمم المتحدة تعود الآن باقتراح أقل طموحاً بكثير من الاقتراح الذي قُدِّم في شهر سبتمبر 2012. وقال إن هذا الاقتراح يشمل ادخار 6 بالمائة من تكاليف الموظفين لتمويل الاحتياجات الطويلة الأجل المشار إليها. وأضاف أن هذه المبالغ سوف تُستثمر لكي تحقق ربحاً، وهذا الربح سيُضاف إلى المبلغ المُدخِر بالفعل. وأوضح أنه لو كان القرار الخاص بهذا الأمر قد أُتخذ في العام الماضي في شهر سبتمبر، لكان سعر الفائدة 2,7 بالمائة ولكن، للأسف، لما كان هذا الإجراء قد أُجِّل إلى هذا العام، فلا يمكن الحصول الآن إلا على فائدة قدرها 0,5 بالمائة من كل ما هو مُدخِر. وأضاف أن هذا الوضع يجري بحته بمساعدة الخبراء من أجل محاولة إيجاد استثمار أفضل مع الامتثال لسياسة الاستثمار التي أقرتها الدول الأعضاء. وأبلغ المراقب المالي الأعضاء بأنه يوجد في الوقت الحاضر 78 مليون فرنك سويسري في الاحتياطات. وشدّد على أن المنظمة قد اجتازت الأزمة دون أي مشاكل كبيرة ودون حدوث أي خسارة في الاستثمارات. واختتم حديثه قائلاً إن الأمانة سوف تعود إلى تناول مسألة الوظائف التي أثارها الولايات المتحدة.

320. وقال المراقب المالي إنه يود أن يتناول ثلاث نقاط مُحدّدة، أحدها أثارها وفد الولايات المتحدة الأمريكية في اليوم السابق، ألا وهي سؤاله عن ماهية الوظائف الستة والتسعين الواردة في باب "غير مخصص". وأشار المراقب المالي إلى الفقرة 39 الواردة في الصفحة 24 من النسخة الإنكليزية لاقتراح البرنامج والميزانية، وأوضح أن الوظائف الستة والتسعين المقترحة ستُستخدَم للعاملين بعقود طويلة الأمد، وأن المهام ستُقيّم من خلال عملية التصميم التنظيمي على النحو الذي يُقَدِّمه حالياً الموظفون المؤقتون ولكن مع الاستمرارية. وشدّد على الحاجة إلى الاتساق مع ما تم القيام به في البرنامج والميزانية للفترة 2012/2013 بموافقة الدول الأعضاء على الاقتراح الداعي إلى تثبيت 60 من العاملين بعقود طويلة الأمد الذين يُؤدون مهام متواصلة. وأضاف أن الوظائف قيد المراجعة ترد حالياً في باب "غير مخصص"، وأن الموظفين المؤقتين يُدرجون في الميزانية في إطار برامجهم. وذكر أن المبلغ 1,4 مليون المشار إليه في الفقرة 39 والوظائف الستة والتسعين ترد أيضاً في باب "غير مخصص"، وهو المبلغ الذي سيُحوَّل إلى البرامج حينما تُحدّد المناصب التي ستُثبّت.

321. ومضى المراقب المالي يتناول طلب التوضيح المُقدّم من وفد كوريا بشأن الزيادة الواردة في الجدول 5 في إطار "الزمالات". وأوضح أن هذه فئة إنفاق لغير الموظفين في المنظمة لأنها تخص برامج مُختارة صدّق عليها المدير العام وتهدف على وجه التحديد إلى إمداد الأشخاص بالخبرة لتعزيز كفاءتهم المهنية، وأضاف أن الأشخاص المشار إليهم لن يصبحوا فيما بعد موظفين. وذكر أنه توجد إشارة صريحة لهذه الزمالات حيثما ترد، سواء لنظام مدريد (البرنامج 6) أو معاهدة التعاون بشأن البراءات (البرنامج 5) أو المعارف التقليدية (البرنامج 4) أو مركز التحكيم والوساطة (البرنامج 7). وأضاف أن أكبر زيادة توجد في سجل مدريد، وأشار إلى أن الوفد قد يرغب في طرح مزيد من الأسئلة المُحدّدة حين استعراض البرنامج ذي الصلة، البرنامج 6. وردّاً على سؤال وفد كوريا بشأن إصلاح نظام التعاقد، ذكر المراقب المالي أن هذا السؤال قد طُرِح على مدير الموارد البشرية. وأضاف أن تكلفة إصلاح نظام التعاقد تُقدَّر بنحو ثلاثة ملايين فرنك سويسري لفترة السنتين 2014/2015. وتحدث المراقب المالي عن إدخال مرتبات المعولن للمهنيين حيثما ينطبق ذلك، وإدخال عنصر معاش الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة للمهنيين أيضاً. وقال إن ذلك سيمثل تكلفة قدرها أربعة ملايين فرنك سويسري لفترة السنتين. وذكر أنه في حالة النظر في الميزانية بعد التحويلات، يكون تأثير الميزانية أقل لأن قدراً من التأثير قد أُدرج بالفعل في ميزانية 2012/2013 بعد التحويلات، ولذلك فإن الفرق لم يعد أربعة ملايين فرنك سويسري كاملة.

322. وعلقت الأمانة على الأسئلة التي طُرحت بشأن إطار النتائج، ومؤشرات الأداء، والأسئلة الخاصة بمحتوى البرنامج. وتوجهت الأمانة بالشكر للوفود على الحوار البناء والثري جداً بشأن تقرير أداء البرنامج للفترة 2013/2012 مؤكدة على أهمية فائدة التعلم والخبرة المكتسبة من فترة سنتين معينة بالنسبة للتخطيط ووضع أهداف واقعية في فترة السنتين التالية، وذلك تمثيلاً مع مفهوم الإدارة القائمة على النتائج. وأوضحت الأمانة أن هناك 60 نتيجة مرتقبة في فترة السنتين الحالية، وأن هذه النتائج جرى ترشيدها وتوحيدها من أجل التوصل إلى 36 نتيجة مرتقبة لفترة السنتين المقبلة دون ضياع أي من العناصر الجوهرية. ومن أجل تسهيل فهم كيفية انتقالنا من 60 إلى 36 نتيجة، يوجد عند مدخل القاعة (أ) مخطط لنتائج المنظمة المرتقبة ابتداءً من فترة السنتين الحالية فصاعداً من أجل الرجوع إليه. وذكرت الأمانة أنه كان يوجد عدد من الأسئلة والتعليقات بشأن مؤشرات الأداء، وذكرت أنه كانت توجد نتائج تنظيمية مرتقبة ومؤشرات أداء ساهمت في نتائج المنظمة المرتقبة، وأن جميع التعليقات الخاصة بإدراج مؤشرات محددة للشركات الصغيرة والمتوسطة أو بتعزيز أو توضيح بعض المؤشرات المقترحة يمكن مناقشتها في سياق استعراض وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة برنامجاً تلو الآخر. وأضافت الأمانة أنه كان يوجد عدد من الأسئلة بشأن كيفية معالجة الشواغل المتعلقة بعرض النتائج والعرض المالي، وقدمت توضيحات من خلال القول بأن هذه في الأساس ملخصات لما يُقدّم بالتفصيل لكل برنامج، وأن أي مناقشات أو تعديلات على مستوى البرنامج سوف يلزم تلقائياً ذكرها، من قبل الأمانة، في عرض النتائج والعرض المالي. ومضت تقول إنه كانت توجد أسئلة عديدة أيضاً بشأن نفقات التنمية، مضيفاً أن هذه الأسئلة ستناقش في إطار البند الخامس من جدول الأعمال المعتمد.

وتناولت الأمانة سؤالين طُرِحا في اليوم السابق عن موضوع مشاريع جدول أعمال التنمية، أحدهما يتعلق بالمعايير المستخدمة في اقتراح تعميم المشاريع الأربعة الجارية المذكورة في الفقرة 55. وأكدت الأمانة أن تعميم هذه المشاريع يتوقف على تقييمها الذي لا يزال جارياً. وقالت إن التقييم النهائي سيؤدى، فيما بعد، إلى إجراء مناقشة في لجنة التنمية وإلى موافقة اللجنة. وأوضحت الأمانة أن تنفيذ هذه المشاريع جُرب على نطاق واسع، وأن ثلاثة من المشاريع الأربعة المقترحة قد اجتازت بالفعل مرحلة أولى من التنفيذ، وأنها تمر حالياً بالمرحلة الثانية من التنفيذ. وذكرت أن التقدم المحرز في هذه المشاريع أُشيد به في لجنة التنمية. وقالت إن ثلاثة من المشاريع الأربعة المقترحة خضعت بالفعل لتقييم مستقل للمرحلة الأولى التي نوقشت في لجنة التنمية كشرط للموافقة على المرحلة الثانية. وأضافت الأمانة أن الطلب على الخدمات في إطار هذه المشاريع بالذات كان، ولا يزال، كبيراً جداً، بل في الواقع أكبر من نطاق مشاريع جدول أعمال التنمية. وبخصوص السؤال الثاني المتعلق بمشاريع جدول أعمال التنمية، أشارت الأمانة إلى أن هناك ثلاثة مشاريع اقترحت للفترة 2015/2014. وقالت إن المشروع الأول - الملكية الفكرية وإبداع التصاميم لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً - عبارة عن اقتراح قيد النظر حالياً في لجنة التنمية، وإن المشروع الثاني - تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بعض البلدان الأفريقية - قيد التنفيذ، ومن المتوقع أن يستمر التنفيذ خلال فترة السنتين المقبلة، ومن ثمَّ يرد في اقتراح البرنامج والميزانية جزءاً من المشروع الثاني الذي يتعلق بفترة السنتين 2015/2014. ومضت تقول إن المشروع الثالث هو مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يُنفَّذ حالياً تحت رعاية كبير الخبراء الاقتصاديين. وأضافت أن هناك مرحلة ثانية مقترحة من هذا المشروع، وتتوقف أيضاً على موافقة لجنة التنمية. ثمَّ انتقلت الأمانة إلى السؤال الثالث التي طرحته بعض الوفود، ألا وهو: ماذا يُتوقع لمشاريع لجنة التنمية التي توافق عليها لجنة التنمية أثناء تنفيذ البرنامج والميزانية، أي في أثناء السنتين 2015/2014. وأشارت الأمانة إلى آلية إجراء إعداد الميزانية المطبقة على المشاريع المقترحة من لجنة التنمية لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية (المرجع . WO/PBC/15/6/Rev)، وآلية إعداد الميزانية لتمويل مشاريع جدول أعمال التنمية، التي وافقت عليها الدول الأعضاء في جمعيات 2010، وأوضحت أن هذه آلية تمويل تهدف إلى ضمان إنقاص الفترة الزمنية الفاصلة بين الموافقة على المشروع وتنفيذه إلى أدنى حد ممكن وكذلك للتأكد من إدماج المشروع في خطة العمل الشاملة للمنظمة. ومضت الأمانة تبين أن المشاريع المخطط لها في وثيقة البرنامج والميزانية مرتبطة بالنتائج المرتقبة، ومن ثمَّ فهي تتوقف على الموافقة في سياق تنفيذها. وأضافت أن التمويل في أثناء التنفيذ سوف يُحدَّد بما يتماشى مع المادة 5.5 من نظام الويبو المالي. وأخيراً، قدّمت الأمانة توضيحات رداً على الاستفسارات التي تسأل عن الكيفية التي سارت عليها هذه الآلية في الواقع. وفي هذا الصدد، قدّمت الوثيقة WO/PBC/20/4 التي تحوي استعراضاً لهذه الآلية لتنظر فيها لجنة الميزانية. وأوضحت الأمانة أن هذه الوثيقة

تستعرض وتُقيّم الكيفية التي سارت عليها الآلية في فترة السنتين الحالية، بالنسبة للمشاريع المتوقعة في مرحلة التخطيط، ولتلك المشاريع التي وافقت عليها فيما بعد لجنة التنمية في أثناء التنفيذ.

323. وقال وفد بلجيكا إنه يود أن يدلي ببعض الملاحظات العامة قبل مواصلة المناقشة التفصيلية بشأن البرامج المختلفة. وبادئ ذي بدء، تحدّث الوفد عن أهمية إلقاء نظرة شاملة على الميزانية قبل أن تُقبل، مشيراً إلى أن الرؤية الشاملة للميزانية أمرٌ ضروري، رغم أن هذا سيتطلب وجود معلومات عن كل برنامج. ورأى الوفد أن بعض البرامج يتطلب مزيداً من المعلومات، وأن هذه المعلومات لن تُقدّم إلا في الوثائق المتاحة لدورة لجنة البرنامج والميزانية في شهر سبتمبر. ثانياً، أبدى الوفد رغبته في الإدلاء بعدد من التعليقات التمهيدية، لا سيما بخصوص المكاتب الخارجية والشركات الصغيرة والمتوسطة. وفيما يتعلق بالمكاتب الخارجية، قال الوفد، رغم ترحيبه بالوثيقة البيضاء، إنه ستظل توجد حاجة إلى كثير من المعلومات المالية لدعم الافتراض القائل بأنه قد لا تزال توجد حاجة إلى مزيد من المكاتب الخارجية. وبخصوص هذه العملية، قال الوفد إنه يظن أنه سيكون من الصعب خلال الدورة الحالية للجنة البرنامج والميزانية أن يحدث اتفاقٌ كاملٌ على إمكانية إنشاء مكاتب خارجية جديدة. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء عبء العمل الثقيل الواقع على كاهل دورة سبتمبر، وبخاصة إذا كان يجب أن يُناقش حينئذٍ موضوع المكاتب الخارجية أيضاً. وأخيراً، فيما يتعلق بتقديم تقارير عن التنمية ضمن سياق لجنة البرنامج والميزانية، قال الوفد إنه يحيط علماً بالوثائق المقدمة من الأمانة في هذا المجال، ورحّب بوجود تقارير شاملة عن التنمية من قبل، مضيفاً أنه لا يرى حاجة إلى مزيد من المناقشة في هذا الصدد.

324. وتحدّث وفد مصر عن مسألة ملاحظات الإطار فيما يتعلق بالهدف الثالث – الملكية الفكرية لأغراض التنمية – قائلاً إنه يُقدّر جهود الأمانة الرامية إلى تبسيط الموضوع، ولكنه يخشى أن يتسبب إنقاص النتائج، من 11 إلى 4، في ضياع في الجوهر. وأعرب الوفد عن رغبته في الإبقاء على نتائج مُحدّدة في وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للفترة 2014/2015، حيث يبدو أن بعض النتائج المُحدّدة التي ذُكرت في فترة السنتين الحالية لا ترد في الميزانية المقترحة لفترة السنتين التالية. وضرِب الوفد مثالاً على ذلك بالنتيجة المتعلقة بالالتحاق بالتعليم في مجال الملكية الفكرية، قائلاً إنه يجد صعوبة في فهم كيفية ارتباط هذه النتيجة بالنتيجة الإجمالية المقترحة. ومن النتائج الأخرى التي ذُكرت لتوضيح هذه النقطة: تنفيذ خطة بشأن التوصيات وتقييمها وإعداد التقارير بشأنها على نحو فعال. وذُكر أيضاً: فهم الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين لجدول أعمال التنمية، إضافةً إلى زيادة فهم الشركات الصغيرة والمتوسطة لاستخدام الملكية الفكرية بنجاح لدعم التكامل والتسويق التجاري. وقال الوفد إن خصوصية هذه النتائج تُمكن الدول الأعضاء من متابعة تنفيذ الوبو للأنشطة والبرامج، ولكن في حالة عدم وجود نهج مُحدّد، سيكون من الصعب متابعة مسائل معينة مثل تلك المسائل الواردة في إطار النتائج لفترة السنتين الحالية. وفيما يتعلق بموضوع مشروع جدول أعمال التنمية، شدّد الوفد على الحاجة إلى المرونة إذا كانت توجد حاجة إلى مزيد من الموارد لمشروعات جدول الأعمال التي قد تكون لها مرحلة ثانية أو التي قد تقترحها لجنة التنمية في المستقبل. وأكّد الوفد على أهمية هذه النقطة، لأنه يرى أن المنظمة إذا كانت ستعتمد على التحويلات بين البرامج المختلفة أو على المدخرات، فإن هذا لن يضمن توفر الموارد اللازمة لتنفيذ مشروع مقترح معين أو مرحلة ثانية.

325. وشكر وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) الأمانة على المعلومات المُقدّمة، وطلب، في سياق إعداد الميزانية لفترة السنتين المقبلة، مزيداً من المعلومات عن آلية تعزيز مشاركة الدول الأعضاء في إعداد البرنامج والميزانية ومتابعتها، التي أُقرت في عام 2006. وبخصوص الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط، طلب الوفد توضيحاً بشأن ما إذا كانت قد أُجريت مراجعة مرحلية للخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط أم أنها سوف تُجرى في المستقبل. وفيما يتعلق بمسألة تمويل مشاريع جدول أعمال التنمية، أيّد الوفد ما سبق أن أُعرب عنه من شواغل بشأن تمويل هذه المشاريع. وقال الوفد إنه يؤيد تمويل هذه المشاريع من خلال الميزانية العادية، لا من خلال ترتيبات خارجة عن الميزانية، حيث رأى أن هذا أكثر موثوقية من حيث توافر الأموال وأكثر شفافية أيضاً من حيث رؤية مصادر الأموال التي تُموّل بها ولأية أنشطة. وقال الوفد إنه سيعود إلى مسألة تمويل مشاريع جدول أعمال التنمية حينما يُطرح الموضوع للمناقشة. وأخيراً، أشار الوفد إلى الاقتراح، الوارد في إطار البرنامج 6، الداعي إلى اعتماد اتفاق لشبونة المعدل (الصفحة 25 من مشروع البرنامج والميزانية للفترة 2014/2015)،

وطلب توضيحاً من الأمانة بشأن المعايير المستخدمة لتمويل مؤتمر دبلوماسي محتمل بمبلغ قدره 130 ألف فرنك سويسري تقريباً. وأشار الوفد إلى أن جمعية اتحاد لشبونة قد شكّلت، في سبتمبر 2008، فريقاً عاملاً معنياً بتطوير النظام، ومسؤولاً عن استطلاع التحسينات الممكن إدخالها على النظام لجعله أكثر جاذبيةً وفعالية بقصد زيادة أعضائه. وقال الوفد إن جميع الدول الأعضاء ينبغي أن تشارك في تنقيح اتفاق لشبونة من أجل تمكين مزيد من البلدان النامية من المشاركة في المعاهدة.

326. وطلب وفد الهند توضيحاً من الأمانة بشأن اقتراح عقد مؤتمريين دبلوماسيين للبندين المذكورين في إطار البرنامجين الثاني والرابع (وهما على التوالي: معاهدة قانون الرسوم والنماذج والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، واللجنة الحكومية الدولية)، مشيراً إلى أنه سيتناولها في وقت واحد حيناً يُطرح البرنامجان المناسبان للنقاش من أجل ربطها بعرض النتائج.

327. وتوجّه وفد رومانيا بالشكر للأمانة على التوضيحات التي قدمتها حتى الآن، وأيدت تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وقال إنه يود أن يتناول مسألتين أثرتا في هذه المداخلة. وفي هذا الصدد، طلب الوفد مزيداً من المعلومات عن بعض التغييرات المتوخاة في مشروع وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للفترة 2015/2014، وخصوصاً عن انتهاء برنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة وعن سبب اعتبار هذا البرنامج عديم الجدوى. وتساءل الوفد أيضاً: هل إعادة التوزيع الداخلي للموارد لضمان مراعاة الخصوصيات الإقليمية للشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يتماشى مع استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية، سوف يعني زيادة عدد الموظفين في شعبة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة. وفيما يتعلق بموضوع تقسيم الدخل، ذكر الوفد أن تقرير الموارد البشرية النهائي غير جاهز للتوزيع. وأخيراً، قال الوفد إنه يتطلع إلى أن يناقش، بالتفصيل، موضوع المكاتب الخارجية والوثيقة البيضاء الموزعة في هذا الصدد.

328. وأكد وفد فنزويلا (جمهورية - البوليغرافية) على أهمية التوزيع الجغرافي من أجل وجود رؤى متنوعة بشأن الموضوعات. وشدد الوفد على أهمية تمويل قضايا التنمية، بما في ذلك تمويلها باستخدام الاحتياطات. وأخيراً، أشار الوفد إلى أنّ الحجة الرئيسية لعدم فتح هذا المكتب في كاراكاس هي مسألة التكلفة، وقال إن من المهم أن يُنظر إلى ما أبعد من مسألة التكاليف، مضيفاً أن أي شيء له علاقة بالتنمية ينبغي أن يُعتبر استثماراً، وليس بنود الإنفاق.

329. وأعرب وفد البرازيل عن تأييده لموقف وفد مصر وللأسئلة التي أثارها، وأكد على أهمية عملية إعداد الميزانية فيما يخص لجنة التنمية. ورأى الوفد أنه يلزم تبسيط عملية التصديق على موارد لجنة التنمية، مضيفاً أن الميزانية المحددة التي ستبث فيها لجنة التنمية ضرورية من أجل وجود عملية أكثر فعالية لوضع جدول أعمال من أجل تنفيذ المشاريع والبرامج.

330. وأثار وفد بيرو مسألتين، إحداها على غرار المسألة التي أثارها وفد الهند بشأن البرنامج 4، اللجنة الحكومية الدولية، وهي تتعلق على وجه التحديد بالمبلغ المُخصَّص لبرنامج المؤتمر الدبلوماسي. ثانياً، طلب الوفد مزيداً من المعلومات عن البرنامج 11 ومسألة إدماج الشركات الصغيرة والمتوسطة في المكاتب الوطنية.

331. واقترح الرئيس أن تُسهب الأمانة في توضيح النقاط العامة التي طُرحت، ثم المضي قدماً في مناقشة البرامج برنامجاً تلو الآخر.

332. وتحدثت الأمانة عن تغييرات إطار النتائج قائلةً إن المخطط ينبغي الآن أن يكون قد وُرع على جميع الأعضاء، وإن الأسئلة التي طرحها وفد مصر بشأن نتائج مُحددة في الفترة 2013/2012 واضحة من هذه الوثيقة. واسترسلت الأمانة قائلةً إن مؤشرات أداء البرامج تساهم في النتائج التنظيمية من خلال تقديم تفاصيل لمغزى ما تقدمه البرامج. وأضافت الأمانة أن النقطة الثانية التي تود أن تطرحها هي أن فترة السنتين 2013/2012 هي المرة الأولى التي قدّمت فيها المنظمة ميزانية قائمة على النتائج، وأنه لذلك لا يعبر إطار النتائج بالضرورة تعبيراً ثابتاً عن النتائج. وذكرت أن بعض النتائج أكثر تفصيلاً من غيره،

ومن ثم لم يتحقق بالضرورة أفضل تعبير عن إطار النتائج. وأكدت الأمانة عزمها على أن تُحسِّن التعبير عن النتائج باستمرار، الأمر الذي من شأنه أن يُسهِّل فهم كيفية مساهمة البرامج في النتيجة الإجمالية. وبخصوص الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط، ذكرت الأمانة أن الدول الأعضاء بإمكانها أن تُقرِّر إجراء مراجعة في منتصف المدة، ويمكن أن تُجرى هذه المراجعة في عام 2013 أو في الوقت الذي تراه الدول الأعضاء مناسباً. وذكرت الأمانة على وجه التحديد أن هذه عملية تُوجِّهها الدول الأعضاء، وأن قرار الجمعيات هو أنها تحيط علماً بالخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط وأن تُقدِّم التعليقات أيضاً إلى جانب الخطة الاستراتيجية. ودعت الأمانة الأعضاء إلى أن يثيروا كل ما قد يكون لديهم من مسائل باللغة المستخدمة في المؤتمرات الدبلوماسية المقترحة مع مديري البرامج المعنيين في إطار كل برنامج من البرامج المشار إليها. وأضافت الأمانة أن مسألة التوزيع الجغرافي ستُطرح في إطار البرنامج 23، وأن الأمانة، كما ذكر المدير العام بوضوح، سوف تنظر في التنوع من حيث نوع الجنس والتنوع الجغرافي على نحو جادٍ جداً، ولكن هذا سيستغرق بعض الوقت، وبخاصة في ضوء انخفاض معدل تغيير الموظفين في المنظمة.

333. وقال وفد فنزويلا (جمهورية - البوليغارية) إنه يود أن يُوضَّح هدف مداخلته، وذكر أنهم يشيرون إلى الوفود التي لن تتوقع تناوب الموظفين، قائلاً على وجه التحديد إنه في حالة وجود حجج معارضة لدخول أو انضمام جنسيات جديدة إلى هيئة العاملين، فإن هذه الحجج يجب أن تكون مقنعة وليست قائمة على أساس الأرقام والتكاليف. وأعرب الوفد أيضاً عن رغبته في معرفة ماذا سيحدث في حالة تخفيض احتياطات المنظمة أو إذا كان سيحدث عجز وخصوصاً إذا كان هذا سيعني أن الموارد المتاحة للقضايا التي تهم فنزويلا، مثل التنمية، ستكون أقل.

334. وشكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) الأمانة على التوضيحات المقدَّمة فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط، مشيراً إلى أن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط قد نوقشت، لكن لم تصدق عليها الدول الأعضاء، ومن ثم فإنه في حالة وجود أي إشارة إلى الخطة في مقترحات لفترة السنتين المقبلة، فسيكون للدول الأعضاء مطلق الحرية في رفض هذه المقترحات. ومضى الوفد يقول إنه سيكون ممتناً جداً إذا قدمت الأمانة مزيداً من التوضيح بشأن آلية تعزيز مشاركة الدول الأعضاء في إعداد البرنامج والميزانية ومتابعتها، التي صُدِّق عليها في عام 2006.

335. وشكر الرئيس وفد إيران على مداخلته، وقال إن من الواضح جداً أن الدول الأعضاء تحيط علماً بوثيقة الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط، بما في ذلك التعليقات التي أدلت بها الدول الأعضاء. وبخصوص الآلية، دعا الرئيس المراقب المالي إلى تقديم مزيد من التوضيح.

336. وأكد المراقب المالي للأعضاء أن المنظمة تراعي آلية تعزيز مشاركة الدول الأعضاء في إعداد البرنامج والميزانية ومتابعتها، التي صُدِّق عليها في عام 2006، وهذا سبب كون هذه الجلسة جلسة رسمية، وفقاً للآلية التي صُدِّقت عليها الدول الأعضاء. وأشار إلى أنه كانت هناك سنة لم يكن من الممكن فيها مراعاة الآلية، ألا وهي سنة الانتخابات. وقال إن مسألة الآلية هي أيضاً سبب إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء قبل الاجتماع الرسمي للجنة البرنامج والميزانية. وأضاف أن 12 جلسة غير رسمية عُقدت في غضون العام الحالي مع شتى المجموعات من أجل التحضير للدورة الحالية للجنة البرنامج والميزانية.

337. وأضافت الأمانة أن جزءاً من الآلية يتضمن توزيع استبيان على الدول الأعضاء قبل دورة لجنة البرنامج والميزانية، وأن الاستبيان الذي أُرسِل في الخريف الماضي جعل من الممكن، فيما يتعلق بالاجتماع الحالي، دمج العديد من المقترحات والتعليقات التي قدمت في المواد المتاحة للدورة الحالية للجنة البرنامج والميزانية.

338. وفتح الرئيس الباب لمناقشة البرنامج 1.

339. وطلب وفد مصر توضيحاً بشأن المؤشرين التاليين فيما يخص "الهدف الاستراتيجي الأول: تطور متوازن لوضع القواعد والمعايير الدولية بشأن الملكية الفكرية" في الصفحة 29 من الوثيقة WO/PBC/20/2: "1" تقدّم محرز نحو الاتفاق على القضايا المدرجة حالياً في جدول أعمال اللجنة الدائمة، "2" وتقدم في مفاوضات اللجنة الحكومية الدولية باتجاه وضع صك قانوني دولي أو أكثر. واقترح أن تُعاد صياغة المؤشرين المذكورين لتكون أدق كي تعكس قرار الجمعية العامة في هذا الصدد وتطبقه. وفيما يتعلق بالبرنامج 1، طلب الوفد مزيداً من المعلومات عن مؤشر الأداء "التقدم المحرز في سبيل التوصل إلى إجماع حول إنشاء فريق خبراء عامل يعنى بمراجعة قانون البراءات النموذجي للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً"، وخصوصاً عن خلفيته وسياقه وعمّا إذا كانت له أي علاقة بعمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات.

340. وأوضح الرئيس أن المسألة الأولى التي أثارها وفد مصر تتعلق بالبرنامجين 3 و4.

341. وذكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أنه في الفقرة 1.1 من الوثيقة تم توقع بعض التحديات المهمة لفترة السنتين المقبلة. ورأى الوفد أن القائمة ينبغي ألا تكون شاملة، بل وصفية إلى حدّ ما. وأشار إلى أن الحاجة إلى تحسين نشر التكنولوجيات من خلال نظام البراءات قد برزت بوصفها تحدياً مهماً، وقال إن تغيير المعدل الثابت لنقل التكنولوجيا من أجل تحسين نشر التكنولوجيات يمكن اعتباره تحدياً للبلدان النامية، إلا أنّ "الحاجة" إلى نقل التكنولوجيا من خلال نظام البراءات تمثل مطلباً وليست أحد أهم التحديات التي تم توقعها. ولذلك اقترح تعديل النص. وعلاوة على ذلك، ذكر الوفد أنه ينبغي أن يُحدف مؤشر الأداء الأخير في إطار النتيجة المرتقبة أولاً. 2 - ألا وهو التقدم المحرز في سبيل التوصل إلى إجماع حول إنشاء فريق خبراء عامل يعنى بمراجعة قانون البراءات النموذجي للبلدان النامية، لأنّ تشكيل أي فريق عامل ينبغي، في رأي الوفد، أن يُناقش مع الدول الأعضاء في اللجنة ذات الصلة. ورأى أنّ المنتدى ذا الصلة والمناسب لإجراء مناقشات بشأن قانون البراءات سيكون هو اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، التي يمكن أن تبت في أمر تناول المسألة من عدمه وفي كيفية تناولها، بما في ذلك تحديد إن كانت تريد مناقشة ذلك بنفسها أم من خلال وضع أي آلية أخرى، كمجموعة عمل مثلاً.

342. واقترح وفد السلفادور تحسين نص النقطة الخامسة من الفقرة 1.1 بشأن التحديات المتعلقة بخيارات السياسة العامة ونطاق نظام البراءات وتطبيقه المناسبين. ورغم أن الوفد أقرّ بالتقدم المحرز في هذا الصدد، طلب مزيداً من المعلومات عن الأعمال الملموسة التي يتعين القيام بها في إطار البرنامج 1 في فترة السنتين المقبلة بالتنسيق مع البرنامج 9 والمكاتب الموجودة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

343. وأوضح وفد إيطاليا أنه يجب توزيع الموظفين بفعالية. وسأل الأمانة عن كفاية موارد الموظفين للبرنامج 1 من عدمها، لا سيما فيما يتعلق بالمشورة في مجالي القانون والسياسات.

344. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وأيدّ التعليقات التي أدلى بها وفدا مصر وجمهورية إيران الإسلامية بشأن فريق الخبراء العامل. وطلب مزيداً من المعلومات عن مؤشر الأداء هذا، وأعرب عن تفضيله لحذف هذا المؤشر. وعلاوة على ذلك، اقترح الوفد أن يُضاف مؤشر أداء يعكس الأنشطة الحالية بشأن أوجه المرونة في النتيجة المرتقبة أولاً. 1، حيث إن عمل الأمانة بشأن أوجه المرونة المتعلقة بالبراءات قد اعتمد بالفعل في الدورة الأخيرة للجنة التنمية.

345. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وأيدّ البيانات التي أدلى بها وفد مصر، ووفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، ووفد جمهورية إيران الإسلامية بشأن مؤشر الأداء الوارد في إطار النتيجة المتوقعة أولاً. 2. وشدد على أن الأمانة ليست لها ولاية لتشكيل هذا الفريق العامل أو لتحديد عدد الاجتماعات التي ينبغي أن تعقدها المجموعة. ولذلك، أيدّ حذف هذا المؤشر. وفي تعليق عام للوفد على البرنامج 1 مقارناً فيه وثيقة مشروع البرنامج والميزانية للفترة 2015/2014 بوثيقة البرنامج والميزانية للفترة 2013/2012، ذكر أنه رغم تشابه هيكلهما، لا يقيم مشروع البرنامج والميزانية للفترة 2015/2014 أي علاقة بين الأنشطة الواردة في البرنامج 1 وتوصيات جدول أعمال التنمية. وطلب الوفد توضيحاً من الأمانة لسبب عدم وجود أي نقاش بشأن هذه النقطة، واقترح تنقيح الوثيقة، وقال إن الإشارة إلى جدول أعمال

التنمية ينبغي أن يُعاد إدراجها على نحو مشابه لتلك الإشارة الواردة في الوثيقة الحالية للبرنامج والميزانية. وذكر أيضاً أن مربحاً جديداً يصف المخاطر الرئيسية واستراتيجيات تخفيفها يرد في الصفحة 32. ورغم إقرار الوفد بأهمية المخاطرة المذكورة، قال إنه لا يكفي عرض ما تواجهه الدول الأعضاء في التوصل إلى توافق في الآراء من صعوبات بوصفها مخاطرة تتعلق باللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، واقترح أن يُعدّل النص.

346. والتفت وفد تركيا إلى تقرير أداء البرنامج 2012، وذكر أن الأهمية المتنامية لاتفاقات التجارة الحرة والفصول المتعلقة بالملكية الفكرية وردت في التقرير ضمن سياق المشورة القانونية والالتباسات ذات العلاقة. وأبرز الوفد أنه من المنتظر أن يتزايد عدد تلك الاتفاقات خلال الثنائية المقبلة، وأن تتزايد القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والبراءات، التي ستضمها. وبين أن اتفاقات التجارة الحرة تعكس القضايا والاحتياجات الاستراتيجية للبلدان النامية، وأكد أن تلك القضايا لا تقتصر على القضايا القانونية، ودعا الأمانة لتوضيح نطاق المساعدة القانونية التي تقدمها الويبو بخصوص اتفاقات التجارة الحرة وكيف ستحدد الويبو احتياجات البلدان واهتماماتها، عندما تقدم المساعدة القانونية بخصوص اتفاقات التجارة الحرة.

347. وأوضحت الأمانة أن الفقرة 1.1 قدمت عمل البرنامج 1 وعرفت العديد من المخاوف والتحديات الرفيعة المستوى. وأشارت الأمانة إلى البيان الذي أدلى به وفد جمهورية إيران الإسلامية، وأفادت أن الهدف لم يكن إنشاء قائمة شاملة لأكبر التحديات، وأضافت أن القائمة اعتمدت على التحديات التي بدت أهم من غيرها. وشددت على أن تلك التحديات هي مؤشرات للقضايا رفيعة المستوى والقضايا العامة، ورأت أن الصياغة الدقيقة لم تكن مهمة بقدر أهمية الفكرة، وصرحت أن الفكرة تعبر عن بعض المخاوف التي توجه عمل البرنامج. ورحبت بأي اقتراحات تدلي بها الدول الأعضاء بشأن تحسين وصف المخاوف المذكورة. وأعربت عن تأييدها للبيان الذي أدلى به وفد جمهورية إيران الإسلامية بشأن بند "الحاجة إلى نشر التكنولوجيا بنحو أفضل، عن طريق نظام الملكية الفكرية" الذي ورد ضمن القائمة، وقالت إنه بند خصوصي يتضمن إعلاناً رفيع المستوى يشمل جميع أشكال نقل التكنولوجيا ويقدم إشعاراً بالتكنولوجيات الحديثة المتاحة لأداء الوظيفة الأساسية لنظام البراءات، وهي إعلام الجمهور بالتكنولوجيات المتطورة الجديدة، في زمن نشر طلبات البراءات. والتفتت إلى فعالية الأنظمة التي تشمل توزيع المعلومات المتعلقة بتلك التكنولوجيات وإيصالها إلى الجمهور من أجل مواصلة جهودهم بشأن ابتكاراتهم الخاصة، أو المتعلقة بالمواضيع التي يمكن إصدار تراخيص بشأنها أو تطويرها، وبينت أن ذلك يعد إعلاناً آخر رفيع المستوى. وشددت على أن المصطلحات كانت فضفاضة عمداً، كي تشمل كل القضايا والمخاوف. وأشارت إلى مؤشر الأداء الذي ورد في الصفحة 33 والمتعلق بمراجعة القانون النموذجي للبراءات للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، وأفادت أن العديد من الوفود التمس الحصول على معلومات بشأن سياق ذلك المؤشر وخلفيته، وأوضحت أن القانون النموذجي المذكور لم يكن موضع مراجعة منذ العديد من العقود، بينما شهد الإطار الدولي العديد من التغييرات خلال العقود الأخيرة. وأعلنت أن الأمانة كانت تهدف إلى مراجعة القانون النموذجي، بهدف تحديثه وملاءمته مع العصر. ولفتت الانتباه إلى أن الصياغة المتعلقة بمؤشر الأداء قد أدت ربما إلى العديد من أوجه سوء الفهم، وأضافت أن المعنى المقصود لمصطلح "فريق الخبراء العامل" لم يكن المعنى الرسمي، وصرحت أن المعنى المقصود هو تشكيل فريق من الخبراء متوازن من الناحية الجغرافية ويضم خبراء من جميع مناطق العالم، ويمكنه أن يعمل على مشروع صيغة معدلة للقانون النموذجي، وأضافت أنه يمكن إرسال تلك الصيغة المعدلة إلى الدول الأعضاء. وأشارت الأمانة إلى سؤال هل أن النشاط مرتبط بلجنة البراءات، وأوضحت أن القانون النموذجي يعد صكاً قياسياً يستخدم خلال المشورة التشريعية والمشورة المتعلقة بالسياسة العامة. وأفادت أن وفد إيطاليا أثار سؤالاً بشأن الموارد البشرية، وأبرزت أن ثلاثة موظفين يعملون على القضايا المتعلقة بنوعي المشورة المذكورين، وقالت إن موظفين يشغلان مناصب دائمة، وإن الموظف الثالث يشغل منصباً وقتياً. وصرحت أن الثلاثة موظفين قادرون على الاستجابة لمختلف الطلبات، بما في ذلك الأعمال المتراكمة الراهنة. وأوضحت أن الأمثل هو أن تضم الأمانة ثلاثة موظفين دائمين قصد التخطيط بشكل أفضل، بالإضافة إلى الاحتفاظ بالخبرات والإبقاء عليها. وأفادت أن الأمانة لن تقدر، في حال خفضت الموارد، على ضمان أن تبقى الخدمات في مستواها الحالي، سواء بقي الطلب مستقراً أو تزايد في المستقبل. ولفتت الانتباه إلى السؤال المتعلق بالعلاقة بين المسألة وجدول أعمال التنمية والتوصيات التي تضمنها، وشددت على أهمية تلك العلاقة،

وبينت أن الوثيقة تضمنت مثالين عن تلك العلاقة، وهما الفقرة 1.2 والنقطة الأخيرة من الفقرة 1.3 والتي ورد فيها أن البرنامج 1 سيواصل العمل عن كثب مع البرنامج 8 (تنسيق جدول أعمال التنمية). وأعربت عن استعدادها لتقديم وصف أدق للعلاقة التي تربط المسألة بجدول أعمال التنمية، إن رغبت اللجنة في ذلك، وقالت إن الأمانة تنوي المحافظة على علاقة قوية بجدول أعمال التنمية. وذكرت أن وفد تركيا تناول مسألة اتفاقات التجارة الحرة، وأفادت أنها ستواصل تقديم المشورة القانونية بشأن اتفاقات التجارة الحرة، أو ضمن إطارها، كلما طلبت الدول الأعضاء ذلك. وصرحت أن الأمانة لا يمكن أن تقدم أي تقييم بشأن اتفاقات التجارة الحرة، في حد ذاتها، واستدركت قائلة إنه يمكنها، بناء على طلب من الدول الأعضاء، أن تقدم المعلومات أو المشورة بشأن تنفيذ الالتزامات المتعلقة باتفاقات التجارة الحرة ضمن الإطار القانوني الوطني. وأشارت إلى البيان الذي أدلى به وفد البرازيل، بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية، بشأن المخاطر واستراتيجيات الحد من وطأتها، وشددت على أنها قضية تجريدية ورفيعة المستوى، نظرا لأن نشاط لجنة البراءات قد يجدد من وجهتها. ورحبت الأمانة بأي اقتراح تدلي به الدول الأعضاء بشأن الخطر المذكور وطرق معالجته. ومضت قائلة إن الأمانة تهدف بكل بساطة إلى أن تضمن أن يستجيب عمل لجنة البراءات إلى اهتمامات الدول الأعضاء وطلباتها. وأضافت أن وفد الجزائر تحدث باسم المجموعة الأفريقية وتناول مسألة مواطن المرونة، ولفتت الانتباه إلى مؤشر الأداء الذي ورد ضمن النتيجة المرتقبة أولا.2 والمتعلقة بالمبادئ والممارسات القانونية في نظام البراءات، ومنها مواطن المرونة التي يتيحها النظام والتحديات التي يواجهها. وأقرت بأنه يمكن إضافة مؤشرات أخرى، وأعربت عن رغبتها، من جهة أخرى، في تطوير مؤشرات موجزة بشكل معقول، وفي أن تشمل تلك المؤشرات المبدأ الأساسي الذي ينص على أن نظام البراءات يتضمن بالضرورة مواطن مرونة في العديد من المجالات، من جانب الدول الأعضاء، وأضافت أن عمل الأمانة بشأن تناول المبادئ والممارسات في نظام البراءات ينبغي أن يتناول بالضرورة مواطن المرونة المذكورة، لأنها جزء أساسي من بيئة البراءات. وأنهت قائلة إن الأمانة لا تعارض تطوير أي مؤشرات متسقة تعكس اهتمامات الدول الأعضاء.

348. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وأعرب عن شكره للأمانة على التوضيحات بشأن الخطر المتعلق بالبرنامج، واقترح حذف الجزء الأول من النص الذي ورد فيه "إن لم يتم التوصل إلى اتفاق في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات سوف..." فيصير الخطر المتعلق بالبرنامج 1 "الحد من وجهة اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات باعتبارها محفلا متعدد الأطراف".

349. وشكر وفد السلفادور الأمانة على إجابتها على كل الأسئلة وعلى توضيح مداخلتها السابقة بشأن النقطة الخامسة في الفقرة 1.1 والمتعلقة بالتوتر الكامن في اختيارات السياسة العامة بخصوص النطاق المناسب لنظام البراءات وتطبيقه. وأفاد الوفد أن الصياغة لا تعكس قدر العمل الذي أنجزته الأمانة ضمن البرنامج 1، ولا طبيعة ذلك العمل. والتفت إلى القائمة التي وردت في الفقرة 1.3 والمتعلقة بالعمل المستمر مع البرامج الأخرى، وسأل كيف خططت الأمانة لتشكيل المساعدة التقنية التي ستقدمها، خلال الشائبة المقبلة، للبلدان النامية الأعضاء من سبيل السلفادور وبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

350. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وعبر عن شكره للأمانة على المعلومات التي قدمتها، وأبدى انزعاجه بشأن فريق الخبراء العامل المقترح. وأيد البيان الذي أدلت به الأمانة، وشدد على أن الدول الأعضاء لم تطلب ذلك المؤشر، وقال إنه يعكس فقط بعض نوايا الأمانة. والتمس حذف المؤشر المذكور. والتفت إلى مسألة مواطن المرونة، واقترح أن تتضمن النتيجة المرتقبة أولا.1 مؤشرا آخر يتناول التقدم الحاصل في إعداد الوثيقة التي تعدها لجنة التنمية بشأن مواطن المرونة، وأوضح أن المؤشر سيكون مرجعا لبرنامج العمل في مواطن المرونة الذي اعتمده لجنة البراءات. ورأى أن يرد النص كما يلي: "تطوير وثائق متعلقة بمواطن المرونة في مجال قانون البراءات".

351. وشكر وفد إيران (جمهورية إيران الإسلامية) الأمانة على تقديم معلومات إضافية للجنة وعلى قبولها توضيح كيف صاغت الأجزاء الرئيسية لسياق التخطيط، وعلى بيان بعض التحديات وتقديم اقتراحات ملموسة لجعلها أكثر موضوعية. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد الجزائر بالنيابة عن المجموعة الأفريقية بشأن القانون النموذجي للبراءات والاقتراحات

الأخرى. وأشاد بالتوضيحات التي قدمتها الأمانة، وأبرز أن تلك التوضيحات أثارت من جهة أخرى مواطن غموض إضافية، نظرا لانحرافها عن طبيعة المنظمة القائمة على توجيهات الدول الأعضاء. ورأى أن إحداث فريق يضم خبراء من بعض البلدان بالطريقة التي اقترحتها المنظمة، سينتعارض مع طبيعة المنظمة. وشدد على أن الوفد لا يصر على أي نسق بعينه، وقال إن إحدى لجان الدول الأعضاء ينبغي أن تناقش المسألة، سواء لجنة البراءات أو لجنة التنمية أو الجمعية العامة. وأبرز أن الدول الأعضاء ينبغي أن تناقش خاصة كيفية معالجة تلك القضية وأن تقدم اقتراحا بذلك الشأن، من سبيل إحداث فريق خبراء، إن هي اتفقت حول ذلك. ورأى أن الجمعية العامة أو الدول الأعضاء ينبغي، قبل كل شيء، أن تتخذ قرارا بشأن تلك القضية.

352. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وساند البيان الذي أدلى به وفد الجزائر بالنيابة عن المجموعة الأفريقية بشأن عمل لجنة التنمية في مواطن المرونة، بالإضافة إلى عملها المتعلق بفريق الخبراء العامل. ورأى أن مؤشر الأداء المتعلق بفريق الخبراء العامل ينبغي أن يحذف.

353. وأعربت الأمانة عن تقديرها للاقتراح الذي أدلى به وفد البرازيل بخصوص تغيير النص المتعلق بالبرنامج. ولفتت الانتباه إلى أن الجملة المتعلقة بالخطر ستكون أعم وأرفع مستوى، إذا أزلت اللجنة الجمل التمهيدية، طبقا للاقتراح الذي أدلى به وفد البرازيل. وفتحت إلى السؤال الذي طرحه وفد السلفادور بشأن النقطة الخامسة في الفقرة 1.1، وأوضحت أن النقطة المعنية تعد أحد المخاوف المشتركة والتقليدية، وبين أنها تصف كيف يعمل نظام البراءات والتوتر المستمر بين السياسات العامة المتعلقة من جهة بالحيولة دون أوجه الاحتكار ومن جهة أخرى بتشجيع الابتكار. وأفادت أن الأمانة تنوي مواصلة الاهتمام بذلك التوتر ومحاوله حله، خاصة في المجالات التي تتضمن مخاوف متعارضة مثل المخاوف المذكورة. وفتحت الانتباه إلى التعليق الثاني الذي أدلى به وفد السلفادور بشأن العمل مع البرامج المتنوعة مثلما ورد في الصفحة 32، وأوضحت أن البرامج جميعا تتناول القصد الرفيع المستوى للعمل الذي يقوم به البرنامج، بتلك الطريقة. ويبدو أن البرنامج 1 ليس منفصلا عن بقية البرامج، وأكدت أنه يجب إنجاز العمل بالتعاون مع عدد من البرامج الأخرى داخل الوبو. وأقرت بأنه يمكن إعطاء تفاصيل إضافية حول تلك الجملة عبر وصف العمل المذكور بالتدقيق، وصرحت أن المعلومات التفصيلية ترد، من الناحية العملية، ضمن خطط العمل وليس ضمن وثيقة الميزانية، وأضافت أن الجمل التي تتضمنها وثيقة الميزانية أرفع مستوى من الناحية الاستراتيجية. وأشارت إلى التعليقات التي أدلت بها الوفود، ومنها التعليق الذي أدلى به وفد الجزائر بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، بشأن المخاوف ومستوى الانزعاج المتعلقة بالمؤشر الأخير الذي ورد ضمن أولا.2، وأحاطت الأمانة علما بهذا الشأن. وقالت إن الأمانة لاحظت أن القانون النموذجي الراهن قد عفا عليه الزمن، وأعلنت أن ذلك حثها على تقديم ذلك الاقتراح. وشددت على ضرورة التوصل إلى مقاربة لتحديث القانون النموذجي، وصرحت أنها ستقبل ما سيقدره الدول الأعضاء بشأن الطريقة التي ينبغي أن تعتمدها الأمانة لتناول القضية. وأعربت عن اعتقادها أنه من الملائم الالتفات إلى هذه القضية طالما أن الأمانة لا تعارض أي طريقة لمعالجة المسألة. وأكدت من جهة أخرى أهمية أن تحتفظ الأمانة بهذه المهمة. وأشارت إلى قضية مواطن المرونة وإلى الالتباس المتعلق بتضمين إشارة خصوصية إلى إعداد الوثائق المتعلقة بمواطن المرونة طبقا لبرنامج العمل الذي تم الاتفاق عليه، وأقرت بإمكانية تضمين تلك الإشارة، واستدركت قائلة إن تلك الإشارة، من جهة أخرى، لا ترد عادة في وثيقة الميزانية. وأفادت أن جميع تفاصيل برنامج العمل للجنة البراءات يمكن أن ترد ضمن أحد مؤشرات الأداء، بهدف التثبت من أن لجنة البراءات بصدد تحقيق النتائج المنتظرة. ورأت أن الحصول على المستوى المذكور من التفاصيل لا يساعد بصفة خاصة خلال مسار البرنامج والميزانية، وأبرزت صعوبة التوصل إلى اختيار من بين بعض تلك الأنشطة. وأنهت قائلة إن الأمانة كانت تسعى إلى أن تتضمن وثيقة الميزانية القدر الصحيح من التفاصيل.

354. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وأعرب عن انزعاج المجموعة إن تم إحداث مؤشر الأداء المتعلق بمواطن المرونة. ورأى أن الفقرة 1.1 تبين بوضوح أن البرنامج 1 يهدف إلى ضمان تطوير قانون البراءات الدولي. وصرح أن المجموعة لا توافق على إنشاء مؤشر أداء خاص، لأن اللجنة لم تكن تنوي أن تحدث مواطن مرونة وتقييدات إضافية. وفتحت الوفد إلى مؤشر الأداء الأخير الذي ورد ضمن النتيجة المرتقبة أولا.2، ونوه بالتوضيحات الجلية التي قدمتها الأمانة، وعبر عن رغبته

في الحفاظ على المؤشر المذكور، كما هو. وأفاد أن لجنة البراءات، بصفة عامة، لن تنهي أبدا نقاشاتها، إن قامت الدول الأعضاء بتناول كل برنامج ومحاولة تغيير جزء من الصياغة التي اقترحتها الأمانة. وأعرب عن تأييده للإحاطة علما بالتعليقات والمورور إلى التعليق الموالي.

355. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وقال إن موقف المجموعة مرن بشأن وجهة نظر الأمانة بخصوص مؤشر الأداء المتعلق بمواطن المرونة، إن كان اعتماد جمل عامة جدا سيغطي كل الأنشطة. وأكد من جهة أخرى على ضرورة حذف الإشارة إلى فريق الخبراء العامل. ولفت الانتباه إلى البيان الذي أدلى به وفد بلجيكا بالنيابة عن المجموعة باء، وأوضح أن المجموعة الأفريقية لا تعارض المهمة في حد ذاتها. وأفاد أن الدول الأعضاء ينبغي أن تناقش القضية داخل هيئة من سبيل لجنة البراءات، وخلص إلى أن الوثيقة لا ينبغي أن تتضمن ذلك إلا بعد التشاور وتقديم بعض المعلومات الأساسية.

356. وأشار وفد أستراليا إلى مؤشر الأداء المتعلق بفريق الخبراء العامل، وقال إن بعض الدول الأعضاء لم تقر بعض الأنشطة المتعلقة بالبرنامج والميزانية. وأفاد أن حذف كل البنود التي تم اقتراحها ولم يتم إقرارها، سيضعف بشكل كبير البرنامج والميزانية. وأكد ضرورة الاعتراف بحاجة الأمانة إلى إحداث بعض الأحكام المتعلقة بالأنشطة المقترحة والتي لم يتم إقرارها بعد. وشدد على المخاوف التي أثارها الوفد، واقترح إعادة صياغة المؤشر، والاستعاضة عن عبارة "التقدم الحاصل بشأن الوفاق بخصوص" بعبارة "بشرط موافقة الدول الأعضاء على ذلك". وأبرز أن الاقتراح الذي أدلى به الوفد يهدف إلى توضيح أن أحد الاقتراحات يتعلق بفريق الخبراء العامل وأن الدول الأعضاء ينبغي أولاً أن توافق على ذلك الاقتراح. ورأى أن الصياغة المذكورة ستمكن الأمانة من إحداث أحكام بشأن ذلك النشاط، في انتظار موافقة الدول الأعضاء.

357. والتمس وفد جمهورية إيران الإسلامية بعض التوضيحات بشأن البيان الذي أدلى به وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، والمتعلق بالنقاشات بشأن البرنامج والميزانية. وسأل، بالخصوص، وفد بلجيكا إن كان يقصد أن الوفد "ينبغي أن تقبل حزمة البرنامج والميزانية أو ترفضها كما هي" أو أن الوفد يمكنها أن تدلي بالتعليقات والملاحظات بخصوص بعض البرامج دون أخرى. ولفت الانتباه إلى أن لجنة الميزانية هي المحفل الوحيد الذي يمكن للدول الأعضاء أن تناقش فيه البرنامج والميزانية المقترحين للشائئة المقبلة، وشدد على أن اللجنة لا ينبغي أن تضع حدوداً للدول الأعضاء أو أن تقيدها. وذكر الوفد أن الدول الأعضاء لم تقر بعد الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط وأن الدول الأعضاء اكتفت بالإحاطة علماً بها، وأعرب عن مخاوفه من أن صياغة مشروع الميزانية بأكمله تمت ضمن سياق الأهداف الاستراتيجية التسعة التي نصت عليها تلك الخطة. وأشاد بالاقتراح الذي أدلى به وفد أستراليا بشأن ضرورة وضع إشارة إلى قرار الدول الأعضاء، بشكل واضح، وأن يعكس مؤشر الأداء تلك الإشارة. وعبر عن انزعاجه من بقية الجملة، وأفاد أنها استبقت قرار الدول الأعضاء بشأن ضرورة إنشاء فريق الخبراء العامل، وحكمت عليه مسبقاً. وأبرز أنه من السابق لأوانه اتخاذ قرار بشأن ما ستناقشه الدول الأعضاء وكيف ستتناول تلك القضية.

358. ورد وفد مصر على النقطة التي أثارها وفد بلجيكا، وقال إن الفقرة الأولى في الوثيقة WO/PBC/20/3 بينت أنه تم تقديم مشروع البرنامج والميزانية للجنة الميزانية، خلال الدورة العشرين، طبقاً للمادة 6.2 من النظام المالي "لمناقشة المشروع والتعليق عليه وتقديم توصياتها في هذا الشأن، بما في ذلك إمكانية تعديله". وتطلع الوفد إلى إدراج تلك المادة في السجل، وشدد على ضرورة احتفاظ الدول الأعضاء بالمرونة للإدلاء بتعليقات واقتراحات بشأن مشروع الميزانية، حسب ما تراه مناسباً.

359. وأعربت الأمانة عن تقديرها لوفد أستراليا إذ وضحت مؤشر الأداء عبر بدء الجملة بعبارة "بشرط موافقة الدول الأعضاء". والتفتت إلى المخاوف الأخرى بشأن الكيفية الخصوصية التي تعرفت عليها الأمانة، واقترحت حذف الكيفية الخصوصية، وأن يتم الاعتراف بالمهمة المذكورة كمساهمة يتم قياسها ومقارنتها بالتقدم الحاصل في مراجعة القانون النموذجي دون

تحديد الطريقة المعمدة للقيام بذلك. وقالت إنها تقترح أن يكون المؤشر كما يلي: "التقدم الحاصل بشأن مراجعة القانون النموذجي للبراءات المتعلق بالدول النامية والدول الأقل نمواً، بشرط موافقة الدول الأعضاء."

360. وقال الرئيس إن اقتراح الأمانة معقول، وأعلن أن اللجنة قد اعتمدت ذلك الاقتراح. وأشار الرئيس إلى بقية التعليقات التي أدلت بها الدول الأعضاء، والتمس من الأمانة أن تراجع مشروع الميزانية.

361. والتفتت الأمانة إلى التعليق الذي أدلى به وفد جمهورية إيران الإسلامية، وأفادت أن الجمعية العامة اعتمدت الأهداف الاستراتيجية التسعة خلال مراجعة البرنامج والميزانية 09/2008، ضمن الإطار الاستراتيجي المعدل.

362. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وأعرب عن قلقه بخصوص النص الذي اقترحه الأمانة بشأن مراجعة القانون النموذجي للبراءات. وصرح أن الوفد لم يجد الوقت الكافي لدراسة ذلك الاقتراح. وأشار إلى البيان الذي أدلى به وفد بلجيكا والذي أعرب فيه عن استعداده للنظر في الوثيقة بأكملها، وأكد رغبة وفد البرازيل في فحص البرنامج 1 رفقة البرنامج 8.

363. وأوضح الرئيس أن اللجنة لم تعتمد بعد البرنامج 1، وأضاف أنها اعتمدت من جهة أخرى الحل الوسط الذي اقترحه الأمانة بشأن صياغة الصيغة المعدلة للقانون النموذجي للبراءات، بهدف إزالة الإشكالية المتعلقة بفريق الخبراء العامل.

364. وبين وفد البرازيل أن النص الذي اقترحه الأمانة لم يتناول مخاوف الوفد. وتطلع إلى التوصل إلى وفاق بشأن إحداث فريق الخبراء العامل داخل اللجنة المناسبة وبشأن الولاية التي ستسند إلى ذلك الفريق، قبل إدراج أية أحكام في الميزانية. وقال إن الوفد يحتاج إلى مزيد من الوقت لمناقشة هذه المسألة مع مجموعته.

365. وصرح الرئيس أن الولاية لن تمثل أي إشكالية، بما أن النص الذي اقترحه الأمانة يشترط أن توافق الدول الأعضاء على المسألة بأكملها، وأن مؤشر الأداء لم يعد ينص على فريق الخبراء العامل.

366. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد البرازيل بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية، وصرح أن لديه بعض التحفظات على الصياغة التي اقترحتها الأمانة. وأفاد أنه من المنتظر من اللجنة أن تستعرض تلك القضية في سبتمبر أو في وقت لاحق من هذا الأسبوع.

367. وأبرز الرئيس أن الوفود يمكنها إثارة مخاوفها خلال دورة اللجنة في سبتمبر، بعد الاطلاع على الصورة العامة للبرنامج والميزانية الكاملين، وعبر عن اعتقاده، رغم كل شيء، أن النص الذي اقترحه الأمانة معقول.

368. ولفت وفد جمهورية إيران الإسلامية الانتباه إلى مؤشر الأداء المتعلق بمراجعة القانون النموذجي للبراءات، وأكد ضرورة حذف كلمة "اجتماعين" الواردة ضمن الغايات، نظراً لأنه قد تم حذف الإشارة المتعلقة بفريق الخبراء العامل.

369. وافتتح الرئيس النقاشات بشأن البرنامج 2.

370. وقدمت الأمانة مشروع البرنامج 2 ولفتت الانتباه بالخصوص إلى قرار الجمعية العامة للويو المتعلق بعمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية، بشأن قانون التصاميم الصناعية وممارستها، والذي عكسه تقرير الجمعية العامة لدورة أكتوبر 2012، وللدورتين التين تلتها، والتين عقدتا على التوالي في ديسمبر 2012 ومايو 2013. وذكرت أن الرئيس خلص، عند اختتام الدورة التاسعة والعشرين للجنة العلامات، إلى أن اللجنة قد أحرزت تقدماً جيداً فيما يتعلق بمشروع المواد والقواعد الواردين في الوثيقتين SCT/29/2 و SCT/29/3 وأن العمل قد أحرز تقدماً فيما يتعلق بالمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. وقالت إن العديد من الوفود أفادت أن اللجنة حققت تقدماً كافياً يتيح رفع توصية إلى

الجمعية العامة للويبو بعقد مؤتمر دبلوماسي في 2014. وأضافت أن بعض الوفود الأخرى شددت على الحاجة إلى إحراز تقدم إضافي بخصوص المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات بغية التوصل إلى نتيجة ملموسة. وأبرزت أن الجمعية العامة للويبو ستقيم التقدم الحاصل وتنتظر فيه، قبل أن تتخذ قراراً بشأن عقد المؤتمر الدبلوماسي. وأوضحت أن الجمعية العامة هي من سيتخذ القرار بشأن عقد المؤتمر الدبلوماسي. وذكرت أن الجمعية ستعقد اجتماعاً في الأسبوع الأخير في سبتمبر، وأكدت أن مشروع جدول أعمال تلك الدورة نص على بند وجيه بالمؤتمر الدبلوماسي. وأنهت قائلة إن اعتمادات الميزانية ستكون كافية لعقد المؤتمر الدبلوماسي، في حال قررت الجمعية العامة ذلك خلال دورة سبتمبر.

371. وقال وفد إيطاليا إن المنظمة يجب أن تنص على بعض الأحكام في حال قررت الجمعية العامة عقد المؤتمر. وشدد على أن هذا النوع من الممارسات يطبق أيضاً في بقية المشاورات. وأعرب عن تأييده لهذا البند من البرنامج. وولفت إلى مؤشرات الأداء المتعلقة بعمل لجنة العلامات، وطلب مزيداً من المعلومات بخصوص المؤشر المقترح والمتعلق بالتقرير الموجز بشأن الخيارات المتاحة من أجل الحماية القانونية للبيان الجغرافي، بما في ذلك تكاليف المقاربات المتنوعة وفوائدها.

372. والتمس وفد إيران (جمهورية _ الإسلامية) من الأمانة تقديم بعض التوضيحات، وسأل هل أن لجنة العلامات ناقشت مؤشرات الأداء المقترحة وهل قررت الدول الأعضاء اعتماد طريقة الإبلاغ المذكورة. وأعرب الوفد عن قلقه بشأن التقرير المقترح بشأن موضوع العلامات المعروفة جداً. وولفت الانتباه إلى مؤشر الأداء المتعلق بالإطار التشريعي لقواعد تسجيل التصميمات الصناعية وإجراءات الصيانة، وأفاد أن الجمعية العامة هي من سيقدر هل سيعقد المؤتمر الدبلوماسي أم لا. ورأى أن صياغة النص تميزت بالاستباقية والأحكام المسبقة، وبين أن تلك الصياغة يمكن أن تؤدي إلى أحكام مسبقة بشأن قرار الجمعية العامة.

373. وقال وفد اليابان إن لجنة العلامات، على حد علمه، لم توافق بعد على العمل المتعلق بمؤشرات الأداء الثلاثة المتعلقة بعمل لجنة العلامات. وطلب الوفد تأكيد أنه لن يتم المضي قدماً في الأنشطة المذكورة إلا بعد موافقة الدول الأعضاء، وبالاستناد إلى النقاشات داخل لجنة العلامات.

374. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن رضاه، وأبرز أن اعتماد معاهدة قانون التصميم هو أحد الغايات الأساسية في مجال العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والبيانات الجغرافية. وساند الصياغة المقترحة، ورأى أنها استندت إلى وقائع حقيقية، بالإضافة إلى التطورات الأخيرة داخل لجنة العلامات.

375. وأشار وفد تركيا إلى النتيجة المقترحة المتعلقة بالإطار التنظيمي وإطار السياسة العامة لتشريع الملكية الفكرية، بشكل متوازن ومصمم خصيصاً، ضمن البرنامج 1، والتمس من الأمانة تقديم بعض التوضيحات بشأن النسبة المئوية المتعلقة بالنتيجة المرتقبة أولاً.2.

376. وتحدث وفد سويسرا بشأن مؤشرات الأداء الثلاثة المقترحة المتعلقة بالنتيجة المرتقبة أولاً.1. وقال إن لجنة العلامات لم تناقش تلك الأنشطة، وصرح أنه لا ينبغي إصدار أحكام مسبقة بشأن القرار. وقال إن الوفد يفضل في هذه المرحلة أن تكون القراءة عامة أكثر، وأعرب عن انزعاجه عند ذكر المواضيع التي لم تناقشها اللجنة ولم تتفق بشأنها. ونوه الوفد بإنجازات لجنة العلامات وبعملها، وأيد تخصيص ميزانية للنشاط المتعلق بعقد المؤتمر الدبلوماسي بشأن قانون التصميم. ورأى أنه من المعقول أن تتشابه صياغة البرنامج المقترح بشأن المؤتمر الدبلوماسي الذي ورد ضمن البرنامج 1، نسبياً، مع صياغة البرنامج المقترح بشأن المؤتمر الدبلوماسي الذي ورد ضمن البرنامج 4. وأضاف أن مصطلح "brands" الذي ورد في الوثيقة في صيغتها الإنكليزية، تم ترجمته بمصطلح "marques"، والتمس استخدام مصطلح "distinctive signs" بدل ذلك.

377. وأعرب وفد السلفادور عن تأييده لعقد المؤتمر الدبلوماسي وأفاد أن تخصيص ميزانية لذلك النشاط خلال الشائبة المقبلة يعد قراراً صائباً. وولفت إلى النشاط المقترح بشأن العلامات الشهيرة، والتمس تقديم معلومات إضافية، وسأل هل أن

مكاتب الملكية الصناعية ينبغي أن يكون لديها دليل لكيفية تناول العلامات الشهيرة، وهل تم إعداد الخطوط العريضة لبعض الخطط بشأن ذلك المشروع.

378. وشدد وفد مصر على الحاجة إلى معاملة قضية عقد المؤتمر الدبلوماسي بنفس الطريقة في البرنامجين 2 و4. وسأل لماذا ينبغي تقليص مخصصات الميزانية المتعلقة بالمشورة القانونية، إن كان المؤتمر الدبلوماسي سيعقد. وواصل الوفد حديثه بشأن النقطة الثالثة، وطلب بعض التوضيحات بشأن الغاية التي تناولتها الفقرة 38، وتساءل لماذا تم الاكتفاء بالآراء الإيجابية التي أدلت بها 25 بالمائة من البلدان المعنية.

379. وأيد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد مصر. والتمس تعديل الفقرة 1.2 من التقرير الوصفي كي تقر أن أصحاب المصالح لا يقتصرون على صناعات العلامات التجارية والتصميم. وتساءل لماذا تم اقتراح تقارير مواضيعية بشأن البرنامج، إذا لم تناقش اللجنة المناسبة مضمون تلك المواضيع.

380. وساند وفد بلجيكا البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة.

381. وقال وفد إسبانيا إن الأمانة ينبغي أن تعلم اللجنة بالآثار المترتبة على الميزانية جراء تعديل مؤشرات الأداء المقترحة، إن تم تعديل تلك المؤشرات.

382. وأعرب وفد هنغاريا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد إسبانيا وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد سويسرا بشأن مؤشرات الأداء المقترحة المتعلقة بلجنة العلامات.

383. وأيد وفد فرنسا البيان الذي أدلى به وفد سويسرا بشأن مؤشرات الأداء المتعلقة بلجنة العلامات.

384. وساند وفد ألمانيا المواقف التي عبرت عنها وفود بلجيكا والمملكة المتحدة وإسبانيا وفرنسا. وشجع على اعتماد معاهدة قانون التصميم ودعا إلى تخصيص بعض الموارد في الميزانية الحالية.

385. ونوه وفد الصين بالتقدم الذي أحرزته لجنة العلامات. ورأى ضرورة الإبقاء على الهدف المتعلق بعقد المؤتمر الدبلوماسي بشأن معاهدة قانون التصميم وعلى اعتمادات الميزانية المرتبطة بالمؤتمر المذكور.

386. وأبرزت الأمانة أنه يمكن الاستعاضة عن مؤشرات الأداء المقترحة المتعلقة بأنشطة لجنة العلامات، بالصياغة المحايدة التي اعتمدها البرنامج والميزانية 13/2012، من سبيل "التقدم المتعلق بالاتفاق بشأن القضايا الراهنة من جدول أعمال لجنة العلامات"، وقالت إنه يمكن تعديل الأجزاء الوصفية المرتبطة بالبرنامج 2، تبعا لذلك. وأضافت أنه ستم مراجعة الغاية المقترحة المتعلقة بمؤشر الأداء أولا.2.

387. وأنهى الرئيس قائلاً إن اللجنة تقبل الحل المذكور.

388. وافتتح الرئيس النقاشات بشأن البرنامج 3.

389. وقدمت الأمانة البرنامج 3 وبينت أن البرنامج بسيط جدا ودقيق، وقالت إنه يركز على حق المؤلف والحقوق المجاورة، وخاصة على المساعدة التقنية للبلدان النامية. وأفادت أن الأنشطة تهدف إلى مساعدة الدول النامية على الاستفادة من نظام حق المؤلف، والحرص على تمكين تلك الدول من استخدام حق المؤلف والحقوق المجاورة في ثقافتها. وأكدت أن هذا الموضوع لاقى ترحيبا كبيرا. وأبرزت أن الميزانية انخفضت بعض الشيء، واستدركت قائلة إن القطاع سيستخدم تقنيات القطاع الخاص ويبحث عن طرق لتحسين أوجه الفعالية. وأشارت إلى أن مؤشرات الأداء وصفت كثيرا بأنها معقدة نوعا ما، وشددت على التقدم الذي تم إحرازه خلال السنوات الثلاث الماضية، وأعربت عن نيتها مواصلة العمل للتوصل إلى صياغة

وتدابير أفضل، تأخذ في الحسبان التعليقات التي أدلت بها الدول الأعضاء خلال الاجتماع. وصرحت أن الهدف هو مواصلة التعلم والتحسين، في نفس الوقت.

390. وأعرب وفد البرازيل عن قلقه، وذكر أن مخصصات الميزانية المتعلقة بالبرنامج 3 لم تتضمن تنفيذ معاهدة مراكش بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص ضعاف البصر، وأن تنفيذ المعاهدة لا يرد ضمن أولويات الويبو للشثائية المقبلة. وشدد على الحاجة إلى الموارد البشرية والمالية لمواصلة الحوار مع أصحاب المصالح الرئيسيين، وخاصة الأشخاص ضعاف البصر. وأبرزت أن الدول الأعضاء كانت تهدف إلى تحقيق ذلك الهدف عندما ناقشت المعاهدة. وأضاف أنه لا ينبغي اعتبار منصة أصحاب المصالح ضمن الأولويات رغم أنها مكملة للمعاهدة، ودعا إلى اعتبار تنفيذ المعاهدة ضمن الأولويات. وقال إن القرارات المتعلقة بمنصة أصحاب المصالح يجب أن تصدر عن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وليس عن لجنة البرنامج والميزانية. وذكر أن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة لم تناقش ميزانية البرنامج.

391. وطلب وفد سويسرا بعض التوضيحات بشأن الإشارة التي وردت في الصفحة 41 من النص الانكليزي لإطار الإدارة القائمة على النتائج، والمتعلقة بإحدى غايات المؤتمر الدبلوماسي، وأكد أن النقطة 14.3 من الميزانية لم تتضمن أي مخصصات للمؤتمر الدبلوماسي. وتساءل الوفد هل أن ذلك يعني أن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة قد صارت جاهزة في هذه المرحلة لعقد المؤتمر الدبلوماسي خلال الشثائية المقبلة، وأضاف أن ذلك يدل على التقدم الكبير الذي أحرزته اللجنة في هذا الشأن، واستدرك قائلاً إنه لا يمكن الحديث عن المؤتمر الدبلوماسي لأسباب متعلقة بالميزانية. ولفت الانتباه إلى النقاش الذي جرى في اليوم السابق وأعرب عن تأييده للعمل المتواصل الذي تقوم به الويبو بخصوص منصة أصحاب المصالح، من أجل إتاحة النفاذ إلى المعلومات للأشخاص ضعاف البصر، ورأى أن المنصة مكملة لمعاهدة مراكش.

392. وبين وفد مصر أن الصفحة 41 تضمنت إشارة إلى المؤتمر الدبلوماسي، ومضى قائلاً إن النقطة 14.3 من الميزانية لم تتضمن، من جهة أخرى، أي أحكام بخصوص عقد مؤتمر خلال الشثائية المقبلة. والتفت إلى الفقرة المتعلقة بتنفيذ البرنامج 3 لتوصيات جدول أعمال التنمية، ومنها العمل المتعلق بالسياسة العامة بشأن التوصيات 16 و17 و20 و22، أو بشأن المساعدة التقنية المقدمة للدول الأعضاء بناء على الفئة ألف، وذكر أن تلك الفقرة لم تتضمن أي إشارة إلى عقد المؤتمر. والتمس الوفد مراجعة الفقرات وأن تتضمن توصيات خصوصية. وأضاف أن الصفحة 41 نصت على أن الغاية هو أن تصدق 10 بلدان على معاهدة مراكش بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص ضعاف البصر، وأعلن أن المعاهدة لا تدخل حيز التنفيذ إلا إذا صدقت عليها 20 بلداً، وشدد على ضرورة تعديل الغاية لتصير 20 تصديقا خلال الشثائية القادمة.

393. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وقال إن لديه بعض التعليقات بشأن البرنامج 3. وأبرز أن الأمانة تلقت طلباً لتقديم معلومات إضافية بشأن معاملة حق المؤلف والحقوق المجاورة بشكل منفصل. وأضاف أن الوفد طلب معلومات بشأن المؤشرات المتعلقة بالمساعدة التقنية والتدريب، كي تعلم الدول الأعضاء بوضوح ما يتم القيام به ضمن أنشطة التدريب. وخص بالذكر التصديق على المعاهدات الهامة، وقال إنه ينبغي القيام بأنشطة أكثر في هذا الشأن وتقديم المزيد من المعلومات، من سبيل هل تتضمن الأنشطة مثلاً اجتماعات، أو إرسال الخبراء إلى البلدان. وشدد على الغموض بشأن الخطط التي سيتم اعتمادها بهدف معالجة المخاطر الرئيسية واستراتيجيات الحد من وطأتها. وصرح أن خلق الوعي بشأن أهمية حق المؤلف والتشديد على أهميته وملاءمة هذا الحق مع تكنولوجيات المعلومات المتغيرة تبقى مسائل عامة. وأضاف أن الطلب كبير في أفريقيا ولكن وصف الأعمال غامض جداً. وسأل من جديد حول ما تنوي الأمانة القيام به ضمن منصة أصحاب المصالح ومشروع TIGAR، بخلاف معاهدة مراكش، من أجل تمكين الأشخاص ضعاف البصر من النفاذ إلى المعلومات. وقال إن المجموعة الأفريقية لا ترغب في أن تباشر الأمانة أنشطة تجعل العمل بناء على معاهدة مراكش أمراً اختيارياً. وأبرز أن العلاقة التكميلية بين الأنشطة والمعاهدة ليست واضحة، وأكد ضرورة أن تكون الأنشطة مكملة للمعاهدة. وطلب الوفد الأرقام التي تضمنتها الميزانية بخصوص منصة أصحاب المصالح ومشروع TIGAR.

394. وأعرب وفد السلفادور عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد البرازيل بشأن معاهدة مراكش ومنصة أصحاب المصالح.

395. وساند وفد السنغال البيان الذي أدلى به وفد الجزائر بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وولفت إلى المخاطر الأساسية واستراتيجيات الحد من وطأتها، وقال إن الاستراتيجية التي تبرز أهمية التكنولوجيا في مجال حق المؤلف، ستكون أفضل في سياق الحد من وطأة المخاطر من الاستراتيجية العامة التي اقترحت القيام بأنشطة لإذكاء الوعي، بشكل يظهر أهمية حق المؤلف. وطلب إعادة صياغة النتائج المرتقبة التي وردت ضمن النقطة 2.3 قصد إضافة مؤشر الأداء المتعلق بتقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء بهدف إحداث منظمات الإدارة الجماعية، بدل الاكتفاء بالتركيز على التعاون بين الدول الأعضاء التي لديها فعلا منظمات إدارة جماعية.

396. وعبر وفد البرازيل عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد مصر، وشدد على ضرورة أن تكون الغاية المتعلقة بعدد البلدان التي ستصدق على معاهدة مراكش، أكبر من العدد الحالي.

397. وأيد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) البيان الذي أدلى به وفد البرازيل بشأن أهمية تنفيذ نتائج المؤتمر الدبلوماسي في مراكش والأسئلة التي أثارها بشأن المؤتمر الدبلوماسي المتعلق بالثنائية المقبلة. وقال الوفد إنه سيكون من الأنسب تحديد المؤتمرات الدبلوماسية التي سيتم تنظيمها والمواضيع التي ستتناولها تلك المؤتمرات. وأعرب عن مساندته أيضا للالتباس الذي قدمه وفد الجزائر للحصول على معلومات إضافية بشأن مشروع TIGAR.

398. وأجابت الأمانة على الأسئلة المتعلقة بموارد الميزانية المتاحة لتنفيذ معاهدة مراكش بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص ضعاف البصر، وذكر أنه قد تم اعتماد نص المعاهدة بعد تاريخ الميزانية، واستدرك قائلا إن الميزانية المخصصة للبرنامج 3 استبقت، رغم كل شيء، في الفقرة 7.3 تنفيذ معاهدة مراكش المقترحة. وبيّن أن خطط تنفيذ معاهدة مراكش قد بدأت فعلا، وأضافت أن تقديم الدعم لتنفيذ معاهدة بكين سيتواصل. وأعربت عن موافقتها على رفع الغاية المتعلقة بعدد البلدان التي ستصدق على معاهدة مراكش بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص ضعاف البصر، لتنتقل من 10 بلدان إلى 20 بلدا، طبقا للالتباس الذي قدمته العديد من الوفود. وولفت إلى الأسئلة المتعلقة بالعلاقة بين الأنشطة التي تدعم معاهدة مراكش بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص ضعاف البصر والأنشطة المتعلقة بمشروع TIGAR، وأفادت أنه سيتم ضم تلك الأنشطة معا، قصد إزالة أي فرق أو فصل بينها. وقالت إن منصة أصحاب المصالح التابعة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة انطلقت عندما ظهرت الحاجة إلى استخدام المصنفات المحمية بحق المؤلف وإلى تحويلها إلى أنساق يمكن النفاذ إليها. وأبرزت أن ذلك لن يكون ضروريا بعد أن تدخل المعاهدة حيز التنفيذ وتبدأ في العمل، وأكدت أن الفصل سينتهي وأن التكنولوجيا المستخدمة في مشروع TIGAR ستساعد عملية تنفيذ المعاهدة. وصرحت أن شعبة المالية ستتناول المادة المتعلقة بالمؤتمر الدبلوماسي الذي سيعقد خلال الثنائية المقبلة.

399. وأبرزت الأمانة أن النص لم يتضمن إشارة إلى توصيات خصوصية من جدول أعمال التنمية. وأضافت أن كل ما تم القيام به في البرنامج 3 ركز، من جهة أخرى، على التنمية. وأضافت أن العمل المعياري الذي تقوم به اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة ينفع البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء، واستدركت قائلة إن معظم عمل اللجنة يركز على التقييدات والاستثناءات، وخاصة على مصالح الدول النامية. وأعلنت أن 95 بالمائة من العمل المتعلق بمجال الصناعات الثقافية والإبداعية يركز على تطوير اهتمامات البلدان. وذكرت أن اللجنة تضم ثلاث شعب. وقالت إن إحدى الشعب هي شعبة قانون حق المؤلف، وأضافت أن الشعبة تقدم المساعدة التقنية بشكل كامل إلى البلدان النامية، وأوضحت أن الشعبة تدير عمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، الذي ذكر ما سبق، وأشارت إلى شعبة البنية التحتية لحق المؤلف، وقالت إنه تم وصف الشعبة خلال جلسة يوم الاثنين، وبيّن أن الشعبة تدير كامل البنية التحتية التي تهدف إلى مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من الفوائد التي يتيحها نظام حق المؤلف والحقوق المجاورة. وأعلنت أن البنية التحتية تضم مشروع TIGAR والشركات المشتركة والتكنولوجيا التي تساعد البلدان النامية على إدارة أنظمة

التسجيل الطوعي لحق المؤلف. وأفادت أن التكنولوجيا المذكورة استخدمت في العديد من البلدان في أمريكا اللاتينية. وأقرت الأمانة بأنه سيكون من المعقول أن تعكس وثائق الميزانية مقدار العمل الذي قام به القطاع بشأن تطوير البلدان.

400. وأجابت الأمانة على الالتماس الذي قدمه وفد الجزائر بشأن تقديم المزيد من المعلومات المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة، بشكل منفصل، وقالت إن جميع أوجه المساعدة التقنية التي يقدمها البرنامج 3 للدول الأعضاء، تركز على حق المؤلف والحقوق المجاورة معاً. وأقرت بأنه لم يتم في بعض الأحيان ذكر الحقوق، وبينت أن العمل تناول حق المؤلف والحقوق المجاورة كلما طلبت البلدان المساعدة التقنية. وأعربت عن اعتقادها أنه يمكن التمييز بين المجالين وأن تتضمن الوثيقة التمييز المذكور، وشددت على أن ذلك لن يعكس، من جهة أخرى، طريقة عمل البرنامج 3، لأن جميع الأنشطة تغطي مجموعة كبيرة من حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. وقالت إن كل الأنشطة تتناول كلا العنصرين، حتى وإن لم يكن ذلك واضحاً. وفتت الانتباه إلى تطوير نظام WIPOCOS المعني بالشركات المشتركة، وإلى إدراج الحقوق المجاورة، وأنهت قائلة إنها ذكرت في السابق.

401. وواصلت الأمانة الحديث وتناولت السؤال حول كيف يمكن للدول الأعضاء أن تفهم ما الذي تقوم مؤشرات الأداء بقياسه. ونوهت بالتقدم الذي تم إحرازه وأقرت بأن المؤشرات ليست مثالية وأعربت عن ترحيبها بالاقترحات. والتفتت إلى العمل الذي قامت به الأمانة للتشجيع على التصديق على المعاهدة، وأعلنت أن ذلك النشاط يتطلب تفسير الأحكام التي وردت في المعاهدة وفوائدها لكل دولة عضو على حدة، بما في ذلك إجراء نقاشات مع الخبراء الوطنيين والخبراء الآخرين في الويبو. وأضافت أنه يشمل أيضاً دراسة القانون الوطني لحق المؤلف في سياق القرن الواحد والعشرين والبيئة الرقمية. وشددت على أن الأمانة لم تشجع الدول الأعضاء أو مطالبتها أو تشترط عليها أو تجربها على إدخال تعديلات على القوانين الوطنية لحق المؤلف. وبينت أن الأمانة تقدم المعلومات وتستجيب إلى احتياجات الدول الأعضاء كلما طلب منها ذلك. وأفادت أن استراتيجية إدارة المخاطر تعد مبادرة حديثة في البرنامج 3، وقالت إنها بالضرورة ستكون عامة. وأبرزت أن جوهر الاستراتيجية هي التحديات التي تواجه حق المؤلف في البيئة الرقمية، وصرحت أن الويبو هي منظمة معنية بالملكية الفكرية وأكدت أنه من الأفضل أن تقوم المنظمة بشيء حيال تلك التحديات كي تستجيب إلى طلبات الدول الأعضاء، وأعلنت أن الأمانة تتعاون غالباً مع أصحاب المصالح الآخرين المهمين بهذا المجال. وأفادت أن الاستراتيجية الرئيسية للحد من وطأة المخاطر هي مواصلة إذكاء الوعي، خاصة في البلدان النامية، للتأكد من أن تلك البلدان تفهم الآثار المترتبة عن التكنولوجيا المتطورة تدريجياً. وبينت أن استراتيجية الحد من وطأة المخاطر تضمنت إشارة إلى "مشهد تكنولوجي بصدور التطور". والتفتت الأمانة إلى السؤال المتعلق بتمويل المؤتمرات الدبلوماسية خلال الثنائية المقبلة، ومنها المؤتمر المحتمل الذي ورد في البرنامج 3. وأعلنت أن ميزانية الثنائية 2014/2015 تتضمن ثلاثة مؤتمرات. وشككت في إمكانية عقد المؤتمرات الثلاثة. وأكدت إمكانية تحويل الأموال من برنامج إلى آخر قصد استخدام الأموال للمؤتمرات التي لم تعقد لتسديد المصاريف المتعلقة بالمؤتمرات التي يتم عقدها. وأبرزت أنه تم القيام بالشيء ذاته خلال الثنائية 2012/2013. وختمت قائلة إن السيناريو المذكور أثبت الفائدة التي يمكن تحقيقها بفضل تحويل الأموال بين البرامج.

402. ولفت وفد الجزائر الانتباه إلى مشروع TIGAR وسأل من جديد كم ستكون كلفته. وأعرب عن رغبته في معرفة الموارد التي تم تخصيصها للمشروع خلال 2012 و2013، وكم تنوي الأمانة أن تخصص له خلال الثنائية 2014/2015.

403. وشكر وفد المكسيك الأمانة وأشاد بنجاح مؤتمر مراكش الدبلوماسي. وأيد زيادة العدد المستهدف، المتعلق بالبلدان التي ستصدق على المعاهدة، بشكل يمكن من تنفيذ المعاهدة على أفضل وجه ممكن.

404. وأشار الرئيس إلى أن الأمانة وافقت فعلاً على زيادة العدد المستهدف المتعلق بالبلدان التي ستصدق على معاهدة مراكش بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص ضعاف البصر، وقال إن العدد المستهدف يبلغ 20 بلداً، حالياً.

405. وعبرت الأمانة عن رغبتها في تناول السؤال بشأن مخصصات الميزانية المتعلقة بمشروع TIGAR من جديد، قصد تقديم إجابة دقيقة. وأفادت أن تلك المخصصات ترد ضمن الميزانية الجمالية المعتمدة للشائبة 15/2014، والتي تبلغ 2,8 مليون فرنك سويسري، واستدركت قائلة إن التحليل المفصل غير متاح حالياً. وأضافت أن تفاصيل الأرقام المتعلقة بالشائبة 13/2012 غير متاحة أيضاً في الوقت الحاضر.
406. وافتتح الرئيس النقاشات بشأن البرنامج 4.
407. وقال وفد ألمانيا إن تخصيص موارد الميزانية لا ينبغي أن يستند إلى أحكام مسبقة بشأن قرار الجمعية العامة. وأعرب عن رغبة الوفد في أن يعكس النص ذلك. وشدد على ضرورة التوصل إلى صياغة محايدة للبرنامجين 2 و4.
408. وأوضح الرئيس أنه سيتم استخدام نفس الصياغة في البرنامجين 2 و4.
409. وأعلن وفد السلفادور أن لديه بعض التعليقات بشأن "المخاطر الرئيسية واستراتيجيات الحد من وطأتها". وتساءل إن كان يمكن التوصل إلى كلمة أفضل يستعاض بها عن "وفاق". وأشاد بمضمون "إطار النتائج"، واستدرك قائلاً إن الوفد من جهة أخرى يفضل إعادة صياغة النص كي تكون مشابهة لصياغة البرامج الأخرى.
410. ورأى وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أن التعديل لا ينبغي أن يقتصر على صياغة بعض مؤشرات الأداء الخصوصية. وأبرز أن كلمة "وفاق" وردت بعض المرات، من سبيل الفقرة 3.4، بينما استخدمت كلمة "اتفاق" في مواضع أخرى. وأشار إلى أن الدول الأعضاء يمكنها من الناحية القانونية أن تتخذ قراراتها باستخدام بعض الآليات المختلفة، سواء عبر الوفاق أو عبر وسائل أخرى. وأضاف أن عملية اتخاذ القرار تؤدي في النهاية إلى الاتفاق. واقترح التدقيق في النص بأكمله وتحسين اتساقه بهدف الحيولة دون أي فهم سيئ أو أحكام مسبقة بشأن الطرق التي يمكن أن تستخدمها الدول بهدف التوصل إلى قرارات.
411. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وعبر عن اعتقاده أن "إطار النتائج" لا يعكس كل ما يشمله البرنامج 4، وقال إن الإطار لا يبدو طموحاً بشكل كاف. وأفاد أن النص لم يتضمن كل ما يقوم به البرنامج 4. وذكر أنه يمكن إضافة نتيجة مرتقبة ثالثة، من سبيل المشورة التشريعية والمشورة المتعلقة بالسياسة العامة التي تقدمها الأمانة إلى الدول الأعضاء. ورأى ضرورة تقديم صورة أوضح بشأن ما تقوم به الأمانة فعلاً.
412. وأوضح وفد الهند أن طلبه بخصوص اتساق البرنامجين 2 و4 لا يتعلق فقط بالإشارات إلى المؤتمر الدبلوماسي، بل يشمل أيضاً الجوهر العام للبرنامجين. ولفت الانتباه إلى الفقرة 1.2 وقال إنها تنص على أن "البرنامج 2 سيسعى إلى تحقيق نتائج تمكن الويبو من دفع التطور المتوازن للإطار الدولي للعلامات التجارية والتصاميم"، وصرح أن الفقرة 3.4 تنص من جهة أخرى على أن "النتائج الدولية تعتمد على الوفاق بين الدول الأعضاء". وخلص إلى أن طريقتي التعامل مختلفتان بشكل واضح. وأعرب عن تأييده للتعليقات التي أدلى بها وفد جمهورية إيران الإسلامية بشأن استخدام كلمتي "وفاق" و"اتفاق". وشدد على ضرورة اعتماد طريقتي تعامل متشابهتين. وساند التعليقات التي أدلى بها وفد الجزائر بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.
413. وأيد وفد البرازيل التعليقات التي أدلى بها وفد الجزائر بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، ووفد الهند. وعبر عن شكه في انخفاض الموارد المتعلقة بالنتيجة المرتقبة ثالثاً. 2 "كفاءات معززة للموارد البشرية القادرة على تناول طائفة واسعة من الطلبات من أجل الانتفاع الفعال بالملكية الفكرية لأغراض التنمية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر". وبين أن السبب الذي ورد في الفقرة 9.4 هو "كثافة مسار اللجنة الحكومية الدولية، والتركيز عليه". وتساءل الوفد إن كانت الأمانة لا تعتبر أن العمل بشكل أكثر كثافة على تعزيز الكفاءات سيساعد على تحقيق نتيجة جيدة في اللجنة الحكومية الدولية.

414. وساند وفد السويد التعليقات التي أدلى بها وفد ألمانيا. وقال إنه من المهم بمكان ألا يعتمد تخصيص الموارد على أحكام مسبقة بشأن القرار الذي ستنخذه الجمعية العامة. وأعرب عن ارتياحه بصياغة "إطار النتائج" التي اقترحتها الأمانة. وصرح أن الصياغة طموحة ولكن متوازنة.

415. وعبر وفد سويسرا عن قلقه بشأن الفقرة 3.4 المتعلقة بمشاركة الشعوب الأصلية والجماعات المحلية وتمثيلها في اللجنة الحكومية الدولية. وأشار إلى البيان الذي تم الإدلاء به خلال الدورة الأخيرة للجنة الحكومية الدولية بشأن افتقار صندوق التبرعات إلى الأموال. وشدد على أهمية ضمان مشاركة الشعوب الأصلية والجماعات المحلية. وأفاد أنه يدرك مدى صعوبة أن تمنح الدول الأعضاء بعض الأموال للصندوق بشكل منفرد. وأبرز الجهود السابقة لجمع الأموال، وأقر بصعوبة القيام بذلك. وتساءل هل يمكن أن تمنح الويبو من ميزانيتها العادية بعض الأموال لصندوق التبرعات. ورأى أن ذلك سيكون مفيداً لاستمرارية عمل اللجنة الحكومية الدولية والمؤتمر الدبلوماسي. وأعرب عن اهتمامه بمعرفة رأي الوفود وهل تعتقد الأمانة أنه يمكن القيام بذلك.

416. وقال وفد أستراليا إن بلده ونيوزيلندا منحتا في الفترة الأخيرة أموال إضافية لصندوق التبرعات. وعبر عن استيائه من أن الصندوق لم يتلق أي تبرعات من مصادر أخرى. وأشاد بالاقترح الذي أدلى به وفد سويسرا. وأعلن رغبته في النظر في الاقتراح بشكل أعمق.

417. وأجابت الأمانة على الأسئلة التي طرحتها الوفود. وأشارت إلى الاتساق بين البرنامجين 2 و4، ولفتت الانتباه إلى الاقتراح المتعلق بتغيير مؤشر الأداء الأول الذي تضمنه البرنامج 4، كي يتماشى مع مؤشر الأداء في البرنامج 2، من أجل التوصل إلى "اتفاق خلال نقاشات اللجنة الحكومية الدولية بشأن صك قانوني دولي أو أكثر". وذكرت أن التعامل مع البرنامجين بشكل مختلف لم يكن عن قصد، وأعربت عن أسفها لأي سوء فهم يكون قد حصل. ولفتت إلى السؤال الذي طرحه وفد بيرو، وقالت إنه تم وضع مبلغ 0,8 مليون فرنك سويسري جانبا، من أجل عقد المؤتمر الدبلوماسي، مثلما ورد في الصفحة 25. وأضافت أنها قامت بنفس الشيء تماما مع البرنامج 2. وشددت على أن مستوى الالتزام هو ذاته بشأن البرنامجين. وأفادت أن التعليق الذي أدلى به وفد السلفادور بشأن الصياغة، مشابه للتعليقات التي أدلت بها الوفود الأخرى بشأن استخدام كلمة "وافق". وتساءلت الأمانة إن كان من المقبول الاستعاضة عن "وافق" بكلمة "اتفاق". وأشارت إلى السؤال الأول الذي طرحه وفد الجزائر، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وأكدت أن التوصل إلى اتفاق بشأن وضع صك قانوني دولي أو أكثر خلال الشائبة الحالية يعد أمراً طموحاً رغم التقدم الهام الذي أحرزته اللجنة الحكومية الدولية. وشددت على أن أنشطة البرنامج 4 ستركز على اللجنة الحكومية الدولية. وفتحت إلى التعليق الثاني الذي أدلى به وفد الجزائر- بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وقالت إن النتيجة المرتقبة الثانية ستشمل المشورة التشريعية والمشورة المتعلقة بالسياسة العامة. وصرحت أن الأمانة لا تمنع دراسة صياغة أخرى، إذا لم يكن من الممكن أن توافق الوفود على مشروع النص في صيغته الراهنة. وفتحت الانتباه إلى المخاوف التي أعرب عنها وفد البرازيل، وأبرزت أنه قد تمت زيادة الموارد قصد دعم اللجنة الحكومية الدولية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن صك قانوني أو أكثر، وأوضحت أن المبلغ الإضافي يتضمن أنشطة تعزيز الكفاءات المتعلقة باللجنة الحكومية الدولية. وأشارت إلى صندوق التبرعات، وأعربت عن شكرها لوفدي أستراليا ونيوزيلندا على الأموال التي منحتها للصندوق قصد تمكينه من تمويل مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية في الدورة القادمة للجنة الحكومية الدولية. وأوضحت أنه يجب تنقيح القانون الأساسي لصندوق التبرعات، إذا أرادت الدول الأعضاء تمويل مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية باستخدام ميزانية الويبو العادية، وأضافت أن القانون الأساسي لا ينص على إمكانية التمويل باستخدام الميزانية. ومضت قائلة إن الجمعية العامة يمكنها أن تتخذ القرار بشأن التنقيح، إذا اقترحت الدول الأعضاء ذلك.

418. والتمس وفد ألمانيا أن تقرأ الأمانة مؤشرات الأداء المتعلقة بالبرنامجين 2 و4.

419. وأيد وفد مصر مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية والجماعات المحلية في مسار اللجنة الحكومية الدولية. وشدد على الضائقة المالية التي يمر بها صندوق التبرعات. وتساءل إن كان يمكن للويو أن تمويل مشاركة المنظمات غير الحكومية. وأفاد أن الشعوب الأصلية والجماعات المحلية صنفت كمنظمات غير حكومية، وقال إن الويو تمويل فقط ممثلي الحكومات. وسأل هل سجلت سابقة في هذا الصدد.

420. واقترح وفد الهند إضافة "من طرف مؤتمر دبلوماسي" بعد "اعتماد صك قانوني دولي أو أكثر" ضمن "الغاية" في "إطار النتائج". وأكد أن تلك الصياغة ستستسق مع صياغة البرنامج 2.

421. وساند وفد البرازيل النقاط التي أثارها وفد مصر، من خلال الأسئلة التي أدلى بها، بخصوص صندوق التبرعات. وأيد البيان الذي أدلى به وفد السلفادور وأعرب عن انشغاله أيضا بالمخاطر الرئيسية واستراتيجيات الحد من وطأتها. وقال إن الوفد يدرك أن الدول الأعضاء قد لا تتوصل إلى اتفاق. وأبرز أن ذلك لم يكن مناسباً. وتساءل ما مدى فائدة المخاطر الرئيسية، وذكر أن الوفد لفت الانتباه إلى تلك النقطة خلال النقاشات بشأن البرنامج 1.

422. وشدد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) على أنه لا يرغب في إجراء عملية تصويت. واقترح اختيار عبارة محايدة جداً. وصرح أن العملية تتعلق باتخاذ القرار. وأعرب عن اقتراحه الاستعاضة عن كلمة "وفاق" بكلمة "قرار". وأضاف أن النتائج الدولية تعتمد على القرارات التي تتخذها الدول الأعضاء فيما بينها. وساند الاقتراح الذي أدلى به وفد الهند. وأشار إلى الصياغة الجديدة المتعلقة بمؤشر الأداء الأول الذي اقترحه الأمانة، واقترح إضافة عبارة "بشأن المعارف التقليدية وأوجه التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية" بعد "الاتفاق خلال نقاشات اللجنة الحكومية الدولية بشأن صك قانوني دولي أو أكثر". وأعرب عن مساندته لوفد الهند في المشاغل التي أثارها. وأعلن أن الفقرة 3.4 تعطي انطبعا بأن عقد المؤتمر الدبلوماسي ليس أمراً متوقعاً. وأبرز أن الصياغة الحالية لا تدفع الدول النامية إلى الاعتقاد أنه سيتم عقد المؤتمر الدبلوماسي، خاصة بالمقارنة مع الصياغة المتعلقة بمعاهدة قانون التصميم. وختم قائلاً إن وثيقة البرنامج والميزانية ينبغي أن تكون محايدة.

423. والتفت وفد السويد إلى الاقتراح الذي أدلى به وفد الهند، وأعرب عن اعتقاده أن إضافة عبارة "من طرف المؤتمر الدبلوماسي" قد لا تكون ضرورية، طالما أنه لا ينبغي الاعتماد على الأحكام المسبقة بشأن القرار الذي ستتخذه الجمعية العامة. وقال إن طرق اتخاذ القرار في العمليتين، وأنساقها، بالإضافة إلى النتائج النهائية لمثل تلك الصكوك، قد تختلف من برنامج إلى آخر. وأعلن أنه يفضل عدم إضافة "من طرف المؤتمر الدبلوماسي".

424. وأجاب وفد الهند على السؤال الذي أثاره وفد السويد. وقال إن الصياغة التي اقترحتها الوفد تنبع من قرار الجمعية العامة لسنة 2012. وأفاد أن الصياغة ليست جديدة.

425. وصرحت الأمانة أن لجنة الويو الاستشارية المستقلة للرقابة (IAOC) طلبت من الأمانة، منذ ثنائية 07/2006 أن تطبق إدارة المخاطر، بهدف تعزيز أطر الرقابة الداخلية. وأضافت أن إدارة المخاطر تعد أيضاً جزءاً لا يتجزأ من إطار إدارة الأداء. وقالت إن الأمانة عرست إدارة المخاطر في الأعمال العادية اليومية، وفي خطط العمل، كي يتمكن المديرون من إدارة البرامج بنجاح، من خلال فهم المخاطر واستراتيجيات الحد من وطأتها. وأعربت عن رغبة الأمانة في اقتراح الإبقاء على عبارة "المخاطر الأساسية واستراتيجيات الحد من وطأتها"، لأن إزالتها ستضعف إطار إدارة الأداء. والتفت إلى الاقتراح الذي أدلى به وفد الهند، وبينت أنها لا تعارض الاقتراح لأنه يتماشى مع نص البرنامج 2، ومع ولاية اللجنة الحكومية الدولية. وأفادت أن وفد جمهورية إيران الإسلامية قد اقترح إضافة "بشأن المعارف التقليدية وأوجه التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية"، وصرحت أن ذلك لن يكون مشكلة. وأجابت على الالتباس الذي قدمه وفد ألمانيا، وقرأت الأمانة مؤشر الأداء المتعلق بالبرنامج 2، وهو كما يلي: "الاتفاق بشأن الإطار التشريعي المتعلق بتسجيل التصاميم الصناعية وتدابير الصيانة"، وقرأت بعد ذلك الغاية المتعلقة بذلك المؤشر، وهي كما يلي: "اعتماد معاهدة قانون التصميم من طرف المؤتمر الدبلوماسي". ولفتت الانتباه إلى الاقتراحات التي أدلى بها وفد الهند وجمهورية إيران الإسلامية، وقالت إن مؤشر الأداء المتعلق

بالبرنامج 4 ينص على أن "الاتفاق خلال النقاشات داخل اللجنة الحكومية الدولية بخصوص صك قانوني دولي أو أكثر بشأن المعارف التقليدية وأوجه التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية"، وأضافت أن صياغة الهدف ستضمن "اعتماد صك قانوني دولي أو أكثر، من طرف المؤتمر الدبلوماسي". وأوضحت أنه ستتم الاستعاضة عن كلمة "وفاق" التي وردت في الفقرة 3.4 بكلمة "قرار". وأشارت إلى التعليقات التي أدلت بها بعض الوفود، واقترحت أن يتم اختصار الجملة الثانية التي وردت في الفقرة 3.4 فتصير كما يلي: "وما زالت وجهات النظر متباينة بخصوص عدد من القضايا". والتفتت إلى السؤال المتعلق بإمكانية استخدام ميزانية الويبو العادية بغرض مشاركة المنظمات غير الحكومية، وأوضحت أن القانون الأساسي الحالي لصندوق التبرعات لا يمكن الأمانة من القيام بذلك. وشددت على ضرورة أن تصدر الدول الأعضاء قراراً بهذا الشأن، لإدخال ذلك التعديل. وأعلنت أن الويبو لم تمول إلى حد الآن مشاركة أي منظمة غير حكومية في أي هيئة تابعة للويبو، باستخدام الميزانية العادية.

426. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن رغبته في أن يوضح أنه تمت الاستعاضة عن كلمة "وفاق" بكلمة "قرار".

427. وأكد الرئيس البيان الذي أدلى به وفد إيران.

428. وافتتح الرئيس النقاشات بشأن البرنامج 5.

429. ولفت وفد السلفادور الانتباه إلى التنوع المتزايد في حالة التقنية الصناعية السابقة في نظام البراءات العالمي الذي أشارت إليه الفقرة 1.5 من الوثيقة، وأكد أهمية الجهود التي يبذلها المكتب الدولي بهدف إضافة الإسبانية إلى اللغات المتاحة في واجهة المنصة القائمة على الإنترنت للخدمات الإلكترونية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، ويين أن تلك الواجهة تتيح التفاعل مع نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات من طرف مودعي الطلبات والمكاتب والسلطات. والتفتت إلى الموارد، وأفاد أن الميزانية المقترحة للنتيجة المرتقبة ثانياً 2. "تحسين نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات" للثلاثية 15/2014 بلغت 3,106 مليون فرنك سويسري بعد التحويلات، وأضاف أن الميزانية المعتمدة لهذا البند بلغت بعد التحويلات 3,225 خلال الثلاثية 13/2012 و 3,263 مليون فرنك سويسري خلال الثلاثية الجارية، وسأل ما هي أسباب هذا الانخفاض.

430. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن ترحيبه بالتزام المكتب الدولي بنوعية الخدمات المقدمة لمستخدمي نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، تمشياً مع استراتيجيات التنفيذ المبينة في البرنامج 5، وشدد على أهمية التركيز على تدابير التسويق والتحكم في الكلفة والفعالية. ولفت الانتباه إلى المؤشرات المتعلقة بعمليات معاهدة التعاون بشأن البراءات المبينة في المرفق الخامس، وأثنى على المكتب الدولي وأشاد بانخفاض متوسط تكلفة معالجة كل طلب منشور بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. والتفتت إلى الوفورات الناتجة عن انخفاض تكاليف معالجة الطلبات، وسأل ما هي النسبة المئوية للمكاسب المتأتية من زيادة الفعالية، والتي يستعدها نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، وتنفع المستخدمين. وصرح أنه من المسلمات أن مستوى الرسوم هو أحد أكبر العوائق التي تحول دون النفاذ إلى نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، خاصة في حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأكد ضرورة أن يضمن المكتب الدولي "فعالية التكلفة" لجميع مستخدمي معاهدة التعاون بشأن البراءات، من خلال تقديم خدمات متميزة إلى مستخدمي معاهدة التعاون بشأن البراءات، دون اللجوء إلى زيادة التكاليف. وأشار إلى الجهود السابقة المتعلقة بمزيد تحليل القضايا المرتبطة بتسويق معاهدة التعاون بشأن البراءات وبالسياسة العامة لنظام المعاهدة، باعتباره جزءاً من مبادرات برنامج التقويم الاستراتيجي، وأعرب الوفد عن أمله في أن تؤدي تلك الجهود إلى تغيير السياسات العامة والممارسات المتعلقة بتقديم خدمات الملكية الفكرية العالمية، كي تصبح موجهة أكثر إلى المستخدمين. ورحب بالنقاشات الجارية داخل الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، بخصوص خفض الرسوم التي يجب أن تسدها الشركات الصغيرة والمتوسطة. ولفت الانتباه إلى المؤشرات المتعلقة بإنتاجية الفحص الشكلي المبينة في المرفق الخامس من الوثيقة، والتمس من المكتب الدولي أن يقدم أرقاماً مستقلة تميز بين الفحص الشكلي التي يجريه المكتب الدولي

على الطلبات باعتباره مكتب استلام الطلبات، والفحص الشكلي الذي يجريه المكتب على الطلبات التي يستلمها من مكاتب استلام أخرى. وطلب من المكتب الدولي أن يقدم توضيحات إضافية بشأن مؤشري الأداء "عدد الطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات الواردة من البلدان المتقدمة والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر (البرنامج المسؤول هو البرنامج 10)" و"النسبة المئوية للطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات (البرنامج المسؤول هو البرنامج 20)" المبينين في الهدف الاستراتيجي الثاني المتعلق بالنتيجة المرتقبة ثانيا.1 "تزايد إيداع طلبات البراءات الدولية عن طريق معاهدة التعاون بشأن البراءات". ولفت الانتباه إلى تقييم النتيجة ثانيا.1، وأفاد أن البرنامج 10 يندرج ضمن التعاون مع بعض البلدان في أوروبا وآسيا وأن البرنامج 20 يندرج ضمن عمل مكاتب الويبو الخارجية، وتساءل كيف يتم حساب استخدام معاهدة التعاون بشأن البراءات من طرف مودعي الطلبات من جمهورية كوريا، وشدد على أن جمهورية كوريا لديها خامس أعلى عدد طلبات مودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات مقارنة ببلدان المنشأ الأخرى، وذكر أن عدد الطلبات المودعة بلغ 12 000 في 2012.

431. وأشار وفد البرازيل إلى مؤشر الأداء المتعلق بعدد مودعي الطلبات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات من مواطني البلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر والبلدان المتقدمة، والمبين في الهدف الاستراتيجي الثاني ضمن النتيجة المرتقبة ثانيا.1، وقال إنه من الأنسب أن يتضمن الهدف الاستراتيجي مؤشر أداء يشمل مودعي الطلبات من البلدان النامية، والتمس من الأمانة أن تقدم معلومات إضافية بشأن الأساس المنطقي الذي استند إليه هذا المؤشر وسأل لماذا لا يقابله أي مؤشر أداء يتعلق بالبلدان النامية.

432. وطلب وفد الجزائر من الأمانة أن تقدم تفسيراً بشأن تعديل صياغة النتيجة المرتقبة ثانيا.1. وبين أن صياغة النتيجة المذكورة، التي وردت في البرنامج والميزانية 13/2012، تنص على "استخدام معاهدة التعاون بشأن البراءات استخداماً استراتيجياً مستنيراً من قبل جميع المبتكرين الذين يمكنهم الاستفادة من المعاهدة"، وأبرز أنه تم تعديل الصياغة التي وردت في مشروع البرنامج والميزانية 15/2014 وصارت تنص على "تزايد إيداع طلبات البراءات الدولية عبر معاهدة التعاون بشأن البراءات". وأعرب عن اعتقاد الوفد أن التعديل المذكور يركز على الكمية على حساب النوعية، واقترح إضافة كلمة "مستنير" إلى التعريف المقترح، كي تعكس النتيجة المرتقبة ثانيا.1 الجوانب النوعية والكمية على حد سواء.

433. ورأى وفد اليابان ضرورة إبقاء التركيز على النوعية وتعزيز ذلك التركيز في سياق بنية ميزانية الويبو، ورحب بالبرنامج والميزانية المقترحين بشأن البرنامج 5، وخاصة بالأهمية التي أسندتها البرنامج والميزانية لتحسين نوعية الخدمات وكميتها على حد سواء. واستدرك قائلاً إن الموارد محدودة، وشدد على ضرورة الانتباه إلى قضايا خفض التكاليف ومكاسب الفعالية. وطلب معلومات إضافية بشأن الزيادة المقترحة في تكاليف الموظفين في مشروع الميزانية لشائية 15/2014 ضمن البرنامج 5، وأفاد أن الزيادة تبلغ 13,9 مليون فرنك سويسري.

434. وأجابت الأمانة على الاستفسار الذي طرحه وفد السلفادور بشأن الميزانية المقترحة للنتيجة المرتقبة ثانيا.2، وقالت إن المصاريف الفعلية المرتبطة بالنتيجة ثانيا.2 خلال الشائبة الجارية تعد أقل من التوقعات الأولية. وأفادت أن المصاريف الضرورية لتمويل مشاركة بعض الدول الأعضاء في دورات الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، تعد أبرز العوامل التي تحدد النفقات بخلاف الموظفين المتعلقة بهذه النتيجة، وأضافت أن المصاريف الفعلية المتعلقة بمشاركة هذه الدول الأعضاء كانت أقل من التوقعات. وبينت أن الأرقام التي وردت في الميزانية للشائية 15/2014 كانت أقل، وشددت على أنها تعكس بشكل أدق الموارد المطلوبة في هذا المجال. وأكدت الأمانة للجنة أن البرنامج والميزانية 15/2014 يتضمن أموالاً كافية لمواصلة العمل الجيد الذي تم القيام به خلال السنوات الأخيرة، في مجال تحسين نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات.

435. وأجابت الأمانة على السؤال الذي طرحه وفد جمهورية كوريا بشأن استخدام الوفورات المتأتية من انخفاض تكاليف معالجة الطلبات، وذكرت أن الرسوم التي يجمعها المكتب الدولي من نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات تستخدم، بناء على

نموذج التمويل المعتمد في المنظمة والذي يحظى بتأييد واسع، وأبرزت أن الاستخدام لا يقتصر على تشغيل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات بل يشمل أيضا العديد من أنشطة المنظمة التي لا تتعلق بمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وقالت إن تشغيل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات من خلال المكتب الدولي، يضمن أن تحقق المنظمة الأهداف العامة المتعلقة بالميرانية، بفضل تقديم نوعية عالية من الخدمات بكل فعالية. وأفادت أن المكتب تناول قيمة الخدمات لدى المستخدمين ومودعي الطلبات، وأبرزت أن المكتب اعتمد مقارنة حاول من خلالها أن يدرك أن مودعي الطلبات من مختلف أنحاء العالم يتطلعون إلى نظام ملكية فكرية سليم ومتكامل على أحسن نحو ممكن من جميع الجوانب. وشددت على صعوبة قياس تلك المسألة لأنها تتعدى حدود معاهدة التعاون بشأن البراءات، وأضافت أن العديد من أنشطة الويبو الأخرى يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، وأوضحت أن تلك الأنشطة لها تأثير على قيمة الخدمات التي يقدمها نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات إلى مستخدميه في النهاية. والتفتت إلى قضية تسويق معاهدة التعاون بشأن البراءات وسياسة تحديد الأسعار التي أثارها وفد جمهورية كوريا، وأقرت بأن الدراسة الخارجية التي أعدت بطلب من المكتب الدولي قدمت إسهامات مفيدة، واستدركت قائلة إن القرار النهائي بشأن تحديد الرسوم يبقى في يد الدول الأعضاء. وبينت أن بعض النقاشات داخل الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات تناولت قضية خفض رسوم المعاهدة، وأعلنت أن النقاشات ستواصل خلال الدورة المقبلة للفريق العامل.

436. وأجابت الأمانة على السؤال الذي أثاره وفد جمهورية كوريا بشأن مؤشرات الأداء المتعلقة بإنتاجية الفحص الشكلي الذي ينجزه المكتب الدولي، وأوضحت أن المهام المذكورة حكر على المكتب الدولي وتشمل التقاط البيانات وإعداد الوثائق للنشر، ولا تشمل تكرار العمل الذي أداه مكتب الاستلام. ورأت الأمانة أنه لا يمكن في الوقت الحاضر تقديم مؤشرات منفصلة تتعلق بإنتاجية الفحص الشكلي للطلبات التي ترسلها مكاتب الاستلام الأخرى، من جهة، وإنتاجية الفحص الشكلي للطلبات التي تودع مباشرة لدى المكتب الدولي باعتباره مكتب الاستلام، وأعربت عن استعابها للنظر أكثر في هذه القضية قصد تحديد إن كان يمكن تقديم تلك المؤشرات المنفصلة في المستقبل. وأشارت إلى قضية تطوير المقاييس بشكل يشمل نظام المعاهدة بأكمله، بما في ذلك أداء المكتب الدولي، وقالت إن الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات يتناول تلك القضية حاليا بالنقاش، وأضافت أن الجهود ستتركز، في سياق تلك النقاشات، على تطوير مقاييس الفحص الشكلي على نحو أفضل.

437. وأجابت الأمانة على الالتماس الذي تقدم به وفد جمهورية كوريا بهدف الحصول على معلومات إضافية بشأن إدراج مؤشري الأداء "عدد الطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات الواردة من البلدان المتقدمة والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر" و"النسبة المئوية للطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات"، وقالت إن المؤشرين يعدان من مساهمات القطاعات الأخرى، وأضافت أن المؤشرين يخصصان النتائج المرتقبة التي يجب تحقيقها في تلك القطاعات ضمن البرنامجين 10 و20. وأكدت أن البرنامج 5 لم يتعقب هذين المؤشرين الخصوصيين لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية تقديم الخدمات إلى مستخدمي معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأبرزت أن جمهورية كوريا هي بطبيعة الحال أحد أهم مصادر الطلبات الدولية وأكدت أن المكتب الدولي في تواصل دائم مع مكتب كوريا للملكية الفكرية بالإضافة إلى ممثلي البعثة الدائمة لجمهورية كوريا في جنيف، من أجل التأكد من أن المكتب الدولي يدرك المخاوف التي تثيرها جماعة مودعي الطلبات في جمهورية كوريا ومن أنه يعالج تلك المخاوف. وأشارت إلى أنه تم مؤخرا تعيين مسؤول التنسيق ضمن فريق معالجة الطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات والواردة من جمهورية كوريا. وختمت قائلة إن البرنامج 5 لا يشمل رصد أعداد الطلبات المودعة الواردة من كل بلد على حدة ولا يعتبرها أساسا لاتخاذ القرارات التشغيلية لكل يوم، وأفادت أن المكتب الدولي، من جهة أخرى، يدرك بطبيعة الحال الإحصائيات المتعلقة بالطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات والواردة من كل بلد.

438. والتفتت الأمانة إلى السؤال الذي أثاره وفد البرازيل بشأن الأساس المنطقي الذي استند إليه إدراج مؤشر الأداء المتعلق بعدد مودعي الطلبات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات والواردة من البلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر

والبلدان المتقدمة، وأوضحت أن جدول جميع مؤشرات الأداء المتعلقة بالهدف الاستراتيجي الثاني " تقديم خدمات علمية في مجال الملكية الفكرية من الطراز الأول" يعد مجموعة تضم كل البرامج التي ساهمت في الغايات الجمالية المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، وأفادت أن مؤشر الأداء المتعلق بالبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر والبلدان المتقدمة ورد ضمن البرنامج 10. وأعلنت أن المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي كان يمكن أن يقدم مساهمات مشابهة لو أن أحد أهداف المكتب خلال الثنائية 2014/15 كان زيادة عدد الطلبات المودعة الواردة من دول المنطقة. ولفتت الانتباه إلى أن مستوى المؤشرات المتعلقة بالنتيجة المرتقبة ثانيا.1 ضمن البرنامج 5 كان أرفع من المؤشرات التي قدمتها البرامج الأخرى، وتطلعت الأمانة إلى مزيد مراجعة كل المؤشرات التي قدمتها البرامج المتنوعة التي ساهمت في الغايات الجمالية المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، قصد ضمان اتساق أفضل بين المؤشرات.

439. والتفتت الأمانة إلى الاستفسار الذي طرحه وفد الجزائر بشأن الفرق في صياغة النتيجة المرتقبة ثانيا.1 بين صيغتي البرنامج والميزانية 2012/13 و 2014/15، وبينت أن التغيير ناجم عن النقاشات مع الزملاء العاملين في شعبة التخطيط للموارد وإدارة البرنامج والأداء، وقالت إن الزملاء لفتوا الانتباه إلى أن قياس عنصر الجودة الذي ورد في النتيجة السابقة، مستحيل تقريبا. وأبرزت أن تعديل صياغة النتيجة المرتقبة يهدف إلى ضمان إمكانية قياس النتيجة وتقديم بديل للجودة. واستدركت قائلة إن ذلك لا يعني رغم كل شيء أن المكتب الدولي لم يبذل جهودا لضمان أن يتخذ الزبائن قراراتهم بشكل مستنير جدا، وأضافت أن المكتب الدولي بذل تلك الجهود في عدد من البرامج الموجهة إلى تطوير الاستراتيجيات المتعلقة باستخدام نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، من أجل تحقيق النتيجة المرتقبة.

440. وأجاب المراقب على الاستفسار الذي أثاره وفد اليابان بشأن الزيادة المقترحة في تكاليف الموظفين التي تضمنها مشروع ميزانية البرنامج 5 للثنائية 2014/15، وأوضح أن متوسط الزيادة في تكاليف الموظفين للثنائية 2014/15 بلغ 8,8 بالمائة. وأعلن أن العديد من العناصر أدت إلى هذه الزيادة في التكاليف، وخاصة منها تسوية وضعيات الموظفين وإعادة التصنيف والتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة (ASHI). وأبرز أن متوسط الزيادة بلغ 8,8 بالمائة وأن النسبة تتراوح من قطاع إلى آخر داخل المنظمة، وأفادت أن ذلك يعتمد على عوامل من سبيل حجم القطاع وسن الموظفين، وقال إن ذلك يفسر الجزء الأهم من الزيادة في المصاريف المتعلقة بموارد الموظفين في البرنامج 5، والتي بلغت 11,8 بالمائة.

441. وافتتح الرئيس النقاشات بشأن البرنامج 6.

442. وأيد وفد اليابان تبسيط عمليات نظام مدريد وتوحيدها. وأعرب عن اعتقاده أن برنامج الويبو للمنح الدراسية، الذي يضم المكتب الدولي والمكاتب الوطنية للملكية الفكرية، سيساهم في تعميق التفاهم بين الهيئتين وتحسين الخدمات المتعلقة بالعمليات التي تشمل خفض عدد المخالفات المصنفة كمؤشرات أداء. وعبر عن أمله في تخصيص الموارد ضمن الميزانية المقترحة المتعلقة بهذا البرنامج. ولفت الانتباه إلى أن برنامج الويبو للزمالة ضمن البرنامج 5 المتعلق بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، ورد ضمن البند ثانيا.3، وأفادت أن برنامج الويبو ضمن البرنامج 6 ورد ضمن النتيجة المرتقبة ثانيا.7 وليس ثانيا.6، وأضاف أن النتيجة المرتقبة المذكورة تقابل النتيجة المرتقبة ثانيا.3 ضمن البرنامج 5. وأعرب عن رغبة الوفد، من ناحية الاتساق، في أن تكون وثيقة البرنامج والميزانية مترابطة ومفهومة بشكل أفضل، إذا لم يتغير الغرض من برنامج الزمالة في البرنامجين.

443. وقال وفد تركيا إنه من المتوقع أن يتزايد عدد الدول الأعضاء الأطراف في نظام مدريد، كما ورد في مقدمة المدير العام. وإنه بالنظر إلى الارتفاع الملحوظ في عدد الطلبات والناسات التجديد والتعيين وفي العدد الإجمالي للالتامسات المستلمة، من المرتقب أن تتزايد الإيرادات المتوقعة بنسبة 8,3 في المائة في الثنائية 2014/2015، ولذلك فإنه يؤيد ويرحب بالمبادرات الرامية إلى زيادة الفعالية من خلال توسيع نطاق تسهيلات الاتصالات الإلكترونية مع الدول الأعضاء والمساعدة والصيانة المقدمة في إطلاق خدمات إدارة السلع والخدمات، بما يكون له وقع إيجابي على ارتياح المستهلك. وقال إنه من الممكن إذا

زيادة تحسين المؤشرات المتعلقة بالمواعيد الزمنية. ورحب الوفد أيضا ببرنامج المنح الدراسية وأيده لأنه سيرد المشاركين بمهارات محسنة ومعارف معمقة، فهي في الغالب منعدمة أو صعبة الاكتساب في المكاتب الوطنية.

444. وشدد وفد سويسرا على أهمية الأنشطة المتعلقة بنظام مدريد. وأعرب عن رغبة الوفد في تأمين أموال وموارد كافية بهدف تطوير تقنيات المعلومات والخدمات على الإنترنت، من سبيل نظام إدارة السلع والخدمات (MGS)، وتطوير نظام مدريد، بشكل يضمن أن الموظفين الذين يؤمنون العمليات قد تلقوا تدريباً جيداً وأن عددهم كافٍ. وأشار الوفد إلى بعض التعليقات التي أدلى بها بعض المستخدمين بشأن تأخر معالجة بعض الالتماسات. ونوه بالعمل المنجز، وعبر عن رغبته في التأكيد من توفير موارد كافية لقسمي تقنيات الاتصالات والموارد البشرية، كي يستمر نظام مدريد في تطوير خدماته المتميزة وإتاحتها للمستخدمين في المستقبل.

445. وأيد وفد السويد البيان الذي أدلى به وفد سويسرا. وأكد أهمية نظام مدريد وقال إنه من الضرورة بمكان أن تواصل المنظمة تخصيص الموارد للنظام المذكور.

446. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن بلده ليس طرفاً في اتفاق لشبونة بشأن حماية تسميات المنشأ وتسجيلها على الصعيد الدولي، وأكد أن بلده يوفر رغم ذلك الحماية لتسميات المنشأ من خلال نظام العلامات التجارية، وأعرب عن قلقه من أن اتفاق لشبونة، والتعديلات المقترحة بشأنه، لا تتطابق مع نظام العلامات التجارية. ورأى أنه من السخرية أن يطلب من الولايات المتحدة الأمريكية أن تدفع الآن لعقد مؤتمر دبلوماسي، لن تدعى لحضوره، بشأن معاهدة لا تملك الموارد الكافية لتغطية تكاليف أنشطتها، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية اختارت ألا تنضم إلى تلك المعاهدة. وأبرز أن الوفد سيدي بتعليقات أشمل بشأن هذا البرنامج خلال الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر 2013.

447. ولفت وفد شيلي الانتباه إلى الملاحظات المتعلقة بالميزانية المقترحة للمؤتمر الدبلوماسي خلال الثنائية القادمة، التي أدلى بها وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) خلال النقاش بشأن الرقابة المالية ضمن الفصل الثاني من مشروع البرنامج والميزانية. ورأى أن الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة يهدف إلى زيادة جاذبية نظام لشبونة لدى أعضاء الويبو الآخرين الذين لم ينضموا بعد إلى اتفاق لشبونة. وأفاد أن شيلي ليست طرفاً في الاتفاق، واستدرك قائلاً إن بلده يشارك، بالاعتماد على موارده الخاصة، في الفريق العامل بصفة مراقب. وعبر عن مخاوفه بشأن أموال الويبو، وأبرز أن جميع الدول الأعضاء يفترض أن تستفيد من تلك الأموال، وبين أن استخدامها لتمويل مؤتمر دبلوماسي، سيشارك فيه فعلياً عدد قليل من الدول الأعضاء في الويبو، يتعارض مع هدف الفريق العامل. وأعلن أن الوفد سيتناول هذه المسألة من جديد خلال الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر 2013.

448. وشكرت الأمانة كل ممثلي الوفود على دعمهم لنظام مدريد. والتفتت إلى البيان الذي أدلى به وفد اليابان بشأن برامج المنح الجامعية، وقالت إن هذا البرنامج يعد مبادرة جديدة تهم نظام مدريد وأنظمة لاهاي. وأفادت أن المبادرة تهدف إلى زيادة الإنتاجية والفعالية ورفع مستوى الخدمات التي تقدم إلى المستخدمين. وأبرزت أن برنامج الزمالة المذكور يعد استمراراً لبرنامج تبادل الفاحصين الذي أحدثه نظام مدريد خلال السنوات الثلاثة الأخيرة من أجل تحسين الانسجام والتعاون بين الدول الأعضاء والمكتب الدولي، بخصوص فعالية تشغيل نظام مدريد. وأوضحت أن معظم الزملاء سيأتون من المكاتب الوطنية. والتفتت إلى البيان الذي أدلى به وفد سويسرا بشأن قضية الجودة، وصرحت أن التحديات التي يواجهها المكتب الدولي واضحة، وأضافت أن نظام مدريد ينمو حالياً بشكل سريع، وأعلنت أن عدد الطلبات المودعة طبقاً لنظام مدريد سجلت ارتفاعاً خلال سنتين متتاليتين، وذكرت أن بعض الدول الأعضاء انضمت حديثاً إلى النظام. وذكرت أن العدد المتزايد للدول الأعضاء لا يعني فقط مداخيل أكبر وطلبات مودعة أكثر، بل يعني أيضاً تعقيدات إضافية في الطلبات المودعة. وأشارت إلى الأعمال التي قامت بها الأمانة بخصوص التحديات التي تواجهها، وشددت على ضرورة التركيز على ثلاث نقاط، وهي "1" مواصلة زيادة الأتمتة خلال الثنائية المقبلة، "2" وتوحيد الإجراءات الداخلية، ومنها الجوانب القانونية، "3" والتعاون مع

الدول الأعضاء والمكاتب الوطنية من أجل مزيد التعرف على التحسينات التي شهدتها النظام وعلى الفعالية التشغيلية المتزايدة. وأشارت الأمانة إلى الأسئلة التي أثارها وفدا الولايات المتحدة الأمريكية وشيلي بشأن نظام لشبونة. وأجابت الأمانة الوفدين، وشددت على أن التعديل المقترح لنظام لشبونة يستند إلى القرار الذي صدر قبل أربع سنوات عن جمعية اتحاد لشبونة والمتعلق بإجراء مراجعة كاملة لاتفاق لشبونة. وأبرزت أن الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة أوصى مؤخرا، إثر تلك المراجعة، باتخاذ جمعية اتحاد لشبونة قرارا بعقد مؤتمر دبلوماسي خلال 2015. وذكرت أن التوصية المذكورة وردت في جدول أعمال الدورة المقبلة لجمعية اتحاد لشبونة. وصرحت أن الموارد المخصصة لهذا الغرض في مشروع البرنامج والميزانية استندت إلى أن المؤتمر الدبلوماسي سيتناول بالنظر مراجعة المعاهدة الحالية. وقالت الأمانة إن اتفاق لشبونة ينص على أن جمعية اتحاد لشبونة هي من سيدعو لعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن المراجعات الماثلة. وأفادت أن المراجعة تهدف إلى تمكين دول أعضاء أكثر من الانضمام إلى الاتفاق، وخلصت إلى أن المراجعة تهدف بالتالي إلى خدمة أغراض أكبر عدد ممكن من البلدان. ولفتت الأمانة، بغرض المقارنة، الانتباه إلى عملية مراجعة تناولت معاهدات أخرى معنية بالتسجيل تديرها الويبو، وأبرزت أن عملية المراجعة المذكورة أدت في 1999 إلى إبرام وثيقة جنيف لسنة 1999 من اتفاق لاهاي بشأن الإيداع الدولي للتصاميم الصناعية. وأضافت أن المؤتمر الدبلوماسي المتعلق بتلك المراجعة، عقد في جنيف، واستند إلى نظام داخلي أعطى حق التصويت لجميع أعضاء الويبو. وأنهت قائلة إن اتحاد لاهاي كان يضم، في ذلك الوقت، عددا صغيرا من الأعضاء، مثلما هو الحال مع اتحاد لشبونة اليوم.

449. وافتتح الرئيس النقاشات بشأن البرنامج 7.

450. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وسأل عن المساعدة التقنية أو التدريب الذي يمكن تقديمها إلى بلدان المجموعة، ولفت الانتباه إلى أن بلدان المجموعة تستخدم بشكل متزايد التحكيم بدل المقاربات القانونية والتشريعية، وأعرب عن رغبة المجموعة في تكوين الكفاءات والتدريب بشكل وجيه، قصد تحسين قدرة خبراء هذه البلدان على المشاركة في عمليات التحكيم.

451. وقالت الأمانة إن الجزء الرئيسي في المركز هو التواصل بشأن إمكانية استخدام طرق بديلة لحل النزاعات في مجال النزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية. وأعلنت أن الالتماسات التي تلقتها الأمانة من البلدان الأفريقية تتعلق أساسا بأساء الحقوق على الإنترنت. وذكرت بعض الأمثلة عن ذلك، وأفادت أن الأمانة دربت بعض محاضري أساء الحقوق العليا المكوّنة من رمز البلد الخاص بالمغرب، وأضافت أن الأمانة شاركت في اجتماع مديري الحقوق العليا المكوّنة من رموز البلدان الأفريقية. وأشارت إلى أن المركز سيقدم المساعدة إلى مكاتب الملكية الفكرية في أفريقيا. وفتحت إلى نص البرنامج 7، وأكدت أن المركز بدأ العمل رفقة مكاتب الملكية الفكرية المعنية للمساعدة على إحداث إجراءات بديلة، من سبيل الوساطة، توفر بدائل طوعية للإجراءات الإدارية لحل النزاعات التي أبتت عليها تلك المكاتب، من سبيل إجراءات الاعتراض على تسجيل العلامات التجارية. وأفادت أن المركز عمل إلى حد الآن على هذه الخيارات مع مكاتب الملكية الفكرية في البرازيل والفلبين وسنغافورة، وأعربت عن استعداد المركز لمباشرة هذا النوع من التواصل في أفريقيا، بشرط توفر الموارد.

452. وافتتح الرئيس النقاشات بشأن البرنامج 8.

453. وأشار وفد اليابان إلى الفقرة 6.8 وطلب توضيحات دقيقة بشأن زيادة موارد البرنامج.

454. والتمس وفد البرازيل بعض التوضيحات بشأن مخصصات الميزانية المتعلقة بالأنشطة والموارد البشرية، وسأل لماذا انخفضت الميزانية المقترحة للبرنامج خلال الثنائية المقبلة بمبلغ 400 000 فرنك سويسري، وكيف يمكن أن يكون جدول أعمال التنمية أحد أولويات الويبو إذا كانت الميزانية منهكة، وكيف يمكن لأي كان أن يعكس الأولوية التي يحظى بها البرنامج في الميزانية ومدى وجاهته. وقال إن النقاشات بشأن عملية الموافقة على موارد مشاريع لجنة التنمية ستجرى لاحقا، وشدد على

العلاقة بين تلك النقاشات والبرنامج 8. وأعرب عن اعتقاده أن الدول الأعضاء ينبغي أن تكون لديها أداة أسهل، ويمكن النفاذ إليها بشكل أسهل للموافقة على المشاريع والميزانية المعنية، وتنفيذها.

455. وأعرب وفد مصر عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد البرازيل بشأن النتائج المرتقبة. ولفت الانتباه إلى توحيد مبادئ جدول أعمال التنمية وتوصياته ضمن عمل الويبو المتعلق بالتنمية، بالشكل المبين في الفقرة 3.8، وقال إن المسألة تتعلق بعمل الويبو بصفة عامة ولا تقتصر على العمل المتعلق بالتنمية، وأكد على ضرورة تعديل الفقرة. وتطلع الوفد إلى تطوير مؤشرات أداء إضافية، فيما يتعلق بإطار النتائج، من أجل قياس عمل الويبو وتعبئه. والتفت إلى انخفاض تكلفة الخدمات التعاقدية بسبب انخفاض عدد المشاريع في جدول أعمال التنمية المتوقعة خلال الثانية 15/2014، وشدد الوفد على موقفه، وعبر عن رغبته في اعتماد مخصصات معينة للبرامج الجديدة التي يمكن أن تقرها لجنة التنمية، وللمرحلة الثانية المحتملة للمشاريع الجارية.

456. وقال وفد الجزائر إنه يدرك أن قضية تمويل مشاريع جدول أعمال التنمية ترد ضمن نقاشات منفصلة، وأفاد أن وثيقة منفصلة تناولت عملية وضع الميزانية المطبقة على المشاريع التي تقترحها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأعربت عن رغبته في التأكد من صحة ما ذكره.

457. ورأى الرئيس أنه من الأفضل مناقشة قضية تمويل مشاريع جدول أعمال التنمية في نفس الوقت مع البرنامج 8، وأوضح أن البرنامج المذكور هو برنامج التنسيق فيما يتعلق بالمشاريع.

458. وأعرب وفد الجزائر عن شكره للرئيس على التوضيحات، وأكد ضرورة التوصل إلى طريقة تضمن أن النتائج المرتقبة ستشير إلى مشاريع جدول أعمال التنمية. وقال إن الإشارة يجب أن ترد ضمن إحدى النتائج المرتقبة لأنه من الصعب تقييم مدى توحيد توصيات جدول أعمال التنمية في عمل الويبو، من خلال مؤشري أداء وحيدين. وشدد على الحاجة إلى التوصل إلى وسائل لتوضيح إطار النتائج المتعلق بالبرنامج. واقترح الوفد بالنيابة عن المجموعة الأفريقية إدراج ميزانية مشاريع جدول أعمال التنمية ضمن ميزانية البرنامج 8. وأكد ضرورة إدراج المعلومات والعناصر التي وردت في وثيقة مسار الميزانية ضمن البرنامج 8. وتطلع إلى معرفة كيف تخطط الأمانة لتخصيص الموارد في المشاريع المقبلة للجنة التنمية. ولفت الانتباه إلى أن الأمانة اختارت ثلاثة أو أربعة مشاريع ستنتقل إلى المرحلة الثانية، وذكر أن اللجنة لم تعتمد بعد ثلاثة مشاريع ولذا لم تخصص أية موارد لتلك المشاريع. وسأل كم تبلغ الموارد المخصصة للمشاريع المقبلة المتعلقة بجدول أعمال التنمية.

459. وأجاب المراقب على السؤال الذي أثاره وفد الجزائر بشأن تكاليف الموظفين، وقال إن المقارنة يجب أن تتناول المبالغ بعد التحويلات المتعلقة بالثانية 13/2012 ولا ينبغي أن تقارن الميزانية المعمدة التي تشمل الميزانية المتعلقة بالثانية 15/2014. وأفاد أن الميزانية بعد التحويلات انخفضت في القطاع المذكور، وأبرز أن العديد من الوظائف بقيت شاغرة خلال الثانية 13/2012، وأنهى قائلاً إن التكاليف الفعلية انخفضت بالمقارنة مع التكاليف التي اعتمدها الميزانية.

460. ولفتت الأمانة الانتباه إلى توحيد جدول أعمال التنمية في عمل الويبو، وصرحت أن مضمون الفقرات 6.3 و7.3 و8.3 تندرج تحت مظلة توحيد التوصيات المتعلقة بجدول أعمال التنمية في عمل الويبو. وبيدت أنه يمكن، بدون صعوبات، إضفاء مزيد من الخصوصية، إذا رغبت الوفود في ذلك، وأفادت أنه يمكن استخدام المؤشرات لهذا الغرض. وخلص إلى أن المقارنة الأخيرة تعد معقولة أكثر من غيرها.

461. وأعرب وفد الجزائر عن رغبته في الحيلولة دون إعداد العديد من الورقات، وألا تمكن أي من تلك الورقات من فهم ما تقوم به الأمانة. وشدد على ضرورة إدراج المسألة ضمن النتائج المرتقبة. والتفت إلى المثال المتعلق بمزيد توحيد مبدأ جدول أعمال التنمية ضمن أنشطة المنظمة، وقال إن إدراجها كنتيجة مرتقبة سيخلق الحاجة إلى مؤشر أداء من أجل قياس إنجازات تلك النتيجة. وأفاد أن إحداث مؤشر أداء لن يعطي من جهة أخرى توضيحات بشأن ما يجب القيام به. والتمس أن تعكس النتائج المرتقبة ما ورد في الوثيقة، من خلال مؤشرات الأداء واعتماد ميزانية واضحة.

462. وأعرب وفد مصر عن تأييده للموقف الذي صرح به وفد الجزائر وأعرب عن استياء الوفد من الاكتفاء بتصنيف نتائج التنمية، وعن رغبته في ذكر تلك النتائج بشكل يعكسها بوضوح. وأشار إلى الفقرة 8.3، وقال إن تلك الفقرة لا تتعلق بالويو فقط، بل تشمل أيضا الدول الأعضاء والحكومات والمنظمات والمجتمعات المدنية وأصحاب المصالح الآخرين. وأفاد أن النص لم يعكس هذه المجموعات بسبب توحيد التوصيات المتعلقة بعمل الويو. وساند الوفد توحيد النتائج المرتقبة وعدم تصنيفها.

463. وأحاطت الأمانة علما بالبيان الذي أدلت به الوفود.

464. وقال أحد ممثلي الأمانة الآخرين إن الحد من النتائج المرتقبة لن يؤدي إلى أي خسارة على مستوى المضمون. والتفت إلى البند ثالثا.7 من إطار النتائج للشائبة 13/2012، وأوضح أنه تضمن تنفيذ التوصيات من جدول أعمال التنمية، والإبلاغ عنها. ورأى أن المسألة، عند التمعن فيها، لا تتعلق بإحدى النتائج، بل هي وسيلة تؤدي إلى غاية معينة، وأفاد إنها تندرج ضمن الأنشطة وليس النتائج. وشدد على الحاجة إلى صياغتها بشكل يتلاءم مع النتائج. وأعرب عن تقدير الأمانة للمخاوف التي أعربت عنها الوفود بشأن الخصوصيات والمحافظة على مضمون الفقرة، واقترح أن تعكس المؤشرات تلك التعليقات بشكل كامل. وأبرز إمكانية إحداث مؤشرات خصوصية ضمن الهدف المتعلق بتوحيد جدول أعمال التنمية. وخلص إلى أن ذلك هو اقتراح الأمانة.

465. وأشار وفد الجزائر إلى الموقف الذي أدلى به، وأكد ضرورة إدراج نتيجة مرتقبة وليس مؤشر.

466. وسأل وفد البرازيل مرة أخرى لماذا خفضت الميزانية المخصصة للشائبة المقبلة بالمقارنة مع الشائبة الأخيرة. وصرح أن الانخفاض بلغ 400 000 فرنك سويسري. وأفاد أن الوفد شارك رفقة العديد من الوفود الأخرى في عملية تقديم المساهمات للأمانة بخصوص التوقعات المتعلقة بالبرنامج والميزانية المقبلين. وذكر أن البلدان النامية التمس تنفيذ جدول أعمال التنمية بشكل أفضل، وتطلع إلى أن تعكس الأمانة ذلك بتخصيص موارد بشرية ومالية إضافية. وشدد على أهمية البرنامج، وأعرب عن استغرابه من تخصيص ميزانية صغيرة لبرنامج بهذه الأهمية. ورأى أن البرنامج 8 ينبغي أن يتضمن أنشطة لجنة التنمية، وأكد الحاجة إلى موارد كافية تمكن البلدان من اتخاذ قرار بشأن كيفية تنفيذ البرامج.

467. ولفت وفد سويسرا الانتباه إلى الالتباس الذي قدمه وفد الجزائر، وسأل إن كانت الأمانة ستعيد صياغة النتائج المرتقبة أو ستعيد صياغة مؤشرات الأداء. وعبر عن قلقه من أن ذلك سيعقد الوثيقة ويجعل قراءتها صعبة، وذكر أن ذلك سيعتمد على طريقة الصياغة. وتطلع الوفد إلى المحافظة على نفس مستوى التفاصيل في جميع البرامج، كي يكون من الممكن مقارنتها. وأبرز أن الصياغة المعتمدة في البرنامج 1 تتضمن جميع الأنشطة التي باشرتها اللجنة وقال إنها تبدو عامة ومقبولة.

468. والتفتت الأمانة إلى السؤال الذي أثاره وفد البرازيل، وصرحت أن المؤتمر الدولي هو أحد الأسباب التي توجي بأن ميزانية الشائبة المقبلة انخفضت بشكل كبير، وأضافت أن المؤتمر سيعقد خلال الشائبة الجارية، وأنه لن يرد ضمن البرنامج والميزانية للشائبة المقبلة. وأشارت إلى النقاط التي أثارها وفد سويسرا، وقال إن الأمانة تتلقى وجهات نظر متضاربة، وأقر بأن ذلك يعقد اتخاذ القرارات المتعلقة بأنواع التعديلات التي يجب إدخالها على الصياغة. وأنهى قائلا إنه من الضروري الوفاق بشأن التعديلات التي يجب إدخالها، إن وجدت.

469. ودعا الرئيس وفد الجزائر إلى أن يوضح، لوفد سويسرا، التعديلات التي تريد إدخالها على الصياغة.

470. وأعلن وفد الجزائر أنه طلب أن تعكس النتائج المرتقبة للبرنامج 8 البرامج التي أقرتها لجنة التنمية. ومضى قائلا إن إحداث العلاقة المباشرة سيكون بالتالي ضروريا. وأشار إلى الوثيقة غير المرقمة، وقال إن النتائج، في وثيقة البرنامج والميزانية السابقة، تتعلق بالنتائج 6.3 و7.3 و8.3. وأوضح أن اللجنة أقرت فعلا جميع النتائج المرتقبة المذكورة خلال دورتها السابقة،

وأضاف أن الأمانة تعلم كيف تتعامل مع تلك الوضعية لأنها قامت بذلك في السابق. وأعرب عن رغبته في مزيد توحيد مبدأ جدول أعمال التنمية ضمن برنامج المنظمة وأنشطتها والتخطيط الفعال والتنفيذ والرصد والإبلاغ عن التوصيات من جدول أعمال التنمية، بالإضافة إلى زيادة فهم جدول أعمال التنمية لدى الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني وجميع أصحاب المصالح المعنيين بالنتائج المرتقبة.

471. وأعرب وفد سويسرا عن مخاوفه بشأن كيفية التعامل مع برنامج معين بشكل يختلف عن البرامج الأخرى. وقال إنه يدرك ما تنوي الأمانة القيام به من خلال خفض النتائج المرتقبة إلى ست نتائج، والحرص على أن يكون مستوى التفاصيل متشابهاً، وأعرب عن إعجابته بذلك التعديل. وأكد أن ما قامت به الأمانة يعد تحسناً بالمقارنة مع ما تم القيام به في السابق، وعبر عن مخاوفه من التعامل مع برنامج خصوصي بشكل مختلف. وقال إنها مسألة اتساق وانسجام.

472. وأفادت الأمانة أن الغرض بصفة إجمالية هو ضمان نوعية جيدة للنتائج المرتقبة في جميع أجزاء إطار النتائج. وأشار إلى البيان السابق، وبين أن صياغة بعض النتائج المرتقبة السابقة لم تتم كنتائج بل كأنشطة أو في نفس مستوى الأنشطة. وأعلنت أن الأمانة حاولت أن ترفع مستوى النتائج المرتقبة. وأقرت بأن مستوى بعض النتائج المرتقبة السابقة لم يرتق ربما إلى المستوى الرفيع. وأفادت أنه يمكن تناول القضايا التي أثارها الوفود من خلال النظر في إحدى النتائج المرتقبة، وهو توحيد التوصيات الواردة في جدول أعمال التنمية في عمل الويبو، ومعرفة كيف يمكن إعادة صياغة تلك النتيجة لتشمل الأفكار التي ترغب الجزائر في تجسيدها، دون الحاجة إلى العودة إلى نتيجة مرتقبة من مستوى أضعف. وأنهت قائلة إن ذلك مجرد فكرة يمكن للدول الأعضاء أن تنظر فيها.

473. وأضاف ممثل آخر للأمانة أنه يمكن أيضاً تناول تلك القضايا كجزء من المؤشرات. وأفاد أنه يمكن بالتالي تناولها باعتماد مقاربتين.

474. وأعرب وفد البرازيل عن تأييده لوجهات النظر التي أعرب عنها وفد الجزائر، ورأى أن ذلك لا يعد معاملة مختلفة للأهداف الاستراتيجية. وصرح أن خدمات التصنيف الدولي للبراءات تتضمن تسع نتائج مرتقبة. ولفت الانتباه إلى أن الهدف الاستراتيجي الثالث يتضمن أقل من تسع نتائج مرتقبة، حتى بعد حساب النتائج السابقة. وخلص إلى أن التعديل المقترح سيحافظ على التوازن داخل الإطار الاستراتيجي.

475. وأعربت الأمانة عن أملها في ألا تعتبر الدول الأعضاء الكمية كمؤشر للجودة. وصرحت أن المنظمة تحاول التوصل إلى نتائج مرتقبة جيدة، وقالت إن الأهم ليس كم عدد النتائج المرتقبة ضمن هدف معين. وأشارت إلى البيان الذي أدلى به وفد الجزائر، وذكرت أنه ينبغي إعادة الصياغة في الحالات المماثلة. وأفادت أن عدد النتائج المرتقبة لا ينقص من أهمية أي هدف استراتيجي مقارنة بالأهداف الأخرى. وأبرزت أن اللجنة لا ينبغي أن تركز على الكمية بل على جودة المؤشرات، وأن تحاول التعرف على الأشياء الناقصة، بنفس الشكل الذي أوضحه وفد الجزائر إذ تعرف إلى الفقرات 6.3 و7.3 و8.3، وأن تعكس تلك الأشياء. وأعربت عن استعداد الأمانة للعمل مع الوفود التي ترغب في ذلك، لتعزيز النتيجة المرتقبة المعنية.

476. وقال وفد مصر إن النتائج المرتقبة الراهنة عملت بشكل مناسب على امتداد السنتين المنقضيتين، فيما يتعلق بتقارير أداء البرنامج وعمل الويبو، ورأى أنه لا حاجة لتغيير تلك النتائج في الوقت الحاضر. وأقر بأنه كان من المتوقع أن تقترح كل الوفود نتائج إضافية أو جيدة بخصوص البرامج المختلفة. وأعرب عن أمله في الاحتفاظ بالنتائج الراهنة التي اعتمدها الويبو خلال السنتين المنقضيتين. وشدد على أن تلك النتائج رفيعة المستوى بشكل كاف، وأفاد أنه لا يمكن اعتبارها مؤشرات أداء. وأشار إلى النتيجة 8.3 "تعزيز فهم توصيات جدول أعمال التنمية"، وأبرز أنها تعد نتيجة. وأعلن أن مؤشر الأداء سيكون كم عدد حلقات العمل التي يجب تنظيمها لإذكاء الوعي. وذكر أن التمييز بين النتائج والمؤشرات يعد واقعا. وأنهى قائلاً إن تلك النتائج رفيعة المستوى، ويمكن اعتمادها كمؤشرات.

477. وأفاد وفد الجزائر أن وفد سويسرا فهم على ما يبدو أنه يمكن التعامل مع البرنامج بشكل مختلف إذا تم تعديل النص. وأكد أن الوفد لا يريد ذلك. وأفاد أنه لا يمكن أن يقبل بنتيجة مرتقبة وحيدة وعامة، وتطلع إلى أن تكون النتيجة المرتقبة واضحة وقابلة للتقييم في تقرير أداء البرنامج المقبل للثنائية 2014/15. وأبرز أن الدول الأعضاء والمجموعة الأفريقية لن تتمكن حقا من تقييم الوضع ومعرفة هل نفذت الأمانة ما طلب منها بشكل مناسب، إذا كانت النتيجة المرتقبة الوحيدة هي "توحيد توصيات جدول أعمال التنمية في عمل الوبو". وأعرب الوفد عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به وفد مصر بشأن الفقرة 6.3. وقال إن المؤشر المتعلق بمزيد توحيد مبدأ جدول أعمال التنمية سيكون تدريب الموظفين وهل أن التدريب الذي تلقوه يهدف إلى اكتساب التوجه الإنمائي بشكل يتلاءم مع فعالية التخطيط لتوصية جدول أعمال التنمية، وتنفيذها ورصدها. وأبرز أن الحكم على مشاريع لجنة التنمية سيسند هذه الطريقة إلى سؤال هل أن التنفيذ جرى بشكل مناسب أم لا. وقال إن الحكم على الفقرة 8.3 يمكن أن يستند إلى الحلقات الدراسية أو إلى التدريب. ورأى أن النتائج المرتقبة يمكنها أن تعكس العناصر المذكورة، وأضاف أن المؤشرات لا يمكنها ذلك.

478. واقترحت الأمانة أن تجتمع مع وفد الجزائر والوفود المهتمة للاتفاق بشأن النتائج المرتقبة المعقولة.

479. وطلب الرئيس من الأمانة أن تعد صياغة مقترحة وأن توزع نسخة منها كي تنظر فيها الوفود.

480. وأعرب وفد بلجيكا عن ارتياح المجموعة بآء للنتيجة المرتقبة، وأيد البيان الذي أدلى به وفد سويسرا.

481. ولفت الرئيس الانتباه إلى الاقتراح بشأن تعديل النتيجة المرتقبة وقال إن الوفود ستستلم نسخة من مشروع الصياغة. وسأل وفد بلجيكا إن كان يقبل بالمقارنة المذكورة.

482. وأعرب وفد بلجيكا عن استعداده لقبول تلك المقارنة.

483. وافتتح الرئيس النقاشات بشأن البرنامج 9.

484. وأعرب وفد غواتيمالا عن رغبته في طرح سؤاين بشأن الموارد المخصصة للنتائج المرتقبة الخصوصية ضمن البرنامج. والتفت إلى سياق الأهمية الكبرى للاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية في غواتيمالا، وسأل هل أن المبلغ المخصص لهذه النتيجة المرتقبة (النتيجة المرتقبة ثالثا.1) يتعلق فقط بتدريب الموارد البشرية. ولفت الانتباه إلى النتيجة المرتقبة رابعا.2، وأكد أن النتيجة تتضمن بعض البرامج والأدوات في غاية الأهمية، وقال إنها تتعلق بتطوير الابتكار والإبداع، وأفاد أن مستخدمي نظام الملكية الفكرية شاركوا في تلك البرامج والأدوات، وطلب توضيحات بشأن سبب انخفاض الميزانية، من 1,045 مليون فرنك سويسري في الثنائية 2012/13 إلى 994 000 فرنك سويسري.

485. ونوه وفد السلفادور بصياغة البرنامج 9 والنتائج المرتقبة ومؤشرات الأداء، وقال إنها مشابهة لما ورد في البرنامج 10 المتعلق بالتعاون مع بعض البلدان في أوروبا وآسيا. وأشار إلى البرنامج 30 المتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة، وأيد وجهات النظر التي أعربت عنها الوفود. وشدد على أهمية البرنامج المتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة، للبلدان النامية مثل السلفادور، وأعرب عن رغبته في معرفة تفاصيل أكثر بشأن كيف سيعمل الترتيب الوارد ضمن الميزانية المقترحة للثنائية 2014/15، بهدف تمكين تلك البلدان النامية من اتخاذ قرار مستنير.

486. ولفت وفد مصر الانتباه إلى الصيغة المعدلة من إطار النتائج، ورأى أن الاحتفاظ بالنتيجتين المرتقتين الراهنتين ثالثا.4 وثالثا.11. وأشار إلى النتيجة المرتقبة المتعلقة بالملكية الفكرية والغاية المتعلقة بالعالم العربي، واقترح أن تتم الزيادة في الغاية المقترحة وهي ثلاثة بلدان للثنائية (أو سبعة بلدان كعدد تراكمي إذا كان أساس المقارنة أربعة بلدان) لتبلغ أربعة أو خمسة بلدان.

487. والتفت وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى النقاشات الشاملة التي جرت في اليوم السابق بشأن موضوع الشركات الصغيرة والمتوسطة، واقترح من جديد إعادة البرنامج 30، بما في ذلك جميع مؤشرات الأداء والغايات المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار.
488. وأعرب وفد إيطاليا من جديد عن رغبته في إعادة البرنامج 30 ومؤشرات الأداء المتعلقة به.
489. وأشاد الرئيس بشبه الوفاق بين الحاضرين في الاجتماع بشأن الإبقاء على البرنامج المتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار، وسأل الأمانة كيف ينبغي التعامل مع ذلك. وأجابت الأمانة بأنه سيكون عليها النظر في المسألة.
490. وتحدث وفد الجزائر بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وشدد على أن إطار النتائج للبرنامج 9 لم يتضمن أي إشارة إلى مكاتب نقل التكنولوجيا، وأفاد أن تلك المكاتب تعد برنامجا تديره المكاتب الإقليمية، وسأل هل تقوم إحدى الأطراف الأخرى بمعالجة المسألة حاليا. وطلب توضيحات بشأن سبب انخفاض الموارد المخصصة للبرنامج.
491. والتمس وفد مصر إدراج بعض النتائج الخصوصية المتعلقة بالاستخدام الأفضل والأوسع للأنظمة من سبيل نظامي لاهاي ومديرد، في حصيلة نتائج البرنامج، وذكر أن بعض البرامج الأخرى عكست ذلك.
492. وأفاد وفد المكسيك أن الموارد المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة أدرجت ضمن بند المكاتب الإقليمية. وأبرز أن المكاتب ستعين منسقا مسؤولا عن الشركات الصغيرة والمتوسطة وأضاف أن المنسق سيباشر البرامج الموجهة إلى المكاتب كجزء من خدماتها الأساسية، وأكد ضرورة تخصيص بعض الموارد لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية. وشدد على الحاجة إلى تكوين الكفاءات في الشركات الصغيرة والمتوسطة قصد استغلال تنامي القدرة التنافسية والارتفاع من النظام الدولي للملكية الفكرية بشكل فعال. وأعرب عن اعتقاده أنه من الضروري مواصلة تعزيز برامج الابتكار، التي وردت في السابق ضمن البرنامج 30، ومنها إحداث مكاتب نقل التكنولوجيا والمساعدة على صياغة البراءات، وأعلن أن تلك البرامج كانت مفيدة جدا لبلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. ورأى الوفد أنه سيكون من المناسب إدراج برنامج خصوصي للشركات الصغيرة والمتوسطة، بهدف تحسين الرقابة على المواد المخصصة لتلك الشركات.
493. وأجابت الأمانة على الأسئلة التي أثارها وفدا غواتيمالا والجزائر بشأن الموارد المخصصة للبرنامج، وقالت إن خفض الموارد ورد في سياق تدابير فعالية التكاليف التي اتخذتها المنظمة. وأبرزت أن المخصصات المتعلقة بالموارد حسب النتائج تتضمن تكاليف الموظفين والتكاليف بخلاف الموظفين والتي تشمل بدورها تدريب الموارد البشرية. والتفتت إلى السؤال الذي أثاره وفد السلفادور بشأن الطريقة المقترحة لتناول برنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن قطاع التنمية، وأوضحت الأمانة أنه من المتوقع تعيين مسؤول تنسيق في كل مكتب إقليمي لباشر الأنشطة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة في المناطق المختلفة، ورصد تلك الأنشطة. وأبرزت أن مسؤولي التنسيق سينسقون تنفيذ الأنشطة وسيباشرون الرقابة وإعداد المبادئ التوجيهية والسياسات العامة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة في المناطق المختلفة. ولفتت الانتباه إلى الاقتراح الذي أدلى به وفد مصر، وصرحت أنه يمكن من ناحية المبدأ القيام بذلك. ولفتت الانتباه إلى المسائل التي أثارها وفود الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا والمكسيك. وأشارت إلى السؤال الذي طرحه وفد الجزائر، وصرحت أن شعبة الشركات الصغيرة والمتوسطة هي من يعالج ذلك الموضوع، وأعلنت أن الاقتراح المتعلق بنقل الموارد إلى المكاتب الإقليمية يقتضي ضميا نقل الأنشطة وأي مشاريع جارية. وبينت أنه من الممكن إضفاء مزيد الخصوصية على موضوع مكاتب نقل التكنولوجيا ضمن مؤشرات الأداء المتعلقة بالبرنامج. وأجابت على السؤال الذي أثاره وفد مصر، وأوضحت أن المكاتب الإقليمية تلعب بالأساس دور المنسقين والميسرين لنظام مديرد ونظام لاهاي ومعاودة التعاون بشأن البراءات، وأضافت أن الأطراف المعنية بشكل مباشر بتعزيز استخدام الأنظمة على نطاق أوسع، هم من يعالج النتائج المرتقبة المتعلقة بتوسيع نطاق استخدام الأنظمة. وصرحت أن السؤال المتعلق بتوسيع نطاق استخدام الأنظمة لم يعد يتضمن دور المكاتب الإقليمية بشكل كامل، واستدركت

قائلة إن دور تلك المكاتب لا زال يعتبر ضمن التوحيد العام للعمل وضمن مفهوم العمل ككيان واحد. وأعربت عن اعتقادها أنه لا ضرورة لأن يعكس النص نتيجة مرتقبة في جميع القطاعات المختلفة.

494. وأشار وفد مصر إلى البرنامج 10، وقال إنه يتضمن استخدام نظامي لاهاي ولشبونة، بشكل أوسع وأفضل، في النتائج المرتقبة للبرنامج، واقترح أن تطبق النتيجة المرتقبة ذاتها على البلدان في أفريقيا وعلى البلدان النامية الأخرى.

495. وأعربت الأمانة عن اعتقادها أنه يمكن القيام بذلك طالما لم يؤد إلى تكرار العمل وطالما أن المكاتب الإقليمية يمكن أن تلتزم بتلك النتائج المرتقبة على نحو صحيح. وأكدت أن الأمانة يمكنها القيام بالتعديلات الضرورية، إذا رأت الدول الأعضاء أنه يجب اعتبار ذلك كنتيجة مرتقبة.

496. وافتتح الرئيس النقاشات بشأن البرنامج 10 والشركات الصغيرة والمتوسطة.

497. وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأحاط علماً بمضمون البرنامج 10، وأعرب عن تأييده للبرنامج "كما هو". وأشاد بفهم الأمانة لأولويات المنطقة وشكرها على عرضها الواضح، وأضاف أن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق تساند بشكل كامل وجهات نظر الأمانة بشأن التحديات الأساسية المتعلقة بالبرنامج 10. وأفاد أن الابتكار والشركات الصغيرة والمتوسطة يعدان أهم موضوعين رئيسيين لمنطقة أوروبا الوسطى والبلطيق، ورأى أن الأمانة عرضت الموضوعين بشكل جيد، وشدد على أهمية ملاءمة المساعدة التي يقدمها البرنامج مع الاحتياجات الخصوصية للبلدان المعنية. وقال الوفد إن العديد من البلدان في منطقة أوروبا الوسطى والبلطيق، ونظراً للأزمة الاقتصادية والمالية، تعتبر أن الابتكار والملكية الفكرية يلعبان دوراً هاماً لتعافي اقتصاد تلك البلدان، وأوضح أن ذلك هو السبب وراء طلب تطوير الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية ووراء النمو الذي توقعته الخطة خلال الثنائية المقبلة. وأكد على أهمية الشركات الصغرى والمتوسطة كجزء من النظام الوطني للابتكار في المنطقة، وأقر بأن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق تدرك الأسباب الضمنية لاقتراح توحيد العمل في مجال الشركات الصغيرة والمتوسطة في المكاتب الإقليمية، واستدرك قائلاً إن المجموعة ترغب رغم كل شيء في أن تقدم الأمانة تفاصيل إضافية بشأن إعادة هيكلة البرنامج في الميزانية القادمة وأن تبين الملامح الرئيسية للكيفية المتوقعة لإدارة برامج منطقة أوروبا الوسطى والبلطيق، ومنها الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأضاف أن المجموعة طلبت الإجابة على عدد من الأسئلة. وأعرب عن رغبة المجموعة في معرفة المزيد بشأن العواقب المالية لقرار إرجاع البرنامج 30 المتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الميزانية المقررة، وفي معرفة إن كان إرجاعه سيؤثر على موارد البرنامج 10 بأي شكل من الأشكال. وعبر عن مخاوف المجموعة بشأن الصياغة التي وردت في جدول "المخاطر الرئيسية واستراتيجيات الحد من وطأتها" المتعلق بالبرنامج 10، وخاصة الإشارة إلى "عدم استقرار البلدان اقتصادياً وسياسياً". ولفت الانتباه إلى التنوع الشديد في المنطقة، وأكد على صعوبة أن تشمل التعليقات جميع بلدان المنطقة، واستدرك قائلاً إنه يمكن رغم كل شيء تطبيق تلك الاستراتيجيات في بعض البلدان.

498. وتحدث وفد بيلاروس باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، وأيد البرنامج 10 من الميزانية المتعلق بتعزيز الأنظمة الوطنية المتعلقة بالملكية الفكرية واستخدامها بهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدان المذكورة، وأعرب عن تقديره للعمل الذي قامت به المنظمة والشعبة بشأن البلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر، بالإضافة إلى دعمها لحكومات بلدان أوروبا الشرقية والبلطيق في مجال الملكية الفكرية. والنفت إلى البرنامج 10 والميزانية المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار، وصرح بالنيابة عن المجموعة أن القسم يملك خبرة كبيرة في هذا المجال وأعرب عن أماله في تمثيل أكبر للويبو في المنطقة.

499. والتفت وفد جمهورية كوريا إلى مؤشرات البرنامج، وذكر أن أربعة مؤشرات لها علاقة بعدد مستخدمي معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام لاهاي والأنشطة المتعلقة بمركز التحكيم والوساطة. واستحسن الوفد المؤشرات وأعلن إنها تمثل تحدياً، وأكد أن تلك المؤشرات تعتمد فقط على العوامل الخارجية من سبيل الوضعية الاقتصادية وبعض أنشطة الملكية

الفكرية في القطاعات المعنية، وتساءل بشأن التوجه الراهن في المنطقة المعنية، وأشار إلى المثال المتعلق بالزيادة المحتملة في عدد المستخدمين في المستقبل، وسأل كيف تم التوصل إلى الهدف المتعلق بزيادة 2 بالمائة في النشاط.

500. ولفت وفد الولايات المتحدة الأمريكية الانتباه إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار، وقال إنه ينبغي إرجاع الوظائف التي شملها البرنامج 30 في السابق، ومؤشراته وغاياته، من خلال تنقيح الميزانية. وأعرب عن اعتقاده أن لا مركزية الوظائف المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة لن تفيد أي مكاتب إقليمية أو دول أعضاء، والتمس المحافظة على موقف مشترك ومركزي بشأن الشركات الصغيرة والمتوسطة. ورأى أن شعبة الابتكار أو قسم الشركات الصغيرة والمتوسطة أو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، يمكن بكل سهولة أن تأخذ بعين الاعتبار، فيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة، أن الاحتياجات تختلف حسب اختلاف البلدان، واستدرك قائلاً إنه من الضروري من جهة أخرى إنشاء مستودع خبرات مركزي يهدف إلى تقديم مساعدة تقنية جيدة.

501. وشدد وفد إيطاليا من جديد على البيان الذي أدلى به في اليوم السابق، وقال إن النظام المركزي سيكون أفضل بخصوص العديد من المسائل. وأعرب عن مخاوفه بشأن جودة المساعدة التي تقدمها المنظمة، وأوضح أن مسؤول التنسيق هو شخص ينظم النظاهرات والتدريب والحلقات الدراسية ويتابع جودة الحلقات الدراسية في حد ذاتها. وتساءل الوفد حول نظام مسؤولي التنسيق وكيف سيضمن أن المنظمة أبقت على عدد كاف من الموظفين أصحاب الخبرة، وكيف سيتابع النظام ما هي وظيفة كل مسؤول تنسيق وكيف سيعمل مسؤولو التنسيق فيما بينهم من أجل ضمان أن شكل المساعدة التي تقدمها المنظمة مناسب للشركات الصغيرة والمتوسطة. وسأل الوفد كيف يمكن إدراج الأنشطة الملموسة التي تنجزها شعبة الشركات الصغيرة والمتوسطة، من سبيل نشر الدراسات والمواد، في النظام المقترح. وأكد أن أنواع الأنشطة المذكورة تهم جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة. والتفت الوفد إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا وأوروبا، وطلب معلومات بشأن كيف ستتم معالجة مسألة حجم تلك الشركات وكيف يمكن ضمان جودة البرنامج.

502. وساند وفد الاتحاد الروسي البيان الذي أدلى به وفد بيلاروس بشأن دعم الأنشطة ضمن البرنامج 10 المتعلق بتطوير الشركات الصغرى والمتوسطة، وشدد على الفائدة التي ستجنيها الويو من إدراج الشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن البرنامج، وقال إن ذلك يضمن استخدام البرامج والابتكار بشكل أفضل وفعال أكثر. وأعرب عن تقديره لعمل الويو، وذكر أنه يتيح أخذ خصوصيات البلدان بعين الاعتبار وإنجاز عمل الويو بالاستعانة بخبراء لديهم مستوى فهم عالي لاقتصاد المنطقة المعنية، خاصة فيما يتعلق ببلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. وأشار الوفد إلى البرنامج 10، ورأى أن إحداث مكاتب نقل التكنولوجيا سيساعد كثيراً على أنشطة التدريب في الجامعات وفي المؤسسات الأخرى. وعبر عن تأييده للبرنامج 10 ومؤشرات الأداء التي يتضمنها، واستدرك قائلاً إن البرنامج 10 لا يعكس من جهة أخرى العلاقة بين الأنظمة الوطنية للملكية الفكرية ومكاتب نقل التكنولوجيا، بخصوص تبادل المعلومات.

503. وشكر وفد تركيا الأمانة على إعدادها للوثيقة وأعرب عن تقديره لأوجه التعاون مع بعض البلدان في أوروبا وآسيا، وقال إنها مكنت من القيام بالعديد من الأنشطة. وساند التعليقات التي أدلى بها وفد كوريا الجنوبية بشأن تزايد استخدام قواعد معاهدة التعاون بشأن البراءات من أجل إيداع طلبات البراءات الدولية، وأفاد أنه من الأنسب أن تستند الإحصائيات إلى عدد الطلبات بدل أن تستند إلى عدد مودعي الطلبات، ورأى أنه سيكون من الصعب عكس التوجه السابق والتركيز على مودعي الطلبات بدل التركيز على الطلبات، وذكر أن تلك المقاربة تعكس بشكل أقل حقيقة المعاملات المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، فيما يتعلق بعدد مودعي الطلبات مقارنة بعدد الطلبات. ولفت الانتباه إلى الفقرة الثانية ضمن النتيجة المرتقبة للكفاءات المعززة للموارد البشرية (ضمن الفقرة 2.3)، وقال إنها تتناول التوصية المتعلقة بإحداث وظيفة أخصائي مؤشرات الأداء، من أجل تدريب موظفي هيئات الملكية الفكرية بالاستناد إلى المهارات المطورة، وأعرب عن عجزه على فهم مضمون الأرقام المتعلقة بأسس المقارنة التي تبلغ 40 بالمائة والغاية التي تبلغ 50 بالمائة.

504. ودعم وفد مصر البيانات المقدمة من وفدي الولايات المتحدة وإيطاليا، وأقر الوفد بأهمية وضع برنامج خاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة مع توفير الأنشطة والأهداف الضرورية لتلبية الاحتياجات والشروط على المستويين الوطني والإقليمي، ودعا إلى استعادة البرنامج.

505. وأيد وفد الهند موقف وفود الولايات المتحدة وإيطاليا ومصر المعني باستعادة البرنامج 30 الخاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة، وأشار على وجه الخصوص إلى المداخلة المقدمة من وفد إيطاليا فشاركه في انشغاله المتعلق بالجودة، وقال الوفد إن الخدمات المكيفة ضرورية لتلبية اشتراطات كل بلد على حدة بغية تقديم تعقيبات محددة تتيح الفرصة أمام مواصلة التحسين.

506. وشدد وفد إيطاليا على أهمية وجود شعبة من البلدان الصناعية بغية تقوية استخدام نظام الملكية الفكرية العالمي الذي تقدمه الويبو وتشجيعه.

507. وشكرت الأمانة الوفود على مداخلاتها وأستلثها المثيرة للاهتمام، وعقب الاستماع لهذه البيانات اعتبرت الأمانة أنه من الضروري بما كان بيان تجربة خاصة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة وأنشطة الابتكار في أوروبا الوسطى في دول البلطيق، وفي البلقان، وفي القوقاز، وفي وسط آسيا وفي بعض بلدان البحر المتوسط. وأشارت الأمانة إلى تعليقات مقدمة منذ عام 2008 وأقرت بأن النقاش الدائر في الوقت الحالي كان لا بد وأن يُثار في وقت سابق. وذكرت الأمانة أن مجموعة البلدان المدعوة آنذاك باسم جمهورية التشيك وسلوفاكيا وهنغاريا وبولندا هي التي بدأت الحاجة كما عبرت عن بعض الملاحظات النقدية والبناءة فيما يتعلق بالويبو. وصيغت الاحتياجات والتوقعات بما يتوافق مع التعامل مع احتياجات محددة في مجالات مهمة بالفعل بل وملحة لبلدان أوروبا الوسطى على هيئة نهج أكثر تحديدا مقارنة بالنهج الذي يتسم بالعمومية المتاح آنذاك. وفيما بعد انعقدت في موسكو اجتماعات للتخطيط الاستراتيجي ضمت رؤساء مكاتب الملكية الفكرية من أوروبا الوسطى والبلقان ودول البلطيق والقوقاز ومن إسرائيل ووسط آسيا وأوروبا الشرقية، وتأكدت من خلالها هذه الشروط. وكانت التحديات التي تخص الويبو عبارة عن مسائل ذات صلة بتكوين الكفاءات وتبين أثناء الاجتماعات ضرورة الخروج بنهج أكثر تحديدا من خلال تقييم الاحتياجات وتعريفها ومن خلال توفير المشورة والقواعد التي تفيد هذه المنطقة بغية التعامل مع الاحتياجات الخاصة للبلدان في طور الانتقال. وعلى ذلك انطلق تقييم الاحتياجات بهدف وضع سلسلة من الاستراتيجيات المعنية بتقديم المشورة. وكان أولها استراتيجية تتعلق بتطوير الملكية الفكرية مطوعة بل ومستحدثة خصيصا لهذه المنطقة، تتيح نقل التكنولوجيا وما يليه من ابتكار. وبالانتهاء من هذا العمل استنتجت الويبو أن هذه المشورة تمس دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق، كما تُرجمت المواد ذات الصلة إلى اللغة الإنكليزية على الفور. واستمر توافد الطلب مع تقدم الجامعات والمراكز البحثية الأكاديمية بالشروط ذاتها، ونتيجة لذلك صيغت المشورة والمنهجية بحيث تتماشى مع شروطها الخاصة التي تتعلق بمناطقها. وكانت هذه التجربة خير دليل على بدء الأمانة التعامل مع هذه المسائل التي أثرت سنة 2008 بالفعل. وشكل الخبراء من هذه البلدان مجموعات تجريبية، ما يسر إجراء الويبو تقييم الاحتياجات. وعرفوا أول الأدوات المناسبة وحددوا المشورة والأهداف وأضافوا بعض التفاصيل إلى البرامج تتعلق بأنشطة تكوين الكفاءات، ما أوضح شدة الالتزام. أما بالنسبة إلى مسألة تحديد وسيلة رصد جودة هذه الأنشطة، فالجودة لم تخضع فقط إلى رصد الويبو بل المؤلفين أيضا بما أنهم أتوا من المنطقة المعنية، وهو الأمر الذي جعل الرصد والتقييم مباشرين بدرجة أكبر. ومن الناحية العملية تكونت العديد من المجموعات التجريبية بخصوص الموضوعات المتعلقة بنقل التكنولوجيا والابتكار وشعبة الشركات الصغيرة والمتوسطة وما شابه. ففي حين عرف الخبراء الاحتياجات وحددوها قدموا بدورهم الإجابات. ولعبت الويبو دور الميسر في هذا النوع من التدريبات. وأعربت الأمانة عن اقتناعها من المنظور التقني بأن النهج المتبع هو النهج السليم، حيث يمهّد الطريق أمام تكوين الكفاءات على الأجل الطويل. وأما بالنسبة لمسألة الآثار المالية، دعت الأمانة الأعضاء إلى الإحاطة بداية بأن استحداث جميع هذه البرامج والأنشطة بدأ استخدام الموارد المخصصة إلى البرنامج 10. وفي حالة اتخاذ قرار بالاحتفاظ بالبرنامج 10، فلا بد من الشروع في مناقشات بشأن الموارد التي يفترض تخصيصها له حيث أعيد توزيع التمويل الخاص به. وبالنسبة للسؤال الذي طُرح بشأن التعليق الصادر عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق عن عدم الاستقرار

السياسي، شكرت الأمانة المنسق على لفت الانتباه إلى هذه المسألة. وأثيرت أيضا مسألة إعادة هيكلة الشعبة السابقة المعنية ببعض البلدان في أوروبا وآسيا واستحداث إدارة للبلدان المتقدمة والبلدان في طور الانتقال. وأعربت الأمانة عن رغبتها التركيز على نقطتين. فمن ناحية أعربت عن اعتقادها أن استحداث قطاع للتعامل مع تنسيق الأنشطة مع البلدان المتقدمة خطوة إيجابية رغم أن الموارد المالية الإضافية المخصصة لهذا الغرض غير متوفرة في الواقع. وأعربت الأمانة عن اعتقادها أن تنسيق الجهود مع البلدان المتقدمة الأخرى من شأنه أن يتيح الجهود المشتركة وتحديد مجالات لتكوين الكفاءات يمكن إجراؤها مجتمعة. وأضافت الأمانة أن الهدف من استحداث هذا القسم داخل هذه الإدارة هو العمل على الترويج لجميع أنواع الخدمات التي تقدمها الويبو في شتى بقاع العالم. وأكدت الأمانة على أن أنشطة تكوين الكفاءات هذه سوف يستمر تمويلها كما هو دون تغيير. وكررت الأمانة رغبتها في بذل الجهود الرامية إلى تقوية النظم الوطنية للملكية الفكرية، وأضافت أن وضع النهج والمعايير الخاصة أو المجالات المحددة ساعدت على تطوير النظام من خلال توفير نظم دعم محددة وفعالة، وهو ما ترغب الأمانة في مواصلته. وردا على السؤال الموجه من مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق المتعلق بالتمثيل الجغرافي لبلدان القوقاز وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية، أي تلك المجموعة التي أعربت عن تبرمها من قلة عدد الممثلين من هذه البلدان داخل الويبو، أوضحت الأمانة أن عدد الموظفين من هذه المنطقة زاد بالفعل من 27 موظف سنة 2008 إلى 36 في الوقت الحاضر. ولكن الأمانة أقرت إمكانية رفع هذا العدد قائلة إن ذلك أمر تحتاجه الويبو وبالتالي سوف تتدبره. وتحدثت الأمانة عن النقطة التي أثارها وفد كوريا فيما يتعلق بالطريقة التي تنوي الويبو اتباعها لإحداث تحسينات لمستخدمي معاهدة التعاون في مجال البراءات ونظامي لاهاي ومديرد، وذكرت الأمانة أن الإدارة المعنية تنظر في تحسين التفاعل بين قطاعها والقطاعات الأخرى داخل المنظمة من خلال تعريف مستخدمين محتملين جدد ومراعاة المتطلبات اللغوية. وأكدت الأمانة على تيسير دور الإدارة في المساعدة في تقديم أنشطة تكوين الكفاءات التي ينفذها الزملاء العاملين في المجالات ذات الصلة بمعاهدة التعاون في مجال البراءات ونظامي مديرد ولاهاي. وبالنسبة إلى السؤال المتعلق بمؤشرات الأداء ذات الصلة بعدد من مودعي طلبات الانضمام إلى معاهدة التعاون في مجال البراءات والسؤال المتعلق بإمكانية إلغاء طلبات الانضمام إلى المعاهدة، أوضحت الأمانة أنها ترى جدوى استخدام طلبات الانضمام إلى المعاهدة بوصفها أحد مؤشرات الأداء وأضافت أن التعديل الضروري سوف يتم. وبالنسبة للسؤال الموجه من وفد تركيا بشأن مكاتب الملكية الفكرية ومديري مكاتب الملكية الفكرية الذين يستخدمون مهارات محسنة في عملهم وبشأن أسس المقارنة والأهداف ذات الصلة، أوضحت الأمانة وجود نوعين من المؤشرات فيما يخص قياس نتائج أنشطة تكوين الكفاءات في البرنامج والميزانية المقترحين. أحدهما مؤشر يقيس مستوى الرضا عن تكوين الكفاءات المقدم ونوع آخر من المؤشرات يتخطى قياس الرضا إلى قياس الاستخدام الفعلي للمهارات عند عودة المتدربين إلى سياق بيئة عملهم اليومية. وشرحت الأمانة الاحتياج في هذه الحالة إلى نوع آخر من القياس ونوع آخر من الاستقصاء، وأنه بناء على مستوى النضج الذي يبينه قياس نتائج البرامج المختلفة حاولت الأمانة أن تعبر عن هذا بقدر أكبر لأن هذه هي الطريقة المثلى لقياس نتائج أنشطة تكوين الكفاءات. وأضافت الأمانة أنها بدأت تقترب أكثر من قياس النتائج الفعلية وأن ذلك هو السبب وراء الاختلاف الذي يمكن رصده في أنواع المؤشرات الأخرى من حيث أسس المقارنة والأهداف. وذكرت الأمانة من بين سبل تقييم الجودة والأثر إجراء تقييم عقب حدث بعينه، أي أنها سوف ترجع إلى عدد من الأحداث المختارة التي نُفذت قبل سنتين أو ثلاث مع سؤال المستفيدين عن مدى المساعدة التي تحققت عند حضورهم حدث تكوين الكفاءات في أنشطتهم اليومية.

508. والتمس وفد جمهورية كوريا من الأمانة مشاركة منهجية محددة أو بعض الدروس المستفادة بمجرد الحصول على نتائج ملموسة، ربما مع نهاية الثنائية المقبلة.

509. ومع إقرار وفد إيطاليا بأهمية الشروط الإقليمية المتخصصة سأل الوفد عن دور مسؤولو الاتصال الذين يعملون بوصفهم خبراء إقليميين. وتساءل الوفد إن كان النظام ليتسم بالمركزية وعن كيفية ضمان استدامة هذا النظام وعن كيفية ضمان التنسيق مع المجموعات الإقليمية في حالة العودة مرة أخرى إلى النظام اللامركزي.

510. وقال الرئيس إن الدول الأعضاء أمامها العديد من الخيارات المتاحة: إما مواصلة النقاش، على الرغم من إعرابه عن ممانعته الإقدام على هذا الخيار بالنظر إلى الوقت المحدود المتاحة، أو التصويت على البند، ولكنه لا يجذب هذا الخيار كذلك. وأما الخيار الثالث فهو التوصل إلى حل توافقي يتيح الفرصة أمام اللجنة للسير قدماً. وأضاف الرئيس أن الحجة أو المنطق المؤيد لتغيير النظام هو عدم تنفيذ العديد من البرامج التابعة للبرنامج 30 الخاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة كما يجب، واقترح الحفاظ على البرنامج على ما هو عليه للشئناية الحالية، أي استمرار عمل إدارة الشركات الصغيرة والمتوسطة في عملها للفترة 2015/2014. وبين الرئيس أن هذا الخيار سوف يتيح تتبع نتائج الاستراتيجية التي اعتمدت في تقييم منتصف المدة عقب مرور سنة أو سنتين. وإن كانت النتائج إيجابية فسوف يمهّد ذلك الطريق أمام التواصل الإيجابي. ولكن إن تواصلت المشكلات ولم تتأث النتائج المرجوة، فسوف تعدل الأمانة الاقتراح مع اعتبار اتخاذ قرار آخر. وفتح الرئيس باب النقاش بشأن أي تعليقات ممكنة على هذا الاقتراح.

511. وشكر وفد الهند الرئيس على هذه الاقتراحات، وسأل الأمانة فيما يتعلق بأول هذه الخيارات عما تتوقع القيام به في الشئناية 2015/2014 لتقوية برنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة أو إعادة تنفيذه إلى الطريق السليم، وأكد الوفد أنه لو لم يسر الاقتراح وفق ما هو مقرر وتكشف ذلك عقب سنتين فلا بد من تدخل خطة أخرى وسيكون الاقتراح الحالي قد باء بالفشل.

512. وأكد الرئيس أن الأمانة سوف تسلط الضوء على الخطوات المزمع اتخاذها بالتزامن مع إقرار الاقتراح بغية إنجاحه.

513. وتقدم وفد هنغاريا بالشكر إلى الرئيس على اقتراحه وعلى السعي الحثيث للتوصل إلى توافق ولكنه لاحظ من تقرير أداء البرنامج أن البرنامج 30 متعثراً بالفعل واقترح نقض الاقتراح، أي تبني نهج محدد يخدم المناطق التي تبدي استعدادها لتولي ملكيته، وعقب ذلك فقط يستحدث برنامجاً جديداً لو لم ينجح هذا الهدف.

514. ودعم وفد سويسرا الاقتراح المقدم من وفد هنغاريا وشدد على ضرورة التغيير وعلى الامتناع عن الإبقاء على الوضع الحالي.

515. وأعرب وفد مصر عن اعتقاده ضرورة تخصيص المزيد من الموارد للبرنامج بغية إنجاحه، وأكد أن أحد أسباب الحقيقة القائلة بعدم سير البرنامج على ما يرام هو غياب التمويل، وليس بوسع الويبو تأمين التمويل الخارجي، ما أدى إلى تقديم الاقتراح بتأمين الموارد البشرية والمالية لتقوية البرنامج وإتاحة الفرصة لتحقيق أهدافه.

516. وأعرب وفد بولندا عن دعمه للموقف الذي اعتمده وفد هنغاريا وسويسرا.

517. ودعم وفد الولايات المتحدة الأمريكية الاقتراح المقدم من الرئيس وعبر عن وجهة نظره القائلة إن الحفاظ على الوضع الراهن هو الخيار الأفضل. وأضاف الوفد أن الشعبة ذاتها التي نفذت عمل البرنامج قد أنشئت منذ شهر أكتوبر وأن قسم الشركات الصغيرة والمتوسطة في هذه الشعبة لم يحظ بالتمويل المناسب ولا بعدد الموظفين المناسب. ودعم هذا الوفد الحفاظ على الوضع الراهن في الوقت الحالي مع إتاحة تمويل إضافي إلى الشعبة بصحبة الموارد الضرورية من الموظفين. ودعم الوفد المدخلة السالفة من الأمانة وأعرب عن جدوى امتلاك الخبرة في المكاتب، ولكنه رأى إمكانية إنجاز هذا الأمر من خلال الحفاظ على التوافق الجيد والعلاقات الطيبة بين المكاتب وشعبة الابتكار المسؤولة عن قدر كبير من هذا العمل. ويعني هذا مواصلة الاحتفاظ بمسؤول الاتصال في المكاتب مع اجتماعهم بانتظام مع شعبة الابتكار وقسم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

518. وأعرب وفد إيطاليا عن دعمه موقف الحفاظ على الوضع الراهن مع زيادة عدد الموظفين في القطاع، وذلك بعد أن نما إلى علمه أن مشكلة الشركات الصغيرة والمتوسطة لا ترتبط بمسائل التمويل وحسب، بل ترتبط بقصور التوظيف. ولم يعبر

الوفد عن ميله إلى خيار بعينه فيما يخص شكل قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، على الرغم من قوله إنه يفضل الاحتفاظ بالبرنامج 30، بل وشدد على أهمية إنجاز نتيجة إيجابية.

519. وفضل وفد الجزائر وجود مسؤول الاتصال في المكتب الإقليمي. ودعم الإعلانات المقدمة من وفود إيطاليا والولايات المتحدة والهند ومصر، وخواها أن المشكلة في أساسها مشكلة تتعلق بالتمويل، وبالموارد البشرية والتنسيق على وجه التحديد بين جميع شعب منظمة الويبو. واختتم الوفد بيانه بأن الحل الأمثل هو الاحتفاظ بالبرنامج 30 على ما هو عليه ومحاولة العمل داخليا لتحسين التنسيق.

520. ودعم وفد جمهورية كوريا الاقتراحان المقدمان من وفدي الولايات المتحدة والجزائر. وباعتبار أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لأصحاب المصالح والملكية الفكرية، أعرب الوفد عن اعتقاده أن البرنامج 30 لا بد من الاحتفاظ به في البرنامج والميزانية للشائبة 2014/2015.

521. وأعرب وفد بنغلاديش عن تفضيله الحفاظ على الوضع الراهن وزيادة الموارد والمعلومات المقدمة بخصوص البرنامج 30 بغية ضمان أداء أفضل للبرنامج.

522. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن ميله إلى الاحتفاظ بالبرنامج 30 ووضع برنامج مركزي لوضع الاستراتيجيات المتبعة في الويبو بخصوص الشركات الصغيرة والمتوسطة والتشارك في التنسيق وضمان الجودة. وقال إن البرنامج 30 سوف يقوم قوام البرنامج المركزي ويتعامل مع المسائل والأنشطة في مجالات أخرى بما في ذلك برامج مثل البرامج 9 و 10 وربما 20.

523. وأعرب وفد ترينيداد وتوباغو عن دعمه الموقف الذي اعتمده وفد الهند وآخرين المعني بالاحتفاظ بالبرنامج الخاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة وغيره من البرامج.

524. وأعرب وفد بيلاروس عن تفضيله ترك البرنامج على ما هو عليه في الوقت الحالي والتعامل مع مسائل ذات صلة بالنسبة للمزيد من المناقشات المقبلة.

525. واعتبر وفد الاتحاد الروسي البرنامج 30 غير كفاء وأعرب عن شكوكه بشأن المحافظة عليه في ميزانية الشائبة 2014/2015.

526. ودعم وفد جنوب أفريقيا البيانات المقدمة من وفدي البرازيل والجزائر نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية على التوالي.

527. وأبدى وفد النرويج اتفاقه مع البيان المقدم من وفد الاتحاد الأوروبي.

528. وقدم الرئيس اقتراحه التوفيقى الأول ("الخيار ألف") كما يلي: الاحتفاظ بالبرنامج 30 كما هو عليه طوال الشائبة الجارية وهي الشائبة 2014/2015. وسوف يُجرى تقييم في منتصف الفترة وفي نهاية الشائبة بهدف الحكم على الأداء، وإذا كان يسير على ما يرام فسوف يجري الاحتفاظ به، وأما إن لم يكن فسوف يُعاد النظر في اقتراح الأمانة الحالي بالنسبة للشائبة المقبلة.

529. وتحدث وفد بولندا بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأعرب عن رغبته في إحالة المسألة إلى الدورة المقبلة المزمع انعقادها في شهر سبتمبر بغية الحصول على المزيد من الوقت لمناقشتها.

530. وأعرب وفد هنغاريا عن تشككه في جدوى استمرار البرنامج 30 وقال إنه ليس بوسعها قبول اقتراح الرئيس، وإنه يحتاج إلى المزيد من المعلومات وإلى اقتراح جديد في الميزانية لكي يرى المبرر وراء الحفاظ على البرنامج 30.

531. ودعم وفد الاتحاد الروسي المداخلات المقدمة من وفدي بولندا وهنغاريا، ألا وهي ضرورة الحصول على المزيد من المعلومات بشأن البرنامج 30 لكي يتمكن من اتخاذ قرار بشأن تضمينه في البرنامج لميزانية سنة 2015/2014 .
532. وشدد وفد إيطاليا على أهمية معرفة المزيد عن جودة المساعدة المقدمة في حال تقديم الأمانة معلومات إضافية وعن طريقة تبادل أفضل الممارسات بأسلوب مركزي.
533. وأيد وفد الهند الإعلانات المقدمة من وفدي هنغاريا وإيطاليا وشدد على أهمية معرفة نوعية المعلومات التي سوف تقدمها الأمانة عن الوضع بغية فهم تصور الأمانة عن رسم تفاصيل خارطة الطريق لتقوية البرنامج القائم على المستوى المالي والموظفين وغير ذلك من المتطلبات استعدادا لإجراء الدول الأعضاء تقييما أفضل للموضوع عند انعقاد دورة شهر سبتمبر.
534. وسأل وفد بولندا عن مدى تأثير مسألة التقييم على البرنامجين 9 و10 من حيث الموظفين وأنشطة البرنامج وميزانيته.
535. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن دعمه المداخلة المقدمة من وفد الهند وسأل عن إحداث أي تغيير في اقتراح البرنامج والميزانية المزمع تقديمه في شهر سبتمبر بالنسبة إلى البرنامج 30.
536. وأعرب وفد إيطاليا عن رغبته في توضيح موقفه قائلا إنه لا يفضل النموذج اللامركزي بل يود أن يبرز بعض المسائل الرئيسية التي يلزم التعامل معها بغض النظر عن النموذج المستخدم، وأضاف أنه يعتقد أن مثل هذه المسائل من الأفضل تناولها من خلال نموذج مركزي.
537. وأفصح الرئيس عن تشككه في إمكانية حل هذه المسائل قيد المراجعة وقال إنه يفضل حذف هذا البند من جدول أعمال اجتماع شهر سبتمبر. ولكنه رغب في التقدم باقتراح آخر. وعلى ذلك ذكر الرئيس أن "الخيار ألف" هو الخيار الذي نوقش قبل الاستراحة، ثم انتقل الرئيس إلى تقديم الخيار الثاني ("الخيار باء") كما يلي: الاحتفاظ بالبرنامج 30 على ما هو عليه من حيث الجوهر للثنائية 2015/2014، ولكن مع تولي الأمانة تحسين البرنامج 10 بموجب مشروع البرنامج والميزانية مع توزيع حصة خلاف الموارد البشرية بناء على ذلك. وسوف يقيم هذا النظام "الهجين" أثناء الثنائية المقبلة لمقارنة مزايا النهج المركزي بالنهج غير المركزي، فتسترشد الدول الأعضاء بهذا التقييم فيما تتخذه من قرارات بشأن الثنائية اللاحقة.
538. وشكر وفد سويسرا الرئيس على جهوده المبذولة للتوصل إلى حل بشأن هذه المسألة المهمة للغاية الخاصة بأنشطة الشركات المتوسطة والصغيرة، وقال الوفد إنه يرى مشكلة فيما يتصل باتساق الميزانية عموما وذلك بالإشارة إلى "الخيار باء". وقال الوفد إنه سيواجه صعوبة في اتخاذ قرار مبدئي دون الاطلاع على اقتراح شامل يأخذ بعين الاعتبار المعايير المختلفة. وذكر الوفد التباس الأمر عليه بالنسبة لما ينطوي القرار عليه بالفعل بما أن البرنامج 30 غير موجود في الوقت الراهن. والتمس الوفد من الأمانة العودة في الدورة المزمع انعقادها في سبتمبر باقتراح أكثر اكتمالا فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بالبرنامج 30 السابق كي تصبح الدول الأعضاء في وضع يتيح لها الحكم بعد الحصول على المزيد من المعلومات بخصوص البرنامج موضوع النقاش، وبعد أن تعرف كيفية تطور الأنشطة الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة.
539. وسأل وفد الاتحاد الروسي عن المقصود بالاحتفاظ بالبرنامج 10: هل المقصود الاحتفاظ به على ما هو عليه وبما يوفر له من موارد أم هل سيتم تحويل للموارد؟ وذكر الوفد عدم معرفته الموارد التي سوف تتاح للبرنامج 30 وأضاف أنه كي يتمكن من اتخاذ قراره يجب أن يحصل على معلومات بشأن الموارد المالية المخصصة لهذا البرنامج.
540. وأوضحت الأمانة بقاء الميزانية بشكل عام على ما هي عليه وأن نصيب الشركات الصغيرة والمتوسطة من البرنامج 9 سوف يستخرج منه ثم يجري تجميعه تحت البرنامج 30. وسوف يظل البرنامج 10 دون تغيير.

541. وأعرب وفد الجزائر عن تفضيله "الخيار ألف" الذي أوضحه الرئيس مسبقاً، حيث اعتبر هذا الخيار أكثر وضوحاً. وأضاف الوفد أنه من الواضح بالنسبة لهم أن الأمانة سوف ترجع في شهر سبتمبر ببرنامج 30 جديد، مؤكداً على أهمية استغلال دورة شهر سبتمبر في إنجاز نتيجة بشأن هذه المسألة.
542. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تفضيله الخيار الأول، معبراً عن رغبته في توفير الموظفين والتمويل اللازمين للبرنامج 30.
543. ودعم وفد إسبانيا موقف وفد سويسرا وقال إنه يفضل النظر في الأرقام الإجمالية في شهر سبتمبر، وأضاف أن ذلك هو النهج المسؤول حيال إدارة الميزانية.
544. وأعرب وفد الهند عن دعمه موقف وفد الولايات المتحدة.
545. وفضل وفد جمهورية كوريا المحافظة على البرنامج 30 إلى أجل غير محدد، ولكنه قال إنه من الممكن أن يقبل بالاقتراح المقدم.
546. وذكر وفد أستراليا أنه لا يحمل وجهة نظر قوية ترحح حل هيكلية بعينه بخصوص برنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة. واعتبر الوفد أن لكل حل من الحلين مميزاته وعيوبه وقال إن الحل الأمثل قد يكون شيئاً يحتفظ بوضوح بالبرنامج مع بعض التنسيق المركزي ولكن على أن يتيح فرصة تقديم الخدمة من خلال المكاتب الإقليمية. واتفق الوفد مع النقطة التي أثارها وفد الولايات المتحدة من حيث عدم اقتناعه بنجاعة النهج الهجين، واقترح أن تعمل الأمانة على جميع الانشغالات التي أعربت عنها الوفود بحيث ترجع إلى لجنة البرنامج والميزانية بالمزيد من المعلومات رداً على الأسئلة التي أثارت، أو على الأقل تنظر الأمانة في مراجعة الاقتراح وتعود في شهر سبتمبر باقتراح جديد يمكن للأعضاء النظر فيه.
547. وتحدث وفد بولندا بالأصالة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق ودعم الاقتراح المقدم من وفود سويسرا وإسبانيا وأستراليا، واقترح الوفد إعداد الأمانة المادة الإضافية المذكورة سابقاً بغية النظر في المسألة برمتها في شهر سبتمبر.
548. وأقر وفد بيلاروس الذي تحدث بوصفه منسق المجموعة بضرورة دراسة المسألة في دورة شهر سبتمبر.
549. وعقب الاستماع إلى المواقف المتعددة أقر وفد المكسيك بأنه من الأفضل الحصول على المزيد من المعلومات التي يمكن تحليلها للنظر فيها في الدورة المزمعة في سبتمبر.
550. وذكر وفد الاتحاد الروسي تفضيله الحصول على المزيد من المعلومات بشأن البرنامج 30 للنظر فيها في دورة شهر سبتمبر.
551. وأعرب وفد تركيا عن دعمه الاقتراح المقدم من وفد أستراليا.
552. وقال وفد إيطاليا إنه صاغ اقتراح بالتعاون مع الزملاء من وفد الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن استخدام هذا الاقتراح كنقطة بداية. وشكر الوفد وفد أستراليا على بيان الحاجة إلى الحصول على شيء مركزي وشيء يمكن أن يكون غير مركزي واقترح قراءة الاقتراح، وأحاط بأنه غير نهائي بل مجرد نقطة انطلاق: "سوف يظل البرنامج 30 وتظل شعبة الابتكار كما هما بوصفهما مركزاً للخبرة للشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار. ومن الممكن توفير مسؤولي اتصال في جميع المكاتب الإقليمية يعملون، كما يتبين من الاسم، بوصفهم حلقة الوصل بين مكاتب الملكية الفكرية الوطنية والشركات الصغيرة والمتوسطة وشعب الابتكار. ويمكن أن تتشارك المكاتب الإقليمية والبرنامجين 9 و10 وشعبة الابتكار في مؤشرات الأداء والأهداف، ما ييسر بدوره قدرًا أفضل من التعاون في تقديم منتجات عالية الجودة. وسوف يؤدي ذلك إلى بقاء البرنامج 30

على هيئته بكامل تمويله وموظفيه. وسوف تتولى المكاتب الإقليمية مسؤولية تنسيق تقديم تكوين الكفاءات وتطوير العمل الذي تستحدثه شعبة الابتكار بما يتماشى مع الاحتياجات الخاصة لكل إقليم، ولكن مع العمل من خلال التعاون الوثيق مع شعبة الابتكار. ومن الضروري تمويل مسؤول الاتصال تمويلًا مناسبًا على أن يظل تمويل البرامج من خلال البرنامج 30.

553. ونقل الرئيس التماس الأمانة من وفدي إيطاليا والولايات المتحدة تزويدها بنسخة من هذا الاقتراح ككتابة.

554. وأعرب وفد هنغاريا عن رغبته إبداء نقطة نظام تتعلق بوجود رسالة واضحة أعربت العديد من الأعضاء عنها وهي الحصول على المزيد من المعلومات، وذلك مع احترامه الكامل للاقتراح المقدم من الوفدين. واقترح الوفد الانتقال إلى النقطة التالية على جدول الأعمال وإتاحة الفرصة أمام الأمانة لجمع المعلومات التي التمسها الوفود.

555. وأوضح الرئيس أن الاقتراح المقدم من وفدي إيطاليا والولايات المتحدة الذي انعكس على البيان المقدم من وفد أستراليا لهو محض اقتراح ولا يوجد التماس باعتماده في هذه المرحلة. وقال الرئيس إنه كان سيقتراح الاستماع إلى الاقتراح دون اتخاذ تحرك بشأنه وترك الباب مفتوحًا أمام استعراض ثلاثة خيارات في سبتمبر مدعومة بمعلومات ذات صلة بالحقائق والأرقام التي ستوفرها الأمانة. واقترح الرئيس أن تقرأ الأمانة الخيار الثالث مع شرحه بإيجاز بحيث يمكن اتخاذ قرار بشأن السير قدماً.

556. وقرأت الأمانة الاقتراح المطروح على المائدة كما يلي: "سوف يظل البرنامج 30 وتظل شعبة الابتكار كما هما بوصفهما مركزًا للخبرة للشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار. ومن الممكن توفير مسؤولي اتصال في جميع المكاتب الإقليمية يعملون، كما يتبين من الاسم، بوصفهم حلقة الوصل بين مكاتب الملكية الفكرية الوطنية والشركات الصغيرة والمتوسطة وشعب الابتكار. ويمكن أن تتشارك المكاتب الإقليمية والبرنامجين 9 و10 وشعبة الابتكار في مؤشرات الأداء والأهداف، ما ييسر بدوره قدرًا أفضل من التعاون في تقديم منتجات عالية الجودة. وسوف يؤدي ذلك إلى بقاء البرنامج 30 على هيئته بكامل تمويله وموظفيه. وسوف تتولى المكاتب الإقليمية مسؤولية تنسيق تقديم تكوين الكفاءات وتطوير العمل الذي تستحدثه شعبة الابتكار بما يتماشى مع الاحتياجات الخاصة لكل إقليم، ولكن مع العمل من خلال التعاون الوثيق مع شعبة الابتكار. ومن الضروري تمويل مسؤول الاتصال تمويلًا مناسبًا على أن يظل تمويل البرامج من خلال البرنامج 30". وأعربت الأمانة عن رغبتها في إبداء تعليق أولي، ألا وهو قولها آفًا إن نيتها المزمعة هي الحفاظ على المستوى العام للتمويل أو الميزانية عند ما هو عليه. وأضافت الأمانة ضرورة النظر إلى الآثار المترتبة على الاقتراح بوصفها جزء من عملها، بما إن بعض المسائل المتعلقة بمسؤولي الاتصال في المكاتب تبدو وكأنها إضافة إلى ما يؤديه من مهام في الوقت الحالي ولا تتطابق مع النموذج الذي تطرحه الأمانة على المائدة، أي أن بعض التعديلات الطفيفة قد تطرأ على مواردهم وتتطلبها مهمة التنسيق هذه فيما بين ما سيصبح البرنامج 30 المسترد من ناحية واختصاص المكتب من ناحية أخرى. وذكرت الأمانة أن فكرة التمويل الكامل وتوفير الموارد بالكامل قد تتطلب بعض النظر على خلفية السياق السابق ذكره، وأنها سوف تدرس المسألة لعرضها في دورة شهر سبتمبر.

557. ودعم وفد سلوفاكيا الإعلانات الصادرة عن وفدي سويسرا وإسبانيا وقال إنه سوف يرحب بالمزيد من المعلومات من الأمانة بغية الحصول على صورة أكثر اكتمالًا بشأن الخيارات المتاحة قبل أن يتخذ قراره في هذا الشأن.

558. وسأل الرئيس وفد سلوفاكيا إن كان يلتمس تضمين الخيار الثالث.

559. وأجاب وفد سلوفاكيا أنه سوف يرحب بتضمين هذا الخيار في المعلومات المقدمة بجانب الأرقام الإضافية علاوة على أي معلومات مفيدة أخرى، وذلك ليتمكن من اتخاذ قراره في شهر سبتمبر.

560. وأكد الرئيس توفير الأمانة المعلومات المتعلقة بالخيارات الثلاثة عند انعقاد الدورة في شهر سبتمبر.

561. وأعرب وفد أستراليا عن رغبته توضيح مداخلته بأنه لم يقترح النظر في الخيارات الثلاثة في شهر سبتمبر مرة أخرى لأنه لا يرى جدوى ذلك في تحريك المسار قدماً. وقال الوفد إنه اقترح أن تنظر الأمانة في جميع الانشغالات والاهتمامات

التي أثبتت، وأن تقدم المعلومات ذات الصلة بالأسئلة التي طُرحت سعيًا لعرض اقتراح معدل قد يتضمن خيار واحد أو أكثر.

562. ودعم وفد سويسرا الإعلان الذي قدمه وفد أستراليا فيما يخص ما تحتاج الأمانة إلى تقديمه في شهر سبتمبر، وقال إنه يرى أن هذا هو أفضل السبل للسير قدما.

563. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبته في توضيح الحقيقة القائلة بأن هذه المناقشات ركزت إلى الآن على مجال الشركات الصغيرة والمتوسطة ولكن في الواقع لا بد من النظر كذلك في سياسية الابتكار وبنيات الابتكار. ورأى الوفد توافر المؤشرات والأهداف في البرنامج 10 وفي غير موضع على الأرجح وأعرب عن رغبته بالاحتفاظ بها في البرنامج 30، ما يؤدي إلى بقاء شعبة الابتكار دون تغيير. وأوضح الوفد أن ذلك سوف يتيح الفرصة للشعبة بأن تواصل عملها دون انقطاع في الفترة الواقعة بين الوقت الحالي وشهر سبتمبر.

564. ولخص الوفد الوضع قائلاً إن المسألة سوف يُنظر فيها ويُعاد تقويمها في شهر سبتمبر، بينما تنتظر الأمانة في الوقت نفسه في الالتماسات المختلفة التي قدمتها الوفود. وأضاف الرئيس ضرورة فتح النقاش مرة أخرى في شهر سبتمبر.

565. واقترح وفد الولايات المتحدة أن مديري البرامج التابعة للبرنامجين 9 و10 يعملون مع مدير البرنامج 30 للنظر في جدوى الاقتراح المقدم من وفدي إيطاليا والولايات المتحدة أو الاقتراح الثاني أو أيا كان الوضع، حيث رأى الوفد أهمية هذا الحوار البالغة للمسار.

566. وأوضح الرئيس الوضع قائلاً إن الأمانة سوف تُقيم تقييمًا شاملاً من حيث نظرها فيما قيل لضمان مراعاتها كل ما ذكره الأعضاء، ثم رجوعها في شهر سبتمبر بخيارات واضحة وبيانات بشأن الموضوع، بما يتوافق مع التماسات الدول الأعضاء

567. وفتح الرئيس باب النقاش بشأن البرنامج 11.

568. وشكر وفد السلفادور الأمانة على الاجتماعات الإعلامية التي نظمتها خلال الأسبوع السابق لمناقشة لجنة البرنامج والميزانية البرنامج 11 المقترح ("مراكز الويبو للتدريب"). وقال إن هذه الاجتماعات الإعلامية ساهمت في توضيح العديد من المسائل المهمة للوفد، وأضاف أنه بصدد عملية تحليل الإيضاحات التي قدمتها الأمانة. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى تلقي مزيد من الإيضاحات بشأن آليات التنسيق التي تتوخى الأمانة إنشائها بين مركز التدريب التابع للويبو ومكتب التعاون مع أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في فترة السنتين 2014/15. وقال إنه فهم من المدير التنفيذي لأكاديمية الويبو أن العمل يجري لتعريف هذه الآلية، ومع ذلك لا يزال الوفد حريصاً على تلقي معلومات في هذا الشأن.

569. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وشدد على الأهمية التي توليها البلدان الأفريقية لإنشاء أكاديميات وطنية في مجال الملكية الفكرية، واستفسر الوفد عن سبب ظهور مؤشر الأداء المتعلق بإنشاء أكاديميات جديدة في عام 2012 "غير ثابت" (الوثيقة WO/PBC/2012، صفحة 72). واستفسر الوفد أيضاً من الأمانة بشأن كيفية اعتزامها الرد على الطلبات المستقبلية لإنشاء أكاديميات في مجال الملكية الفكرية في القارة الأفريقية.

570. وأشار وفد تركيا، مع الارتياح، إلى العديد من النقاط المتناولة في سياق التخطيط واستراتيجية التنفيذ للبرنامج. وأولاً، رحّب بتعريف الأدوار الخمسة الجديدة وفقاً للاستعراض المستقل. وقال إنه يؤيد على وجه التحديد دور تنسيق الشبكات والشركات لتوسيع نطاق فرص التدريب ووقعها في البلدان. وعن استراتيجيات التنفيذ، أشار إلى الأهمية الحاسمة لوضع أهداف السياسة العامة التي ستحدّد الأدوار والمسؤوليات فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج والتدريب بالتعاون مع إدارات أخرى في الويبو. وقال إنه يعتقد بأن إتاحة التدريب للبلدان وتحقيق النتائج يقتضي بحث الاحتياجات وتحديد فعال بالتعاون الوثيق مع المكاتب الإقليمية إلى جانب البلدان ذاتها. وقال إن ذلك من شأنه تعزيز نجاح البرنامج. وفي هذا الصدد، قال الوفد

إنه يتطلع إلى معرفة المزيد عن الآلية التي من المقرر إنشاؤها لذلك الغرض. وقال إن برامج الويبو ودوراتها للتعليم عن بعد تتيح إمكانيات واسعة النطاق للوصول إلى العديد من أصحاب المصالح والجهات المعنية. ورحب الوفد بمواصلة توسيع البرنامج بشتى السبل معربا عن تقديره للعمل الناجح في هذا المضمار. وقال إنه يتطلع إلى المزيد من المعلومات عن دور مركز الويبو للتدريب في إسداء المشورة لاستحداث برامج ماجستير جديدة ولإدماج تدريب الملكية الفكرية في المقررات الدراسية والجامعية في الحقوق. واستفسر أيضا عن سياسة الويبو في تقديم هذه المساعدة. وتساءل إن كانت للويبو خطة تنفيذية لهذا المشروع في الثنائية المقبلة. وفي الختام، تطرق الوفد إلى مسألة إنشاء أكاديميات وطنية ناشئة، ورحب بمواصلة المساعدة للبلدان المهتمة مذكرا بالاهتمام المتواصل لدى البلدان بالمشروع وبالدمع من مختلف بقية البلدان خلال دورة اللجنة.

571. وفيما يتعلق بمسألة مؤشر الأداء المتعلق بالأكاديميات الناشئة، أشارت الأمانة إلى حدوث سوء فهم بين الزملاء الذين صاغوا مؤشر أداء ("عدد الأكاديميات الناشئة" المنشأة (مشاريع جدول أعمال التنمية))، من جهة، والزملاء الذين وضعوا أساس المقارنة ذي الصلة 13/2012 ("مشروعين") والهدف ("سنة مشاريع") من جهة أخرى. وإذا فُسر المؤشر على أنه يعني "عدد مشاريع الأكاديميات الناشئة التي بدأت"، فمن المعقول أن يكون أساس المقارنة ("مشروعين") والهدف ("سنة مشاريع") (لأنه قد سُرع بالفعل في هذين المشروعين في وقت صياغة وثيقة البرنامج والميزانية للفترة 13/2012)، لكن إذا فُسر المؤشر المذكور على أنه يعني "عدد الأكاديميات الناشئة التي جرى تسليمها" فإن أساس المقارنة "مشروعين" يكون غير منطقي، لأنه لم يحدث بالفعل تسليم أي أكاديميات ناشئة في وقت صياغة وثيقة البرنامج والميزانية للفترة 13/2012. واستطردت قائلة إنه في الوقت ذاته، ونظرا إلى تزامن المرحلة الثانية من مشروع الأكاديميات الناشئة مع فترة السنتين 13/2012، فمن الطبيعي ألا تُعمم أنشطة ستة مشاريع بالكامل بنهاية عام 2012، وإنما فقط بنهاية عام 2013. كما أن مشاريع الأكاديميات الناشئة لم يكن لها بالضرورة نمط إنفاق خطي، ونظرا إلى عدد من الأسباب تركزت أنشطة المشروع في مرحلته الأخيرة، كما أظهرت المرحلة التجريبية أن انتشار أنشطة المشروع يستغرق، في المتوسط، وقتا أطول من التقديرات الأولية في وقت تصميم المشروع. وأشارت الأمانة إلى أنها على ثقة تامة بأن مؤشر أداء مشروع الأكاديميات الناشئة سيكون في نهاية 2013 "ثابتا". وأشارت الأمانة إلى سؤال وفد تركيا، وأوضح أن وجود مؤشرين مختلفين لبرنامج التعليم عن بعد يعود إلى أن الدورات المتقدمة للبرنامج تتطلب اجتياز اختبار نهائي بينما لا تتطلب دورات تمهيدية معينة ذلك، وإنما في نهاية الدورة يُمنح الطلبة شهادة إتمام الدورة دون الحاجة إلى اجتياز أي امتحان. وفي الوقت نفسه، من المهم لمدير البرنامج أن يرصد معدل الطلبة المسجلين الذين أكملوا الدورة.

572. وفتح الرئيس باب النقاش بشأن البرنامج 12.

573. وأشار وفد المكسيك بالنسبة إلى مسألة النشر السنوي لتصنيف نيس (انظر الفقرة 5.12) أنه من الضروري تضمين اللغة الإسبانية بين الوثائق المستخدمة في اجتماعات الخبراء المسؤولين عن التصنيف والمعايير. واقترح الوفد على الأمانة أن تراعي في المرحلة الثانية من التحديث المشار إليها في الفقرة 5.12 إمكانية ترجمة التصنيف إلى اللغة الإسبانية سنويا.

574. وأبدى وفد إسبانيا اتفاقه مع البيان المقدم من وفد المكسيك.

575. وعلق وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية فيما يتعلق بمسألة المخاطر الرئيسية وإستراتيجيات الحد من وطأتها قائلاً إن استخدام اصطلاح "إضفاء الطابع السياسي على المناقشات" بوصفه خطر رئيسي في إحدى وثائق البرنامج والميزانية أمر غير مقبول.

576. واتفق وفد البرازيل متحدًا باسم مجموعة جدول أعمال التنمية على التعليقات التي قدمها وفد الجزائر، بل وأضاف ضرورة مراجعة المخاطر الرئيسية والاستراتيجيات في مجملها كما ترد في الوثيقة.

577. وذكر وفد بلجيكا بما تم في الدورة السابقة للجنة المعنية بمعايير الويبو. وقال إن الخبراء التقنيين كانوا يعملون من ناحية وعلى الناحية الأخرى تمت المفاوضات الموازية والمفاوضات السياسية. وعلق الوفد بأن لفظ "إضفاء الطابع السياسي" لهو بالفعل اللفظ المناسب لهذا النقاش.

578. ودعم وفد الهند الآراء التي عبر عنها وفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية.

579. والتمس وفد مصر تقديم البرنامج تقريره بإسهاماته في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية بما يتوافق مع البرامج الأخرى ويتسق معها.

580. وأيد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) ما جاء على لسان وفود الجزائر، والبرازيل والهند ومصر.

581. وشارك وفد موناكو وفد بلجيكا آراءه التي عبر عنها وذكر بقضاء أكثر من ثلاثة أيام في اللجنة المعنية بمعايير الويبو في مناقشة عنوان لأحد البنود المدرجة على جدول الأعمال. وإن لم يكن هذا بإضفاء للطابع السياسي فهو ليس بنقاش تقني أيضا.

582. وشارك وفد إسبانيا الانشغال المتعلق بما حدث في اللجنة المعنية بالمعايير وصعوبة إحراز أي تقدم، ولكنه أعرب عن تفهمه شعور بعض الوفود بعدم الارتياح حيال الصياغة الحالية لهذا الخطر. واقترح الوفد حذف الجزء الأول من العبارة الأولى ابتداء من لفظ "إضفاء الطابع السياسي" وحتى كلمة "لجان". فبالفعل يوجد خطر يواجه تطور التقدم التقني داخل اللجنة. ولكن هذا الخطر لم يذكر صراحة.

583. ودعم وفد السويد الاقتراح المقدم من وفد إسبانيا.

584. ودعم وفد الجزائر الاقتراح المقدم من وفد إسبانيا لصالح توافق الآراء. واقترح وفد الجزائر ضرورة تطبيق هذا الاقتراح على صياغة خطة الحد من وطأة المخاطر.

585. وساند وفد البرازيل البيان المقدم من وفد مصر فيما يتعلق بتضمين ذكر جدول أعمال التنمية في البرنامج 12. وعلى الناحية الأخرى أقر وفد البرازيل الاقتراح الذي ما لبث وفد إسبانيا أن قدمه وأشار إلى ضرورة تحسين خطة الحد من وطأة المخاطر.

586. وأشار وفد المملكة المتحدة إلى أنه لا يتشدد فيما يتعلق بالمخاطر والحد من وطأتها كما هي. فما تتيحه الوثيقة في الوقت الراهن يعبر فعليا بدقة عما حدث داخل اللجنة المعنية بالمعايير. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن انشغاله باستحواذ النزعة الحالية على الجوانب التقنية للعمل، وأوضح الوفد أن هذه اللجنة يجب أن تظل لجنة تقنية.

587. واتفق وفد المكسيك مع الاقتراح التوفيق المقدم من وفد إسبانيا.

588. واتفق وفد سويسرا مع الإشارة إلى الخطر المتمثل في إضفاء الطابع السياسي على المناقشات. واقترح وفد سويسرا استخدام التعبير "وجهات النظر المتباعدة بخصوص المسائل غير التقنية" إن كانت بعض الوفود تجد مشكلة في استخدام لفظ "إضفاء الطابع السياسي"، وبالتالي سوف يستمر تفاقم الخلافات بين مجموعات البلدان المختلفة. وسوف يفني ذلك بغرض بيان حقيقة وجود بعض الانشغالات بشأن مسائل غير المسائل التقنية التي نشأت أثناء المناقشات التي دارت في اللجنة التقنية.

589. وذكر وفد الهند بأن عمل اللجنة الرسمي لم تواجهه عراقيل أثناء انعقاد الدورة السابقة. وقد تمت المشاورات غير الرسمية بالتوازي بغية مواصلة العمل الرسمي. ولن تقدم الهند على مفاقة الخلافات. وأما بالنسبة إلى خطة الحد من وطأة المخاطر، أعرب الوفد عن اعتبار أي شيء يقوي المناقشات التقنية داخل اللجان وأي شيء يناقش خارجها مقبولا.

590. وأحاط وفد إسبانيا بأن أية إشارة إلى المسائل السياسية لا بد من حذفها من خطة الحد من وطأة المخاطر.
591. وأعرب وفد المكسيك عن انشغاله بأن لجنة البرنامج والميزانية تسدل ستارا على ما حدث في تلك اللجنة وتتجنب تسمية الأشياء بمسمياتها. وإن كانت لجنة البرنامج والميزانية ترغب في تجنب تضييع الوقت على هذا الموضوع، فلتأخذ باقتراح وفد سويسرا دون استخدام كلمة "إضفاء الطابع السياسي"، إذ يعبر ذلك بدقة عما حدث.
592. وكررت الأمانة الاقتراح المقدم من وفد سويسرا بحذف كلمة "إضفاء الطابع السياسي" الخلافية والبدء بوجهات النظر المتباعدة التي تسببت فيها المناقشات غير التقنية ونتج عنها تقييد التطور التقني للمعايير والتصنيفات. وسوف تكون هذه هي الصياغة المعدلة للخطر وبالترتيب يفترض تعديل خطط الحد من وطأة المخاطر تعديلا طفيفا بحذف تعبير "مسائل سياسية". وعلى ذلك سوف تصبح الصياغة النهائية لخطط الحد من وطأة المخاطر "مناقشة المسائل خارج اللجان وحلها، وتقوية المناقشات التقنية داخل اللجان، ورصد تنفيذ الخطط طويلة الأجل".
593. وأعرب وفد الجزائر عن انشغاله باستخدام لفظ "المناقشات غير التقنية". وقال إن اللجنة أمضت ثلاثة أيام في محاولة للتوصل إلى إيجاد صلة بين المعايير التي تؤسسها اللجنة والتوصيات المدرجة على جدول أعمال التنمية. وهذا أمر تقني للغاية. وهو أمر تقني بصورة مختلفة. ولكنه تقني بالفعل. ولذا من الضروري التوصل إلى وصف لا يستخدم لفظ "إضفاء الطابع السياسي" لأن توصيات جدول أعمال التنمية ليست معنية بإضفاء الطابع السياسي في شيء. ومن الضروري التوصل إلى صياغة أخرى لا تميز بين ما هو تقني وما هو غير تقني.
594. وأشار وفد البرازيل إلى تفضيله صياغة أكثر عموما توجي بمقائق أخرى قد تشكل مخاطر أساسية بالنسبة للجنة المعنية بمعايير الويبو، واقترح الوفد الصياغة الآتية: "خطر الحد من التطور التقني للمعايير والتصنيفات". وأعرب وفد البرازيل عن صعوبة دعمه الاقتراح المقدم من وفد سويسرا. وأضاف أن تضمين المخاطر الأساسية وإستراتيجيات التخفيف من آثارها قد تشكل أداة جيدة للتخطيط، ولكن الطريقة التي تنفذ بها في مشروع الميزانية هذا تدعو إلى ضرورة تعديلها في كل برنامج بحيث تنتم بالفاعلية. ولا يمكن السماح للأمانة ولا لهذه المنظمة القول إن النقاش الدائر بين الدول الأعضاء يشكل خطرا بل ومخاطرة أساسية على منظمة الويبو.
595. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن هذه المشاورات أو الاجتماعات التي انعقدت لمدة ثلاثة أيام لم تكن تقنية في شيء. فالحديث عن المعايير والتصنيفات عبارة عن حديث عن طريقة تطوير المعايير والتصنيفات، لا عن اتساق جدول أعمال التنمية أو إحدى توصيات جدول أعمال التنمية مع عمل اللجنة المعنية بالمعايير. ولكن سعيا إلى توفيق الآراء اقترح وفد الولايات المتحدة الصياغة الآتية تحت فقرة المخاطر بدلا من الإشارة إلى الخلافات السياسية: "أثيرت مسائل أخرى بجانب التطور التقني للمعايير والتصنيفات". وأما بالنسبة إلى فقرة الحد من وطأة المخاطر فاقترح الوفد الإشارة بقول: "مناقشة هذه المسائل وحلها خارج اللجنة".
596. وذكر الرئيس أن الاقتراح المقدم من وفد إسبانيا هو الاقتراح الذي لاقى أشد تأييد من القاعة وأن اعتماده هو السبيل للسير قدما، طالما لم تواجهه معارضة. ودعيت الأمانة إلى إدراج ذات القدر من التوازن على الفقرة الخاصة بالحد من وطأة الآثار.
597. اعتمد الاقتراح المقدم من الرئيس.
598. وفتح الرئيس باب النقاش بشأن البرنامج 13.
599. أحاط وفد تركيا بزيادة قوامها أكثر من 100 بالمائة في الشائبة المقبلة في قدر البيانات المزمع تضمينها في قاعدة البيانات العالمية، وسأل الوفد عن كفاية الموارد المقترحة لتغطية الأنشطة المعنية بتوسيع قاعدة البيانات العالمية لأدوات التوسيم

وإنشاء قاعدة للرسوم والنماذج الصناعية. وذكر الوفد بالإضافة إلى ذلك أن قواعد بيانات الرسوم والنماذج الصناعية سوف تتطلب تكنولوجيا عرض بيانات الصور بواجهات للمستخدم بلغات متعددة استجابة للزيادة المرتقبة في الانضمام إلى اتفاق لاهاي أثناء الثنائية القادمة. وفي هذا الصدد التمس الوفد الحصول على المزيد من المعلومات بخصوص الموارد والتكنولوجيات الضرورية.

600. وطمأنت الأمانة الوفد أن الموارد المقترحة سوف تتناسب مع تنفيذ الأنشطة المخططة حيث يفترض أن يبدأ تطوير قاعدة بيانات التصميمات بنموذج أولي يستحدث على أساس قاعدة البيانات العالمية لأدوات التوسيم. وأضافت الأمانة قائلة إن هذا النموذج لا بد وأن يتمكن من الإفادة من التجارب والمعارف المكتسبة من تطوير قاعدة البيانات العالمية لأدوات التوسيم عند استخدام التكنولوجيات لعرض بيانات الصور.

601. وفتح الرئيس باب النقاش بشأن البرنامج 14.

602. وسأل وفد السلفادور عن استدامة مشروع مراكز دعم التكنولوجيا والتمس المزيد من التأكيد على الحصول على دعم الويبو في استحداث مراكز تتمتع بالاستدامة الذاتية على مدار فترة طويلة ولها الحق في برنامج الويبو بشأن النفاذ إلى الأبحاث من أجل التنمية والابتكار وبرنامج الويبو بشأن النفاذ إلى المعلومات المتخصصة بشأن البراءات. والتمس الوفد المزيد من المعلومات بخصوص نشر مراكز دعم الابتكار في أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي.

603. وأشارت الأمانة إلى الفقرتين 7.14 و8.14 اللتين أوضحتا الاستراتيجية المزمعة لتحقيق الاستدامة وفصلنا الاستدامة طويلة الأجل للمراكز بالتركيز على ثلاثة عناصر مهمة. العنصر الأول يتعلق بتحسين نقل المعارف وتدريب المسؤولين العاملين في مراكز دعم التكنولوجيا باستغلال المواد التدريبية الإلكترونية التي تشمل دورات التعلم عن بعد التي تقدمها الويبو والبرنامج التعليمي الإلكتروني لهذه المراكز. واتصل العنصر الثاني بربط مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بشبكات على المستوى الوطني. وهذا هو ما حدث بالفعل في حالة العديد من البلدان من بينها على سبيل المثال الاتحاد الروسي الذي كان يضم 37 مركزا للتكنولوجيا ودعم الابتكار. وعلى المراكز الوطنية التي تُنشئ الشبكة أن تمتلك القدرة على مساعدة بعضها البعض بروح أبوية. وسوف يعزز استحداث الشبكات على المستوى الوطني تبادل المعارف والخبرات. ومن الضروري أن يتم إنشاء الشبكات في جميع المكاتب القطرية المشاركة في مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بما في ذلك السلفادور. وأما العنصر الثالث فهو معني باستحداث الربط الشبكي العالمي لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وتحقيقا لهذه الغاية سوف نحسن استغلال منصة TISC الإلكترونية التي أطلقت في شهر أبريل لتمكين الموظفين العاملين في هذه المراكز من تبادل المعلومات من خلال شبكة اجتماعية على الإنترنت. ومنذ إطلاق الشبكة أوضحت الإحصاءات استخدامها الكثيف من جانب أكثر من 300 مستخدم لمنصة TISC الإلكترونية. كما استفاد المستخدمون من المشورة المقدمة من خمسة خبراء عينتهم الويبو للرد على الأسئلة الواردة من مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. ورأت الأمانة أن هذه العناصر الثلاثة سوف تعزز بالضرورة من استدامة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وبالنسبة إلى الأهداف التي تشير إلى زيادة عدد شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار المستدامة TISC في أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي ذكرت الأمانة عدم تحديد البلدان بالاسم إلى الآن بالنسبة للمراكز الجديدة، واستناد الخطة إلى درجة استعداد البلدان التي التمس المساعدة.

604. وفتح الرئيس باب النقاش بشأن البرنامج 15.

605. وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وشكر الأمانة على البرنامج وذكر أن المجموعة ترى أن هذا البرنامج يؤدي دورا نشطا في مجال تقوية العمليات التجارية لمكاتب الملكية الفكرية بل وعليها مواصلة هذا الدور من خلال توفير أدوات وخدمات تمكنها من المشاركة الفاعلة في نظام الملكية الفكرية العالمي. وبالنظر إلى تزايد الطلب من جانب مكاتب الملكية الفكرية على المساعدة التقنية دعمت المجموعة زيادة ميزانية هذا البرنامج. وأحاطت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق بالمؤتمر الدبلوماسي المحتمل الخاص بالمعاهدة بشأن التصاميم المزمع انعقاده في الثنائية 2015/2014، والمرح

عقده في 2014، وأعرب عن تطلعه إلى اتخاذ قرار إيجابي في هذا الشأن أثناء انعقاد جمعيات الويبو لسنة 2013. وسعياً لتحقيق هذا الهدف ولتيسير تنفيذ المعاهدة الجديدة بشأن التصميمات المجموعة من الأمانة لتحديد الأولويات في برنامج عمل الشائبة المقبلة بالنسبة إلى البرنامج 15 واستحداث أدوات جديدة لمعالجة طلبات التصميم بما في ذلك بغية السعي نحو تحقيق هذا الهدف وتيسير تنفيذ المعاهدة الجديدة بشأن التصميمات والإيداع الإلكتروني وحزم البرمجيات والعمل الوثيق مع البرنامج 2 في هذا الصدد.

606. وتحدث وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) باسم مجموعة البلدان الآسيوية وأشار إلى تنفيذ الاستراتيجيات المنصوص عليها في الفقرة 7.15 تحت عنوان دمج مكاتب الملكية الفكرية في الشبكات العالمية وقواعد البيانات العالمية، وأحاط الوفد بوجود إشارة إلى ترتيبات تشارك العمل. ولكن هذه الترتيبات لم تحدد اختصاصاتها اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات ولا الفريق العامل بخصوص معاهدة التعاون في مجال البراءات. ورأى الوفد أنه من السابق لأوانه وضع أنشطة للبرامج مدعومة بميزانية في غياب هذا الاختصاص من الدول الأعضاء واقترح الوفد ضرورة حذف الفقرة إلى أن يبين الوقت الذي تحدد فيه اللجنة الدائمة أو الفريق العامل هذا الاختصاص. أما بالنسبة إلى الاستراتيجية الواردة في الفقرة 8.15 بخصوص (منظمات الإدارة الجماعية) رأى الوفد عدم إقدام الدول الأعضاء على إقرارها واقترح ضرورة حذف الاستراتيجية ومؤشر الأداء المرتبط بها.

607. وشكر وفد شيلي الأمانة على الدعم المقدم إلى مكاتب الملكية الفكرية في بلاده بغرض تنفيذ نظام إدارة مكتب الملكية الفكرية على العلامات التجارية والبراءات. وعمل النظام بنجاح لما يزيد عن عام. وعلق الوفد على احتياج مكاتب الملكية الفكرية إلى استقلالها بمجرد إدخال نظام إدارة مكتب الملكية الفكرية وتشغيله ومن ثم الانتهاء من مرحلة التنفيذ. ولذا فالميزانية في حاجة إلى التركيز لا على مرحلة التنفيذ في المشروعات فقط بل على توفير الموارد الكافية للرصد والمتابعة وخدمة العملاء. وذكر الوفد أن مكتب الملكية الفكرية لا يزال يحتاج إلى المزيد من الدعم من الأمانة كي يحقق الاستقلالية عند تشغيل نظام إدارة مكتب الملكية الفكرية، غير أنه لم يحصل بعد على الدعم الضروري ونقل المعلومات. والتمس الوفد المزيد من المعلومات بشأن كيفية جعل مكاتب الملكية الفكرية تتمتع بقدر أكبر من الاستقلالية. واقترح الوفد احتياج الأمانة إلى خطة تنمية شاملة تمتد على مدار التنفيذ والدعم عقب التنفيذ مع التزام مكاتب الملكية الفكرية بتنفيذ هذه الخطة. وتساءل الوفد بخصوص مؤشر الأداء الأخير بالنسبة للهدف الاستراتيجي الرابع (أي المؤشر 4.4) الذي يتعين أن يكون أوسع وأن يعترف بوجود مدى واسع من المكاتب التي تعمل بنظام إدارة مكتب الملكية الفكرية (IPAS)، وأضاف أن المؤشر الخاص بمكتب واحد فقط بؤرة تركيزه ضيقة للغاية ولذا لا بد أن تكون المؤشرات ممثلة لطيف مكاتب الملكية الفكرية التي تنفذ هذا النظام.

608. وأشار وفد البرازيل إلى استراتيجيات تنفيذ برنامج الويبو كيس (WIPO CASE) ومبادرة الملف العالمي وشدد على خضوع المبادرة على وجه الخصوص إلى النقاش من خلال الفريق العامل الخاص بمعاهدة التعاون في مجال البراءات، وعلى ذلك فمن الضروري إما حذفها من البرنامج القائم أو وضع ملحوظة بشأنها بوصفها لا تزال قيد النقاش. وأشار الوفد أيضاً إلى مشروع برنامج "ويبو كيس" (ASEWIPO C) (النفذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص) الذي استحدث بناء على مبادرة من بعض البلدان، ولكن تظل فوائده تحتمل المزيد من التحليل. وسأل الوفد عن نصيب برنامج الويبو كيس من زيادة الميزانية التي خصصت للبرنامج 15. وطرح الوفد سؤالاً على غرار السؤال السابق بشأن الاختصاص المتعلقة بتخصيص الموارد لدعم منظمات الإدارة الجماعية والتمس المزيد من المعلومات عن تخصيص الميزانية.

609. وأيد وفد الهند البيان الذي أدلى به وفدا إيران والبرازيل وتساءل عن تخصيص التمويل لبرنامج الويبو كيس الذي لم يحظ بالتأييد أثناء انعقاد الفريق العامل بشأن معاهدة التعاون في مجال البراءات، وخصوصاً من الدول النامية.

610. والتمس وفد السلفادور المزيد من المعلومات بخصوص التعاون مع الشركاء الخارجيين وسأل إن كان التعاون مع منظمة التجارة العالمية أو الأونكتاد جرى النظر فيه.

611. وأبرز وفد اليابان أحد الأهداف الاستراتيجية للويبو ألا وهو تمكين مكاتب الملكية الفكرية من تطوير البنية التحتية للملكية الفكرية وبالتالي فإن تخصيص الموارد للبرنامج المطروح للنقاش موضع تقدير. وشرح الوفد فهمه لبرنامج الويبو كس بوصفه نظام قائم بالفعل وأن الميزانية المقترحة موجهة إلى تحسيناته وتطويره وهو ما لا يتطلب اختصاص محدد لا من اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات ولا الفريق العامل بشأن معاهدة التعاون في مجال البراءات. وهذه المبادرة ما هي إلا جزء من الهدف الاستراتيجي الرابع.

612. وتساءل وفد المكسيك عن استراتيجية التنفيذ المتصلة بالمكاتب الخارجية ورأى ضرورة توفير المزيد من المعلومات والتحليل بشأن دور المكاتب الخارجية ومهامها قبل تحديد الاستراتيجيات.

613. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأيد البيانات المقدمة من وفدي البرازيل وإيران والتمس المزيد من المعلومات بشأن الزيادة المقترحة في الميزانية من 7 مليون فرنك سويسري إلى 12 مليون.

614. والتمس وفد تركيا المزيد من المعلومات بخصوص سياسات إدارة العقود الخاصة بمشروعات تكنولوجيا المعلومات أخذاً في الاعتبار أن أغلب العمل المعني بتسمية تكنولوجيا المعلومات عهدت به الأمانة إلى منفذين خارجيين وهو ما اعتُبر خطراً، كما ارتفعت ميزانية الخدمات الخارجية بنسبة 136,6 بالمائة.

615. وأشاد وفد سويسرا بالأنشطة المتعلقة بمنظمات الإدارة الجماعية ودعم البيانات المقدمة من وفد اليابان فيما يتعلق بمشروع الويبو كيس. ورأى الوفد علاوة على ذلك أن صياغة استراتيجيات تنفيذ تستند إلى المكاتب الخارجية سابقة لأوانها وخصوصاً وأن النقاش بشأن المكاتب الخارجية لم يصل إلى نهاية بعد.

616. وأيد وفد جمهورية كوريا البيان المقدم من وفد اليابان فيما يتعلق بمشروع الويبو كيس وسأل عن كيفية مساهمة المكاتب في المشروع.

617. وأجابت الأمانة على الأسئلة المطروحة. وردا على برمجيات الرسوم والنماذج الصناعية فيقدم برنامج نظام إدارة مكتب الملكية الفكرية بالفعل دعماً للرسوم والنماذج الصناعية، ولذا فالأمانة بالفعل في وضع يتيح لها الاستجابة إلى الالتماسات المقدمة من المكاتب للحصول على دعم في مجال نظم التسجيل. وأحاطت الأمانة بالمداخلات المقدمة بشأن برنامج الويبو كيس، وأوضحت أن استحداث النظام جاء تحت الميزانية المعتمدة للشائبة 2013/2012 وأن الميزانية المقترحة ما هي إلا لتحسين النظام الذي كان أحد مكونات الهدف الاستراتيجي الرابع. ويُدعى المشروع بثلاثة مكاتب للملكية الفكرية في مرحلة تجريبية وحصل على دعم واهتمام العديد من البلدان. ومن الممكن توفير المزيد من المعلومات عند طلبها. ولم يرتبط مشروع الويبو كيس ارتباطاً مباشراً بالنقاش الدائر بشأن مبادرة الملف العالمي وعلى ذلك فقد كان نقاشاً مستقلاً بذاته في الفريق العامل لمعاهدة التعاون في مجال البراءات. وشرحت الأمانة استراتيجيات التنفيذ المتعلقة بتوفير دعم أفضل ونقل أفضل للمعارف إلى مكاتب الملكية الفكرية باستخدام نظام إدارة مكتب الملكية الفكرية (IPAS). ويجري تجريب نموذج جديد لتوفير البرمجيات باستخدام مزود للخدمة أو نموذج مكتب الخدمات بحيث يمكن الاعتماد على الردود بدرجة أكبر. ولا يزال أحد النماذج الجديدة لنقل المعلومات قيد التطوير كما صُمم نسق جديد للتدريب التقني وجرى اختباره. واقترحت الأمانة نقل مؤشر الأداء الأخير إلى الهدف الاستراتيجي الرابع (المؤشر الأخير المدرج تحت النقطة 4.4). وأقرت اللجنة مراجعة استراتيجية التنفيذ الخاصة بالمكاتب الخارجية عقب النقاش بشأن المكاتب الخارجية. وأوضحت الأمانة وجود إطار لإدارة العقود العالمية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتتبع أفضل الممارسات في المجال كما تتبع سياسات إدارة العقود القياسية.

618. واقترح وفد البرازيل الاحتفاظ باستراتيجية التنفيذ الخاصة بالمكاتب الخارجية قيد مناقشة المكاتب الخارجية، وذلك لأهميتها المحتملة. والتمس الوفد المزيد من المعلومات بشأن الزيادة المقترحة في الميزانية وبالتحديد مخصصات مشروع الويبو

كيس. ولاحظ وفد البرازيل بل ووفود بلدان أمريكا اللاتينية المشروع باهتمام ولكن استحداث ربطه مع مبادرة الملف العالمي الذي لا يزال قيد النقاش أمر سابق لأوانه. وتمس الوفد معلومات بشأن تخصيص الميزانية المقترحة بالنسبة إلى منظمات الإدارة الجماعية.

619. وأحاط وفد الهند برد الأمانة بخصوص مشروع الويبو كيس و التمس المزيد من المعلومات بشأن المزايا والعيوب المحتملة للمشروع وخصوصا بالنسبة إلى البلدان النامية.

620. ودعم وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) الاقتراح المقدم من وفد سويسرا بخصوص استراتيجية التنفيذ بشأن المكاتب الخارجية. ورأى الوفد ضرورة ألا تُخصص ميزانية إلى مشروع الويبو كيس إلى أن تصل المناقشات المعنية إلى نهايتها سواء في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات أو الفريق العامل لمعاهدة التعاون في مجال البراءات.

621. واقترح وفد شيلي الاحتفاظ باستراتيجية التنفيذ المتعلقة بالمكاتب الخارجية ولكنه رأى إمكانية تحسينها عقب النقاش بخصوص المكاتب الخارجية.

622. واقترحت الأمانة الاحتفاظ بالنص الخاص باستراتيجيات التنفيذ للمكاتب الخارجية قيد انتهاء المناقشات اللاحقة بخصوص المكاتب. وقدمت الأمانة المزيد من المعلومات بشأن الزيادة المقترحة في الميزانية وقوامها أربعة ملايين فرنك سويسري إضافية للشائئة. وحُصص مليون فرنك سويسري إضافيين للموارد المتعلقة بالموظفين، وهو المبلغ المزمع استخدامه جزئيا في تحسين الدعم المقدم لمكاتب الملكية الفكرية. وزادت الموارد المتعلقة بالموظفين بسبب إعادة تخصيص الموارد للبرنامج 25 بغية تبرير الأنشطة. وحُصص مليون فرنك سويسري آخران لمشروع منظمات الإدارة الجماعية. وترجع الولاية على هذا النشاط إلى البرنامج 3، أما الميزانية المقترحة للبرنامج 15 فوجهت للدعم التقني للبرنامج 3. وأوضحت الأمانة أن مشروع الويبو كيس تطور باستخدام ميزانية الشائئة 2014/2013 ولم تخصص له سوى ميزانية محدودة نسبيا للدعم والتحسينات، علاوة على أن تكلفة التوسع في المشروع للمزيد من المكاتب تتحملها المكاتب نفسها.

623. وفتح الرئيس باب النقاش بشأن البرنامج 16.

624. واعتبر وفد تركيا العمل المنجز في هذا البرنامج قيما جدا وذا جودة عالية وسهل المنال ومناسبا زمنيا ومفيدا. ورأى أن البرنامج يحقق أهدافه المحددة في إتاحة معلومات استراتيجية دقيقة وشاملة ومناسبة زمنيا عن أداء نظام الملكية الفكرية عبر العالم وفي إتاحة تحليل إحصائي علمي عالي الجودة. وقال إن لديه انتقاد بقاء واحد، إذ من أجل زيادة التكامل، لاسيما مع البلدان المهمة وأوساطها المهمة مثل الأوساط الأكاديمية، من المستحسن تنظيم سلسلة الندوات عن اقتصاديات الملكية الفكرية وإصدار مقالات اقتصادية والترويج لها في البلدان المهمة. وقال إنه من غير الضروري أن تكون بشكل فعاليات وطنية، بل يمكن الاكتفاء بحدث إقليمي. وبالنظر إلى محدودية ميزانية البرنامج، وتفاديا لأي وقع على ميزانية البرنامج المقترحة، من الممكن أن تغطي البلدان المهمة تكاليفها الخاصة بها، ورأى الوفد أن هذا المنهج من شأنه أن يزيد في التكامل مع الأطراف المحلية المهمة والإسهام بالتالي في تحسين خدمة الهدف الرامي إلى رفع التكامل.

625. وفتح الرئيس باب النقاش بشأن البرنامج 17.

626. وأحاط وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) بانشغاله المتعلق بزيادة ميزانية البرنامج 17 مقارنة ببرامج أخرى تضاهيه في الأهمية. وأوضح الوفد أن الهدف الاستراتيجي الرابع يجب أن يسترشد بالتوصية 45 من جدول أعمال التنمية، ما يتطلب أن ينظر الإنفاذ إلى المصالح الاجتماعية وانشغالات التنمية، وأن يركز على الأسباب والمسائل الجذرية مثل القدرة على تحمل التكاليف والإتاحة والحماية المفرطة للملكية الفكرية. واعتبر الوفد أن هذا التفسير لا ينعكس على أنشطة البرنامج. وأخيرا علق الوفد قائلا إن بعض المسائل قيد النظر من اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ مثل التسوية البديلة للمنازعات لم يُتفق

عليها ولم تنته صياغتها النهائية من خلال اللجنة. ووجد الوفد كذلك بعض الإشارات إلى مصطلحات غامضة ليس لها تعريف متفق عليه، مثل البيئة الرقمية. واختتم الوفد قائلاً إن الوقت لم يكن بعد لتحديد الأنشطة كما اتفق ولا لتمويلها في هذه المرحلة.

627. وأشار وفد الجزائر إلى مؤشر الأداء الثالث للنتائج المرتقبة 2.3 ونصه "النسبة المئوية من الجمهور المستهدف من يتوفر لديهم معارف لحقوق الملكية الفكرية إضافة إلى أنشطة الويبو"، وقال طالما يجري التعامل مع جميع نظم الملكية الفكرية، فعلى المرء ألا يقيس معارف حقوق الملكية الفكرية فقط بل يجب أن يضم استخدام أوجه المرونة كذلك. وعلاوة على ذلك التمس الوفد إضافة كلمة "الشفافية" إلى النتيجة المرتقبة 2.6 لكي تتسم الأنشطة بقدر أكبر من الشفافية ودعا الأمانة إلى تقديم المزيد من المعلومات بشأن الأنشطة التي تنفذها بالتنسيق مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

628. والتمس وفد البرازيل توضيحاً بشأن زيادة الميزانية للنتيجة المرتقبة 2.6 التي تتناول أنشطة مثل المؤتمر العالمي لمكافحة التقليد والقرصنة وحلقات العمل التي وضعت بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتساءل الوفد عن أسباب الزيادة لما يربو على 400 ألف فرنك سويسري في الميزانية ورصدها لهذه النتيجة المرتقبة.

629. وأوضحت الأمانة أنه بموجب نص الفقرة 8.17 يمكن تفسير الزيادة في الميزانية بسبب نقل شخصين متخصصين في مجال تعريف الجماهير بالملكية الفكرية وإذكاء الوعي بها من شعبة الاتصالات إلى شعبة إذكاء الاحترام للملكية الفكرية. وجاء هذا النقل لتقديم الرد الأمثل على الأسئلة المطروحة من العديد من البلدان سعياً للحصول على مشورة بشأن كيفية إدارة حملات إذكاء الوعي. وزادت مخصصات خلاف الموارد البشرية زيادة طفيفة لتغطية بعض هذه الأنشطة ومن بينها برنامج إذكاء الوعي الذي نُقل بدوره من شعبة الاتصالات إلى شعبة إذكاء الاحترام للملكية الفكرية. وفيما يتعلق بالتعليقات المقدمة بشأن التسوية البديلة للمنازعات في برنامج عمل اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد، ذُكرت الأمانة بأن اللجنة في دورتها السابقة المنعقدة في ديسمبر 2012 اتفقت على عنصرين وهما: التسوية البديلة للمنازعات والتدابير والإجراءات الوقائية أو التجارب الناجحة الرامية إلى تكميل تدابير الإنفاذ المستمرة بالنظر إلى الحد من حجم سوق البضائع المقلدة أو المقرصنة. وأما بالنسبة إلى التعليقات الخاصة بمدى استرشاد أنشطة البرنامج بجدول أعمال التنمية، أكدت الأمانة بالفعل استرشادها به وأبرزت الجهود التي تبذلها الأمانة لضمان اشتغال برامج التدريب التي تنظمها على المسائل المعنية وخصوصاً وفقاً لما تنص عليه التوصية 45 من جدول أعمال التنمية. ووضحت الأنشطة بالتفصيل في الوثيقة WIPO/ACE/8/2 بما في ذلك المعلومات المتصلة بارتباطها بالتوصية 45. وغطى كل نشاط المسائل الواردة من اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد عرض كامل شامل للهدف الاستراتيجي السادس وبفهم لعقليات المستهلكين والمهيجات مع التخلص من السلع المخالفة للملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك تشمل أي مساعدة تشريعية مقدمة المشورة بشأن جميع مواطن المرونة والخيارات المتاحة أمام السياسات التي تضعها البلدان المعنية فيما يخص مسائل الإنفاذ. وفيما يتعلق بالاقترحات المقدمة من وفد الجزائر فيما يخص مؤشر الأداء المدرج تحت النتيجة المرتقبة 2.3 أوضحت الأمانة أن الغرض من هذا المؤشر التعامل مع إذكاء الوعي الأساسي بخصوص الملكية الفكرية بين أطفال المدارس. وأضافت الأمانة أن "المعارف الأساسية بحقوق الملكية الفكرية" سوف تشمل مواطن المرونة، وسعدت الأمانة بتوضيح هذا النص. وبالمثل وافقت اللجنة على تضمين لفظ "شفافية" في نص النتيجة المرتقبة 2.6.

630. وشكر وفد البرازيل الأمانة على توضيحاتها وذكر تقدمه بتساؤل بشأن الاتجاه نحو خفض الموارد بالنسبة للنتيجة المرتقبة 1.6 بعنوان "تقدم في الحوار السياسي الدولي" وهو ما يعتبره الوفد من بين أهم أهداف هذه المنظمة، مقابل زيادة الموارد الموجهة إلى "تعاون وتنسيق منتظم وفعال" وهو ما يعطي أولوية للحوار بين الويبو والمنظمات الأخرى. ودعم الوفد الاقتراح المقدم من وفد الجزائر فيما يتعلق بتضمين لفظ "الشفافية" في النتائج المرتقبة.

631. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره إلى الأمانة للشرح المقدم وخصوصاً بالنسبة إلى النتيجة المرتقبة 2.3. وأحاط الوفد أن مؤشر الأداء المعني رُبط بالأنشطة المقدمة للأطفال في سن المدرسة والنشء، وذكر الوفد أن المرونة في مجال الإنفاذ بالضرورة تشير إلى المادة 61 من اتفاق تريبس، فتساءل الوفد عن قيمة تعليم الجمهور المستهدف الفرق

بين العلامة التجارية المقلدة والعلامة التجارية المتشابهة إلى حد الالتباس أو الفرق بين حق المؤلف المقرصن مقارنة بمخالفة لحق المؤلف تشبه ذلك تشابها جوهريا.

632. ورأى وفد الجزائر أن صياغة النتائج المرتقبة عامة للغاية وأن الجمهور المحدد غير واضح. وذكر الوفد أن الأمانة لا بد وأن تمتلك الأفق لتحديد كيفية تنفيذ التدريب على مواطن المرونة، وأحاط بمغزى ذلك بالنسبة للتدريبات التي تتم على المستوى الحكومي أو المقدمة لطلاب الجامعة مع صعوبتها بالنسبة للأنشطة المقدمة لأطفال المدارس. ولكن أعرب الوفد عن اعتقاده ضرورة تضمين مواطن المرونة في مؤشر الأداء، بالنظر إلى ضرورة اتساع أفق الأمانة في التنفيذ.

633. ورحب وفد السويد بالحقيقة القائلة إن الموارد المناسبة خصصت لهذا المجال المهم من عمل الويبو، ودعم البيان المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية وتساءل عن القيمة المضافة في هذا الإطار من الحديث عن استثناءات وتقييدات.

634. وردا على التعليقات المقدمة من وفد البرازيل شرحت الأمانة بقاء الميزانية المخصصة للنتيجة المرتقبة "الحوار السياسي الدولي" في 2013/2012 عند مستوياتها تقريبا في الميزانية المقترحة للثنائية 2015/2014. ولم يتطلب الأمر ميزانية منخفضة عما كان مقررا في البداية إلا لتطبيق تدابير الوفورات، ما خفض بعض نفقات السفر بدرجة ملحوظة. وعلى ذلك لا تحذف الأمانة هذه النتيجة المرتقبة ولا عمل اللجنة الاستشارية المعنية بالإفاد من الأولويات، بل تضع الميزانية بما يتماشى مع الخبرات المكتسبة إلى الآن.

635. وذكر وفد سويسرا بالتعليقات التي قدمها فيما سبق على برنامج مختلف تتعلق بصياغة مؤشرات الأداء والنتائج المرتقبة، وأبرز أهمية استخدام مؤشرات الأداء التي جاءت على نفس المستوى من التفصيل بغية المقارنة فيما بين البرامج وبعضها البعض. وشدد الوفد على ضرورة تحقيق الانساق والتناسك عند صياغة مؤشرات الأداء، وذكر بضرورة توفير المزيد من المعلومات، عن دورات إدكاء الوعي بين الأطفال في هذه الحالة، فمن الممكن تحقيق ذلك في الجزء السردي من البرنامج، مع تجنب التغييرات في مؤشر الأداء. ورأى الوفد أنه من الأهمية بمكان بالنسبة للأمانة أن تواصل المشاركة في أنشطة إدكاء الوعي، وأضاف أن إدكاء الوعي على حد علمه لا يتطابق مع التدريبات المقدمة للمسؤولين الحكوميين. وعلى ذلك لا يجد الوفد ضرورة لوضع إشارة محددة إلى مواطن المرونة في الجزء الخاص بأنشطة إدكاء الوعي بالنسبة لأطفال المدارس.

636. واتفقت الأمانة مع المداخلة المقدمة من وفد سويسرا بشأن الاحتياج إلى الانساق عبر البرامج، وذكرت بأنها لم تكن تسعى في عملها إلى تحسين مؤشرات الأداء عموما بل أرادت أن تحقق الانساق. واقترحت الأمانة الرجوع باقتراح بشأن مؤشر الأداء المعني بغية معالجة جميع الانشغالات التي أثرت.

637. وفتح الرئيس باب النقاش بشأن البرنامج 18.

638. وذكر وفد فرنسا عن رضاه عن المواصلة في البرنامج 18. ولكن المثير للدهشة عند النظر إلى الانشغالات العالمية والمنظمات المختلفة عدم التطرق إلى خبرات الويبو واستغلالها بشكل يذكر. وفي وصف النتائج المرتقبة لم تتوافر إشارة واضحة لما يمكن أن تقدمه المنظمة من إسهامات. ويمكن إنجاز ذلك بين الوقت الحالي وشهر سبتمبر، ولكن لا بد من التركيز على الكفاءة. فالويبو ليست هي من يُحدث التطورات على مستوى المسائل العالمية. بل يتولى هذه المهمة أصحاب المصالح الآخرين ممن لديهم الخبرة على غرار المنظمة الدولية للأرصاء الجوية. وعندما ينظر المرء إلى الويبو لا يجد أي إشارة تذكر إلى الخدمات المناخية. ولكن عددا من الوفود عرف ما ينطوي عليه الأمر عند النظر إلى المنظمة العالمية للأرصاء الجوية. ولذا سيكون تحقيق ذلك في حالة وجود حلول تكنولوجية مع التعبير بوضوح عن مساهمة الملكية الفكرية. ويمكن التوصل إلى الكثير. وفي هذه الفقرة كان الموضوع يخص جدول أعمال التنمية. ومن الضروري أن يظهر ذلك في مواضع أخرى لكي يتسم العمل بالانساق، فمن المفترض أن يكون متاحا في مواضع أخرى. وبالنسبة إلى تعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى المنصوص عليها في الفقرة 10.18 فلا بد من إدراج ذلك في المؤشرات وفي الأهداف. ولكنها غير موجودة. فلم يرد سوى ذكر

سريع لها في الجزء الخاص بالتنمية. ولكن ليس هذا هو جوهر الخبرة. بل هذه مجرد أمثلة تقدم الوفد بها. وقد يكون هناك المزيد. فيبدو الأمر وكأن الويبو تعمل في عزلة عن باقي النظام عند العمل وبالنظر إلى الأهداف العالمية الشاملة. وبموجب النتيجة المرتقبة 2.7 سُردت مبادرات للويبو ومنصات للويبو. ولكن صُعب إدراك تنفيذها لخدمة النظام عند الصعود إلى الأهداف أو التحديات العالمية. فكل منظمة قائمة لكي تقدم مساهمتها. وكيف لكل ذلك أن يتسق مع بعضه البعض؟ وعند تقييم برنامج الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء (WIPO GREEN) لا نجد مؤشرات تساعد على السير قدما. وبإيجاز من الضروري التركيز على المبادرات القائمة وإبراز الخبرات فيما يمكن للملكية الفكرية أن تقدمه في مجال المصارف الإقليمية والمصارف على مستوى العالم، بل وإبراز المتخصصين في مجال التنمية والمهارات المقدمة. ولم تحظ المساهمة التقنية والفهم الأفضل للملكية الفكرية بالتعبير عنها تعبيرا مناسباً. ويمكن للمرء أن يحلل ما يمكن فعله في البرنامج في المستقبل أسوة بهذا الفكر. فعلى الويبو أن تؤدي ما تؤديه المنظمات الأخرى.

639. وذكر وفد ألمانيا أنه باستماعه إلى وفد فرنسا يرى جدوى هذا البرنامج في الويبو أخذاً في الاعتبار كونها المنظمة العالمية المركزية المعنية بالملكية الفكرية. وعلى ذلك يبدو امتلاك برنامج بشأن الملكية الفكرية والتحديات العالمية متسق مع تلك المكانة.

640. وذكر وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية أن برنامج التحديات العالمية هو موضوع للنقاش بالنسبة لسياسة الملكية الفكرية وعلاقتها بالتحديات العالمية. وتماشى ذلك مع تنفيذ جدول أعمال التنمية وارتبط مباشرة بجدول أعمال التنمية. ولهذا السبب لم تفهم المجموعة عدم إجراء هذا النقاش في لجان بحيث تتمكن الدول الأعضاء من الحصول على لمحة عن هذا البرنامج. وفي هذا الصدد ذكر الوفد أنه اقترح في بيانه العام عرض هذا البرنامج عرضاً دورياً إما على اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات أو اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وهذان المنتديان هما المناسبان للنقاش أو على الأقل لإعداد التقارير عن الأنشطة. أما الآن فليس متاح سوى النزر اليسير من المعلومات بشأن التخطيط والعمل في هذا البرنامج على مدار الثنائية المقبلة. وعلى سبيل المثال في مجال الملكية الفكرية وسياسة المنافسة التمسست المجموعة الحصول على المزيد من المعلومات بخصوص استراتيجيات التنفيذ. ولم يرد في الفقرة 17.18 أي ذكر لعمل جديد بشأن الكفاءة أو بشأن المنافسة، حيث ركزت على الاقتصاديات الناشئة. والتمس الوفد المزيد من المعلومات عن هذا الموضوع من الأمانة والتمس تضمين مؤشرات للأداء بشأن مساءلة هذا البرنامج في إطار النتائج.

641. والتمس وفد مصر الاحتفاظ بالنتيجة 3.7 بصياغتها الحالية بجانب التعليقات التي قدمها وفد البرازيل ومجموعة جدول أعمال التنمية للثنائية الحالية في البرنامج والميزانية لهذا البرنامج.

642. وشارك وفد السلفادور الرأي الذي أبداه وفد ألمانيا وخصوصاً فيما يتعلق بأهمية هذا البرنامج وخصوصاً بالنسبة إلى البلدان النامية.

643. وأعرب وفد سويسرا عن دعمه ورضاه عن هذا البرنامج على ما هو عليه من صياغة. وأما بالنسبة لطلب مجموعة جدول أعمال التنمية فقد تكرر كثيراً أثناء انعقاد اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية وتقررت مناقشة البرنامج 18 في لجنة البرنامج والميزانية وشرح هذا الأمر بناءً على هذا القرار. وإن كان لدى الوفود ملاحظات وأسئلة فهديرو البرامج ممثلون في هذا الاجتماع. وهنا هو المكان الأمثل لعقد هذا النقاش. وقد قيل أيضاً إنه عند انعقاد كل اجتماع من اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية سوف يُرفع تقرير علاوة على الإحاطة. ولم يفهم الوفد هذا الالتباس بإجراء النقاش. حيث انعقدت عدة اجتماعات بشأن العمل والصحة على سبيل المثال. وإن كانت هذه الموضوعات لتناقش فلتناقش في لجنة البرنامج والميزانية.

644. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية ودعم البرنامج 18. وذكر أهمية مشاركة الويبو في المناقشات والأنشطة المتعلقة بالتحديات العالمية. ولكن المجموعة دعمت ما ذكرته مجموعة جدول أعمال التنمية وأعرب وفد مصر عن ضرورة جعل النقاش عن التحديات العالمية جزءاً من عمل الويبو وبعض لجانها. وكانت أسباب الامتناع عن مناقشة مثل هذه المسألة المهمة في لجنة البرنامج والميزانية واضحة، ألا وهي أن لجنة البرنامج والميزانية بوسعها فقط مناقشة الأمور ذات

الصلة بالبرنامج والميزانية والموارد والأنشطة ولكن ليس من اختصاصها الدخول في نقاش عام. ولكن ضرورة ذلك اتضحت بناء على ما ذكره وفد فرنسا. ومن الضروري إعطاء الأمانة اختصاصا واضحا بشأن المطلوب منها في هذا البرنامج. واتضح بما لا يدع مجالاً للشك أن النقاش بشأن البرنامج 18 لا بد من عقده بأسلوب موضوعي في منتدى آخر غير لجنة البرنامج والميزانية. وودت المجموعة أن ترى في مخاطر هذا البرنامج تحقيق نتأجه. وأن يكون ذلك التماسا من الدول الأعضاء، أي ضرورة تعامل منتدى آخر مع هذا البرنامج. وهذا هو نوع المخاطر التي تواجه هذا البرنامج بل والويبو. وتكرر هذا الالتباس دوما. ولا بد من الوصول إلى سبيل لتسجيل كون هذا الجزء من النقاش لا يتم في موضعه الصحيح. وبغض النظر عن إجراء النقاش في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أو في أي لجنة أخرى من لجان الويبو، اتضح فشل الدول الأعضاء في الاتفاق على ما يجري نقاشه في مجال التحديات العالمية. وكان هذا خطر ولا بد من إبرازه تحت المخاطر وعلى الأمانة أن تتخذ بعض التدابير للتخفيف من وطأته.

645. وذكر وفد إسبانيا أنه أحاط في بيانه العام بأنه أولى أهمية كبيرة لمبدأ الأمم المتحدة بإنجاز جميع وكالاتها العمل وكأنها كل واحد. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن التنسيق بين الوكالات المختلفة التابعة للأمم المتحدة هدف بل شرط أساسي بجانب القدرة على العمل بكفاءة دون الإخلال بالنتائج. ورغب الوفد في رؤية هذه الجهود التي تبذلها المنظمة بلا شك نحو التنسيق مع الهيئات الدولية المختصة الأخرى والنظر إلى إمكانية ترجمتها على هيئة مؤشرات.

646. وذكر وفد بلجيكا بصفته الوطنية أنه راضٍ عن البرنامج كما هو. وعلى الناحية الأخرى أعرب عن إدراكه أن البرنامج يتسم بقدر ملموس من المرونة. بل ويحتوي على مكونات لا تزال في مرحلة استكشافها. ويمكن أن يفيد البرنامج في حالة تنقيح قيمته المضافة بقدر أكبر. ولكن الوفد لا يظن أن محتوى البرنامج لا بد من ربطه بلجنة محددة. فهذا برنامج ركز على الأصرة بين الملكية الفكرية وقضايا أخرى. وهو ليس برنامجا يركز على الأصرة بين حق المؤلف والعلامات التجارية أو ما شابه من هذه المسائل.

647. وأبدى وفد البرازيل اتفاقه مع البيان المقدم من وفد الجزائر. وأبدى فهمه استحالة عقد نقاش موضوعي بخصوص المحتوى الخاص بالملكية الفكرية في سياق لجنة البرنامج والميزانية. فعلى حد فهمه ليس هذا بالمنتدى الصائب لعقد مثل هذا النقاش. وتحتاج الدول الأعضاء إلى إقرار ولاية لهذا العمل. ولكن هذه الآلية غير متاحة في الوقت الحالي. وفيما يتعلق بالمساءلة قد يُقترح تقديم عروض منتظمة بخصوص عمل البرنامج إلى الدول الأعضاء من خلال إطار النتائج وذلك حسبما فهم الوفد. ولا يمكن الاعتماد على لجنة البرنامج والميزانية فقط والحصول على تقرير كتابي قصير كما هو الحال في الدورة الحالية. ولن تنعقد سوى دورة واحدة في السنة المقبلة ودورتان في السنة التي تليها، وهو أمر لا يتناسب وتقديم رقابة منتظمة على هذا البرنامج. والتمس الوفد إدراج مؤشر بعقد ندوة على الأقل مرتين سنويا يستعرض من خلالها ما تم وما سيتم قبل العرض على لجنة البرنامج والميزانية. وبدلا من ذلك من الممكن أن يتم هذا النقاش من خلال اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أو حتى اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات.

648. وذكر وفد موناكو كما فعل وفد سويسرا من قبل بأن مسألة مناقشة هذا البرنامج في اللجان المختلفة قد نوقشت بالفعل. وتم التوصل إلى ضرورة مناقشة هذا البرنامج في لجنة البرنامج والميزانية مع تقديم تقرير شفهي من الأمانة عند انعقاد كل دورة من دورات اللجنة بجانب أية مناقشات أخرى بشأن تقارير التنفيذ. وهناك أيضا اجتماعات البرنامج والميزانية التي أتاحت عدة فرص أمام مناقشة موضوع هذه البرنامج. ولا يرى الوفد سببا وراء ضرورة مناقشة البرنامج مرة أخرى عدة مرات في السنة في عدة لجان وخصوصا أن لدى هذه اللجان جداول أعمال مزدحمة بالفعل.

649. ورأى وفد إيطاليا أن هذه مسألة متكررة وظن أن الدورة السابقة قد توصلت إلى اتفاق بشأنها. ولكن هذا البرنامج له أهمية قصوى بالنسبة للوفد. ولجنة البرنامج والميزانية هي المنتدى الأمثل لمناقشة الرقابة عليه وممارستها. وفي حالة نقل

مناقشته من لجنة البرنامج والميزانية فسوف ينتقل إلى مساحة من الإدارة على المستوى الجزئي تتخطى الرقابة وإعداد التقارير، وهو المنحى الذي يختلف عن ذلك الذي يود الوفد للبرنامج أن يسير فيه.

650. وذكرت الأمانة أن الأمر ليس بيدها لتقرر رفع تقاريرها إلى لجنة من عدمه. بل الأمر متروك للدول الأعضاء لاتخاذ القرار. والأمانة لا تمنع أي الطرفين: سواء بتقديم تقاريرها إلى هذه اللجنة أو إلى لجنة محددة، وهو الأمر الاستثنائي بعض الشيء. ولكن كما قيل من قبل يمكن أن تلتزم الأمانة بالفعل بتوفير تقرير أشمل لأداء البرنامج والمزيد من المعلومات. وبإمكان الدول الأعضاء التواصل مع الأمانة في حالة وجود أسئلة أو حضور الدورات الإعلامية التي تُنظم قبيل اجتماعات اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات أو اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وقد نُظمت الدورات الإعلامية ثلاث مرات في الأشهر الثلاث الأخيرة وشرحت بالتفصيل كل ما يخص المشروعات وسبل التعاون الممكنة من جانب الدول الأعضاء وسبل التعاون من جانب الأمانة مع المنظمات الدولية وشعورها بعلاقة ذلك باختصاصها. وفيما يخص المسائل التي أثارها وفد فرنسا، تود الأمانة لو تتلقى اقتراحات أكثر تحديدا بشأن صياغتها له في نص مشروع البرنامج والميزانية بما أن الوفد لا يشعر بالارتياح تجاه الصياغة الحالية. وشرحت الأمانة ما تفعله حيال هذه المشروعات. ولم تتبن الأمانة موقفا انغزيا بما أن الوفد قد أشار إلى العقلية الانعزالية من جانب الأمانة. ولكن ركزت الويبو على ما يمكن فعله داخل الويبو. ولذلك تُعنى جميع المشروعات بالتعاون وبالمجالات الأساسية التي يمكن للويبو الإسهام فيها، أي كيفية استخدام المعلومات ونظام الملكية الفكرية لتيسير الابتكار وحته من ناحية، بل وكيفية تيسير نقل التكنولوجيا وكيفية استخدام المعلومات الخاصة بالبراءات بغية تحديد حرية العمل على سبيل المثال. وكان مشروع الويبو المتعلق بالبحث منصة متعددة الأطراف مستخدمة في مجموعة متنوعة من المنظمات الوطنية والدولية الخاصة والعامة وفي المنظمات التي شاركت فيها الويبو بوصفها مستشارا تقنيا. وعلى ذلك استخدمت الويبو معارفها ومحتواها بغية بناء نظام يتيح المعلومات الخاصة، أي الملكية الفكرية بمعناها الواسع، بالجان بغية تنشيط الابتكار في المجالات التي أهملها السوق، وهي الأمراض الاستوائية المهملة، سعيا للتعامل مع فشل السوق في هذا المجال. ولكن آليات الملكية الفكرية، أي منح التراخيص، استخدمت بغية إنشاء بيئة آمنة تتيح تشارك أصحاب الملكية الفكرية في هذه المعلومات. وهذه آليات متعددة الأطراف بالتأكيد. وبرنامج الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء (WIPO EENGR) ليس معنيا بنقل التكنولوجيا، بل مجرد مشروع تجريبي. ولم يُطلق البرنامج رسميا بعد. وسوف يُطلق في شهر نوفمبر. وهذا المشروع تدعمه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC). ووافق الأمين التنفيذي للاتفاقية على المشاركة في إطلاقه. والمسألة تتعلق بشفافية السوق ولكنها تركز على خدمات الويبو القائمة وخدمات الدعم القائمة لدعم مفاوضات نقل التكنولوجيا ودعم فض المنازعات في بعض المجالات المحددة. وأدى ذلك إلى إحداث توافق مع المؤسسات الأخرى العامة والخاصة بما في ذلك تمويل الحلول سالفة الذكر. وكانت الويبو تعمل مع بنك التنمية الآسيوي لتأسيس شيء ما. وتواصلت الويبو مع برنامج المعلومات من أجل التنمية (InfoDev) وغيره من مؤسسات البنك الدولي بغية ضمان تضمين الحلول المالية لتيسير نقل التكنولوجيا في هذا المجال أو على الأقل تقديم إسهام نحو تيسيره. وأقرت الأمانة تماما مدى أهمية التعاون مع المنظمات الدولية. وحاولت الأمانة أن تُدرج ذلك بقدر أكبر بموجب البرنامج 20 لأن البرنامج 18 يعمل عن قرب مع البرنامج 20، وهو البرنامج المعني بالعلاقات الخارجية المسؤولة عن إدارة العلاقات المؤسسية مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى. ووضعت النتيجة المرتقبة رقم 5.8 في صفحة 145. وتفاعلت منظمة الويبو بنجاح مع الأمم المتحدة ودخلت في شراكات معها ومع عمليات المنظمات الحكومية الدولية الأخرى ومفاوضاتها بثلاثة مؤشرات للأداء. وفي هذه الجزئية أُدمج هذا العنصر بالفعل. وفي النهاية عملت جميع هذه البرامج مجتمعة للتعبير عن إصرار الويبو كي تكون جزءا من نظام الأمم المتحدة من منطلق التقدم بمساهمات في هذا المسار السياسي التي تتعامل مع هذه المجالات المحددة هنا.

651. والتمس وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية المزيد من المعلومات المتعلقة بتنفيذ البرنامج الفرعي الخاص بالملكية الفكرية والمنافسة وخصوصا فيما يتعلق بما ورد في الفقرة 17.18 بشأن مجال العمل الجديد المنصب على الاقتصاديات

النامية والناشئة. وأعربت مجموعة جدول أعمال التنمية عن رغبتها في رؤية مؤشرات الأداء الخاصة بالمساءلة في البرنامج الفرعي 3.18 في إطار النتائج.

652. وأعلنت الأمانة أنه بالنسبة إلى البرنامج الفرعي 3.18 تتوفر نتيجة مرتقبة تنعكس من خلال البند 3.7. وحاول مؤشرا الأداء المقابلان دمج مساءلة هذا البرنامج الفرعي. وأكدت على أن الفقرة 3.18 عبارة عن برنامج صغير معني في البداية بتكوين بعض الكفاءات في المنظمة بغية التعامل بكفاءة عن تناظر الملكية الفكرية وسياسة المنافسة، وهي من بين أهداف جدول أعمال التنمية. والاستراتيجية التي يتبعها هذا البرنامج كانت معنية بتيسير تبادل الخبرات بدلا من تأسيس المبادئ التوجيهية أو الممارسات الجيدة. وبالفعل فالزخم الناتج عن البرنامج الفرعي 3.18 بعيد كل البعد عن ذلك. وقد تحقق تبادل خبرات ملحوظ بين عدد كبير من الدول الأعضاء وفي هذا الصدد كانت كل شعبة معنية تتعاون تعاوننا وثيقا مع مؤسسات مثل المعهد الوطني للملكية الصناعية (INPI) والمجلس الإداري للدفاع عن الاقتصاد (CADE)، وهيئة الفحص التمهيدي الدولي (IPEA) في البرازيل، والمراقب العام للبراءات والتصاميم والعلامات التجارية (CGPDTM) وغرفة التجارة والصناعة (CCI) في الهند. وفي سنة 2012 أجريت دراسة وضعتها هيئة الفحص التمهيدي الدولي بشأن الدعاوى الصورية بتكليف من المنظمة. ومن بين سبل العمل الأخرى تحليل المسائل الملموسة ومناقشتها وهي المسائل التي تنشأ تقليديا عند مقابلة الملكية الفكرية بالمنافسة وخصوصا على خلفية سياق التعاون.

653. وقال وفد البرازيل إن البرنامج الفرعي 3.18 على حد علمه يهدف أساسا إلى مشاركة الخبرات بشأن الدفاع عن المنافسة والملكية الفكرية بين مؤسسات البلدان المختلفة. وبذلك فليس من الواضح كيف يمكن للدول الأعضاء أن تعبر عن مصالحها من خلال صياغة البرنامج. واقترح الوفد أنه قبل العرض على لجنة البرنامج والميزانية يمكن عقد ندوة لإعلام الدول الأعضاء بالخطط المزمعة بشأن هذه الأنشطة المحددة.

654. وأكدت الأمانة على صحة فهم وفد البرازيل، وأن الهدف الأساسي من البرنامج الفرعي بشأن سياسة الملكية الفكرية والمنافسة هو تيسير اكتساب فهم أفضل لهذه الواجهة وتبادل الخبرات بين الشمال والجنوب ودول الجنوب وبعضها البعض والجنوب والشمال بغض النظر عن الاتجاه. وأضاف أن الأمانة يسرها توفير أية إحاطة معينة بشأن البرنامج الفرعي 3.18 قبل انعقاد لجنة البرنامج والميزانية على غرار ما تم في سياق لجان أخرى، إن كان ذلك ما ترغبه الوفود.

655. وفتح الرئيس باب النقاش بشأن البرنامج 19.

656. واستوضح وفد الجزائر الإشارات الواردة في البرنامج 19 إلى تنظيم "تظاهرة أو تظاهرتين جديدتين" وإلى إصدار "ميثاق خدمة العميل". وذكر الوفد كذلك بتعليقاته الشاملة التي تتعلق بالثقافة الموجهة نحو الخدمات.

657. وشرحت الأمانة اشتغال التظاهرة على سبيل المثال على افتتاح مركز المؤتمرات الجديد الخاص بالويبو والذي يتم بالتزامن مع يوم مفتوح تنظمه. ومن بين الأمثلة المحتملة على التظاهرات الأحداث التي تقام في المقر الرئيسي احتفالا باليوم العالمي للملكية الفكرية. وأما بالنسبة لميثاق خدمة العميل فأوضحت الأمانة قائلة إنه عبارة عن وثيقة داخلية رفيعة المستوى، من المزمع أن يسترشد بها الموظفون الذين يتعاملون مع عملاء الويبو ومستخدمي خدماتها. وتشمل مبادئ توجيهية لضمان سرعة رد الموظفين على الهاتف على سبيل المثال والتعامل من منطلق موجه نحو تقديم الخدمة عند الرد على الاستفسارات الموجهة إليهم.

658. وفتح الرئيس باب النقاش بشأن البرنامج 20.

659. ودعا الرئيس الوفود لتقديم التعليقات وطرح الأسئلة بخصوص الجزء الأول من البرنامج 20 المعني بالعلاقات الخارجية والشراكات. ولم تقدم أية تعليقات.

660. واقترح الرئيس الانتقال إلى مسألة المكاتب الخارجية وذكر بتقديم العديد من الملاحظات في الجلسات غير الرسمية قبل اجتماع لجنة البرنامج والميزانية وباقتراحه الاختيار بين مسار تحركه الدول الأعضاء مقابل مسار تحركه الأمانة. وذكر بأن المدير العام ذكر أمام اللجنة أن الأمانة لم تتطلب مكاتب خارجية جديدة بل إن الدول الأعضاء هي التي طلبت. ودعا الرئيس التعليقات على المكاتب الخارجية من الوفود المنتدثة باسم المجموعات.

661. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وعلق على انشغالات المجموعة على مستوى المسار والمبدأ والموضوع. فبالنسبة إلى المسار ذكرت المجموعة باء ذكرها أنها ليست في موقف يتيح لها اتخاذ قرار في التو واللحظة بشأن الامتداد المحتمل للمكاتب الخارجية وأنها تود التمس ثلاثة أمور. أولاً: إعداد وثيقة جديدة للبرنامج والميزانية خالية من الإشارة إلى المكاتب الخارجية، وثانياً: المزيد من المشاورات التي تخضع لقدر أكبر من التنظيم عقب اجتماع لجنة البرنامج والميزانية، وثالثاً: تقديم التعليقات من خلال الورقة البيضاء (التقرير الحكومي). وبالنسبة للمبدأ أحاطت المجموعة باء بأن المدير العام والورقة البيضاء ذكرا أسباب احتمال افتتاح مكاتب ذات مواقع استراتيجية ودلالة جغرافية، ولكن المجموعة رأت ذلك مبرراً محدوداً ويصعب عليها إدراك الاختصاص المحدد لهذه المكاتب. أما بالنسبة إلى الموضوع فللمجموعة باء تعليقات على الورقة البيضاء (الحكومية). وأشارت المجموعة إلى الفقرة 2 من الورقة البيضاء وأقرت بضرورة امتناع المكاتب الخارجية عن ازدواجية العمل، مع ضرورة توافر تحليل للعمل المنجز بالمكاتب الخارجية أو في الويبو وما يتطلبه ذلك من تحليل واضح للتكلفة مقابل المنافع التي تتأتى عن هذا العمل الإضافي. وبالنسبة للفقرة 4، تساءلت المجموعة عن كون هذه المهام الخمس تراكمية أم تبادلية إذ لم يتضح ذلك من خلال الورقة. وبالنسبة للفقرة 5، التمس الوفد استيضاح المقصود من خدمات الدعم المحلية ومدى اشتغالها على التدريب. وبالنسبة للفقرة 7، نظرت اللجنة في أهمية الدخول في محاجة تفصيلية للغاية لصياغة مبررات ضرورة تأسيس المكاتب الخارجية أو إمكانيتها بناء على عدد المكالمات الهاتفية. وفي هذا الصدد التمس المجموعة الحصول على تفاصيل المكالمات الهاتفية التي تلقتها الويبو مقارنة بالمكاتب الخارجية. وبالنسبة إلى الفقرة 8، التمس المجموعة باء المزيد من المعلومات بشأن خبرة توفير الدعم إلى شبكة الويبو العامة للاستجابة لطلبات الزبائن وكيفية عملها إلى الآن. وبالنسبة إلى الفقرة 9، أوضحت المجموعة الهجوم الذي يتهدد نظام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتمست المزيد من المعلومات بخصوص كيفية تولي الويبو حماية هشاشة نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأماكن المختلفة التي تقع فيها المكاتب الخارجية. والآن وقد نما إلى علم المجموعة معلومات عن الصناديق الاستثنائية للبرازيل من خلال المناقشات الدائرة على مدار اليوم السابق، التمس المجموعة المزيد من المعلومات بخصوص الصناديق الاستثنائية في البرازيل بما في ذلك الأهداف وتفاصيل الميزانية والطريقة التي عملت بها البرازيل بالتعاون مع الويبو على هيكل المكتب في البرازيل. وبالنسبة إلى الفقرة 14، ذكرت المجموعة أن هذه الفقرة على الرغم من ذكرها الاتجاه السليم فإنها لا تبرر الاحتياج إلى المكاتب الخارجية بقوة والتمس الوفد تبريراً أفضل كي يتمكن من مناقشة مبادئ المكاتب الخارجية. وعلق الوفد مستطرداً أنه يشعر أن مبرر المكاتب الخارجية الجديدة عاماً للغاية مع غياب اقتراحات تفصيلية بالميزانية، وغياب أية معلومات سواء على المدى القصيرة أو بالنسبة للآثار المترتبة على المدى البعيد لاحقاً. وأشارت المجموعة إلى المكاتب الخارجية المقترحة في أفريقيا ومشاركتها في تكوين الكفاءات. وفي ضوء مبدأ أم متحدة واحدة بحيث يفترض أن تبذل الجهود لاستغلال المكاتب القائمة في الأمم المتحدة لأنشطة تكوين الكفاءات، التمس الوفد المزيد من المعلومات بشأن كيفية الويبو لهذا المبدأ القائل بوحدة الأمم المتحدة مع المكاتب الخارجية المقترحة. وأخيراً اقترح الوفد تقديم الويبو المعايير الخاصة بإغلاق المكاتب الخارجية القائمة لاحتواء التأثيرات المنعكسة على الميزانية في حالة استحداث هذه المكاتب الخارجية، وفي هذا الصدد التمس المجموعة المزيد من المعلومات بشأن وجود أية قيود على عدد المكاتب الخارجية التي يمكن استحداثها.

662. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وقال إن المجموعة دعمت الاقتراح الخاص بفتح مكاتب خارجية جديدة وذكر بدور الويبو في تعزيز الابتكار والإبداع لخدمة التنمية الاجتماعية والثقافية في جميع البلدان من خلال النظام الدولي للملكية الفكرية. والتمس الوفد من الويبو مساعدة أفريقيا على تطوير الجوانب الاجتماعية الثقافية لبلدان المجموعة. وعلق الوفد على رغبة المجموعة في الحصول على دعم الويبو للبلدان الأفريقية لتطوير كفاءاتها فيما يخص الملكية الفكرية،

وأضاف أن تأسيس مكتب إقليمي في أفريقيا سيكون متعدد المزايا من حيث: تعزيز البنى التحتية المكلفة بالملكية الفكرية في المنطقة، والتوعية فيما يتعلق بالملكية الفكرية وتعزيز الابتكار والإبداع والمنافسة بغية تسريع وتيرة التنمية الاجتماعية والثقافية في أفريقيا، واستخدام المعارف الثقافية والتقليدية لتقوية التنمية الاقتصادية لسكان أفريقيا، وتقليص الهوة الرقمية لتمكين المنطقة من المساهمة بقدر أكبر في الاقتصاد العالمي، وتقوية الكفاءات التقنية في أفريقيا بهدف تطوير حلول مبتكرة للتحديات العامة في مجال الأمن الغذائي والعلوم والتكنولوجيا.

663. وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وشكر الأمانة على تقديم معلومات إضافية بشأن المكاتب الخارجية، ثم علق قائلاً إن العديد من الأسئلة لا تزال دون إجابة بما في ذلك تلك المتصلة بالعملية نفسها. وأعرب الوفد عن رغبته في تكرار اندهاش مجموعته من التفسير الذي قدم بخصوص المشاورات غير المحسومة مع بعثة جنيف بشأن فائدة تأسيس مكاتب خارجية جديدة وفعالية تكلفتها في الوقت الذي لا تزال فيه تكاليف الموظفين والتكاليف الإدارية آخذة في الارتفاع، ولا تزال فيه المنظمة تستهدف التعامل مع المزيد من الطلب عليها عبر شبكة الإنترنت، ولا تزال تستثمر في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز نهج وحدة وكالات الأمم المتحدة. وأضاف الوفد استمرار اندهاشه في أعقاب اختتام أعمال سنة 2012 في لجنة البرنامج والميزانية وأضاف أن المجموعة لتقدر الحصول على تحليل أعمق فيما يتعلق بالمهام الحالية للمكاتب القائمة والقيمة المضافة وبالفائدة التي تعود من استحداث مكاتب جديدة من حيث التكلفة.

664. وتحدث وفد ترينيداد وتوباغو باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأشار إلى بيانه العام المقدم في وقت سابق وكرر أهمية هذه المسألة بالنسبة إلى المجموعة. ورأى الوفد أن هذه المسألة لا بد من التعامل معها بأسلوب يتسم بقدر أكبر من الشمولية والشفافية، ولهذا السبب التمس الوفد توفير الأمانة إجابات على الأسئلة التي طرحتها مجموعته والأعضاء الآخرون في وثيقة رسمية تقدم إلى الدول الأعضاء للنظر فيها قبل أربعة أسابيع على الأقل من انعقاد لجنة البرنامج والميزانية في شهر سبتمبر. و التمس الوفد كذلك ألا يقلل أي اقتراح من القيود على الميزانية المخصصة حالياً للمكاتب الإقليمية.

665. ودعا الرئيس البلدان للتعليق.

666. واتفق وفد بنما مع بيان الأمانة بأن هذه بداية لعملية المشاورات ولكنه ذكر أن العملية أبعد ما تكون عن الانتهاء حيث انعقد اجتماع مع الدول الأعضاء المعنية لتبادل الآراء، ولكن التوصل إلى اتفاق بشأن إجراءات تأسيس المكاتب الخارجية الجيدة، ولم ينعقد اجتماع كان من المزمع انعقاده في شهر ديسمبر 2011 على الرغم من الالتفات التي قدمها الوفد إلى الأمانة. وذكر الوفد أن الورقة البيضاء التي تتناولها الأمانة ليست وثيقة جادة تعرض توافق آراء الدول الأعضاء. و التمس الوفد توضيح تعريف الفرق بين المكتب الخارجي والمكتب الإقليمي كما ورد في الوثيقة WO/CC/62/4. و التمس الوفد كذلك المزيد من المعلومات بشأن المشاورات الرسمية لتأسيس أي معايير تتعلق بتمويل كل نوع من هذه الأنواع من المكاتب وتعريف الشبكة العالمية المحدودة للمكاتب الخارجية.

667. وشكر وفد السلفادور الأمانة على الورقة البيضاء بوصفها أساس المشاورات، ودعم البيان المقدم من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وذكر انشغال الوفد بالوضع من المنظور الوطني، ولم ير مسارا واضحا لتقديم التماسات بمكاتب جديدة، ولكن هذا النقاش فرصة للتعامل مع هذه المسائل. ودعم الوفد البيان المقدم من بنما فيما يتعلق بغياب فهم أوجه الاختلاف بين المكاتب الخارجية والمكاتب الإقليمية بل وضرورة النظر في التبعات المالية المترتبة على إنشاء هذه المكاتب المزمع افتتاحها. وأضاف الوفد أن الدول الأعضاء عند استعدادها لاتخاذ القرار، يجب ألا يؤدي ذلك إلى الإضرار المالي بالمكاتب القائمة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي من حيث الموارد المالية والبشرية.

668. ودعم وفد شيلي البيانات المقدمة من ترينيداد وتوباغو باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ومن بنما وأعرب عن رغبته في توضيح التماس الوفود من المجموعة ومن شيلي تأسيس مكتب في المنطقة، ولتوجيه النقاش في هذه النقطة بالنسبة للوفود الأخرى. وذكر الوفد وجود مكتب خارجي للويو حالياً في المنطقة، يقع في دولة من دول أمريكا اللاتينية

وتأسس بما يتوافق مع البيان المقدم في الفقرة 14.20 من وثيقة اللجنة الماثلة للنقاش، مع وجود اتفاقات تعاون موقعة بين البلد المضيف، وهو البرازيل في هذه الحالة، ومنظمة الويبو، وينفذ المهام في البرازيل وغيرها من الأنشطة مثل تعاون دول الجنوب وبعضها البعض. ونفذ المكتب أغلب أنشطته في البلدان الواقعة في أجزاء أخرى من العالم، على الرغم من العدد المحدود من المشاركين من المنطقة. ولم يكن هناك مكتب خارجي تابع للويبو قائم ومخصص أساساً لتلبية احتياجات أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وبعد أن أوضح المسألة ذكر الوفد أن تأسيس مكتب خارجي ثانٍ في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي لا بد من معاملته على قدم المساواة مع المكاتب الخمسة الأخرى المقترحة. وأعرب الوفد عن رغبته في رفض محتوى الفقرة 28 من الورقة البيضاء فيما يتعلق بالمكتب الجديد في أمريكا اللاتينية بالنظر إلى الميزانيات الحالية. ولا بد أن يتخذ القرار سيادياً من الدول الأعضاء بالويبو لا أن يكون القرار للأمانة.

669. وذكر وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) أنه بوصفه عضو في مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ليس من الممكن أن يقبل الإعلان المقدم من وفد بلجيكا باسم المجموعة باء فيما يتعلق بمراجعة وجود المكتب في البرازيل، وأضاف أن المراجعة إن تمت لا بد وأن تتم على جميع المكاتب. وذكر الوفد أنه لا يعرف بالضبط ما هو المكتب الوطني التابع للويبو ولا أسباب إنشاء المكاتب السابقة. وأضاف الوفد كذلك أنه من المستحيل مناقشة استحداث مكاتب جديدة دون مناقشة دور المكاتب القائمة وأنه في حالة النظر في جميع المكاتب ربما تتضح المشكلة بقدر أفضل.

670. وأيد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد بلجيكا نيابة عن المجموعة باء من حيث ضرورة الحصول على المزيد من المعلومات. وأعرب الوفد عن وجهة نظره بضرورة مواصلة تقديم خدمات عالية الجودة من الويبو وتعزيز استخدامها. وذكر الوفد أن الاتصال المباشر بالمستخدمين مهم، وفي هذا السياق أعرب عن اعتقاده أن المكاتب الخارجية تؤدي دوراً مهماً للغاية في تعزيز خدمات الملكية الفكرية العالمية التي تقدمها الويبو. وقال الوفد إن مكتب الويبو في اليابان أدى دوراً مهماً في تعزيز أنشطة معاهدة التعاون في مجال البراءات وفي تأسيس قاعدة بيانات IP Advantage. وأعلم الوفد بأن أداء المكتب كان قوياً مع احترامه متطلبات الميزانية وأن أرقام الطلبات المودعة بموجب معاهدة التعاون في مجال البراءات ونظام مدريد في اليابان قد سجلت سنة 2012 نمواً قوامه 12 بالمائة و37 بالمائة على التوالي نتيجة للحملة القوية التي أطلقتها المكتب. ورأى الوفد أن المكاتب الخارجية من الضروري تأسيسها بناء على مبادئ توجيهية، وفي هذا السياق، تقدم الوفد بالشكر إلى الأمانة على الورقة البيضاء وأعرب عن تقديره الحصول على تفسير للقيمة المضافة والتبعات المترتبة على الميزانية وفعالية التكلفة بالنسبة إلى المكاتب الجديدة.

671. وذكر وفد المكسيك أن المسار الجاري بموجب النقاش مؤسف وذكر بالنقاش الخاص بالمكاتب الخارجية الذي دار أثناء الجمعية الأخيرة وخصوصاً أثناء انعقاد الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية التي بينت خلالها الأمانة تعقيد المسار الخاص بالمكاتب الخارجية وانطوائه على مشاورات من جانب الدول الأعضاء. وتعهدت الأمانة بتوفير معلومات بشأن هذه المناقشات وامتناعها عن اتخاذ قرار في هذا الموضوع دون الحصول على مشورة الدول الأعضاء. وتوقع الوفد أن يُعلم كتابة بالمشاورات غير الرسمية التي انعقدت مع المدير العام. وقدم التماس في السنة الماضية للحصول على معلومات بخصوص القيمة المضافة والتنبؤات طويلة المدى وغير ذلك من العوامل التي تلقي بالضوء على تنسيق العمل بين المكاتب وبعضها البعض. وأعرب الوفد عن صعوبة اتخاذ قرار مؤيد بالأسباب بالنظر إلى غياب هذه المعلومات. واتفق الوفد مع الوفود الأخرى في اعتراضها على محتوى الفقرة 28 من الورقة البيضاء التي اقترحت حصول منطقة أمريكا اللاتينية على مكتب فقط عقب تأسيس المكاتب الخمسة المقترحة في إطار الميزانية قيد الاستعراض. ودعم الوفد البيانات المقدمة من وفدي بنما والسلفادور في هذا الصدد وذكر أنه لا يعارض افتتاح مكاتب خارجية جديدة بل يطلب معلومات علمية ومبررة في هذا الصدد.

672. وأيد وفد مصر البيان الذي أدلى به وفد الجزائر نيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية وذكر وجود ثلاثة أبعاد للمشكلة. أولاً: المسائل الأساسية، وثانياً: مهام المكاتب الجديدة المقترحة، وثالثاً: تكلفة المكاتب الجديدة. أولاً نوقشت هذه المسائل في جمعيات 2010 وكان هناك توجه واضح من جانب الويبو بوضع توصيات بمكاتب جديدة تلتها مشاورات رفيعة المستوى

بشأن مواقع المكاتب ووظائفها وتسلمت الويبو العديد من الطلبات بتأسيس مكاتب جديدة بإشارات وتعليقات من الجمعية على هذه المسألة. وذكر الوفد بأنه مع مرور السنين انعقدت العديد من الاجتماعات التشاورية على أعلى المستويات لشرح المسألة ومناقشتها والنظر في أفضل المواقع ووظائف المكاتب الجديدة، وبذلك فالمسألة ليست جديدة. وثانياً، وبالنسبة إلى الوظائف، رأى الوفد أن الورقة البيضاء المقدمة من الأمانة تقدم تفاصيل كافية بل ومعايير بخصوص انتقاء المواقع، وأولها توفير خدمات الدعم المحلي لنظم الملكية الفكرية العالمية الخاصة بالويبو. وأشار الوفد إلى المهام الخمس الموصوفة في الورقة البيضاء وناقش بالتحديد الوظائف المرتقبة للمكاتب الأفريقية. وذكر الوفد التصريح بأن أفريقيا لا تستفيد من أي دعم على مستوى تكوين الكفاءات مع توافر الحاجة الواضحة لتكوين الكفاءات بالنسبة لاستخدام نظام الملكية الفكرية والمشاركة فيه. وثالثاً، بالنسبة إلى التكلفة ذكرت الويبو أنها سوف ترصد 300 ألف فرنك سويسري للتكاليف خلاف الموارد البشرية لكل مكتب. وكرر الوفد توفير المعلومات المطلوبة وأن المسألة ليست جديدة وأن القرار من الممكن اتخاذه في الوقت الحالي. وقال الوفد إنه لم يسمع اعتراض على تأسيس أي من المكاتب الجديدة مع توافر اعتراف بالاحتياج إلى هذه المكاتب. ولكن هناك طلبات مشروعة بالمزيد من المكاتب في المزيد من المواقع. وأحالت الورقة البيضاء على وجه الخصوص إلى بلدان مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى المكتب الناطق باللغة الإسبانية ومكتب الهند. وبما أنه لا يوجد معارضة للمكاتب الخمسة المقترحة اقترح الوفد تأسيسها في الثنائية المقبلة. وسوف تُنظر الطلبات الجديدة في المرحلة المقبلة بغية شعور الجميع بأخذه في الاعتبار وبحيث تناح الفرصة أمام البلدان بالتقدم بالتماسات مشروعة بإنشاء مكاتب تعزز نشاط الابتكار في مناطقها. وبهذا لن يُجرم بلد ولا منطقة من طموحها بتعزيز تكوين الكفاءات بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

673. وعبر وفد جمهورية كوريا عن موقفه بتجميع المبادئ التوجيهية السياسية بغية تأسيس مكاتب خارجية محددة. وفي هذا الصدد رأى ضرورة أن تحصل جميع الدول الأعضاء على معلومات محددة وتفصيلية على سبيل المثال تقارير بخصوص الأنشطة والماليات والموارد البشرية الخاصة بالمكاتب الخارجية الحالية، وعلى حد قول المدير العام تتنوع أسباب استضافة مكاتب خارجية يمكن إنجازها في فئتين وهما: تلك الموجهة نحو الدول الأعضاء وتلك الموجهة نحو تقديم الخدمة. وأعرب الوفد عن وجهة نظره القائلة بأن هاتين الفئتين من الممكن التعامل معها بأسلوبين مختلفين، وقال ختاماً إن المعلومات غير كافية بما يعيق النظر في هذه المسألة.

674. وذكر وفد البرازيل فهمه أهمية المكاتب الخارجية وأنه سوف يوضح الأنشطة المنفذة في مكتب الويبو في البرازيل. ففي سنة 2012 وحدها نفذ المكتب تأسيس اتفاقية التعاون بين بلدان الجنوب وتنظيم مؤتمر بعنوان المؤتمر الدولي بشأن الاستخدام الاستراتيجي للملكية الفكرية في صناعة الرياضة، علاوة على عقد اجتماعات إقليمية تتعلق بالتعاون في مجال البنية التحتية لنظام الملكية الفكرية، ودور الملكية الفكرية في المنافسة، والمشروع الإقليمي لتقاسم العمل في مجال فحص البراءات. ونظم المكتب مؤخراً المنتدى الإقليمي الدولي لرؤساء مكاتب الملكية الفكرية في أمريكا الجنوبية والبلدان العربية بالتعاون مع جامعة الدول العربية في ريو دي جانيرو في شهر يونيو بالتعاون مع مكتب الملكية الفكرية الوطني في البرازيل والويبو من خلال مكتب البرازيل التابع للويبو. وتمكن ممثلو المكتب من تحديد عدد من الأولويات للتعاون مثل تقرير البنية التحتية، وتكنولوجيا المعلومات العالمية، والاحتياج إلى تدريب العاملين في مجال الفحص، واستحداث أكاديميات أو مراكز للتدريب. واختتم الوفد بقوله إن البرازيل تعتبر المكاتب الخارجية ذات أهمية وإنها تتطلب موارد مالية وبشرية.

675. وأيد وفد ألمانيا البيان الذي أدلى به وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وطرح سؤال قانوني آخر فيما يتصل بالوثيقة WO/CC/67/1 كما يلي: تشير هذه الوثيقة إلى مقدمة المادة 12 الفقرة 4 من اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية بوصفها الأساس القانوني لاعتمادها. وبناء على هذه المادة لا بد من إبرام الاتفاقيات وتوقيعها عقب اعتمادها من لجنة التنسيق. وعلى حد علم الوفد في حالة الاتحاد الروسي والصين وقعت الاتفاقيات في 10 أبريل و25 أبريل سنة 2013 على التوالي، والتمس الوفد توضيح هذه المسألة من جانب الأمانة.

676. وأيد وفد إسبانيا البيان الذي أدلى به وفد بلجيكا باسم المجموعة باء واستنتج عنصرين يثيران الشك لدى الدول الأعضاء. أولهما المسار وثانيهما المعلومات المقدمة من الأمانة. وأضاف الوفد عنصرا آخر وهو اشتغال مشروع الميزانية المقدم من الأمانة بالفعل على البلدان المرشحة بناء على رغبتها لاستضافة المكاتب الخارجية المقترحة. وكان ذلك لينعش النقاش النشط بفعل الاستبصار الفردي والاهتمام الوطني المشروع والمفهوم بالتماس فتح مكتب خارجي لبلد ما أو منطقة ما. وقد يعود إنجاز هذه الأهداف الفردية بآثار غير مرغوبة وقد تكون له تبعات على المدى البعيد على المنظمة بل وعلى الميزانية نفسها. وشدد الوفد على ضرورة التحلي بالحنكة. واختتم الوفد بيانه بذكر تقطين للعمل عليهما، ألا وهما: ضرورة جعل المسار شاملا قدر الإمكان قبل انعقاد الاجتماع القادم للجنة البرنامج والميزانية، وتفصيل المعلومات المقدمة من الأمانة وخصوصا فيما يتعلق بمسائل الأهداف ووظائف المكتب والجوانب المالية وتلك الخاصة بالميزانية. وذكر الوفد أهمية أن تصبح الوثيقة رسمية وفقا للتماس مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية. وأخيرا أعرب الوفد بناء على التماس المجموعة باء عن رغبته في الإصرار على استحسان مراجعة الميزانية لتبين الأثر المترتب على عدم تضمين المكاتب الخارجية الجديدة نتيجة للشكوك التي أثارها العديد من الوفود.

677. وشكر وفد بلجيكا متحدثا باسم المجموعة باء وفد البرازيل على توضيح أنشطة المكتب.

678. ودعم وفد إيطاليا البيان المقدم من وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وقال إنه ليس في موقف يسمح له باتخاذ قرار إلى أن توضع وثيقة ملائمة بالاستراتيجيات. ودعم الوفد كذلك الالتماس المقدم من وفد إسبانيا بالحصول على وثيقة رسمية تقدم معلومات تفصيلية بخصوص الآثار المترتبة على افتتاح مكاتب خارجية، وخصوصا فيما يتعلق بالتكاليف قصيرة المدى وطويلة المدى.

679. وشكر وفد فرنسا جميع الوفود على المعلومات المقدمة ودعم البيان المقدم من وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وأعرب عن شعوره بأن الدورة عبارة عن افتتاح للمشاورات بشأن العديد من الأمور التي لم تُذكر من قبل أو لم يعرب عنها بهذا الوضوح من قبل، وأن المناقشات عبرت عن بداية ما طوّل به منذ البداية، تماما وفقا لما خططت له جمعية الويبو سنة 2010، وما التمسته لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الأخيرة استعدادا لهذا الاجتماع. وأبدى الوفد وجهة نظره أن التأخر خير من التخلف ورحب بالمداخلات وخصوصا تلك المقدمة من وفدي شيلي والمكسيك التي سيق فيها الكثير من الحقائق المفيدة. وذكر الوفد بالمناقشات الدائرة في لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر 2012 وخصوصا في الفقرة 366 من التقرير ونصها "وسوف يتطلب ذلك مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء". وسمع الوفد ما يلي: "أي مشاورات على أساس ثنائي لا عند مرحلة صياغة أي وثائق" و"الدول الأعضاء وبعض الإرشاد منها" و"أنها سترجع إلى الأعضاء بخصوص الخطوات التالية التي تنوي اتخاذها" وأن هذا اتفق عليه. وواصل الوفد بيانه بشأن المسألة الثانية الخاصة بالتفكير في وجود الويبو في هذه البلدان وهي المسألة المشروعة ودار بشأنها نقاش إيجابي. وبالنسبة إلى موضوع الورقة الاستراتيجية الموضوعية المزمع إعدادها من الأمانة، ذكر الوفد أن السؤال بشأن ما تخططه الأمم المتحدة بالنسبة لصياغة المكاتب القطرية يطرح نفسه. ما المشكلات التقنية التي تواجه المنظمات الأخرى؟ وبالنسبة لحماية البيانات وسريتها وهي المسألة المعلومة للجميع، أعرب الوفد عن رغبته تحقيق فهم أفضل لهذه المسائل. وأعرب الوفد عن دهشته الاطلاع على هذه الإشارات إلى مكاتب وطنية والتمس المزيد من التفسير بخصوص المكاتب الوطنية، مع التعبير عنها بوضوح في البرنامج والميزانية، حيث تعمل بكفاءة مع الأمم المتحدة كما هو الوضع في حالة اتحاد البريد العالمي والاتحاد الدولي للاتصالات أو المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وعادة يتم التعامل مع الالتماسات التي تأتي على غرار ما قدم اليوم من خلال تقوية المكاتب الوطنية. ولم يتمكن الوفد من التوصل إلى منشأ الخيار بفصل هذه المسائل عن بعضها البعض ويود لو شاركت الوفود في هذه النقطة. وأضاف نقطة أخرى معنية بفهم المنطق الموجه تفصيل الأمانة للخدمات المقدمة على شبكة الإنترنت وهو ما غاب عن الحجج المقدمة، وما يتسم بالتناقض، حيث يستحيل الترويج للخدمات عبر شبكة الإنترنت من خلال إنشاء مكاتب مادية. وأحاط الوفد بعدم توافر مبررات جيدة يمكن فهمها ولا منطلق وراء ضح هذا التمويل في خدمات إلكترونية. وأعرب الوفد عن عدم ارتياحه إزاء الحاجة الملحة التي ظهرت منذ بضعة أسابيع بخصوص هذا الموضوع دون أن تظهر في شهر سبتمبر، وسأل عن سبب مواجهة الدول الأعضاء فجأة بهذا الوضع

الملح، وقال إن القرارات المقبلة لا بد من توقعها وفقا لما يري من خلال البرامج الأخرى، وإن الاحتياج إلى الموارد يجب ألا يكون مفاجئا عند مناقشة البرنامج. والسمة الخاصة بالمناقشات المزمعة هي مسار المشاورات الصلب التي لم تتم، وهو ما يتميز به البرنامج والميزانية بعض الشيء، إذ يجري الالتزام بموارد مالية وبشرية في غياب المعلومات الكافية بشأن هذه الموارد وعلى أساس عشوائي، وخصوصا بالنظر إلى بلد تلو الآخر. واتفق الوفد أن هذا ليس بمسار تحركه الأمانة ولكن على الدول الأعضاء أن تقرر (وفقا لما ذكر به المدير العام الوفود) أن يكون مسارا تحركه الدول الأعضاء وبذلك من غير الممكن البدء في مشروع للبرنامج والميزانية يؤثر على الموارد دون توافر المعايير الواضحة في بعض الجوانب دون جوانب أخرى. واتمس الوفد تحديدا المزيد من المعلومات مع اقتراحات تسيرها الأمانة بشأن طريقة تخصيص هذه الموارد، كل من الموارد الخاصة بالموظفين والموارد المالية، واتمس الامتناع عن الأخذ بالموارد المخصصة عشوائيا. وأعرب الوفد عن دهشته تعامل اللجنة مع مسائل متعددة الجوانب دون الدخول في مشاورات مسبقة ودون مؤشرات من الدول الأعضاء بشأن تخصيص الموارد. والسمة المعتادة هي ميزانية محايدة تحاطب الاقتراحات بتوزيع الموارد. وإن أمكن التوصل إلى اتفاق في شهر سبتمبر فيها ونعمت، ولكن لا بد من التخطيط لمرحلة مشاورات والتعامل معها. ومن المسائل المحددة الأخرى إجراء دراسة شاملة معمقة تتعلق بأسلوب الرد على التماسات الدول الأعضاء. ومن بين الأمور التي يتعين على الأمانة إعلام اللجنة بها أي الدول تهتم باستضافة المكاتب الخارجية، لأن الوفد يعتقد أنها ليست فقط العشرين دولة الممتثلة في هذه القاعة. ورأى الوفد أن الأمور سوف تختلف تماما لو توافرت دراسة محددة بشأن كيفية الاستجابة إلى الالتماسات المقدمة. واستمع الوفد إلى مجموعة البلدان الأفريقية وإلى مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وهما يعربان عن شروطها، وهما يتحدثان عن شعوب مختلفة وليس نهج واحد يصلح للجميع. والمسألة هي الرد الأمثل على هذه الالتماسات من خلال تضمين الاستراتيجية داخل الإطار العام للأمم المتحدة مع العمل في المجال. والنقطة الثالثة المحددة هي توقع الوفد المزيد من الشفافية من جانب الأمانة، مع اعتبار ختام الجلسة في شهر سبتمبر، إذ لا يريد الأعضاء أن يجدوا أنفسهم يواجهون وضعاً غير مرجح بمشروعات غير واضحة المعالم ومشاورات لم تتم. لذا فالحنكة مطلوبة. وأضاف الوفد أن النقاش الحالي مفيد. وأعرب الوفد عن رأيه أن وجود الويبو في البلدان لا بد من تعزيزه ليس على هيئة مكاتب خارجية وحسب، بل شعر الوفد أن شروط هذا الشكل المحدد من الوجود محددة مسبقا وأن هذه الشروط ليست تلك المستخدمة في الأمم المتحدة في الوقت الحالي.

680. وأيد وفد السويد البيانات المذكورة آنفا وخصوصا بيان وفد فرنسا. وأعرب الوفد عن انشغاله بالمسار، وغياب الشفافية والمشاورات بين الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة، وأعرب عن رغبته في رؤية تحليل واضح للتكلفة مقابل المنافع عند فتح مكاتب خارجية أو إغلاقها، علاوة على معايير محددة يقاس عليها افتتاح مكاتب أو إغلاقها. وأخيرا أعرب الوفد عن اهتمامه بالسؤال الذي طرحه وفد ألمانيا.

681. وأيد وفد سويسرا الإعلانات والتعليقات المقدمة من مجموعته. ولم يكن الوفد في وضع يتيح له اعتماد موقف بشأن افتتاح مكاتب جديدة، وأعرب عن احتياجه المزيد من المعلومات بشأن الاستراتيجية العالمية الخاصة بحسن توقيت افتتاح هذه المكاتب. وكما قيل من قبل رأى الوفد فائدة صياغة وثيقة رسمية شاملة تقدم هذه الاستراتيجيات ومنافع هذه المبادرة. وبهذه الوثيقة أعرب الوفد عن أمله في أن يصبح في وضع يتيح له إبداء رأيه بشأن اقتراح محدد أثناء انعقاد الاجتماع المقبل، ولكن المزيد من المعلومات الخاصة بالميزانية والمزيد من المبادئ لا تزال غير متاحة بما يحول دون اتخاذ الوفد هذا الموقف.

682. وأعلن وفد كندا تأييده للبيان الذي أدلى به وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وتأييده لبعض المتحدثين السابقين من حيث الشواغل التي أعرب عنها فيما يتعلق بعملية فتح مكاتب خارجية جديدة وتحديد موقعها. وأعرب الوفد عن رغبته في رؤية تحليل واضح للتكاليف. وقال إنه لا يرى صلة مباشرة بين افتتاح المكاتب وإطار النتائج. وذكر الوفد أنه، في هذا الصدد، ستتناثر التكاليف إلى حد كبير باختيار المدينة داخل الدولة، وأنه لا يمكن أن يتساوى موقعان مختلفان في إسهامهما في نتائج الويبو، وأنه يترتب على ذلك وجوب اختيار الموقع بعناية بحسب المساهمة المطلوبة، وهو ما يستلزم تحديد أهداف واضحة للأداء من أجل الاختيار.

683. وأعرب وفد موناكو عن تأييده التام للبيان الذي أدلى به وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وأدلى بتعليقات بشأن الشكل والمضمون. فبالنسبة للمضمون، رأى الوفد أنه من المستحيل اتخاذ قرار بشأن الاقتراح الذي تقدمت به الأمانة لفتح مكاتب خارجية نظراً إلى عدم توافر كل الحقائق اللازمة لاتخاذ القرار، وأن الورقة البيضاء التي أعدتها الأمانة اقترحت العديد من الأفكار التي لم تظهر في الميزانية ولعدد من العناصر الأخرى أيضاً. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يتم تناول المسائل بطريقة أكثر فعالية من حيث التكلفة في المقر، وأكد على الحاجة إلى تحليل التكاليف والفوائد، حيث إن الاقتراح الحالي من الأمانة يفتقر إلى التوثيق الكافي، ومن ثم يستحيل اتخاذ قرار. وعلى غرار ما ذكرته الوفود الأخرى، ولا سيما وفد فرنسا، يبدو أنه لم يتم الامتثال لآخر دورة للجنة البرنامج والميزانية. وقد اعتُبر أن التفكير الجماعي في القيمة المضافة للمكاتب الخارجية ووضع تعريف لسياسة واضحة المعالم في هذا الصدد هي شروط أساسية لأي مبادرة تطرحها الأمانة وقد تم الاتفاق على ذلك. ومع ذلك، لم يجر هذا التفكير. وفيما يتعلق بالمشكلات القانونية، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن القضايا التي أثارها وفد ألمانيا ينبغي توضيحها، وأنه كان من الواضح، في ضوء كل ما سبق، أنه وُضع الزج قدام السنان، وذلك يفسر المفاجأة التي حدثت عند العثور على اقتراح الأمانة بشأن البرنامج 20.

684. وقال وفد الهند إنه طُرحَت مئات من الأسئلة وبعض الأسباب لصالح المكاتب الخارجية الخمسة الجديدة المقترحة وإن أعضاء مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أفادت أن الفقرة 28 من الورقة البيضاء تخضع للاستجابة بشأن الاقتراح الحالي، وأنه، حسبما استنتج الوفد، فإن مسألة أن العملية يحركها الأعضاء تم قُدمت للمدير العام في اليوم الأول وقال إنها ستكون عملية يحركها الأعضاء. وفيما يتعلق بالعملية والشفافية وغيرها من الشواغل، أعرب الوفد عن تفهمه التام وتأييده للشواغل التي أثّرت وكان من رأيه أنه ينبغي أن يكون هناك نقاش عالي المستوى أو مكتمل قبل المضي قدماً في افتتاح خمسة أو ستة أو سبعة مكاتب، أو حتى مكتب واحد أو اثنين من المكاتب الخارجية في الثنائية الحالية. وعلاوة على ذلك، رأى الوفد أن الأهداف من حيث حاجة المنظمة إلى هذه المكاتب أو المزايا العائدة عليها وعلى مختلف المناطق المحددة المعنية فضلاً عن دور ومهام هذه المكاتب الخارجية يجب تعيينها لمدة خمس أو عشر سنوات. وستُحدد هذه الاستراتيجية بالعديد من الطرق وستعطي المبررات لاختيار أي بلد أو أي مكان، كما يفهم جميع الأعضاء. وذكر الوفد أن الهند مشار إليها في الفقرة 28. واتفق مع البيان الذي أدلت به مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأوضح أنه ينبغي أن يكون هناك قرار جماعي قبل المضي قدماً حتى لا يتعين الخوض في الممارسة ذاتها قبل ميزانية الثنائية المقبلة وأنه يمكن تحديد الأهداف لمدة الخمس إلى الست سنوات القادمة.

685. وأعرب وفد اليونان عن تأييده التام للبيان الذي أدلت به بلجيكا بالنيابة عن المجموعة باء، وأنه متردد في الموافقة على فتح مكاتب خارجية جديدة دون تحليل استراتيجي للمسألة. واتفق مع الآراء التي أعربت عنها هذه الوفود، ولا سيما وفد فرنسا، الذي ذكر أن هناك خطوة مفقودة في عملية التشاور بين النتائج التي تم التوصل إليها في الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية والدورة الحالية وأن هناك حاجة إلى إيضاح الوضع بشكل أكبر، على سبيل المثال، فيما يتعلق بعدد المكاتب المقترحة، والبلدان المعنية، وتحليل التكاليف، والسبب في الاختيار والقيمة التي ستضيفها هذه المكاتب. فذلك من شأنه أن يعطي صورة واضحة عن الوضع.

686. وأشار وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إلى البيان الذي أدلى به في وجود المدير العام، واستمع بعناية إلى التصريحات التي أدلت بها الوفود الأخرى، والتي أظهرت كيف أن النقاش حول المكاتب الجديدة المقترحة سابق لأوانه إذ أثبتت وجهات النظر المتباينة بشدة أنه من السابق لأوانه إجراء مناقشات بشأن مقترحات محددة. وسأل الوفد الأمانة حول عملية مشاركة الدول الأعضاء في إنشاء المكاتب الثلاثة القائمة، وكيف تم إقرار وضعها القانوني ومساءلتها تجاه المنظمة ودور الدول الأعضاء في إنشائها وتعريفها من منظور قانوني. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تأييده لاقتراح وفد فنزويلا بإجراء مراجعة لوظيفة المكاتب القائمة وولاياتها وكل ما يتعلق بها. وفيما يتعلق بالمكاتب المقترحة، شكر الوفد الأمانة على الورقة البيضاء لكنه أوضح أن العملية، في رأيه، تسير بشكل عكسي، إذ بدأت من المرحلة النهائية، وهي تخصيص ميزانية للمكاتب المقترحة والتي ينبغي أن تكون الخطوة الأخيرة التي تتخذها الدول الأعضاء. وذكرت الفقرة 14 من الورقة البيضاء أن الطلب

على المكاتب الخارجية جاء من قبل الدول الأعضاء وأن أكثر من 20 دولة قد قدمت طلبات إلى المدير العام لإنشاء هذه المكاتب. وطلب الوفد من الأمانة تقديم أسماء هذه البلدان العشرين وسأل ما إذا كان قد تم سؤال هذه الدول الأعضاء عن استعدادها لاستضافة هذه المكاتب وكيف تمت معالجة هذه الطلبات العشرين. وبالعودة إلى الورقة البيضاء، ذكرت خمس وظائف، أيدت الأربع الأولى منها مخاوف الأعضاء حول تغيير المنظمة، وتحولها من منظمة يجرها الأعضاء إلى منظمة مقدمة للخدمات ومعاملة الدول الأعضاء كأصحاب للملكية الفكرية. ورأى الوفد، استناداً إلى اتفاقية إنشاء الويبو وبشكل أكثر تحديداً المادة (9) الفقرة 4 (ج) التي تنص على أنه: "يلتزم المدير العام برفع تقاريره إلى الجمعية العامة والالتزام بتعليماتها فيما يتعلق بالشؤون الداخلية والخارجية للمنظمة"، أن جميع مساهمات وأنشطة الويبو بوصفها منظمة حكومية دولية يجب أن توافق عليها الجمعية العامة والدول الأعضاء. واعتبر الوفد، بالنظر إلى طلب الرئيس لحلول محددة، أن نقطة بداية المناقشة هي الجمعية العامة نفسها. وللوهلة الأولى، لم تكن لجنة البرنامج والميزانية هيئة مختصة لمناقشة هذه المسألة، وبالتالي أعرب الوفد عن تأييده للمداخلات المتخذة تمثيلاً مع ذلك. وللجمعية العامة بعدها أن تقرر مناقشة هذه المسألة بنفسها أو تفويض اللجان المختصة بذلك. وأشار إلى أن الفقرة 14 من الورقة البيضاء ذكرت أن الطلب على المكاتب الخارجية الجديدة لم يأت من الأمانة ولكن من الدول الأعضاء، وهو ما لم يشر إليه المدير العام عندما تحدث. وذكر الوفد أن المبادئ الأساسية لم تُحترم في جميع مراحل العملية ولم تُتبع من جانب الأمانة. وفي المرحلة النهائية من العملية، اقترحت مكاتب جديدة محددة ودُعيت الدول الأعضاء للتشاور. وكانت هناك معايير في الورقة قدمها المدير العام وكانت ذات صلة وثيقة وكان من الممكن إضافة المزيد من المعايير ولكن، في الوقت نفسه، كانت هذه المعايير غير موضوعية وتخضع للمناقشة وتفتقر إلى تعريف متفق عليه. وأبرز الوفد أنه من السابق لأوانه اتخاذ قرار بشأن المكاتب الجديدة المقترحة، وأنه ينبغي استبعاد المسألة من نطاق لجنة البرنامج والميزانية. وفي هذا الصدد، أيد الوفد اقتراح وفد فرنسا بإجراء دراسة متعمقة والتي، حسب فهمه، ينبغي أن تطلب الجمعية العامة إجرائها، دون التسرع في اتخاذ القرار.

687. وشكر وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وفد إيران على التوضيحات الواردة في بيانه، وأضاف أنه كانت هناك العديد من المداخلات وأشار إلى أن المحتوى الدقيق للمداخلات ينبغي احترامه. وأعرب الوفد عن رغبته في التأكيد على أن المداخلات الوحيدة لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والتي ينبغي أن تُفهم على أنها بيان إقليمي هي تلك التي أدلى بها وفد ترينيداد وتوباغو كما ورد خلال الأشهر الستة الماضية. وقد سُمعت الناس تقول إن "مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قالت هذا أو ذاك" ولكن لم يكن ذلك في الواقع إلا التصريحات التي أدلى بها وفد ترينيداد وتوباغو.

688. وذكرت الأمانة أن الوفود قد استجابت لسؤال الرئيس عما إذا كانت العملية ينبغي أن تحركها الدول الأعضاء أم الأمانة. وكانت هناك أيضاً بعض الوفود التي فضلت الانتظار لمزيد من المعلومات. فإذا كانت العملية تحركها الدول الأعضاء، ربما يجب أن يكون دور الأمانة محدوداً ويجب على الأمانة توفير معلومات واقعية فقط رداً على الأسئلة المطروحة. وأفادت الأمانة بأنه يسرها توفير تحديث للورقة البيضاء أو تقديم وثيقة غير رسمية، وإذا لم تعد الوفود راضية عن الوثيقة غير الرسمية، ينبغي على الأمانة إضفاء الطابع الرسمي على تلك الوثيقة عن طريق إضافة المزيد من المعلومات من أجل تقديم أجوبة على الأسئلة الموجهة من قبل الوفود. ورداً على أسئلة وفد بلجيكا (نيابة عن المجموعة باء)، ذكرت الأمانة أن هناك أسئلة إضافية ستؤخذ في الاعتبار عند تنقيح الورقة البيضاء وسوف تُتاح معلومات إضافية. وينبغي أن تعالج الورقة المنقحة، على سبيل المثال، الفقرتين الرابعة والخامسة اللتين تتناولان مهام المكاتب الخارجية، ومسألة ما إذا كان دور المكتب ومهامه يجب أن تكون تراكمية أم بديلة وتعريف الدعم المحلي. ولن يتم توفير هذه الإجابات خلال الدورة الحالية نظراً لضيق الوقت ولكن ينبغي أن تُقدّم في الورقة المنقحة. وقد تم الرد على بعض الأسئلة من قبل وفود البلدان التي تستضيف المكاتب الخارجية الحالية والتي ربما تود أيضاً تقديم مزيد من المعلومات. وفيما يتعلق بتعريف المكاتب الخارجية على النحو الذي أشار إليه وفد بنما عندما سأل عن الفرق بين المكاتب الإقليمية والمكاتب الخارجية، استخدمت الأمانة، في أنحاء اقتراح البرنامج والميزانية، مصطلح "المكتب الخارجي" لتجنب الإيحاء بأن بعض المكاتب الخارجية كانت تعمل كمكاتب إقليمية، أو أن المكاتب تمثل تلك المنطقة

بالذات من أجل توفير الخدمات لتلك المنطقة. ولم تكن هناك بالضرورة صلة بين المنطقة وبعض المكاتب الخارجية، ومن هنا جاء استخدام مصطلح محايد مثل "مكتب خارجي". وللتوضيح، ورد مصطلح المكاتب الخارجية في وثيقة البرنامج والميزانية للإشارة إلى ثلاثة مكاتب: سنغافورة وطوكيو وريو دي جانيرو، وليس مكتب اتصال الويبو لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وعادت الأمانة إلى الأسئلة التي طرحتها المجموعة باء، وذكرت أنه ينبغي توفير الإحصاءات المتعلقة، على سبيل المثال، بالمكالمات الهاتفية الواردة من المستخدمين والتي تلقتها المكاتب الخارجية. ومع ذلك، فإن عدد الأنشطة والمكالمات في المكاتب المقترحة سيكون من الصعب التنبؤ به وسيخضع لمزيد من المناقشات مع البلدان المضيفة للمواقع المقترحة. وبالإشارة إلى الفقرة 8 من الورقة البيضاء وإلى وظيفة الدعم المحلي وما إذا كان الدعم يشمل أيضاً التدريب، والذي أجاب عنه وفد اليابان جزئياً، يسر الأمانة تقديم المزيد من المعلومات والحلقات القصصية عن هذه الوظيفة. وبالإشارة إلى الفقرة 9، أثير سؤال يتعلق بأمن ونزاهة تكنولوجيا المعلومات في المكاتب الخارجية، فستتيح الأمانة معلومات إضافية وستتوسع في هذه المسألة في النسخة المقبلة. وفيما يتعلق بالتبعات المترتبة على الميزانية، شكرت الأمانة وفد مصر للإشارة إلى هذه المسألة والإجابة على بعض الأسئلة. وقد تضمنت وثيقة غير رسمية قدمتها الأمانة قبل الاجتماع الحالي تقديراً تقريبياً لآثار المترتبة على الميزانية والموارد لكل مكتب خارجي والتي تُقدر بحوالي 300 000 فرنك سويسري، وكذلك بنود موارد الميزانية المخصصة للمكاتب الموجودة في الشائبة الحالية والمقبلة ومزيد من التفاصيل عنها. وأوضحت الأمانة أن الرقم 300 000 فرنك سويسري وُضع على أساس رقم متوسط تم حسابه على أساس المكاتب الثلاثة القائمة، وأن ذلك لم يؤثر على التخصيصات المستقبلية. وفي حالة لو طلبت الوفود تبعات أكثر تحديداً على الميزانية، سيكون على الأمانة العودة والبت في مواقع محددة لم يتم الاتفاق عليها بعد. وأشار العديد من الوفود إلى أن كل مكتب خارجي، سواء كان مكتباً حالياً أو مستقبلاً، تُخول له وظائف مختلفة، واختلاف الوظائف يعني أن فكرة وضع حل واحد يناسب الجميع، كما افترض وفد فرنسا، لا وجود لها. فكل مكتب يستلزم موارد مخصصة في الميزانية اعتماداً على العرض المقدم من البلد المضيف والتكاليف في الموقع المحدد. وبالإشارة إلى أن الموارد البشرية تشكل الكلفة الأكبر، كما أوضح المدير العام، ذكرت الأمانة أن المكاتب الخارجية الناشئة عن إنشاء مكاتب خارجية جديدة لن تتسبب في زيادة عدد موظفي المنظمة. فعدد العاملين بالمنظمة سيظل دون تغيير بسبب الاستعانة بالموظفين الحاليين لشغل الوظائف بالمكاتب الخارجية. وسيتعين دراسة تكاليف الموارد البشرية جنباً إلى جنب مع المواقع المحددة لكل مكتب من المكاتب الخارجية. وفيما يتعلق بأسئلة المجموعة باء ووفد إيران حول مزيد من المعلومات عن طلبات التقديم أو المطالبات من قبل الدول الأعضاء، سيكون من دواعي سرور الأمانة توفير مزيد من المعلومات فيما يتعلق بطلبات التقديم هذه. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالفقرة 15 من الورقة البيضاء، والتي وصفتها المجموعة باء بكونها عامة جداً وغير مفصلة بما فيه الكفاية، سيسعد الأمانة أن تقوم بتدعيمها في النسخة المقبلة. وبالنسبة لسؤال المجموعة باء بشأن الفقرة 26 (والذي كرره وفد فرنسا)، المتعلق بمرفق الأمم المتحدة الحالية، أشارت الأمانة إلى أن الوضع الحقيقي ينبغي النظر إليه في ضوء الطلبات المقدمة من البلدان المضيفة. وفيما يخص بمسألة توخي الحذر عند إنشاء كيان جديد، كما نصحت بذلك المجموعة باء، أشارت الأمانة إلى أن المنظمة حالياً شديدة التمركز في جنيف، ومن المتوقع زيادة العدد الإجمالي لموظفيها وبدلاً من إنشاء كيانات إضافية، ستقوم المنظمة بتحديد أواصرها للوصول إلى تلك الدول الأعضاء التي أبدت رغبة في مساعدة المنظمة في استضافة مكاتب خارجية وبالتالي فلن تكون هناك أي التزامات على المدى الطويل. وأشارت الأمانة إلى البيانات التي أدلى بها وفد الجزائر (متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الأفريقية) عن مبرر إنشاء مكاتب جديدة. ورأت الأمانة أن هذه المسألة تم تناولها بشكل أو بآخر في الورقة البيضاء ولكنها ستستفيض في هذه النقاط في ورقة بيضاء أكثر شمولاً. وفيما يتعلق بالأسئلة التي طرحها وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، عن وضوح العملية، أوضحت الأمانة أن ذلك يتعلق بمسألة هل ينبغي لهذه العملية أن تحركها الدول الأعضاء أم الأمانة. ففي حالة اعتماد نهج تحريك الدول الأعضاء للعملية، سينحصر دور الأمانة في توفير معلومات واقعية من أجل تسهيل المشاورات. وسيكون من دواعي سرور الأمانة الرد على سؤال مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق فيما يتعلق بالوظائف والأنشطة الحالية التي تقوم بها المكاتب القائمة. وسيُدرج ذلك في النسخة المقبلة من الورقة البيضاء. كما ستضيف هذه الوثيقة أيضاً وتشرح موارد الميزانية فضلاً عن الموارد البشرية والأنشطة والأولويات الإقليمية أو الأولويات الخاصة بكل بلد والتي سيعتمدها كل مكتب من المكاتب الخارجية. وفيما يتعلق بالأسئلة التي أثارها وفد ترينيداد وتوباغو (نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) حول المعلومات المتعلقة بالميزانية، ذكرت

الأمانة أن هذه المسألة قد عولجت، على غرار مسألة التعريف التي أثارها وفد بنا. ورداً على سؤال بشأن الربط الشبكي كما ورد في الورقة البيضاء (وكما أثاره أيضاً وفد فرنسا)، ذكرت الأمانة أنه في ظل الشبكات المؤسسية، باتت المكاتب الخارجية الحالية والمقر تساعد بعضها البعض بصورة منتظمة وأن الثلاثة مكاتب الخارجية الموجودة ترتبط بشبكة. وعلى سبيل المثال، فهي تتبادل المعلومات حول كيفية الوصول إلى مستخدمي خدمات الويبو المحليين وتلتقي في الفضاء الافتراضي، بفضل وصلات الفيديو بين المكاتب الخارجية ويجري تنظيم مؤتمرات الفيديو المنتظمة بين المكاتب الخارجية ومقر الويبو. وقد استلزم التواصل الاعتماد على أجهزة تكنولوجيا المعلومات وشبكات تكنولوجيا المعلومات. وكانت الأمانة تضطلع بعملية تعزيز الاتصال بالإنترنت بين المكاتب الخارجية والمقر لضمان كون الاتصالات فعالة وآمنة وأيضاً حرصاً على الاستفادة الويبو من وصلات الإنترنت لتكون قادرة على المشاركة افتراضياً في بعض الاجتماعات. ولا يعني ذلك أنه لا حاجة إلى الوجود المادي. بل على العكس، ثمة حاجة إلى الجمع بين الوجود المادي والوجود الافتراضي. كما أن الربط من خلال تكنولوجيا المعلومات وأنظمة شبكة المعلومات ينبغي أن يكون مجانياً وتكميلياً للوجود المادي للمكاتب الخارجية. ومن خلال القيام بذلك، يمكن الوصول بفعالية للتكلفة والقيمة المضافة إلى المستوى الأمثل. وتمت الإجابة على أسئلة وفد السلفادور بشأن التبعات المالية. وبالنسبة لوفدي شيلي وفنزويلا أحاطت الأمانة علماً بمشاكل العملية التي ذكرها عدد من بلدان أمريكا اللاتينية. وتعتزم الأمانة إدخال عملية أفضل لمزيد من التشاور. وشارك وفد اليابان تجربته مع مكتب الويبو في اليابان. وأوضحت الأمانة أن مثلاً مقنعاً يكمن في الزيادة الملحوظة في طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد وعلى الرغم من أنه تعذر إثبات وجود علاقة سببية بين وجود المكاتب الخارجية والزيادة في الطلبات، رأت الأمانة أن هناك بعض الارتباط على الأقل. وحول الأسئلة والتعليقات التي أدلى بها وفد المكسيك، أحاطت بها الأمانة علماً، وإن ظلت هناك أي أسئلة لم يتم الرد عليها أو في حالة وجود تناقضات محتملة أو عدم كفاية المعلومات، فإن الأمانة ستقوم بتحسين الورقة البيضاء. وطلب وفد جمهورية كوريا الحصول على معلومات محددة بشأن الأساس القانوني، على غرار السؤال الذي طرحه وفد ألمانيا بشأن الأساس القانوني لإنشاء مكاتب خارجية. فطلبت الأمانة إلى المستشار القانوني معالجة هذه المسألة. وشكرت الأمانة وفد البرازيل على دعمه لمكتب الويبو في البرازيل وعلى المعلومات التي قدمها الوفد مثل تنظيم عدد من الاجتماعات الممولة من الصناديق الائتمانية. وذكرت الأمانة أن أسئلة وفدي إسبانيا وإيطاليا قد تم تناولها، كما تم تناول أسئلة وفود السويد وسويسرا وكندا. وشكرت الأمانة وفد فرنسا على تحليل القضايا وأحاطت علماً حسب الأصول بالشواغل والاقتراحات المقدمة، بما في ذلك مسألة مشكلات تكنولوجيا المعلومات التي تمت الإجابة عليها، وذكرت أن الدراسة المتعمقة التي تتضمنها الطبعة القادمة من الورقة البيضاء ستوفر مزيداً من المعلومات حتى يتسنى للوفد فهم وتحليل الأنشطة المضطلع بها حتى الآن من قبل المكاتب القائمة. وأقرت الأمانة مساهمة وفد الهند، وأفادت أن الأمانة قد شاركت في عملية تخطيط طويلة الأجل على أعلى المستويات في الاجتماع السابق على مستوى السفراء. وقد أحيط علماً بالملاحظات التي أبداه وفد اليونان، وكذلك ملاحظات وفد جمهورية إيران الإسلامية. واختتمت الأمانة بالقول إنه يسعدنا تقديم مزيد من المعلومات التي تتعلق بأنشطة المكاتب الخارجية وآثارها المترتبة على الميزانية إلا أنها لا تستطيع تقديم معلومات أكثر تحديداً دون اتخاذ قرار بشأن مواقع محددة. وفيما يتعلق بالمعايير، ورد الكثير من المعلومات في الورقة البيضاء. وفيما يخص المطالب، فقد بحثت الأمانة الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء في مناطق معينة، ونظرت في مسألة هامة وهي كيفية الاستجابة لتلك المطالب، وما إذا كانت هذه المطالب تتم تلبيتها بطريقة استراتيجية فعالة من حيث التكلفة من قبل المكاتب الخارجية بطريقة تضيف قيمة إلى أنشطة الويبو وتسهم في أهدافه الاستراتيجية في إطار النتائج، وهو ما اعتبرته الأمانة معايير الحد الأدنى.

689. وقال المستشار القانوني إنه يبدو أن وفد ألمانيا يرغب في فهم مدى امتثال الاتفاقيين اللذين وقعتها الويبو مع جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي للمادة 12 من اتفاقية الويبو. وذكر المستشار القانوني أن المادة 12(3) من اتفاقية الويبو تنص على أنه يجوز للمنظمة أن تبرم اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف مع الدول الأعضاء الأخرى بغية الحصول على الامتيازات والحصانات التي تحتاجها المنظمة ومسؤولوها للوفاء بأهدافهم والاضطلاع بمهامهم. وكذلك نصت المادة 12(4) على أنه لا بد لأي اتفاقية من هذا القبيل أن تحصل على موافقة لجنة التنسيق، وبعد ذلك يمكن أن يتم التوقيع عليها. وأوضح المستشار القانوني كذلك أنه فيما يخص الاتفاقات مع جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي، فإن الأمانة قد فعلت

بالضبط ما فعلته دوماً في الماضي، كما كان الحال مثلاً مع الاتفاقات الموقعة مع الحكومات في سنغافورة والبرازيل. وبعبارة أخرى، فقد تم التوقيع على هذه الاتفاقات أولاً، لكنها تضمنت أحكاماً تنص على أنها لن تدخل حيز النفاذ إلا بعد موافقة لجنة التنسيق. وبالنسبة إلى الاتفاقين مع جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي، فقد تضمنتا أحكاماً تشير إلى الإجراءات الداخلية في الـ 12 من الاتفاقين. وبالتالي فإن الاتفاقين لن يدخلوا حيز النفاذ إلا بعد موافقة لجنة التنسيق عليها في شهر سبتمبر. وكان ذلك لضمان عدم إخلال الأمانة للشروط الفنية وروح نص المادة 12(4) من الاتفاقية، التي تشترط الإبرام والتوقيع بعد موافقة لجنة التنسيق. وباختصار، فقد تم توقيع الاتفاقيات من قبل، ولكنها تظل مرهونة صراحةً بموافقة لجنة التنسيق. وهذا هو بالضبط ما تم القيام به فيما يتعلق بالاتفاقات البرازيلية والسنغافورية، وهو ما تم القيام به فيما يتعلق بالاتفاقات الأخرى التي تم إقرارها لاحقاً من قبل لجنة التنسيق.

690. وذكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) بأنه كان قد طرح سؤالاً بشأن المكاتب الخارجية الحالية، وكان السؤال هو ما إذا كان هناك أي أساس قانوني لذلك يُشرك جميع الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بما ذكره المستشار القانوني للتو، اعتبر الوفد أن المادة 12 من اتفاقية الويبو يجب أن تُقرأ مقترنةً بالمادة 9(4)(ج)، فيما يتعلق بالمكاتب الخارجية، وهو ما كان للجمعية العامة أن تقرره. واتفق الوفد مع شرح المستشار القانوني حول وجوب منح لجنة التنسيق موافقتها على توقيع اتفاقات إنشاء المكاتب الخارجية أولاً، ولكن المادة 9 أوضحت الحاجة إلى موافقة الجمعية العامة.

691. واتفق المستشار القانوني مع وفد جمهورية إيران الإسلامية. وأشار أيضاً إلى أن اتفاقية الويبو أعطت الجمعية العامة صلاحية فيما يتعلق بمسائل الميزانية، ولكن حين يتعلق الأمر بالامتيازات والحصانات (وهو الأمر الذي ينطوي عليه إنشاء المكاتب الخارجية)، فإن لجنة التنسيق هي التي لديها صلاحية الموافقة على الاتفاقات. وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالبرنامج والميزانية، والتي تُعنى بإدراج المكاتب الخارجية، تُشترط موافقة الجمعية العامة، وليس لجنة التنسيق. ولذلك فإن الجمعية العامة مُنحت الصلاحية بموجب المادة 9، أما لجنة التنسيق فُمنحت الصلاحية بموجب المادة 12.

692. وشكر وفد ألمانيا الأمانة على تفسيرها. وفي رأي الوفد، نصت المادة 8 على أن يدخل الاتفاق حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ الإخطار الأخير الذي يبعث به أحد الطرفين إلى الطرف الآخر إشعاراً بانتهاء إجراءاته الداخلية. إلا أن الوفد طلب من الأمانة أن توضح الإشارة إلى الموافقة المسبقة للجنة التنسيق الواردة في الاتفاق.

693. وشكر وفد إسبانيا المستشار القانوني لمشاركته في الاجتماع وللمساعدة في تبديد الشكوك التي ساورت أذهان الوفود. وفي رأي الوفد، لم تتضمن الاتفاقات أي إشارة صريحة إلى الموافقة المسبقة من لجنة التنسيق. بل على العكس من ذلك، فقد تم بالفعل تطبيق الاتفاقيات مؤقتاً، مما تترتب عليه حقوق والتزامات، حتى قبل الحصول على موافقة لجنة التنسيق.

694. وطرح وفد الهند وموناكو السؤال نفسه الذي ذكره وفد إسبانيا.

695. ورد المستشار القانوني على سؤال وفد ألمانيا وقال إنه لم يكن على علم بأن الاتفاقين مع جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي قد دخلا حيز التنفيذ قبل موافقة لجنة البرنامج والميزانية. وحسب فهم المستشار القانوني، فقد تم إرسال هذين الاتفاقين إلى لجنة التنسيق، وليس إلى لجنة البرنامج والميزانية. ولذلك، فهما لم يكونا موضع نقاش في لجنة البرنامج والميزانية، ولكن ستناقشها لجنة التنسيق في شهر سبتمبر. وفي أي حال، فإن الاتفاقين اللذين تم إرسالهما إلى لجنة التنسيق للموافقة عليهما احتوا بالفعل على نص صريح يشير إلى أنها لن يدخلوا حيز النفاذ إلا بعد تمام الإجراءات الداخلية اللازمة في جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي والويبو. وتشير إجراءات الويبو الداخلية بوضوح إلى لجنة التنسيق، وهي الهيئة الرئاسية الوحيدة التي دائماً تعطى موافقتها على بدء نفاذ مثل هذه الاتفاقات. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد إسبانيا، أكد المستشار القانوني أن المادة 12(4) من اتفاقية الويبو تتضمن عبارات تشير إلى الإبرام والتوقيع بعد موافقة لجنة التنسيق. ولم يكن ذلك هو ما تم القيام به فيما يخص الاتفاقين المتعلقين بجمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي. ولم يكن

ذلك هو ما تم القيام به فيما يتعلق بالاتفاقات السابقة مع حكومات سنغافورة و البرازيل. ولم يكن أيضاً ما تم القيام به فيما يتعلق بالعديد من الاتفاقات الأخرى التي أبرمت مع الكيانات الأخرى والتي تمت الموافقة عليها لاحقاً من قبل لجنة التنسيق. ونظراً إلى أن لجنة التنسيق تجتمع مرة واحدة فقط في السنة، فإن الأمانة توقع بالفعل الاتفاقات على أن يظل التوقيع دائماً رهناً بالموافقة اللاحقة للجنة التنسيق. وبالتالي فإن تفسير وفد إسبانيا لاتفاقية الويبو سيكون دقيقاً إذا أراد الوفد أن يشير إلى أن الممارسة الطويلة الأمد في الأمانة، والتي كانت دائماً ما تتم الموافقة عليها من قبل الدول الأعضاء من خلال لجنة التنسيق، كانت مخالفة لشروط اتفاقية الويبو. وخلص المستشار القانوني إلى أن ذلك ليس بالحجة التي سيعجز عن الاعتراض عليها. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد الهند، أكد المستشار القانوني أن في رأيه، فإن لجنة التنسيق هي المحاولة صلاحية الموافقة على توقيع اتفاقات المكاتب الخارجية. وليس مطلوباً من الجمعية العامة الموافقة على تلك الاتفاقات، ولكن يُطلب منها الموافقة على وثيقة البرنامج والميزانية، التي تتضمن تلك المكاتب الخارجية. ولذلك ففي نهاية المطاف تُشترط موافقة لجنة التنسيق فيما يتعلق باتفاقات إنشاء المكاتب، وموافقة الجمعية العامة فيما يتعلق بوثيقة البرنامج والميزانية التي تتضمن تلك المكاتب.

696. وشكر الرئيس المستشار القانوني لأمانته بشأن وقوع انتهاك، واقترح المواصلة، وذكر أنه سمع العديد من الأسئلة من وفود تتعلق بالماضي، على سبيل المثال، "لماذا لم يحظَ ذلك بالشفافية؟" وقال البعض إن الأعضاء قد اتفقوا على شيء لكنه لم يحدث. وأعرب الرئيس عن علمه بأن هناك مخاوف بشأن الماضي ولكن على الأعضاء الآن المضي قدماً. وذكر الرئيس أنه يبدو أن هناك وجهة نظر سائدة بشأن ضرورة وجود دراسة أو وثيقة الاستراتيجية أو تحليل أو معلومات أو دراسة للتكاليف والفوائد أو شفافية أو صلة بمكاتب الأمم المتحدة الخ. واقترح الرئيس نهجاً يتألف من مرحلتين بعد أن سمع أن الوفود ترغب في أن تتم العملية بتوجيه من الدول الأعضاء. أولاً، سيتم تكليف الأمانة بإنهاء الدراسة التي ستخرج في صورة وثيقة تلبي احتياجات الدول الأعضاء، كما طُرحت في الدورة الحالية. وأبلغت الأمانة الرئيس أن هذه الدراسة سوف تستغرق شهرين حتى تسليهما إلى الدول الأعضاء. وطلب الرئيس من الأمانة الإسراع بالانتهاء منها، إذا كان ذلك ممكناً. وبعد ذلك، سيتاح للدول الأعضاء ثلاثة أو أربعة أسابيع للرد عليه. وبمجرد أن تنتهي الدول الأعضاء من دراسة التقرير في عواصمها، تبدأ المرحلة الثانية. والمرحلة الثانية هي مرحلة استشارية، إلا أنها لن تُجرى من قبل الأمانة، وإنما من جانب الدول الأعضاء برئاسة الرئيس. وسيستمع الرئيس إلى الأعضاء بعد انتهاء مهلة الأربعة أسابيع المخصصة للدراسة في عواصمها. وسيجري مشاورات على مدى فترة زمنية معينة، وسيقدم توصياته إلى الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية، قبل تقديمها إلى الجمعية العامة لمرحلة البت فيها. ومن الواضح أنه لم يكون هناك وقت لهذه العملية قبل سبتمبر. وحسبما فهم الرئيس من الأمانة، سيتعين أن يكون ذلك في العام المقبل. ولذلك فستتم في غضون شهرين، ثم تُمنح مهلة الأربعة أسابيع، وبعد ذلك يقوم الرئيس بإجراء مشاورات (مرة واحدة أو اثنتين أو ثلاث مرات)، وتقديم التوصيات ورفعها إلى لجنة البرنامج والميزانية كتوصيات صادرة عن الرئيس نتيجة للمشاورات مع الدول الأعضاء. وإذا وافقت لجنة البرنامج والميزانية، تُحال التوصيات المعنية إلى الجمعية العامة لإقرارها. وكانت تلك هي الآلية. وفي الدورة الماضية للجنة البرنامج والميزانية، كان هناك اتفاق على العملية ولكن لم تكن هناك آلية ومن هنا نشأت الفجوة. وسأل الرئيس الوفود إن كانت قد وافقت على عملية فترة الشهرين كي تقوم الأمانة بإعداد الدراسة، وتدرسها العواصم في أربعة أسابيع، وتخضع لثلاث جولات من المشاورات من قبل الرئيس، وتُرفع نتائج المشاورات والتوصيات إلى لجنة البرنامج والميزانية لعرضها لاحقاً بغرض اعتمادها من الجمعية العامة.

697. وأشار وفد الهند إلى أنه لا اعتراض لديه على استراتيجية الرئيس، ولكنه طلب توضيحاً بشأن ما تعترزم الأمانة دراسته: فهل ستكون خمسة أو سبعة مكاتب خارجية جديدة أم كم يبلغ عدد المكاتب الخارجية الجديدة.

698. ورد الرئيس بأن الأمانة قد سمعت جميع الأسئلة وأنه يمكنها الآن إعداد ورقة عن الأسئلة التي أثيرت. وللأمانة أن تعرضها على الأعضاء وقد تضمنت أجوبة على كافة الأسئلة. ويمكن للأمانة أن تساعد الأعضاء من خلال إعداد الورقة في أقرب وقت ممكن، وتقديمها للدول الأعضاء التي قد تحتاج إلى طلب مزيد من التفاصيل.

699. وشكر وفد شيلي الرئيس وأعرب عن تأييده لسؤال وفد الهند. وطلب الوفد توضيحات محددة بشأن ما إذا كانت الدراسة المقترحة ستشمل فقط المكاتب الخارجية الخمسة المقترحة في الميزانية الحالية أم أنها ستكون دراسة عامة بشأن جميع الطلبات الخاصة بكافة المكاتب التي يمكن إنشاؤها.

700. وذكر الرئيس أن الدراسة ستكون شاملة، وستحتوي على أي شيء ترغب الدول الأعضاء في تضمينه. وستحيط الأمانة علماً بأي مطلب وتدرجه.

701. وشكر وفد فرنسا الرئيس وذكر أن هناك بالفعل ردوداً تفصيلية على البرنامج 20، ولكن المسألة تتجاوز قضية إدارة البرنامج. واتفق الوفد على أنها ينبغي أن تصل إلى أبعد من ذلك. وكانت المناقشات/الحوارات تدور حول مسألة أوسع بقليل بالمقارنة مع اقتراح الرئيس. وذكر الوفد أنه لا اعتراض لديه على المبدأ، وإنما فقط يأمل في العثور على أفضل السبل للمضي قدماً. وكان من المهم وجود مشروع ميزانية نظيفة. ولم يستطع الوفد أن يفهم كيف يمكن للأعضاء مناقشة ميزانية إذا كان لديهم مشروع موازنة يتألف من خيارات، ومبادئ توجيهية مطبقة، ومصادر معينة. وذكر الوفد أن الأعضاء اضطروا إلى تنقيح الميزانية والانتظار حتى سبتمبر لرؤية ما يمكن تقديمه من مقترحات بالإضافة إلى الميزانية. وأشار الوفد إلى أنه لا يفهم كيف يمكن للجنة إجراء مناقشة، ذات توجه مسبق في ضوء الموارد المخصصة، في حين ليس لدى الأعضاء التوجيه اللازم ولا الدراسة، كما ذكر الرئيس. ورأى الوفد أن الأمانة اعتقدت أن تلك ستكون مناقشة عادية للميزانية ويمكن لأعضاء مناقشة الأمور بعد ذلك، ولم تر أي وجه للعجلة. وأردف الوفد قائلاً إن النقطة الأساسية تتمثل في مسألة العملية. وقد سبق وأن شارك الأعضاء في عمليات حيث كانت هناك دول مقدمة للطلبات وأخرى ذات اهتمام على مستوى إقليمي، أو من وجهة نظر لغوية، أو من وجهة نظر الفوائد، كما كانت هناك دول ليست مقدمة لطلبات. وبالتالي سيكون من الصعب جداً العثور على سابقة. وذكر الوفد أن هناك أفراداً ذوي جودة عالية يواجهون قضية شائكة جداً. وتساءل كيف يمكن التوصل إلى وجهة نظر محايدة. وكان للأمانة العامة وجهة نظر. وللدول الأعضاء وجهة نظر. وواصل الوفد بقوله إن الأمانة معنية، وعلى الرغم من وجود مشكلة خلال العام والنصف الماضية، كانت الأمانة محايدة، وأنها كانت الطرف ذا الحيادية المضمونة في عملية من هذا النوع. واقترح الوفد أن يطلب الأعضاء من المنسقين الإقليميين إجراء عملية جماعية من نوع ما، حيث يتعين على الأعضاء أن يطرحوا على أنفسهم السؤال بطريقة تستوجب الهدوء خلال العملية، وبحيث يمكن تحقيق تقدم خلال العام المقبل.

702. وشكر وفد سويسرا الأمانة، ووجه سؤالاً إلى الرئيس. وسأل الوفد ما إذا كان من الممكن أن نأمل أن تكون الوثيقة متاحة بحلول الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية. فذلك من شأنه أن يعطي الأعضاء فكرة أكثر تحديداً لما يستند إليه هذا الاقتراح كي يقرروا العملية التي ستكون ضرورية فيما يتعلق بالمشاريع المقبلة. وإذا توافرت هذه الوثيقة بحلول سبتمبر، ستكون لدى الأعضاء رؤية واضحة لكيفية الاستمرار في هذا النقاش. وأعرب الوفد عن تأييده لتعليقات وفد فرنسا بشأن الدور الذي تستمر الأمانة في لعبه في هذه المناقشة، لكونها حيادية، إذ ينبغي أن تكون الأمانة قادرة على إجراء هذه المناقشة في ضوء جميع المعلومات اللازمة. واقترح الوفد الإسراع في إعداد الوثيقة واتخاذ قرار بشأن العملية في ديسمبر.

703. وشكر الرئيس وفد سويسرا، وسأل الأمانة ما إذا كانت الدراسة، بجميع الأسئلة التي تحتوي عليها، يمكن إتقانها في أقل من شهرين بحيث تكون جاهزة قبل 9 أغسطس.

704. وأجابت الأمانة أنها رهن طلب الوفود. فإذا طلبت الوفود منها القيام بذلك في غضون ثلاثة أو أربعة أسابيع، فإن الأمانة ستنزل عند طلبها، ولكن ذكرت الأمانة الوفود بأنه سيتعين ترجمة الدراسة. وإذا طلبت النسخة الفرنسية والنسخة الإسبانية والنسخة الروسية والنسخة الصينية الح، فلا يمكن أن يتم ذلك في غضون بضعة أسابيع.

705. واعتبر وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) ذلك اقتراحاً رائعاً، ولكن المشكلة ليست في يوليو. وكان من الأفضل لو كانت بحوزة الأعضاء منذ يناير، لأنه وفقاً لما قاله الرئيس، يبدو أن البرنامج 20 سيستبعد من ميزانية 2014/15 نظراً

لوجود مشكلات بالفعل فيما يتعلق بالحيادية، فيصعب تخيل ما سيصل إليه الأعضاء من دون الرئيس الحالي. وإذا تم استبعاد البرنامج من ميزانية 2014/15، سيكون هناك نقاش طويل جداً وهو ما قد لا يكون ممكناً.

706. وذكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أنه كان يظن أن الأعضاء سيحصلون على دراسة تدريجية جداً ومفصلة لتقدمها إلى الدورة الثانية والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، ولكن ينبغي عدم تعجل الأمور. وثانياً، ينبغي ألا تقتصر الدراسة على القضايا ذات الصلة بلجنة البرنامج والميزانية ولكن يجب أن تشمل اللجان الأخرى أيضاً. وكما ذكر، فلجنة التنسيق لها دور يجب أن تؤديه، كما أن لجنة البرنامج والميزانية أيضاً والجمعية العامة يتخذان القرار النهائي في هذه العملية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإن الوفد لا يعرف مضمون الدراسة المتعمقة. فهل ستعنى الدراسة بالنظر في المكاتب القائمة مرة أخرى مع اقتراح مكتب واحد أو اثنين؟ أم ستنظر في الطلبات العشرين المقدمة، أم أنها ستكون فرصة كي يتقدم أي وفد آخر بمزيد من الطلبات؟ وأكد الوفد على أن نقطة الانطلاق ينبغي ألا تقتصر على البلدان المحددة المقترحة لإنشاء هذه المكاتب. وينبغي أن تركز الدراسة الأولى على المعايير وعلى الضرورة وعلى التكليف وعلى العملية، بغض النظر عن الجهة صاحبة الاقتراح. فإذا أمكن تقديم هذه الدراسة إلى لجنة البرنامج والميزانية، فسيتمكن الوفد تقبل ذلك. ولكن إذا كانت الدراسة ستشير إلى مكاتب خارجية محددة، فإن الوفد يرى أن التزيد في هذه المسألة ستكون من قبيل التسرع، كما ذكر الرئيس. ورأى الوفد أن الأمانة لن تكون في وضع يمكنها من بدء في الدراسة غداً. وسوف تستغرق الأمانة بعض الوقت لبدء تلك الدراسة، لضرورة إجراء بعض المشاورات، ذات صفة رسمية أو غير رسمية، مع الدول الأعضاء. وبعد ذلك، يمكن للأمانة الخروج بتقرير أو دراسة متعمقة حول ضرورة هذه المسألة. وفي ضوء تلك الدراسة، ودون اقتراح أي مكاتب في أي بلدان محددة، يتسنى للأعضاء المشاركة في الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية. أما إذا كان هدف الدراسة هو أن تقرر أي المكاتب سيجري اقتراحها وم عددها وفي أي بلدان، فينبغي عليها التمهّل أولاً قبل البت في هذه المسألة، وينبغي للجمعية العامة أن تقرر ذلك.

707. وعلق وفد الولايات المتحدة الأمريكية على الدراسة، وعلى المرحلة الأولى من اقتراح الرئيس، حيث سمع الكثير عن تحليل التكاليف وفوائد افتتاح مكاتب وأن بعض الوفود رغبت في أن تشمل الدراسة النظر في جميع المكاتب. وأضاف الوفد أنه ليس متأكدًا مما إذا كانت الوفود الأخرى قد أثارت هذه المسألة ولكن ينبغي إجراء تقييم للمخاطر ويقصد الوفد بتقييم المخاطر هنا أنظمة تكنولوجيا المعلومات وقابلية تعرض الويبو ككل للمخاطر. وذكر الوفد الحاجة إلى مراعاة الدقة فيما يُطلب من الأمانة. وقال الوفد إنه لا يريد، كما أشار وفد إيران، التعجل في أمر من هذا القبيل لأنه سيؤدي إلى دراسة غير مكتملة. صحيح إنه لم يتبق الكثير من الوقت ولكن مع ذلك ينبغي عدم التسرع في هذه المسألة لضمان جودة الدراسة التي ستجرى.

708. وصرح وفد موناكو أنه سيكون من الصعب، أو ربما من المستحيل، اتخاذ قرار سريع بشأن هذه المسألة. ولذلك، وكما قال وفد فرنسا، سيلزم استبعاد البرنامج 20 من وثيقة البرنامج والميزانية لشهر سبتمبر، وذلك لأنه على أساس الأدلة، لن يكون الأعضاء قد أحرزوا أي تقدم حتى ذلك الحين، ولذلك فلن يمكنهم اتخاذ قرار بشأن الاقتراح. وعلاوة على ذلك، واستناداً إلى ما قالته الأمانة، أعرب الوفد عن تأييده لوفد إيران في قوله إنه ينبغي عدم وضع الزج قدام السنان. ويتعين على الأعضاء أولاً أن تفعل ما كان يجب فعله وهو وضع إطار عام للسياسة، والتكاليف والفوائد، والمخاطر، دون الخوض في حالات محددة فيما يتعلق بالمكاتب الخارجية، ثم تقرر ما تود الأمانة أن تفعله وكيف يكون الإجراء. وذكر الوفد أنه لم يكن الوقت بعد للقيام بذلك. وعلى الأعضاء البدء بالمشاورات. ومع إحراز تقدم، سيمكنها أن تقرر بشأن الخطوات اللازم اتباعها، ولكن لا يمكن اتخاذ قرار في الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية. فمن غير المعلوم كم من المشاورات ومن الوقت سيحتاج الأعضاء قبل التوصل إلى قرار. أما الآن فليس الوقت المناسب لاتخاذ قرار بشأن كافة الخطوات المختلفة التي قد تكون ضرورية في العملية.

709. وأعرب وفد المكسيك عن رغبته، بروح بناءة، في دعم عملية إعداد وثيقة تجمع كافة الشواغل والمعلومات من الأمانة. وأشار إلى أن أي دراسة في المعتاد تشتمل على مرفقات. والمرفقات هي وثائق كانت موجودة بالفعل وأشار الوفد إلى مذكرات التفاهم، والتقارير السنوية من المكاتب الإقليمية وغيرها من التقارير التي في حوزة الأمانة. هذه الوثائق لم تكن هناك حاجة إلى

تحليلها. وكان من بينها التقارير السابقة للجنة التنسيق والاتفاقيات القائمة. ويمكن توفير كل هذه المعلومات. ويمكن للدول الأعضاء الاطلاع عليها بالفعل، بينما تعكف الأمانة على إعداد هذه الدراسة. ومن شأن ذلك أن يتيح للأعضاء مزيداً من الوقت لدراسة هذه المسألة، بينما تجري الأمانة التحليل من جانبها في الوقت نفسه.

710. وشكر وفد سويسرا الأمانة على ما قامت به من عمل بشأن الاقتراح وذكر أن الفكرة تتمثل في معرفة ما إذا كان من الممكن إتاحة المعلومات قبل انعقاد دورة سبتمبر، وربما إذا كانت بعض المعلومات متاحة بالفعل، يمكن للأعضاء الوصول إليها من أجل التعجيل بالعملية. ويود الوفد الحصول على وثيقة كاملة ذات جودة عالية وهو يدرك كم الوقت اللازم لإنتاج وثيقة من هذا النوع.

711. وأشار وفد الهند إلى أن الأمانة بصدد تقديم الردود، ربما في غضون يوم أو يومين، بناء على الأسئلة المطروحة. واقترح الوفد أن تجتمع المجموعات الإقليمية من خلال الرئيس، لأنه ربما لم تستطع جميع الوفود مشاركة مخاوفها بشأن المكاتب الخارجية المقترحة. وبعد ذلك يمكن للأمانة أن تجري تحليلاً أوفى وتبادر بتقديم رأيها إذا طُلب ذلك. وأما بالنسبة للدراسة، فقد أعرب الوفد عن تأييده الكامل لفكرة إجراء دراسة متعمقة، والتي لا ينبغي إجراؤها على عجل. وفيما يتعلق بالجوانب الأخرى، كما أبرزها وفد إيران، فلجنة البرنامج والميزانية ليست الجهة الوحيدة المعنية بإنشاء مكاتب خارجية جديدة، إذ إن المسألة تستلزم قرارات من لجنة التنسيق والجمعية العامة، ويجب أن تضم الدراسة جميع تلك الجوانب بشكل كامل ومن كافة الزوايا. وفيما يتعلق بالشواغل الإقليمية حول المكاتب الخارجية الجديدة أو المزمع إنشاؤها، ينبغي ألا تشمل هذه الدراسة أسماء المكاتب الخارجية المقترحة، وإنما تُبقي على الحجج الخاصة بالمناطق. كما يجب أيضاً أن تأخذ في الاعتبار القيود الإدارية والمالية في الويبو، وكيف يمكن مراعاتها بطريقة متوازنة في الدراسة المقدمة لجميع الدول الأعضاء في الدورة المقبلة للجنة الميزانية والبرنامج أو في وقت لاحق.

712. وشكر الرئيس وفد الهند على مساهمته، وذكر أنه بات هناك الآن بعض الوضوح. وستقوم الأمانة بإعداد نطاق الدراسة، ونأمل أن يتم ذلك خلال استراحة الغداء، وبعد ذلك تُقدم الورقة للدول الأعضاء. ونظراً إلى أن الدراسة ستكون جامعة شاملة، فستعِد الأمانة نطاق الدراسة، والذي ينبغي أن يكون معقولاً. وذكر الرئيس أن بعض الوفود وافقت على ذلك، وهو ما يشكل المرحلة الأولى. وفيما يتعلق بخارطة الطريق، اعترضت بعض الوفود معربة عن رغبتها في إلغاء المكاتب الخارجية دون الاتفاق على طريقة للمضي قدماً. وكان على الرئيس أن يكون منصفاً لجميع المجموعات، وهو على يقين من أن المجموعات المؤيدة لاقتراح الأمانة لم ترغب في الإلغاء دون البحث عن سبيل للتقدم. وقد تمثل الاقتراح في استبعاد البرنامج 20 من الميزانية قيد الاستعراض ولكن، في المقابل، يمكن اقتراح سبيل للمضي قدماً، أي دراسة تليها مشاورات تحركها الدول الأعضاء، مع الرئيس، على أن تُرفع نتائجها إلى دورة سبتمبر للجنة البرنامج والميزانية العام المقبل، وإلى الجمعية العامة. وكانت تلك هي خارطة الطريق. وسأل الرئيس ما إذا كانت الوفود توافق على خارطة الطريق ونظر في طلب استبعاد البرنامج 20 من الميزانية.

713. وقال وفد الجزائر، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، أنه قد سمع شواغل الوفود الأخرى. وكان الموضوع السائد هو أنه من السابق لأوانه إصدار بيان حول عملية طويلة كهذه أو إن كان سيتم الشروع في عملية، فهناك حاجة إلى شيء أكثر معقولية. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن اقتراح الأمانة كان ضمن وثيقة البرنامج والميزانية وأنه يمكن للأمانة أن تعود إلى الدول الأعضاء بكل المعلومات المطلوبة. ويمكن للوفود مناقشة الأمر أكثر في دورة سبتمبر حيث لم تعارض أغلبية الوفود فكرة المكاتب. وإنما فقط لم يكن لديها ما يكفي من المعلومات، أو لم تكن تدرك الحاجة إلى المكاتب، أو كم ستكون تكلفتها ولا القيمة المضافة التي ستقدمها. وكانت تلك هذه عناصر المعلومات المفترض من الأمانة توضيحها. وأعرب عن اعتقاده أن هناك مزيجاً من القضايا. فالأمانة كانت تتحدث عن خمسة مكاتب، ولم يكن هناك ما يكفي من المعلومات حول ذلك. فهناك الإجراءات، كما وصفته الأمانة، وهناك سهو خطير فيما يخص الإجراءات. ولكن تلك مسألتان مختلفتان تماماً، ولا علاقة لأي منهما بلجنة البرنامج والميزانية. وتعين على لجنة البرنامج والميزانية اعتماد الميزانية، وكان لديها من الوقت حتى سبتمبر للقيام بذلك. وكانت هناك

حاجة للحصول على معلومات بشأن المكاتب الخارجية. ويمكن للأمانة أن تقدم هذه المعلومات. وفي سبتمبر، يمكن للجنة البرنامج والميزانية البت في مسألة الموافقة على المكاتب الخارجية أو رفضها. ولكن فيما يتعلق بالشفافية والإجراءات، فذلك أمر يتعين على لجنة التنسيق والجمعية العامة مناقشته.

714. وأشار وفد بلجيكا، متحدثاً باسم المجموعة باء، إلى أن المجموعة كانت قد قالت إنها ترغب في استبعاد البرنامج 20 المتعلق بالمكاتب الخارجية من الميزانية في دورة سبتمبر، واعتقد أن هناك شبه اتفاق بين الحاضرين حول هذا الموضوع واتفاق عام على أن الأعضاء بحاجة إلى دراسة ذات جودة عالية. ومع ذلك، فإن الفصل المصطنع بين الاتفاق أولاً على خارطة الطريق، ثم بعد ذلك إجراء مناقشة أخرى للنطاق فهو أمر غير ممكن. فهناك صلة بين الاثنين. ولا بد أولاً من معرفة ما يجري الإعداد له بالضبط، قبل إمكانية الموافقة على خارطة الطريق المستقبلية.

715. واتفق وفد الصين مع مقترحات العديد من الوفود، أي أنه ينبغي أن تكون هناك دراسات لإعداد وثيقة أشمل توفر المعلومات ذات الصلة للدول الأعضاء. ومع ذلك، رأى الوفد أن الأمانة يجب أن تكون لديها بالفعل البيانات والمعلومات ذات الصلة وأنه يمكن للأمانة، في غضون مهلة زمنية معقولة جداً، تقديم هذا التقرير لتجنب تأخير عملية إنشاء المكاتب الجديدة. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن التحليل الاستراتيجي ودراسات الويبو بشأن إنشاء أي مكاتب جديدة، فضلاً عن أعمال الميزانية ذات الصلة، يمكن تنفيذها على التوازي. واعترض الوفد على فكرة استبعاد البرنامج 20 من الميزانية. وينبغي مناقشته أكثر في دورة سبتمبر للجنة البرنامج والميزانية.

716. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن تأييده للرأي الذي يرى أنه، في ظل رئاسة الرئيس، سيتم العمل بنجاح وأبدى رغبته في الإداء بملاحظتين. أولاً، لم يؤيد الوفد الاقتراح باستبعاد برنامج 20 من الميزانية، وطالب أن يتم الاحتفاظ به. وبالتوازي، يمكن أن يكون هناك نقاش للاقتراحات، بما في ذلك اقتراح الرئيس، والتي رأى الوفد أنها تحمل تطلعات بالنجاح وأنها جديرة بالاهتمام. وثانياً، فيما يخص طبيعة المناقشة، اعتقد الوفد أنه ليست هناك شكوك لدى أي طرف الآن حول ضرورة أن تنضم العملية بالشفافية وأن الدول الأعضاء لديها إمكانية مناقشة جميع القضايا وطرح كل الأسئلة المحتملة في إطار اللجنة. حتى أن بعض الوفود استطاعت مناقشة وثيقة لم تكن حتى ضمن الملف المقدم للجنة. وتوقع الوفد أن تكون الأمانة قادرة على إعداد معلومات للدول الأعضاء المهمة في أقرب وقت ممكن، مما سيساعد على المضي قدماً في النظر والتوصل إلى قرار بشأن هذه المسألة.

717. وكان من دواعي سرور وفد فرنسا أن يتحدث عقب وفدي الصين والاتحاد الروسي لأنه تواق كثيراً لسماح مداخلاتها وقد استمع أيضاً إلى الاقتراح الذي تقدم به وفد الجزائر. وأعرب الوفد عن تأييده للبيان الذي أدلى به باسم المجموعة باء، ولكنه رغب في العودة إلى وثيقة البرنامج والميزانية إذ إنها المسألة الملموسة المقترضة مناقشتها. وذكر الوفد أيضاً بأن وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة، على النحو المقدم إلى اللجنة، هي نتاج عملية كانت في ذاتها تمثل إشكالية. ورأى الوفد أن الاقتراح لا يتمثل في استبعاد البرنامج 20 تماماً، ولكنه فقط أشار إلى التمويل والالتزامات المالية خلال الشئانية الحالية. والمطلوب هو نسخة نظيفة. ولكن ثمة خطوة واحدة مفقودة في هذه العملية. ولذلك، ينبغي على الأعضاء التمهّل قليلاً. وفيما يتعلق بالطلبات التي قُدمت، ينبغي على الأمانة أن تعود بوثيقة جديدة، مع إضافة الإشارات. وأراد الوفد أن يفهم بوضوح ما اقترحه الأمانة، ولكن من دون الحكم مسبقاً على النتيجة، ودون الحكم مسبقاً على القرار وهو ما سيُعد تجاوزاً للحدود. وسأل الوفد ما إذا كان من الممكن إعداد وثيقة، تتماشى مثلاً مع ما اقترحه الأمانة، سواء من حيث المحتوى والجوانب المالية. وقال الوفد إنه لا يعتقد أنه يمكن البدء بنسخة تعكس بالفعل أوجه القصور منذ الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية والتي يوجد عليها اتفاق. ورأى الوفد أن ذلك لا ينبغي بالضرورة إدراجه في الوثائق، بحيث يمكن اتخاذ قرار في سبتمبر بشأن إدماج هذه العناصر أم لا، وكيفية القيام بذلك إذا لزم الأمر. والمطلوب هو ميزانية نظيفة وهي الوسيلة الأكثر فعالية لإحراز التقدم إذا تغيرت المقترحات على نحو ملموس على الورق.

718. وشدد وفد مصر على ضرورة التوصل إلى حل عادل ومتوازن لهذه القضية، واعتبر أن حذف هذا الاقتراح من الميزانية ليس من قبيل العدل ولا التوازن. ولم يكن هناك التزام أو وضوح بشأن عملية الاتفاق على إنشاء هذه المكاتب. وعكس اقتراح هذه المكاتب حاجة ومصلحة حقيقية، فليس من اللائق اعتبار أن هذه المناطق لا حق لها في الحصول على المعرفة ولا في الوصول إلى مزيد من الخدمات التنموية وبناء القدرات. وكان من المهم جداً عند مناقشة ذلك أن يتم الاعتراف بالحاجة إلى المكاتب أولاً وقبل كل شيء. وينبغي تلبية احتياجات الوفود الراغبة في الحصول على مزيد من المعلومات وتوفيرها. وكانت الأمانة قد اقترحت خمسة مواقع أو خمس مناطق. وثمة حاجة الآن إلى الإصغاء إلى الدول الأعضاء حول ما إذا كانت ترغب في الحصول على اقتراحات إضافية. وكانت هذه العناصر تُعد أساسية في الحزمة اللازم إدراجها في الميزانية ولتلبية احتياجات تلك المناطق من قبل الويبو.

719. وأيد وفد جمهورية كوريا موقف وفد إيران، وقال إن المناقشة ستدور حول الاختيار ما بين كونها منظمة ذات توجه للخدمات أم منظمة ذات توجه للدول الأعضاء. وسأل الوفد ما إذا كانت هناك أي مؤشرات أداء متاحة لتقييم المكاتب الخارجية الحالية. فإذا كانت متوفرة، قد يكون من الحكمة تقدير المكاتب الخارجية الحالية عند النظر في هذه المسائل، وهو ما قد يستغرق بعض الوقت، على الرغم من أنه لا وجه للعجلة.

720. وأعرب وفد إسبانيا عن تأييده لبيان المجموعة بآء وأشار إلى أن هناك العديد من المصالح والطلبات المختلفة. واقترح الوفد، فيما يتعلق بالنسخة الجديدة من الميزانية التي من شأنها أن تتيح خيارات مختلفة، أخذ المقترحات المقدمة بعين الاعتبار. وتمثل أحد الخيارات في اقتراح فتح المكاتب وتبعات ذلك المترتبة على الميزانية. وثمة خيار آخر وهو الوقوف على حجم الميزانية من دون تلك المكاتب الخارجية الجديدة، فيما عكس خيار آخر مناقشات اليوم السابق حول الميزانية إذا لم تُستخدم الأموال الاحتياطية. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن هذا الموضوع لا يزال معلقاً لغياب الوضوح حول ما إذا كان هناك بالفعل توافق في الآراء بشأن استخدام الأموال الاحتياطية. ومن ثم فهناك تلك الخيارات المختلفة ولا يرغب الوفد في إصدار حكم مسبق على نتيجة المشاورات المقترحة والمتفق عليها، وهو ما سيمكّن الأمانة من أن تقدم وثيقة عالية الجودة بحلول دورة لجنة البرنامج والميزانية المقبلة، ويود الوفد الحصول عليها قبلها بوقت كافٍ للنظر فيها ودراستها باللغة الإسبانية.

721. وشكر وفد أستراليا وفد إسبانيا على الاقتراح وأشار إلى أن النقاش يدور حول إدراج البرنامج 20 أو استبعاده من الميزانية القادمة. واقترح الوفد أن تشمل الميزانية بوضوح على تبعات وجود المكاتب وتبعات عدم وجودها إذا لم تتم الموافقة على هذا الاقتراح. وفيما يتعلق بهذه العملية، رأى الوفد أنه كان من الواضح أن الأعضاء ترغب في وتحتاج إلى الكثير من المعلومات، واقترح أن تركز الأمانة، من الآن وحتى الدورة المقبلة، على توفير تلك المعلومات، والتي قد تكون كافية أو غير كافية للموافقة على الاقتراح في الدورة المقبلة. وإلا، فيمكن استغلال الدورة القادمة في اتخاذ قرار بشأن خطوات العملية القادمة.

722. واعتبر وفد البرازيل الوثيقة المطروحة على الطاولة بمثابة مشروع لوثيقة البرنامج والميزانية ككل. ولا يمكن تفتيتها إلى أجزاء أو عدم الموافقة على برنامج بعينه. وقد صرح وفد بلجيكا، في اليوم الأول من هذا اللقاء، أن الوثيقة يُنظر إليها ككل. وقد تمت الموافقة على البرامج الأخرى كجزء من وثيقة واحدة. واعترض الوفد على اقتراح عدم مناقشة البرنامج 20 في الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية وتفهم أن هناك قضايا ملحة ومصالح للدول الأعضاء في البلدان التي تدعمها المكاتب الخارجية والتي سبق وأن وافقت عليها الجمعية العامة ولجنة التنسيق والمناطق حيث تعترم بعض البلدان إنشاء مكاتب خارجية جديدة. واختتم الوفد كلمته مؤكداً على أهمية هذه المسألة ورغبته في أن يراها تُعتمد في الدورة المقبلة.

723. وذكر الرئيس أنه، على حد علمه، لم يقترح أحد حذف البرنامج 20، وإنما مجرد المكاتب الخارجية الجديدة في البرنامج 20. وخلال المناقشات، لم ترغب بعض الوفود في استبعاده من الميزانية. وفي الوقت نفسه، فإن الوفود الأخرى لم توافق على ذلك. واقترح الرئيس إرجاء المسألة حتى سبتمبر. فلا حذف ولا موافقة، بحيث يحق للأعضاء الموافقة أو الرفض.

وبستمر الوضع الراهن. ولكن يمكن أن تستمر المناقشة بطريقتين حتى تتحقق القيمة المضافة. فقد سمع الرئيس أن هناك حاجة إلى أمرين: دراسة قصيرة المدى تتوفر في أسرع وقت ممكن وتتيح المزيد من المعلومات من الآن وحتى شهر سبتمبر. وفي الوقت نفسه، ينبغي إعداد الدراسة طويلة الأجل التي طُلبت. ويمكن البدء في العمليتين جنباً إلى جنب. ثم يُنظر في الدراسة قصيرة المدى في دورة لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر. فإذا كانت الدراسة مُرضية على المدى القصير وتضيف بعض الأفكار، سيكون ذلك أفضل. فإذا لم يُرض ذلك الأعضاء في سبتمبر، تُجرى الدراسة طويلة المدى، ويستغرق إعدادها شهرين وتتم ترجمتها إلى لغات أخرى، ويُعرض نطاق هذه الدراسة بعد الغداء. ويمكن أن تسير العملية بهذه الطريقة. وعلى الأمانة إعداد دراسة قصيرة المدى توفر أكبر قدر ممكن من المعلومات. وفي سبتمبر، يجري تناول المسألة مرة أخرى في ضوء المعلومات الجديدة. كما استمع الرئيس إلى بعض الوفود التي قالت إنها ترغب في أن تسير العملية بتوجيه من الأعضاء وإلى وفود أخرى قالت إنها لا ترغب في أن تسير العملية بتوجيه من الدول الأعضاء. فلو كانت العملية تحركها الدول الأعضاء، ستُجرى المشاورات بعد الدراسة. وعرض الرئيس على الوفود الخيار إما الموافقة الآن أو التأجيل حتى سبتمبر، ولكنه شعر أنه هناك توافق في الآراء حول الحصول على معلومات على المدى القصير ودراسة على المدى الطويل ودراسة الميزانية في سبتمبر.

724. ولم يكن لدى اللجنة اعتراض على اقتراح الرئيس. واختتم الرئيس المناقشة حول البرنامج 20.

725. وافتتح الرئيس المناقشات حول البرنامج 21.

726. وسأل وفد المكسيك عن الموارد المخصصة لمكتب الأخلاقيات، وحجم طاقم الموظفين بالمكتب والتحديات الرئيسية التي تواجهه، وذلك في ضوء المخاطر الرئيسية والاستراتيجيات وتكهنات الميزانية والنتائج المتوقعة.

727. وأجاب رئيس مكتب الأخلاقيات بالقول إن النتيجة المتوقعة التي يعمل بموجبها مكتب الأخلاقيات كانت بيئة تمكينية يدعمها إطار تنظيمي فعال وقنوات مناسبة لمعالجة شواغل الموظفين. وأشار إلى أن الإطار التنظيمي للمنظمة شمل مسائل داخل وخارج ولاية مكتب الأخلاقيات على حد سواء، كما أن مسألة الإطار التنظيمي تقع أساساً على عاتق قسم إدارة الموارد البشرية، في حين أن إقامة نظام للأخلاق والنزاهة على أساس القيم هو من اختصاص مكتب الأخلاقيات. وفيما يتعلق بالموارد، أفاد بأن الأموال المقترحة إتاحتها في إطار الميزانية الشاملة للبرنامج 21 لمكتب الأخلاقيات في الثنائية 2014/2015 كانت 40,000 فرنك سويسري. ويتألف طاقم موظفي مكتب الأخلاقيات من موظف واحد، وهو رئيس قسم الأخلاقيات. ومن حيث التحديات، أشار رئيس مكتب الأخلاقيات إلى أهمية ضمان تقبل مبادئ الأخلاق، وفي هذا الصدد، أشار إلى التقدم الكبير الذي أحرزه برنامج التدريب الذي أُطلق في عام 2012 والذي درب أكثر من 96 بالمائة من الموظفين. وأما بالنسبة لقنوات معالجة شواغل الموظفين، أفاد رئيس مكتب الأخلاقيات بأن نظام العدل الداخلي قيد الاستعراض في الوقت الراهن، وهو ما يستلزم استعراض الفصول الثامن والعاشر والحادي عشر من نظام موظفي الويبو ولأئحة موظفيها. وكان من المتوقع أن يؤدي الاستعراض إلى تغييرات بشأن التعامل مع النزاعات الداخلية وتسوية المنازعات في إطار نظام موظفي الويبو ولأئحة موظفيها. وكان من المتوقع اقتراح ذلك على الدول الأعضاء، مع زيادة التركيز على تسوية المنازعات بالسبل غير الرسمية. وفيما يتعلق بالتعامل مع ادعاءات الانتقام من قبل المبلغين عن المخالفات، أفاد رئيس مكتب الأخلاقيات بأن المنظمة قد أصدرت سياسة لحماية المبلغين عن المخالفات.

728. وأشار وفد المكسيك إلى أنه يبدو أن الميزانية المخصصة لمكتب الأخلاقيات كانت محدودة، ليس فقط من حيث الموارد المالية، ولكن أيضاً من حيث عدد الموظفين، بالنظر إلى أن المنظمة يعمل بها 200 موظف، وأنه كانت هناك سلسلة كاملة من أنشطة التوعية والترويج والتقييم التي كان من المفترض أن يتم تنفيذها. وطلب وفد المكسيك من الأمانة التفكير فيما إذا كان هناك سبيل لتعزيز مكتب الأخلاقيات.

729. وافتتح الرئيس المناقشات حول البرنامج 22.

730. وطلب وفد ألمانيا معلومات عن الزيادة البالغة 47 بالمائة بالمقارنة مع الميزانية السابقة.

731. وتساءل وفد إسبانيا عن أسباب الزيادة البالغة 2,106 بالمائة في الخدمات التعاقدية الأخرى، لا سيما بالمقارنة مع ما تمت الموافقة عليه في الميزانية السابقة. وطلب أيضاً توضيحاً بشأن الفقرة 10.21 والموارد المخصصة للنتيجة 3.9 واستعراض الإطار التنظيمي المالي والحفاظ عليه.

732. وأوضحت الأمانة أن السبب الرئيسي لهذه الزيادة كان التغيير في الطريقة التي يجري بها تسليم مشاريع وخدمات مشاريع تخطيط موارد المؤسسات. فقد تمت الموافقة على محفظة مشاريع تخطيط موارد المؤسسات من قبل الدول الأعضاء في عام 2010، ولكن كانت هناك أيضاً وحدة الدعم التي قدمت خدمات الصيانة والدعم لوحدة تخطيط موارد المؤسسات القائمة. وكانت وحدة دعم مشاريع تخطيط موارد المؤسسات قد انتقلت من البرنامج 25 (برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) إلى البرنامج 22. وكان ذلك هو السبب الرئيسي لهذه الزيادة الكبيرة.

733. وأجاب المراقب المالي على التساؤل حول الفقرة 10.22، وأوضح أن الفقرة تحدثت عن تحويل الأموال. فبعض المساهمات من الويبو، والتي تمول أنشطة الأمم المتحدة، قد وُضعت الآن في إطار هذا البرنامج. ولذلك، فهو انتقال من برنامج إلى آخر.

734. وأجاب وفد إسبانيا أنه في الواقع تناولت الفقرة 10.22 أمرين، أحدهما أشار إلى المشاركة في برنامج الأمم المتحدة، وثمة أمر منفصل يتحدث عن التكلفة المخصصة للموظفين لاستعراض الإطار التنظيمي المالي للمنظمة والحفاظ عليه. ويبدو أن هناك شيئين مختلفين. وذكر الوفد تحديداً أنه استفسر عن الجزء الأول في حين أوضح المراقب الجزء الثاني.

735. وبيّن المراقب المالي على وجه التحديد أن الجزء الأول يشمل التقديرات الاكتوارية، والتي يتعين على الأمانة القيام بها. وأشارت الجملة إلى المستشارين الاكتواريين وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

736. وعلّق وفد البرازيل، في إشارة إلى اللغة المستخدمة، بأنها صياغة تصطبغ بصبغة القطاع الخاص أكثر من طابع المنظمات الدولية. وسأل الوفد عن معنى العملاء الداخليين وأصحاب المصلحة الخارجيين في النتيجة 1.9 (خدمات الدعم ذات الفعالية والكفاءة والموجهة لصالح العملاء، سواء للعملاء الداخليين ولأصحاب المصلحة الخارجيين). وأشار الوفد أيضاً إلى الصياغة المستخدمة في جدول الموارد حسب النتائج، النتيجة 1.9، الذي تحدثت عن خدمات الدعم الموجهة لصالح العملاء، وتمنى أن تصبح الصياغة أكثر ملاءمة للمنظمات الدولية.

737. وأجابت الأمانة أنه بموجب برنامج التقييم الاستراتيجي، كانت الأمانة تحاول غرس قيمة الخدمة بين الموظفين. فالويبو لديها عالم من أصحاب المصالح الخارجيين - بل هي في الواقع عوالم عديدة من أصحاب المصلحة الذين تقدم لهم الويبو الخدمات خارج المنظمة. ومع ذلك، بالنسبة لبرامج مثل البرنامج 22، فإن الزبائن/العملاء الذين تُقدم لهم الخدمات هم مديرو البرامج الداخلية. وعلى سبيل المثال، يخدم هذا البرنامج قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات في إدارة الموارد وتخطيط برامجها. وقد حاول البرنامج غرس معنى الخدمة وروح تقديم الخدمة بين الموظفين والاعتراف بأن هناك مفهوماً للخدمة، حتى داخل المنظمة، وليس فقط خارجها. وكانت هذه هي الروح التي استندت إليها هذه الصياغة، ولم يكن ذلك أمراً سهلاً. وعقدت دورات تدريب خدمة العملاء أو التدريب الموجه للخدمة لجميع الموظفين. وكان من المهم جداً الحفاظ على مضمون الرسالة واللغة حتى يفهم الجميع ما كانت الأمانة تحاول أن تفعله، وهو غرس موقف وقيمة معينة، دون أن يعكس ذلك أية تغييرات في عمل المنظمة أو ولايتها.

738. وافتتح الرئيس المناقشات حول البرنامج 23.

739. وشكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) الأمانة لإفصاحها عن معلومات حول التنوع الجغرافي الحالي بها وأشار إلى أن أكثر من 50 بالمائة من الموظفين الفنيين ينتمون إلى منطقة جغرافية واحدة، وهو أحد أوجه القصور التي تحتاج إلى معالجة عاجلة. وقال الوفد إن هناك حاجة إلى مزيد من التوازن الجغرافي العادل، وذلك تمشياً مع منظومة الأمم المتحدة، وأضاف أن هذه المسألة ينبغي أن تُدرج بوصفها خطراً كبيراً في إطار النتائج جنباً إلى جنب مع استراتيجية التخفيف المناسبة. وبالإضافة إلى ذلك، طلب الوفد تقديم معلومات عن الاتجاهات الأخيرة فيما يتعلق بالتوازن الجغرافي وإدراج مؤشر في إطار النتائج.

740. وأثار وفد بولندا، متحدثاً نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، مخاوف مماثلة، مضيفاً أن مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين لا تمثل سوى ثلاثة بالمائة من موظفي الأمانة وأن ذلك ليس كافياً. وأضاف الوفد أن المعيار الأول والأهم في التوظيف ينبغي أن يكون الجدارة والقدرة على المساهمة في أعمال المنظمة، حسبما يتجلى في المؤهلات والكفاءات. وفي الوقت نفسه، فإن مسألة التوازن العادل والجغرافي تُعد هامة وهي في الواقع شرط يندرج تحت لأحة موظفي الويبو رقم 2.4(أ). وطلب الوفد إطلاع الدول الأعضاء بانتظام على التقدم المحرز في هذا الصدد.

741. وطلب وفد إسبانيا إعادة إدخال مؤشر للتغيب في إطار النتائج. وطلب الوفد أيضاً مؤشراً على تكاليف الموظفين.

742. واقترح وفد المكسيك مؤشراً لرصد التوازن الجغرافي الإقليمي والتوازن بين الجنسين.

743. وأضاف وفد مصر، مؤيداً تعليقات وفدي بولندا والمكسيك، أن الإشارة إلى التمثيل الجغرافي العادل ينبغي أن تكون مبدأً أساسياً في النظام.

744. وأعرب وفد الجزائر عن تأييده لتعليقات وفود بولندا والمكسيك و مصر، مضيفاً أنه بوصفه عضواً في المجموعة الأفريقية، فهو يرى أن هناك الكثير الذي ينبغي القيام به في هذا المجال.

745. وأعرب وفد البرازيل عن دعمه وتأييده لتعليقات وفد المكسيك فيما يتعلق بأهمية التمثيل الجغرافي.

746. وكرر وفد السلفادور تعليقات وفدي المكسيك والبرازيل.

747. وأشار وفد جمهورية كوريا إلى تعليقات وفدي المكسيك وإيران (الجمهورية - الإسلامية) بخصوص مؤشرات التوزيع الجغرافي، معرباً عن شكوكه فيما إذا كان ينبغي تطبيق هذه المؤشرات على وظائف بعينها كفاحصي البراءات.

748. وشكرت الأمانة الوفود على التعليقات وأقرت المخاوف الجديدة التي أعربت عنها الوفود بشأن مسألة التمثيل الجغرافي. وأيدت الأمانة هذه الشواغل وأشارت إلى أن هذا الخلل ظل موجوداً على مدى فترة من الزمن. ولمعالجة هذه المسألة، قامت الأمانة بتعيين خبير في شؤون الجنسين وفي التنوع في يوليو 2013. وأشارت الأمانة إلى أنه، كإجراء أولي، سيتم تحسين التنوع الجغرافي في طلبات العمل. وأكدت الأمانة على أنه لا يوجد نظام لربط الوظائف بمناطق جغرافية بعينها. ونظراً لانخفاض معدل تنقلات الموظفين، حذرت الأمانة من أن التقدم لن يكون سريعاً، مشيرةً إلى أنه ليس هناك سوى عدد قليل من الموظفين المقرر أن يتقاعدوا في السنوات المقبلة. وعلاوة على ذلك، ذكرت الأمانة أن تنفيذ إصلاحات العقود وإدماج الموظفين المؤقتين الذين أمضوا مدة طويلة في الخدمة قد أضاف إلى اختلال التوازن الجغرافي في السنوات الأخيرة، مشيرةً إلى أن أكثر من نصف الموظفين الذين تم تعيينهم كجزء من هذا الإصلاح الذي تم بتكليف من الدول الأعضاء كانوا من رعايا المنطقة ذات التمثيل الزائد. وعلى الرغم من كل هذه القيود، أكدت الأمانة للدول الأعضاء أنه سنبذل جهود جادة جداً لتحسين التنوع الجغرافي. وسوف يتم إبلاغ النتائج على فترات منتظمة. وأكدت الأمانة أيضاً أن مؤشر التغيب سيعاد إدخاله

في إطار النتائج. ووافقت الأمانة كذلك على إدماج مؤشر لتكاليف الموظفين، ولكن في إطار الاستعراض المالي، وليس في إطار البرنامج 23.

749. وافتتح الرئيس المناقشات حول البرنامج 24.

750. ورداً على سؤال طرحته الوفود بمناسبة بياناتها العامة، فضلاً عن سؤال طرحه وفد إسبانيا، أكدت الأمانة أن نقل مدفوعات الفائدة بالنسبة للمبنى الجديد من البرنامج 29 إلى البرنامج 24 للثنائية القادمة كان بسبب أن المبنى الجديد قد أصبح مبنى قائماً، وبالتالي تم التعامل معه على هذا النحو، وكذلك بالنسبة لغيره من المباني القائمة. وسيستمر البرنامج 29 بالنسبة للمشاريع التي لا تزال تحت الإنشاء، وسيغطي في هذه المرحلة قاعة المؤتمرات الجديدة فقط وذلك طوال الفترة التي تُدار فيها كمشروع. وبعد ذلك سثُدار قاعة المؤتمرات الجديدة، في الفترات المالية فيما بعد 2015/2014، باعتبارها مبنى قائماً وستندرج هي الأخرى في البرنامج 24 فقط.

751. وافتتح الرئيس المناقشات حول البرنامج 25.

752. وعلق وفد فرنسا على أهمية الاستثمار في تطوير تكنولوجيا المعلومات لأنه من بين جميع المنظمات التي تحتاج إلى قوة الأداء من الناحية التكنولوجية، فإن الويبو أحدها، سواء داخلياً أو ضمن أنشطة الخدمات. ورحب الوفد أيضاً بالزيادة في الخدمات عبر الإنترنت، والخدمات المرنة، والتي لبت بالفعل احتياجات الدول الأعضاء. كما أنها في الواقع لبت احتياجات المكاتب الوطنية. وقد كان الموظفون الوطنيون أكثر من المساهمات المنتظمة. وكانت هناك متطلبات واحتياجات هامة. وقال الوفد إن محور الخدمات عبر الإنترنت يجب أن يراعي أو يستتبع جميع الأنشطة.

753. وافتتح الرئيس المناقشات حول البرنامج 26.

754. وسأل وفد إيطاليا مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ما إذا كان يعتقد أن الموارد الموضوعة تحت تصرفه كانت كافية للنهوض بمهام الشعبة بشكل صحيح، وما إذا كان راضٍ عن موظفيه.

755. وأجاب مدير الشعبة، بأنه بعد 20 عاماً من الخبرة في هذه المهنة، فهو لم يسمع قط إجابة بسيطة على سؤال حول مدى كفاية الموارد اللازمة لتنفيذ مهمة الرقابة. وكان تعليقه الوحيد هو أن الميزانية المقدمة للشعبة كانت ميزانية مستقرة بالمقارنة مع 2013/2012 ولكنها شهدت نمواً كبيراً منذ 2011/2010. وتم تخصيص موارد كبيرة لهذه الشعبة على مدى الفترتين الماليتين الماضيتين. وأوضح مدير الشعبة أن هذا الاستقرار من شأنه أن يسمح بمتابعة كيفية نهوض الشعبة بمهمتها. وأوضح مدير الشعبة أنه في ضوء هذه الموارد، فإن ميزانية الشعبة تمثل 0,75 بالمائة من إجمالي الميزانية و0,9 بالمائة من موظفي الموارد البشرية. ولذلك فالشعبة تقع في الشريحة المتوسطة العليا في منظومة الأمم المتحدة، بما يتماشى مع التقييم الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها لعام 2006 بشأن ثغرات الرقابة والتقارير اللاحقة عن أعمال التدقيق والتقصي. وأوجز مدير الشعبة أن النتائج التي توصل إليها برنامج 2012 تمت بالفعل مناقشتها في بداية الأسبوع. وأشار إلى أن الشعبة هي مجرد أحد عناصر الرقابة الداخلية. وكان مديرو البرنامج هم المسؤولون الأوائل عن الرقابة الداخلية. وفيما يخص الرقابة الداخلية، كانت هناك جهات أخرى للتأكيد، مثل مراجعي الحسابات الخارجيين أو وحدة التفتيش المشتركة. ولذلك خلص مدير الشعبة إلى أن الموارد المخصصة لهذه الشعبة كان عليها أيضاً أن تأخذ في الاعتبار التقدم الذي أحرزته الضوابط الداخلية، والتي تشهد تحسناً كبيراً في المنظمة، وكذلك العمل الذي قامت به وحدة التفتيش المشتركة ومراجعو الحسابات الخارجيون.

756. وأشار وفد المكسيك إلى أن الفقرة 6.26 ذكرت أهمية التعاون والتنسيق مع مراجعي الحسابات الخارجيين، وأمين المظالم ومكتب الأخلاقيات. ومع ذلك أضاف الوفد أنه ضمن هيكل الرقابة في الويبو، فإن التعاون مع خدمات الرقابة

الاستشارية المستقلة تُعد نقطة جديرة بالذكر. واعتذر الوفد عن السؤال الذي كان على وشك أن يطرحه لأنه لم يكن على اطلاع بالحال في الويبو على الرغم من أنه كان على علم بالمنظمات الدولية الأخرى حيث يجري في المعتاد إدراج خطة الرقابة للمراجعة والتقييم كملحق في الميزانية. وكان السؤال هو إمكانية معرفة أو الاطلاع على الإجراءات الواجب تقديمه مع الخطة، لأن الإشارة إلى مؤشرات الأداء ذكرت ثلاث عمليات للتدقيق وخمسة تقييمات.

757. وتبته وفد فرنسا إلى دعمه لدور ووظيفة هذا الهيكل. وأشار الوفد إلى أنه كانت هناك قفزة نوعية من حيث الموارد المتاحة وبالتالي فإن إحدى النقاط التي كان لا بد من التحقق منها في هذه الشعبة هي الشواغر ومعدل الشواغر المحتملة لأن لذلك تأثير فوري. ومن ثم كان ذلك أمر لا بد من النظر فيه والانتباه له. وفي ملاحظة ثانية، أكد الوفد على التوازن بين الضوابط الداخلية، كما ذكر مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وينبغي التفكير في كيفية تحقيق أعلى درجات المساءلة للضوابط. فما الذي من شأنه أن يمكن من تعقب أداء المراقبة والرصد ككل؟ وقال الوفد إنه لا يوجد شيء محدد في هذه المرحلة وإن لكل منظمة نموذجها الخاص. ولذلك سيكون من المثير للاهتمام أن نرى ما يمكن القيام به. وتساءل الوفد عما إذا كانت هناك أية مناقشات مقررة في جنيف حول مهام التقييم التي تُعد الأعلى ثمناً، لنرى إذا كان هناك شيء يمكن القيام به بشكل مشترك فيما بين المنظمات بجنيف، لأن ذلك النشاط يستلزم الكثير من الوقت ويتطلب العديد من الموارد. واختتم الوفد قائلاً إن المنظمات الأخرى لديها شبكة تقصي وتساءل عما إذا كان من المتصور للشائبة 2017/2016 أن يكون هناك مؤشر على هذه المسألة.

758. وشكر مدير الشعبة وفدي المكسيك وفرنسا على أسئلتها الوجيهة. وأوضح مدير الشعبة أن الحديث عن التنسيق مع هيئات الإشراف الرقابية الأخرى، لا سيما أمين المظالم ومكتب الأخلاقيات ومراجع الحسابات الخارجي، يشكل جزءاً من المهمة التي كُلِّف بها الشعبة بموجب ميثاق الرقابة الداخلية. وقد شارك مراجع الحسابات الخارجي وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في تقديم ضمانات حول الآليات التي أنشئت داخل المنظمة. وأردف مدير الشعبة بالقول إن هناك تنسيقاً مستمراً الآن مع لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، ولكن دور اللجنة الاستشارية كان مختلفاً قليلاً لأنها هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة ولهذه اللجنة. ولذلك، كان دورها ذا طابع استشاري من خلال مراجعة عمل الشعبة وليس دوراً تنسيقياً. وأضاف مدير الشعبة أن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة كانت حريصة جداً على عدم تقديم التوصيات أو القيام بمهام الرقابة بنفسها، مضيفاً أنه ذلك توافق مع حسن استخدام الرقابة الداخلية. وفيما يتعلق بخطة عمل الشعبة، ذكر مدير الشعبة أنه تم إطلاع الدول الأعضاء على خطة عمل الشعبة خلال المشاورات التي جرت في نهاية عام 2012 وبداية العام الحالي. وتم كذلك الكشف عن خطة عمل 2013، وأحيلت الخطة النهائية لمختلف المنسقين الإقليميين، وهي متاحة عند الطلب إذا لزم الأمر. وبالإضافة إلى ذلك، أوضح مدير الشعبة أنه بالنسبة لخطة 2015/2014، تقوم الشعبة في كل عام بإجراء تقييم للمخاطر والموضوعات ذات الأهمية بالنسبة للمنظمة. وأجرت الشعبة مشاورات مع المديرين. كما تشاورت أيضاً مع الدول الأعضاء في بداية ونهاية السنة. ووضعت الشعبة خطة للسنة المقبلة وستتم استشارة الدول الأعضاء. وأكد مدير الشعبة أنه فيما يتعلق بالشواغر، فهي مسألة جوهرية ألا تعاني الشعبة من أي شواغر في المناصب في الوقت الحاضر وأن يظل الناس راغبين في البقاء والعمل في الشعبة. وفيما يتعلق بالضوابط الداخلية، أوضح مدير الشعبة الفرق بين النماذج المختلفة الممكنة. وقد تم الاضطلاع بالأعمال الفنية مع برنامج التقويم الاستراتيجي. وكانت هناك مراحل مختلفة، وفي مرحلة ما ربما يكون إعلان المطابقة بشأن الضوابط الداخلية ملائماً. ولكن تلك كانت مرحلة خفية ترتبط بالحسابات. وأردف مدير الشعبة قائلاً إنه فيما يتعلق بالتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى، ولا سيما من حيث التقييم، كان هذا العام عاماً مميزاً، لأنه بالنسبة للمهام المراجعة والتقييم كانت هناك شبكات منشأة وتجمع بانتظام، غير أن ذلك لم يكن الوضع بالنسبة للمهام التقييمية. ولذلك في هذا العام، تم إنشاء شبكة تنسيق للتقييم في إطار الأمم المتحدة، لا سيما في ضوء التوصية التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة. وقال مدير الشعبة إن النقاش لا زال في مرحلة جنينية، مضيفاً أنه ستكون هناك إمكانية لتبادل موارد التقييم أو لتجميعها في مرحلة لاحقة. ومن المقرر أن ينعقد مؤتمر المحققين الدوليين في سبتمبر. ومن ثم فقد كانت فرصة

كي تجتمع شبكة الأمم المتحدة المحددة التي تم إنشاؤها حديثاً كي تضع خطة العمل. واختتم مدير الشعبة بقوله إن الشعبة ستبحث كيفية جعل التنسيق أكثر فعالية.

759. وافتتح الرئيس المناقشات حول البرنامج 27.

760. وقال وفد إسبانيا إن هناك مؤشراً يحدد النسبة المئوية للوثائق المستخدمة في الجمعيات العامة وإنما نُشرت قبل الموعد بشهرين، لضمان إتاحة الوقت الكافي للوفود لدراستها بالتفصيل. واقترح الوفد أن توسع الأمانة نطاق المؤشر لتغطية اللجان الدائمة الأخرى، لأنه لم يتم الامتثال لقاعدة الشهرين في بعض الأحيان. ومع ذلك، كان الوفد على علم بأن القضية معقدة ولم يتوقع أن يتحقق الامتثال في جميع الأوقات. ولذلك سيمكن المؤشر من تحديد وتعزيز أوجه التحسينات المحتملة في التنظيم الداخلي للويبو.

761. وأكد وفد اليابان أن التقارير الحرفية هامة. ومع ذلك، هناك حاجة إلى النظر بجدية في تبعات ترجمة هذه التقارير الحرفية على الميزانية وطلب الوفد من الأمانة أن تقدم أرقاماً واضحة في الدورة المقبلة بشأن الوفورات المحتملة نتيجة لإلغاء مثل هذه التقارير. والترجمات، كالترجمة باللغة الإنكليزية على النحو المقترح في دورة مايو للفريق العامل التابع لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، وغيرها من الوثائق المكتوبة، ستسهل أيضاً الاستعدادات للدورة المقبلة.

762. وشكر وفد السلفادور خدمات المؤتمرات واللغات، وكذلك السيد سوندارام وفريقه، لما بذلوه من جهود.

763. وأعرب وفد بلجيكا عن رغبته في الرجوع إلى بياناته السابقة.

764. وقال وفد البرازيل إن التقارير الحرفية هامة للغاية من حيث الشفافية وينبغي الإبقاء عليها. وكان وفد الولايات المتحدة قد تقدم سابقاً باقتراح بشأن الترجمة وأراد وفد البرازيل معرفة ما إذا كان هذا الاقتراح ستجرى متابعته وما إذا كان سيتم تخصيص مزيد من الوقت لمناقشة مسألة الترجمة.

765. وذكرت الأمانة أنه أحيط علماً باقتراح وفد إسبانيا وسيتم بذل الجهود لإعداد مؤشرات الأداء المناسبة قبل دورة سبتمبر للجنة البرنامج والميزانية. وحسبما اقترح وفد اليابان، يمكن إدراج معلومات عن الوفورات المحتملة الناتجة عن التخلص من المحاضر الحرفية في الورقة المعنية بتنفيذ سياسة اللغات على مدى العامين الماضيين. وكبديل محتمل للتقارير الحرفية، قالت الأمانة إن المعلومات يمكن أن تُقدم خلال المناقشة حول سياسة اللغات في دورة سبتمبر للجنة البرنامج والميزانية. وفي هذه المرحلة، يمكن اتخاذ قرار بشأن أفضل السبل للمضي قدماً في المستقبل.

766. وطلب الرئيس من الأمانة الإحاطة علماً بالتعليقات المدلى بها وتنقيح المؤشرات، حسب الاقتضاء.

767. وافتتح الرئيس المناقشات حول البرنامج 28.

768. واستفسر وفد إسبانيا عن الخدمات التعاقدية لحراس الأمن. وكان الوفد يعتقد أنه لا توجد عقود ثابتة لأفراد الأمن.

769. وأكدت الأمانة للوفد أن عقود حراس الأمن مدرجة في ميزانية البرنامج تحت بند غير الموظفين، في المباني والصيانة.

770. وأجاب وفد إسبانيا أنه ربما يكون أكثر منطقية لو أُدرجت هذه العقود في إطار الخدمات المتعاقد عليها.

771. وافتتح الرئيس المناقشات حول البرنامج 29.

772. وشكر وفد سويسرا الأمانة على جلسات الإحاطة الشهرية حول مشاريع البناء التي تنظمها الأمانة، وفقاً لتوصية لجنة البرنامج والميزانية وقرار الجمعيات في عام 2012. ونظراً لقلّة الوفود التي تمكنت من حضور هذه الاجتماعات، اقترح الوفد، كمسألة تخضع لنظر لجنة البرنامج والميزانية التي كانت صاحبة فكرة جلسات الإحاطة، وقف جلسات الإحاطة الشفوية مع الإبقاء فقط على نشر المعلومات كتابةً على موقع الويبو على الإنترنت كل شهر، ولا سيما في ضوء نطاق إتاحة المعلومات حتى الآن.

773. وأعربت الأمانة عن تقديرها للاقتراح في ضوء السياق العام للسعي نحو الكفاءة والفعالية، مشيرةً إلى أن الحضور في أي جلسة إحاطة تراوح من وفدين إلى ستة وفود في حين تم تنظيم تلك الجلسات مع ترجمة شفوية مقدمة بثلاث لغات. وسييسد الأمانة إما مواصلة جلسات الإحاطة الشفوية بالإضافة إلى تقديم التقارير المكتوبة، أو الاستمرار فقط في التقارير المكتوبة مع الاستعداد لتنظيم إحاطة شفوية عرضية بناء على طلب محدد.

774. وأيد وفد فرنسا تدخل وفد سويسرا ودعا الوفود إلى عدم التردد في تقديم اقتراحات بشأن الاحتياجات والمطالب المتعلقة بالتقارير والاجتماعات لأنه، من وجهة نظر الوفد، ينبغي ألا تتحمل الوفود مسؤولياتها. وفي الحالة قيد النظر، يمكن للجنة البرنامج والميزانية أن تقرر في هذه الدورة الماضي قدماً بشكل مختلف بشأن ما تم طلبه في الجلسة السابقة. واقترح الوفد أيضاً إرسال إشعار بالبريد الإلكتروني إلى البعثات الدائمة متى أُتيح تحديث على موقع الويبو على الإنترنت، على أساس شهري أو نصف شهري.

775. وأعرب وفد بلجيكا، متحدثاً باسم المجموعة باء، عن تأييده للاقتراح الذي تقدم به وفد من سويسرا.

776. وأشار وفد المكسيك إلى أنه مثلما توقعت الدول الأعضاء من الأمانة اتخاذ تدابير الكفاءة والتوفير، ينبغي على الدول الأعضاء أيضاً أن تدرك أن بعض الأنشطة لم تلب التوقعات. وعلى وجه الخصوص، ذكر الوفد أنه كان أحد الوفدين اللذين حضرا المؤتمر الصحفي الذي عُقد يوم 11 يوليو 2013، ولم تكن تلك أول مرة يحدث فيها ذلك. والأمانة محقة في قولها إن عقد هذه الجلسات مفيد، ولكن التقارير المكتوبة يمكن أن تكون كافية. ولن يحول ذلك دون عقد مؤتمر صحفي حول موضوع معين، إذا لزم الأمر، بناء على طلب من الدول الأعضاء. ومن حيث الفعالية، سيكون من المعقول تعليق جلسات الإحاطة هذه في الوقت الحاضر لأن مشاركة الدول الأعضاء منخفضة جداً.

777. وشكر وفد إسبانيا الأمانة على تنظيم هذه الجلسات منذ العام الماضي. وباعتباره أحد الوفود التي شاركت في جميع هذه الجلسات تقريباً، طلب الوفد معرفة معلومات حديثة عن حالة التقرير الذي كان من المقرر أن تقدمه الأمانة بشأن الأسباب التي أدت إلى الإنهاء الودي للعقد المبرم بين الويبو والمقاول العام السابق.

778. وأما وفد السلفادور، والذي ذكر أنه - وعلى غرار الوفود الأخرى - لم يكرس نفسه لمنظمة واحدة فقط، فقد أراد أن يسلط الضوء على أهمية وجدوى محتوى جلسات الإحاطة للدول الأعضاء. وطلب الوفد من الأمانة أن تترك الباب مفتوحاً أمام إمكانية طلب مجموعة إقليمية لاجتماع إعلامي حول مسألة محددة، وفي هذه الحالة يمكن لأعضاء المجموعة الحاضرين إطلاع الأعضاء الآخرين.

779. ورداً على وفد إسبانيا، أكدت الأمانة أنه سيتم تقديم تقرير حالة عن المشاريع في دورة سبتمبر للجنة البرنامج والميزانية. ورداً على وفد السلفادور، أكدت الأمانة استعدادها للاستجابة لأي طلبات من الدول الأعضاء في حالة طلب إيضاحات.

780. وشدد وفد فرنسا على أن التحديثات حول مشاريع الإنشاءات المتاحة على موقع الويبو على الإنترنت لا داعي لها لأن تكون "تقارير رسمية" وصحائف الوقائع التي تركز على التحديثات الدورية ستكون كافية.

781. وأشارت الأمانة إلى أن النهج الذي اتبعته بشأن جلسات الإحاطة الشفوية والعروض المكتوبة كان الغرض منها، حتى الآن، التأكيد على التحدّيات التي تتم من إحاطة إلى أخرى. وقد تم بالفعل الاتفاق مع الوفود الحاضرة في جلسة الإحاطة التي عُقدت في مايو على أنه لن تكون هناك أي إحاطة في شهر أغسطس بسبب الإجازة الصيفية، ولا في شهر سبتمبر نظراً لانعقاد دورتي لجنة البرنامج والميزانية والجمعيات. وستظل العروض المكتوبة متاحة على موقع الويبو على الإنترنت، على صفحة مخصصة يمكن للوفود الوصول إليها تحت مرصد البيانات المالية. وأخيراً، أكدت الأمانة على أنه يتم إرسال بريد إلكتروني كلما نُشر عرض مكتوب حديث.

782. واقترح وفد المكسيك أن تبلغ الأمانة الدول الأعضاء بالقرار الذي اتخذته لجنة البرنامج والميزانية في هذه الدورة وأن تنصحها بزيارة موقع الويبو على الإنترنت للحصول على معلومات محدثة.

783. وأكدت الأمانة على أنه ستنفذ ذلك.

784. واستفسر وفد فرنسا عن رأي الأمانة في إتاحة مرافق قاعة المؤتمرات مستقبلاً لمنظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، لعقد مؤتمرات مثل مؤتمر منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ولجنة حقوق الإنسان، مشيراً إلى أن الويبو لن تحتاج يومياً إلى قائمة مؤتمرات تتسع لما يقرب من ألف مشارك. ومن المفهوم أن الترتيب لإيجار القاعة، وربما بأسعار تقل عن الإيجارات التجارية، يمكن أن يُعتبر دليلاً على الالتزام المتعدد الأطراف في المنظمة تجاه المنظمات الشقيقة.

785. وأشارت الأمانة إلى أن المسألة مدرجة بالفعل في مشروع البرنامج والميزانية، تحت مؤشر 1.9، في الجزء الثاني، مشيرةً على وجه الخصوص إلى أن خط الأساس المقترح، الذي يبدأ في عام 2015، نص على طلبين على الأقل في السنة تقدمهما الدول الأعضاء أو غير ذلك من المنظمات الدولية أو الكيانات لعقد اجتماعات أخرى بخلاف اجتماعات الويبو. وأما بالنسبة للبرنامج والميزانية للثلاثية 2016/2017، ستقوم الأمانة بتحديث الهدف بمناسبة هذه المناقشة. وذكرت الأمانة أن الاجتماعات المنتظمة تُعقد مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى (مكتب الأمم المتحدة بجنيف، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الدولي للاتصالات) بما في ذلك اجتماع من هذا القبيل استضافته الويبو قبل شهر، حيث كان تقاسم المرافق والمباني على جدول الأعمال. كما أن إمكانية إتاحة قاعات مؤتمرات الويبو والمرافق المجاورة لها مستقبلاً لمنظمات أخرى قد نوقشت على وجه التحديد في عدة مناسبات. ومع ذلك، تود الأمانة أن تحذر لجنة البرنامج والميزانية من أنه لا بد من توشي الحكمة وتخصيص ما يكفي من الوقت لاختبار المرافق الجديدة في السنة الأولى وذلك حتى تشعر الدول الأعضاء والأمانة بالراحة في المكان الجديد، دون التفكير في التأجير للغير إلا في وقت لاحق.

786. واقترح وفد فرنسا أن تكون وثيقة البرنامج والميزانية أكثر جرأة. فرغم تفهم الحاجة إلى توشي الحذر في البداية، رأى الوفد وبقوة ضرورة تعزيز الروابط مع المنظمات الأخرى في جنيف من أجل استضافة الاجتماعات الحكومية الدولية.

787. واقترحت الأمانة النظر في استخدام عبارات على غرار "تشجيع استخدام" قاعة المؤتمرات.

788. وقدمت الأمانة نص مشروع القرار على النحو التالي: "(1) بعد استعراض مشروع وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للثلاثية 2014/2015، تطلب لجنة البرنامج والميزانية من الأمانة: "1" إدراج التغييرات الناشئة عن المناقشات التي دارت أثناء دورة لجنة البرنامج والميزانية في البرامج 1، و2، و23، و4، و8، و9، و10، و11، و15، و17، و18، و20، و23، و27. "2" والنظر في جميع الشواغل والقضايا التي أثارها الدول الأعضاء والشركات الصغيرة والمتوسطة المختصة والابتكار وتقديم معلومات إضافية فيما يتعلق بالبدائل التي تقترحها الدول الأعضاء. "3" ووفقاً لما سبق، تقديم نسخة منقحة للبرنامج والميزانية المقترحة للثلاثية 2014/2015 للنظر فيها من قبل لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الحادية والعشرين. وسيشمل هذا المقترح المنقح جدولاً موجزاً يتضمن لمحة عامة عن الخطة الرأسالية الرئيسية وعلاقتها بوثيقة البرنامج والميزانية. (2) وطلبت لجنة البرنامج والميزانية أيضاً من الأمانة أن تعد الوثائق التالية بشأن مسألة المكاتب الخارجية، مع التأكيد على أن

العملية ذات طبيعة يحررها الأعضاء: "1" ورقة معلومات يتم تعميمها قبل انعقاد الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية، رداً على الأسئلة وطلبات المعلومات الإضافية التي قدمتها الوفود في الدورة الحالية. "2" ودراسة معمقة لمعالجة كل القضايا المتعلقة بهذه المسألة معالجة شاملة، بما في ذلك تلك النقاط التي أثارها الوفود في الدورة الحالية".

789. واعتبر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه في الفقرة 1"2"، "النظر في جميع الشواغل التي أثارها الدول الأعضاء فيما يتعلق بالبرنامج 30"، أنه سيكون من الأدق الإشارة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما أكد على ضرورة إعادة إدخال البرنامج 30 في الميزانية المقترحة. وكذلك شدد الوفد على ضرورة أن تظل شعبة الابتكار بكامل هيئتها وأن يظل البرنامج 30 يعمل على الأقل حتى نهاية العام، وبعد ذلك خلال المراجعات.

790. وتوقع وفد إيطاليا وافترض، وذلك تمسياً مع بيان الولايات المتحدة، أن الأمانة ستقدم اقتراحاً جديداً يستند إلى الشواغل والقضايا التي أثارها الدول الأعضاء (النقطة 1"3"). وذكر الوفد أيضاً الوفود الأخرى بأن البرنامج 30 ليس له وجود يُذكر في الوقت الحالي. ويمثل أحد البدائل في إعادته مرة أخرى، وهذا هو بالضبط البديل. وذكر أن هناك ثلاثة بدائل طُرحت على الطاولة. وأكد الوفد على أنه يود أن يرى البديل الذي يشمل تنفيذ البرنامج 30 في الوثيقة المنقحة.

791. وأكد وفد بولندا على أن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ودول البلطيق ترغب في أن يظل النص كما هو (كما قرأته الأمانة).

792. وقال وفد الاتحاد الروسي، في إشارة إلى النقطة "1"، إنه لم يفهم التغييرات الناشئة عن المناقشات ويفضل النسخة الأولية من النص. وطلب توضيحاً بشأن الإشارات إلى البرنامج 20.

793. وسأل الرئيس ما المقصود بعبارة "النسخة الأولية".

794. وأجاب وفد بولندا بأنها النسخة التي قدمتها الأمانة والبرنامج 20 كما قدمته الأمانة وعرضته.

795. وأوضحت الأمانة أن قائمة البرامج في نص القرار كان من المفترض أن تعكس ما إذا كانت هناك مناقشات أو تغييرات تحريرية و/أو تغييرات في بعض المؤشرات. وأشارت إلى أنه في البرنامج 20 كان عليها أن تنظر في فقرة واحدة. ومع ذلك، يمكن استبعاد ذكر البرنامج 20 إن أرادت الوفود ذلك.

796. وطلب وفد سويسرا توضيحاً بشأن النقطة رقم اثنين وبشأن الشركات الصغيرة والمتوسطة. وسوف تنظر الأمانة في عنصرين. أولاً تلخيص المناقشة بأكملها، وليس مجرد توفير معلومات إضافية حول الخيارات الثلاثة. إلا أن الوفد رأى أن المسألة أوسع من ذلك، وأن المشاركة ستكون أوسع نطاقاً وستكون هناك أيضاً معلومات إضافية. وأراد الوفد التأكد من ذلك.

797. وأعرب وفد مصر عن رغبته في إضافة البرنامج 12 إلى القائمة وتضمين المناقشات واقتراح إطار النتائج أيضاً، لأنه قدم اقتراحات فيما يتعلق بإطار النتائج.

798. وأيد وفد أستراليا التعليقات التي أدلى بها وفد سويسرا وأشار إلى بعض التغييرات المقترحة في صياغة الفقرة الثانية لتعكس الوضع بدقة أكبر. فبعد لفظة "المعلومات"، اقترح إدراج "المقترحات". ثم حذف عبارة "فيما يتعلق بـ"، والاستعاضة عنها بعبارة "مع الأخذ بعين الاعتبار". وبعد كلمة "المقترح" في السطر الأخير، تُدرج عبارة "والتعليقات التي أبدتها". ويكون النص كما يلي: "النظر في جميع الشواغل والقضايا التي أثارها الدول الأعضاء فيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار وتوفير المعلومات والمقترحات الإضافية، مع أخذ البدائل المقترحة والتعليقات التي أبدتها الدول الأعضاء بعين الاعتبار".

799. وأعرب وفد هنغاريا عن ترحيبه بالصياغة المستخدمة فيما يخص الشركات الصغيرة والمتوسطة المقترحة في 1"2"، ولكنه اتفق أيضاً مع اقتراحات سويسرا وأبدى دعمه للصياغة التي اقترحتها وفد أستراليا.
800. وأبدى وفد جمهورية كوريا عدم ارتياحه إزاء النقطة 2"2". ولا زال الوفد يفضل تقسيم عملية إنشاء المكاتب الجديدة إلى مرحلتين، وهما الموافقة على المبادئ التوجيهية وعملية الاختيار. وفي هذا الصدد، رأى الوفد أن الدراسة المتعمقة ينبغي ألا تتضمن أي إشارة للبلدان المرشحة قبل الموافقة على المبادئ التوجيهية التي تم تطبيقها على عملية الاختيار.
801. وعلقت الأمانة على الاقتراح الذي تقدم به وفد أستراليا وأعربت عن أملها في ألا يكون الوفد يتوقع من الأمانة تقديم عدة مقترحات أو نسخ لوثيقة البرنامج والميزانية المنقحة منذ إضافة كلمة "الاقتراحات" إلى النص. وربما تكون الصياغة على النحو التالي ملائمة: "تقديم معلومات إضافية مع أخذ البدائل بعين الاعتبار".
802. وتفهم وفد أستراليا النقطة التي أبدتها الأمانة وكان على استعداد لتسهيل الصياغة لتصبح "واقترح" أو ربما لتكون أكثر وضوحاً "واقترح منقح".
803. ووجد وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن نص النقطة 3" ينطوي على خلط بالصياغة الحالية واقترح تغييرها إلى: "يتضمن الاقتراح المنقح أيضاً ملخصاً".
804. وردت الأمانة على مداخلة وفد مصر، واقترحت إضافة عبارة: "فضلاً عن التغييرات الناجمة في النظرة العامة على النتائج" في نهاية الجملة، لأن التغييرات في البرامج ستؤدي إلى تغييرات في النظرة العامة على النتائج.
805. وقال وفد إسبانيا، مشيراً إلى النقطة 3" المقترحة، إن إدراج الخطة الرأسمالية الرئيسية سيركز اهتمام الأعضاء بشكل أوضح ليس فقط على التحسينات التي أدخلت على الخطة الاستثمارية والروابط للبرامج، ولكن أيضاً على الآثار المترتبة على الميزانية نفسها. وود أن يرى ذلك جلياً في النص.
806. ولخص الرئيس المناقشة بالقول إن الاقتراح المنقح سيضم جدولاً موجزاً، يعطي لمحة عامة عن الخطة الرأسمالية الرئيسية وعلاقتها وانعكاساتها على البرنامج والميزانية.
807. وتفهم وفد بولندا أن هناك ثلاثة اقتراحات بشأن الشركات الصغيرة والمتوسطة وود أن يعرف أيها سيتم اختياره للميزانية.
808. وطلب وفد البرازيل إدراج بند آخر تحت النقطة (1) بخصوص التغييرات التي طلبتها الدول الأعضاء والتي أشارت إلى جميع الوثائق، أو المخاوف عبر مختلف القطاعات. على سبيل المثال، أثبتت مسألة الصياغة والمخاطر الرئيسية والتخفيف من آثارها في العديد من البنود، إلا أنها لم تشر إلى برنامج واحد بعينه ولكن أيضاً أشارت إلى النظرة العامة المالية، وحتى مقدمة المدير العام. وطلب الوفد من الأمانة تقييم ذلك وتقديم صياغة منقحة تعكس التحسن في التخفيف من المخاطر في إطار التخفيف لكل برنامج، حتى تلك البرامج غير ذات الصلة.
809. وذكرت الأمانة الوفود بأنه بما أن الدورة الحالية هي دورة رسمية، فكل شيء يُقال يجري تسجيله، وسيتم إعداد تقرير يخصص بدوره إلى تحليل دقيق كي يعكس جميع التغييرات التي طلبتها الوفود. ومع ذلك، فإذا رغبت الوفود، يمكن تضمين القائمة المفصلة في نص القرار. ورداً على سؤال بولندا، أكدت الأمانة على أنها ستقوم بإعداد اقتراح يعكس المناقشات المطروحة لأن محور هذا النقاش ينحصر في المركزية مقابل اللامركزية، وقد تلقت الأمانة بعض التعليقات المفيدة للغاية. ومن الواضح أن هناك ثلاثة بدائل مطروحة، ولكن الأمانة تعترم النظر بعناية في جميع التعليقات الواردة في السجل والخروج باقتراح منقح.

810. واستفسر وفد الجزائر عن التعليقات حول البرنامج 20 في القائمة.
811. وأشار وفد الهند إلى فقرة واحدة في البرنامج 20 وسيتم تناولها بشأن المكاتب الخارجية. وطلب الوفد تأكيداً لصحة فهمه وهو أن القائمة في نص القرار "1" تشير عموماً إلى البرامج التي يتم إجراء التغييرات فيها. وإذا كان ذلك صحيحاً، ينبغي إذن إضافة البرنامج 20.
812. واقترح وفد الاتحاد الروسي تغيير الصياغة. فبدلاً من عبارة "تعكس التغييرات"، ينبغي استخدام عبارة أخرى وإلا فلن ينطبق النص على البرنامج 20.
813. وأعرب وفد فرنسا عن تأييده للاقتراح الذي قدمه الاتحاد الروسي. وقد انطوى على عدد من العناصر. فمجموعات معينة من البرامج كانت ستخضع للتغيير أما البقية فستبقى على حالها، ولكن يمكن إيجاد صيغة ذات طابع أعم مثل: "تعكس التغييرات الناشئة عن المناقشة في سياق دورات لجنة البرنامج والميزانية حول مشروع وثيقة البرنامج والميزانية الحالية" أو شيء من هذا القبيل. واعتقد الوفد أن سرد البرامج الاثني عشر التي ورد طلب لإدخال تغيير فيها، دون الإشارة إلى البرنامج 30، لن يروق للوفود، إذ إن ذلك يعطى انطباعاً بأن الأعضاء قد ناقشوا كافة البرامج بالتعمق نفسه، وهو ما لم يحدث. وينبغي أن يكون النص أكثر تعميماً في طبيعته دون تعقيد الأمور أكثر مما يلزم.
814. وشدد وفد المكسيك على أن ورقة المعلومات التي يتعين تقديمها حول المكاتب الخارجية ينبغي أن تتضمن معلومات أساسية، وهي وثائق موجودة بالفعل. إلا أن الوفد لا يعني مذكرات التفاهم أو الاتفاقيات أو التقارير السنوية. بل يعني الوثائق اللازمة التي يحتاجها الأعضاء كمعلومات أساسية.
815. ولخص الرئيس المناقشة. ففي الفقرة واحد، ولتجنب الازدواجية في النقاش حين تجتمع الأعضاء مرة أخرى في سبتمبر، تم إدراج فقط البرامج التي طُلب إدخال التغييرات عليها. وبموجب هذا الحذف، فإن البرامج التي لم تُذكر لم تجرَ عليها أي تغييرات. ولذلك، حين تجتمع لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر، ستعرف ما قد تغير.
816. وأوضحت الأمانة أنه سيكون هناك بعض التغييرات الصغيرة في أماكن أخرى ولكنها ستقتصر على التغييرات العامة جداً ذات الطابع المتشعب، والتي كانت جزءاً من التعليقات بشكل عام.
817. ورأى الرئيس أنه، في مثل هذه الحالة، تُعد الصياغة غير صحيحة ووفد فرنسا كان محقاً. فإن عبارة "تعكس التغييرات الناشئة" ستوحي بأن هناك تغييرات في البرامج الأخرى، وهو ما سيكون مربكاً للغاية.
818. ورأى وفد سويسرا أن الصيغة التي اقترحتها فرنسا مقبولة، لكنه أشار إلى أنه قد اقترح في الأصل "بما في ذلك" قبل سرد البرامج. إضافة عبارة "بما في ذلك" يعني أن القائمة ليست كاملة.
819. وعلق الرئيس قائلاً إن الصياغة تنطوي على الخلط. فينبغي أن تكون إما شديدة التحديد أو شديدة التعميم ولكن ليس الاثنين معاً.
820. واقترحت الأمانة الأخذ باقتراح فرنسا واستخدام صيغة "تعكس التغييرات الناشئة عن المناقشات في سياق دورة البرنامج والميزانية على مشروع وثيقة البرنامج والميزانية". وأعدت الأمانة قراءة النص بأمله لإرضاء الوفود: "بعد استعراض مشروع وثيقة البرنامج والميزانية المقترح للثلاثية 2015/2014، طلبت لجنة البرنامج والميزانية من الأمانة: (1) إدراج التغييرات الناشئة عن المناقشات التي دارت في سياق دورة لجنة البرنامج والميزانية بشأن مشروع وثيقة البرنامج والميزانية، (2) النظر في جميع الشواغل والقضايا التي أثارها الدول الأعضاء فيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار وتقديم معلومات إضافية واقتراح منقح، مع أخذ البدائل المقترحة والتعليقات التي أبدتها الدول الأعضاء بعين

الاعتبار، "3" وفقاً لما سبق، تقديم نسخة منقحة للبرنامج والميزانية المقترحة للثلاثية 2015/2014 للنظر فيها من قبل لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الحادية والعشرين. وسيشمل هذا المقترح المنقح جدولاً موجزاً يتضمن لمحة عامة عن الخطة الرأسمالية الرئيسية وعلاقتها بوثيقة البرنامج والميزانية والتبعات المترتبة عليها. (2) وطلبت لجنة البرنامج والميزانية أيضاً من الأمانة أن تعد الوثائق التالية بشأن مسألة المكاتب الخارجية، مع التأكيد على أن العملية ذات طبيعة يحررها الأعضاء: "1" ورقة معلومات يتم تعميمها قبل انعقاد الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية، رداً على الأسئلة وطلبات المعلومات الإضافية التي قدمتها الوفود في الدورة الحالية. "2" ودراسة معمّقة لمعالجة كل القضايا المتعلقة بهذه المسألة معالجةً شاملة، بما في ذلك تلك النقاط التي أثارها الوفود في الدورة الحالية".

821. وأشار وفد بولندا، في الجزء الأخير من النقطة "1"2"، إلى البدائل المقترحة من قبل الدول الأعضاء. وكان أحد الاقتراحات الثلاثة مقدم من الرئيس. وسأل الوفد أيضاً ما إذا كان قد تم تضمين هذا الاقتراح. وكان ذلك هو الاقتراح الثاني، وهو اقتراح مهم لكنه لم يكن اقتراح الدول الأعضاء.

822. وأجاب الرئيس بأن اقتراحه قد لاقى قبولاً من قبل الدول الأعضاء لذا فهناك ثلاثة بدائل.

823. وأشار وفد بولندا إلى كلمة "المقترحة" في النص. فينبغي أن تكون "البدائل المقترحة من قبل الرئيس والدول الأعضاء" أو "من قبل الدول الأعضاء والرئيس". فذلك سيكون تعبيراً دقيقاً عما حدث.

824. واقترح الرئيس: "كل البدائل المقترحة من قبل اللجنة".

825. ولم يعتقد وفد أستراليا أن النص عبّر عن المناقشة بالضبط. فرمما يمكن القول "خلال المناقشات" أو "المقترحة في اللجنة".

826. واقترح وفد جمهورية كوريا إضافة عبارة "من دون أي إشارة إلى البلدان المرشحة قبل موافقة الدول الأعضاء على المبادئ التوجيهية التي سيتم تطبيقها لاختيار البلدان المضيفة" بعد الكلمة الأخيرة "في الدورة الحالية".

827. وعلق الرئيس بأنه في النص الحالي لا تتضمن الدراسة أي التزام تجاه أي دولة من الدول الأعضاء. فالصيغة تقول "ورقة المعلومات" في استجابة لطلب المعلومات الإضافية الذي قدمته الوفود في الدورة الحالية. وثانياً، هناك دراسة معمّقة لمعالجة جميع القضايا المتعلقة بهذا الشأن معالجةً شاملة، بما في ذلك تلك القضايا التي أثارها الوفود في الدورة الحالية. وقال الرئيس إنه يميل إلى ترك الصياغة "كما هي" دون تغيير بدلاً من فتح نقاش آخر كبير حول هذه المسألة.

828. وأيد وفد الصين تعليقات الرئيس. ورأى الوفد أن الفقرة "2"2" ذكرت جميع القضايا بطريقة شاملة. وتشمل الصيغة المدرجة بالفعل التعليقات والبيانات التي أدلى بها وفد كوريا. واقترح الوفد عدم الانخراط في مناقشة جديدة لأن الصيغة الحالية شاملة للغاية بالفعل.

829. واتفق وفد الاتحاد الروسي مع وجهة نظر الرئيس تماماً، ورأى أن النقطة "2"2" ينبغي أن تظل كما هي.

830. وفي إشارة إلى النقطة "2"1" وفكرة وجود معلومات واقعية، أعرب وفد شيلي عن رغبته في معرفة ما إذا كان سيتم التفكير في ذلك في الإجابة التي سيحصل عليها الأعضاء من الأمانة.

831. وأجابت الأمانة أنها سترد في الإحالة المرجعية. فهي سترد في الحاشية وستكون المواد متاحة.

832. واقترح وفد المكسيك إضافة "ورقة معلومات، بما في ذلك الوثائق الأساسية" إلى النقطة "2"1". ولم يرغب الأعضاء في حواشي وإنما الوثائق الأصلية. ولن يستهلك ذلك الكثير من وقت الأمانة لأن لديها بالفعل الوثائق التي يمكن إرفاقها.

833. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تقديره للرئيس على قيادته الحكيمة وشكر الأمانة على جهودها الدؤوبة للتوصل إلى الصيغة المقترحة. وفيما يتعلق بالفقرة اثنتين، أعرب الوفد عن تأييده لموقف وفدي الصين وروسيا، أي الإبقاء على اللغة كما هي، دون أي إدراج أو استبعاد.

834. وقال وفد جمهورية كوريا إنه يتقبل تلك الفقرة بمرونة بالغة. ومع ذلك، أعرب الوفد عن رغبته في ضمان تقسيم العمليات إلى عمليتين: الموافقة على المبادئ التوجيهية من قبل الدول الأعضاء، ثم أنشطة المتابعة بما في ذلك اقتراح البلدان المرشحة في مرحلة لاحقة. فإذا كان ذلك هو النهج الذي سيتبع، فليس للوفد أي تفضيل من حيث الصياغة للتعبير عن ذلك.

835. وأوضحت الأمانة أن نص الفقرة الثانية يتعلق بتوفير المعلومات. ولم يشر إلى العملية، وللدول الأعضاء الحرية في مناقشتها بمجرد حصولها على المعلومات المقدمة. وستناقش الأعضاء العملية لدى عودتها إلى لجنة البرنامج والميزانية. وستوفر الأمانة المعلومات، مع التأكيد على طبيعة العملية التي يحركها الأعضاء.

836. وفي ختام مناقشة نص القرار، شكر الرئيس وفد جمهورية كوريا على مرونته.

837. واعتمد نص القرار التالي:

(1) إن لجنة البرنامج والميزانية، إذ استعرضت مشروع اقتراح البرنامج والميزانية للشائبة 2015/2014، برنامجا برنامجا، قد التمس من الأمانة ما يلي:

"1" أن تُدخل التغييرات التي أفضت إليها المناقشات، خلال أعمال دورة اللجنة، على مشروع البرنامج والميزانية للشائبة 2015/2014؛

"2" وأن تنظر في كل الانشغالات والمسائل التي طرحتها الدول الأعضاء فيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار، وأن تقدّم معلومات إضافية واقتراحا معدّلا، تراعي فيه البدائل المقترحة والتعليقات الناتجة عن المناقشات خلال أعمال دورة اللجنة؛

"3" وأن تقدّم، وفقا لما سبق، اقتراحا معدّلا لوثيقة البرنامج والميزانية للشائبة 2015/2014 كي تنظر فيه اللجنة في دورتها الحادية والعشرين. وسيشمل ذلك الاقتراح المعدّل جدولا تلخيصيا يحتوي على استعراض للخطة الرئيسية للأصول وعلاقتها بوثيقة البرامج والميزانية وانعكاساتها عليها.

(2) والتمست اللجنة أيضا أن تعدّ الأمانة الوثائق التالية بشأن مسألة المكاتب الخارجية، مع التشديد على طبيعة هذا المسار الذي توجّهه الأعضاء:

"1" ورقة إعلامية، بما فيها وثائق عن خلفية الموضوع، تعمّمها قبل الدورة المقبلة للجنة، ردّا على التساؤلات التي طرحتها الوفود والطلبات التي قدّمتها من أجل مزيد من المعلومات، في الدورة الحالية؛

"2" ودراسة معمّقة تتناول بطريقة شاملة جميع المسائل المتعلقة بهذا الموضوع، بما في ذلك تلك التي طرحتها الوفود في هذه الدورة.

إجراء إعداد الميزانية المطبق على المشروعات المقترحة من اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية

838. استند النقاش إلى الوثيقة WO/PBC/20/4.

839. تحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية فأشار إلى أن المجموعة كانت من بين المجموعات التي طلبت مراجعة إجراء إعداد الميزانية بالنسبة لتمويل مشروعات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وقال في مستهل تعليقاته حول هذه الوثيقة إن إجراء إعداد الميزانية بدا وكأنه غير موجه نحو المستقبل لأن من الواضح أنه عندما نُقترح المشاريع في اللجنة الدائمة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، فإنها لا ترصد في الميزانية في وقت مبكر. وقال الوفد إنه نتيجة لذلك تم الاستعانة بالأموال الاحتياطية والأموال المخصصة للمشاريع الأخرى أو اللجان الأخرى، وأعرب عن رغبته في تجنب مثل هذه الإجراءات في الثنائية القادمة. وقال إنه يرغب في تخصيص مبلغ للمشاريع المقبلة من البداية، لأن الآلية في صورتها الحالية لا تتنبأ بتمويل المشاريع المقبلة. ورأى الوفد أن هذا الأمر يشكل فجوة كبيرة في آلية إعداد الميزانية التي ينبغي أن تكون موجهة نحو المستقبل، وأضاف أنها ينبغي أن تتضمن أموالاً مخصصة للمشاريع المقبلة. وأردف قائلاً إنه في حالة عدم وجود المشاريع المذكورة، يمكن ترحيل هذه الأموال إلى الثنائية القادمة. وثانياً، أحاط الوفد علماً بأن الميزانية الحالية شهدت بالفعل توفير موارد للمشاريع التي لا تزال في مرحلة التنفيذ الأولى، بافتراض أنها ستمت بمرحلة ثانية. وقال إنه مع ذلك فهو يريد أن تنطبق الآلية على المشاريع المنفذة في إطار اللجنة، لأن العديد من المشاريع المنفذة في إطار اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لا يزال في المرحلة الأولى. وقال إن المرحلة الثانية لهذه المشاريع ستُنقذ ريثما يحدث الاتفاق بين الدول الأعضاء، غير أن الأمانة لم تتنبأ بمخصصات التعاون فيما بين بلدان الجنوب أو مشاريع نقل التكنولوجيا، والتي كانت في المرحلة الأولى وحسب. وقال إن هذه المشاريع على الأرجح سيكون لها مرحلة ثانية، ولكن الأمانة لم تتنبأ بهذه المشاريع في الميزانية. وثالثاً، أشار الوفد إلى أن الفقرة 9 من الوثيقة الخاضعة للاستعراض تدعو اللجنة فقط للإحاطة علماً بمحتوياتها. ورأى الوفد أن ثمة دروس يمكن تعلمها بشأن أساس الميزانية الحالية وأنه ينبغي أن تصدر توصية بالنسبة لتخصيص الموارد للمشاريع المقبلة. وأشار إلى أنه لم يعتبر أن الباب يمكن أن يُقفل أمام المشاريع الأخرى التي قد تقدم للثنائية 2014-2015. وبناء عليه، فهو يرى أن لجنة البرنامج والميزانية ينبغي أن توصي بتخصيص هذه الموارد.

840. وأعرب وفد سويسرا عن رضاه عن الوثيقة WO/PBC/20/4، وأوصى بالاستمرار في تطبيق الإجراء المقرر في سنة 2010 فيما يخص تمويل مشاريع جدول أعمال التنمية المرتبطة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ورأى الوفد أن الإجراء قد نوقش نقاشاً مطولاً في سنة 2010 وتم التوصل إلى حل وسط، وهو - عكس ما قيل - يأخذ في الاعتبار متطلبات المستقبل. وأضاف أن الإجراء يتسم بالمرونة ويأخذ بعين الاعتبار المشاريع التي سيُنتج فيها والتي سيترتب عليها آثار مالية خلال الثنائية. وقال إنه لا يرى أن ثمة ضرورة تدعو إلى تخصيص الأموال وتجميدها في وقت مبكر إذا لم يكن معلوماً ما إذا كانت ستُنفق أو لا. وقال إنه فيما مضى، كانت الأموال تخصص وتجمد مما يخلق صعوبات لأن الأموال لم يكن ممكناً استخدامها في إجراء أنشطة أخرى، وهو أمر مؤسف. وأوضح الوفد أن الإجراء المعدّ يتسق تماماً مع جهود تعميم جدول أعمال التنمية في أنشطة الويبو، ومدرج بالكامل في ميزانية الويبو بدلا من تخصيص ميزانية منفصلة لجدول أعمال التنمية لأن ذلك يتنافى بالطبع مع فلسفة الدمج. وأردف قائلاً إنه يرى أن آلية الميزانية الحالية تعد مرضية لأنها تتيح الإقرار بالميزانية والنتائج، ولم يرى أن ثمة ما يدعو إلى تخصيص أموال على نحو منفصل.

841. وقال وفد بلجيكا إنه يؤيد المنهج المحافظ والحذر في إعداد الميزانية كما ذكر في بيانه الافتتاحي، ورأى أن الوثيقة محل النقاش تحقق ذلك. وقال إنه لا يرى ضرورة لتغيير عوامل تخصيص الأموال أو فقرة القرار.

842. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية فأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الجزائر حول هذا الموضوع تحديداً. ورأى أن منح القدرة على التنبؤ للمشاريع في إطار اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أمر ضروري

ضرورة مطلقة، وقال إن من الأهمية بمكان إدراج ذلك بوضوح في الميزانية. وقال إن من الأهمية بمكان التخطيط للمرحلة الثانية من مشاريع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وينبغي إنجاز ذلك.

843. وأعطى الرئيس الكلمة للأمانة لكي تجيب على الأسئلة المطروحة.

844. ولفتت الأمانة انتباه الوفود إلى الوثيقة الأصلية المعدة سنة 2010، الوثيقة WO/PBC/15 Rev، والتي أوضحت أن آلية إعداد الميزانية تتطلع إلى الأمام أيضا، وقالت إن الوثيقة بينت أنه بالنسبة للمشاريع غير المتوقعة في وقت إعداد الميزانية، والتي وافقت عليها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية خلال الشائبة، يتم تخصيص الأموال اللازمة لها وفقا للمادة 5.5 من لائحة النظام المالي بشأن التحويلات. ورأت الأمانة أن الآلية تتطلع للأمام. وقالت إن الآلية تم إعدادها، أولا، لدمج مشاريع جدول أعمال التنمية في العمل المعتاد للمنظمة، وثانيا، من ناحية التخطيط والرصد والتقييم، لربط هذه المشاريع بالنتائج المرتقبة للمنظمة، وثالثا، أيضا من منظور إعداد الميزانية، للتأكد من وجود الأموال المطلوبة. وبسبب الفارق الزمني بين مناقشة مشروع جدول أعمال التنمية في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واعتماده واعتماد البرنامج والميزانية، فإن الآلية تنبأت بالفعل بتوفير الأموال في حالة اعتماد هذه المشاريع، سواء بعد اعتمادها أو أثناء تنفيذ البرنامج والميزانية المعتمدين. وأكدت الأمانة أن هذا ما حدث حرفيا في الشائبة الحالية. وقالت إن ثمة مشروعين لم يكونا متوقعين في وقت الموافقة على البرنامج والميزانية للشائبة 2012-2013، وهما بوركينافاصو والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، حيث ناقشتها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ووافقت عليهما خلال الشائبة 2012-2013. وبناء عليه، بعد الموافقة على البرنامج والميزانية، ووفقا لهذه الميزانية، تم توفير الأموال بشكل كامل لهذين المشروعين، وبدأ تنفيذها فوراً بعد الموافقة عليهما، ومن ثم قلت الفترة الزمنية بين الموافقة والتنفيذ.

845. وشكر وفد مصر الأمانة على إعداد الوثيقة محل النظر. ورأى أن آلية إعداد الميزانية ينبغي أن تُعزز وتُحسن من أجل تخصيص موارد للمراحل المقبلة لمشاريع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية الحالية، وتخصيص موارد للمشاريع الجديدة أيضا. وذكر الوفد أن لجنة البرنامج والميزانية ينبغي أن توصي الجمعية العامة بتحسين هذه الآلية.

846. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية فذكر أن الفقرة 7 من الوثيقة أوضحت أنه بالنسبة لمشروع بوركينافاصو، الذي اعتمد بعد الموافقة على ميزانية الشائبة 2012-2013، تم تدبير الأموال من خلال الوفورات المتحققة في مشاريع التنمية. وقال الوفد إنه يريد أن يتجنب اضطرار الأمانة إلى تحقيق وفورات في بعض المشاريع لكي تمول مشاريع أخرى. وذكر أيضا أنه يريد أن يتجنب الخوض في مسائل إعداد الميزانية خلال اجتماع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأوضح أنه كلما نُوقش مشروع في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، تُبلغ اللجنة بأنه لا توجد ميزانية. ورأى أنه ينبغي التنبؤ بالموارد بالنسبة للمشاريع المقبلة. وأضاف أنه ليس من دواعي للاعتماد على تحويل الوفورات من هنا وهناك ومن مشروع إلى آخر.

847. وقال وفد موناكو إن نفس المسائل المثارة في اجتماع لجنة البرنامج والميزانية هذه قد أثرت بالفعل منذ سنوات عديدة. وقال إن هذه المسائل تتعلق بكيفية التنبؤ مبكرا بالمشاريع المنتظر اعتمادها من أجل تدبير الموارد اللازمة وتوفيرها مسبقا، وكيفية توفير هذه الموارد في إطار الميزانية، وماذا يحدث إذا كان مستوى هذه الموارد منخفض للغاية أو مرتفع للغاية. وأردف قائلا إنه حينما نُوقش ذلك، كان الحل المتفق عليه هو الآلية التي أعدت لكي يكون بالإمكان تخصيص الموارد عند اعتماد المشاريع. وأعرب الوفد عن رضاه عن الإجراء الحالي والوثيقة المعدة من الأمانة.

848. وأعرب وفد فرنسا عن تأييده لبياني وفدي موناكو وسويسرا. وأوضح أن الوفود تميل إلى إجراء مناقشات حول العديد من المواضيع، ورأى أن ذلك أمر مؤسف. وقال إنه تم الوصول إلى حل وسط ولا ضرورة لتغيير الآلية المتفق عليها. وقال إنه لتبسيط الأمور، لا ينبغي أن تتبع مناهج مختلفة، وينبغي أن توضع معايير للمشاريع المختلفة.

849. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تأييده لبيانات وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية ووفد مصر ومجموعة جدول أعمال التنمية.

850. وطلب الرئيس إلى الأمانة أن تستجيب، وقال إن بعض المجموعات ليست راضية عن الآلية، بينما شعرت مجموعات أخرى بأنها مرضية وتعمل بشكل جيد. وتساءل الرئيس عما إذا كانت ثمة وسيلة متوفرة لتعزيز الآلية للوصول إلى حل وسط.

851. ووفرت الأمانة توضيحا فيما يتعلق بسؤال وفد الجزائر، وأكدت أن الوثيقة تشير بالفعل إلى تدبير الموارد من الوفورات المتحققة من مشاريع جدول أعمال التنمية المنجزة. وقال إن هذا التوضيح قد أدرج في الوثيقة لكي تكون شفافة تماما بشأن مصدر تمويل المشروعات. ولكن في حالة عدم تحقيق أي وفورات في مشاريع جدول أعمال التنمية الحالية، فإن الأموال ستُخصص في إطار الميزانية، وفقا للآلية التي أقرتها الدول الأعضاء في 2010، وبما يتماشى مع المادة 5.5 من اللائحة بشأن التحويلات.

852. وشكر وفد البرازيل الأمانة على المعلومات القيمة التي قدمتها. وقال إن الوفود التي أرادت أن تقام المشاريع في إطار اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مضطرة إلى خوض نقاش بشأن ما إذا كانت الأموال متوفرة لهذه المشاريع أو لا. وأوضح أن هذه حقيقة، وأنه يواجه هذا الموقف دائما، لأن الميزانية تتضمن أموالا مخصصة لهذه المشاريع مسبقا. وأقر بأن ثمة آلية موجودة وأنها معتمدة، ولكن ثمة مشكلة، وهي أنه في كل مرة يقترح فيها إقامة مشروع، يضطر الوفد إلى الخوض في نقاش مطول مرة أخرى. ومضى يقول إنه يريد أن يعرف كيفية علاج هذه المشكلة. واسترسل قائلا إن من الضروري أيضا الحديث عن المرحلة الثانية من المشاريع أيضا. وتساءل لماذا لم تخصص مبالغ معينة بخصوص المرحلة الثانية للمشاريع. وأضاف أنه إن لم تعتمد المرحلة الثانية، على سبيل المثال بسبب فشل المرحلة الأولى، حينها يمكن تحويل المال المخصص لها لمشاريع أخرى أو لأشياء أخرى. وتساءل الوفد لماذا تعذر القيام بذلك، على سبيل المثال. وأسهب بقوله إن النقطة الهامة من بين ما طُرح هي أن ثمة مشكلة أساسية في إجراءات عمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وقال إن هذا ما يود معالجته.

853. وقال وفد سويسرا إن السبيل للمضي قدما في هذه المسألة تكمن في اتباع المقترحات وتوصية الجمعية العامة بالإحاطة علما بالوثيقة. وأضاف أن الإجراء قد نُفذ خلال الشائبة بطريقة مرضية، وأنه جعل ممكنا تمويل مشاريع أقرتها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأوضح الوفد أنه لم يسمع بأي مشروع رُفض بسبب نقص التمويل. وقال إنه عندما تُرفض المشاريع، فذلك يرجع إلى أن الوفود لم توافق عليها من حيث المضمون، وأن بعض المشروعات تخضع للمراجعة عند الحاجة إلى تقديم توضيحات. ورأى الوفد أن الآلية في صورتها الحالية مكنت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من إطلاق المشاريع وتنفيذها. وذكر الوفد إنه يريد أن يفهم أن الأموال لا تسقط من الساء في خزانه الويوو. وقال إن المنظمة محدودة الموارد وإنه سمع حديث بعض الأعضاء عن رغبتها في إنشاء مكاتب خارجية. وقال إن الوفود إذا أرادت أن تخصص أموالا لهذا الغرض، فلن تتمكن من تمويل جميع الأنشطة في المنظمة. وقال الوفد إنه لأمر مصطعب أن تُحشد الأموال دون التنبؤ بالغرض من استخدامها. وقال إنه في الماضي، تم تخصيص أموال وتجميدها وواجهت الدول الأعضاء صعوبات من جراء ذلك بسبب تعذر استخدام الأموال في أنشطة أخرى، وهو أمر مخجل. وأردف قائلا إن الإجراء الحالي يتماشى مع هدف الدمج التام لجدول أعمال التنمية في أنشطة الويوو وميزانيتها. وقال إن إعداد ميزانية منفصلة لجدول أعمال التنمية يتنافى مع فلسفة الدمج. وقال إنه يشعر أن الآلية تمكن الدول الأعضاء من الإقرار بالميزانية والتناج وقال إنه لا يرى أن ثمة ضرورة تدعو إلى تخصيص الأموال بشكل منفصل لأن الآلية الحالية لإعداد الميزانية تعد مرضية.

854. وشكر وفد السويد الأمانة على الوثيقة والمنهج البناء وأشار إلى أن طريقة المضي قدما في رأيه تتشابه إلى حد كبير مع ما أعرب عنه وفد سويسرا. ومضى يقول إنه لم يُذكر بتاتا أنه لن يتوفر تمويل للمشاريع الجيدة، وأضاف أنه لأمر جيد من ناحية الجودة وسلامة الإجراءات والشفافية في المشاريع الجديدة المحتملة أن يوجد إجراء يقدم فيه المشروع أولا من حيث

المضمون. وفي المرحلة الثانية، تقرر الوفود ما إذا كان مشروعاً جيداً أو لا، وتخصص الأموال له. وقال الوفد إنه يؤيد تماماً الوثيقة بشأن الجدول وطريقة المضي قدماً على النحو الذي عرضته الأمانة.

855. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية فأحاط علماً بالتعليقات التي أدلت بها الوفود الأخرى، وأكد أنه لا يوافق على أن إجراءات إعداد الميزانية فيما يخص اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية تعد مرضية. وقال إنه لا يرى ذلك. وأكد مجدداً على إمكانية استكشاف إجراء لإعداد ميزانية محددة للمرحلة الثانية من المشاريع المعتمدة بالفعل.

856. وأعرب وفد مصر عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما كل من وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية ووفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأعرب عن أمله أن تسير الأمور على ما يرام. وقال الوفد إن هذا طلب لمعالجة حاجة موجودة في الواقع. وقال إن مشكلة الآلية تكمن في كونها آلية لدمج مشاريع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية المعتمدة في الميزانية وليست آلية لتدبير الموارد وتخصيصها مسبقاً بالنسبة للمشروعات التي قد توافق عليها اللجنة. وأضاف أن هذه هي المعضلة الأساسية. ومضى يقول إنه بالنسبة للثنائية الحالية، أوضحت الأمانة في الوثيقة أنها خططت مسبقاً للمراحل الثانية من المشاريع الحالية المنتظر تنفيذها بعد موافقة اللجنة. وقال إنه مع ذلك فهو لا يرى هذا الجانب متضمناً في الميزانية المقترحة للثنائية القادمة. وأسهب بقوله إن الأمانة استطاعت - بنوايا حسنة - أن تدبر موارد للمشاريع الإضافية المعتمدة. غير أنه رأى أنه في هذه المرحلة، عند الانتهاء من التخطيط، من الأجدر أن تكون الوفود أكثر حذراً وحكمة وتخطط مسبقاً بدلاً من اللجوء إلى الاستعدادات أو الترتيبات الخاصة مثل التحويلات بين البرامج أو اللجوء إلى الوفورات لتمويل المشاريع. وقال إن هذه المشكلة ينبغي أن تحل. واسترسل قائلاً إنه يريد أن يقترح على لجنة البرنامج والميزانية أن توصي الجمعية العامة بتحسين الآلية وتعزيزها لكي تُتيح التخطيط مسبقاً للمراحل الثانية للمشاريع أو المشاريع الإضافية المنتظر الموافقة عليها من اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، وأن تتضمن الميزانية نفسها موارد إضافية للمراحل الثانية للمشاريع. وفي حالة عدم وجود هذه المراحل الثانية، يحوّل المال إلى أنشطة وبرامج أخرى وفقاً للائحة المالية.

857. وذكر وفد موناكو أنه ينبغي عدم محاولة علاج شيء لم يكسر. ورأى أن الإجراء الحالي لا يعيبه شيء. وقال إنه يريد أن يستمع إلى شرح من أحدهم بشأن ما يعيب الإجراء الحالي تحديداً، وما إذا كان ثمة مشروع معتمد لم يُعثر على تمويل له. وأضاف أنه في هذه الحالة فقط سيتفهم آراء الأعضاء التي تقول إن الآلية لا تفلح. وأوضح الوفد أن الآلية في الحقيقة تستهدف تدبير أموال للمشاريع المعتمدة من اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية خلال الثنائية. وإذا كان بوسع الأمانة أن تحدد مشاريع معينة تعذر تمويلها، حينها فقط سيتفهم الوفد الحاجة إلى "إصلاح" الآلية. وقال إنه عدا ذلك لا يرى سبباً وراء الرغبة في تغيير الآلية.

858. وشكر وفد اليابان الأمانة على الوثيقة الجيدة التي وصفت الموقف الحالي بشكل جيد، وأظهرت أن الآلية تعمل بشكل جيد. وقال الوفد إنه يرى أن من الصعوبة بمكان العثور على سبب مقنع لتغيير الآلية التي تعمل بشكل جيد.

859. وأشارت الأمانة في معرض ردها على التساؤلات إلى أنه بخصوص الآلية، يعد إجراء الاعتماد هو نفسه بغض النظر عما إذا كانت مرحلة ثانية لمشروع أو كان مشروعاً جديداً. وأوضحت أن الفارق الوحيد هو أنه في المرحلة الثانية لمشروع ما يوجد تقييم للمرحلة الأولى التي خضعت للنقاش في إطار اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، وحينها فقط تنظر اللجنة في اعتماد المرحلة الثانية. وتطرق إلى السؤال بشأن ما إذا كانت ثمة مشاريع جديدة معتمدة من اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في 2012 ولم تمّول من خلال الميزانية، ولفتت انتباه الوفود إلى الفقرة 6 من الوثيقة محل النقاش، والتي تشير الفقرة الفرعية الثانية منها إلى أن المشروعين اللذين نوقشا ولم يوافق عليهما في اللجنة في 2011 تمت الموافقة عليهما من قبل اللجنة في 2012 وبدأ تنفيذهما فوراً بعد الموافقة.

860. وأعرب وفد السنغال عن تأييده لمداخلة وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية وأعرب عن أمله أن تتيح الآلية تخصيص مبالغ للمشاريع المنتظر اعتمادها من اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

861. وقال وفد سويسرا إنه يريد أن يسأل الوفود التي طلبت تخصيص مبالغ معينة، كيف تعترم أن تحصل على المال من أجل ذلك؟ وقال إنه يريد أن يعرف لكي تكون لديه فكرة محددة عن مسار المناقشة.
862. وأعرب وفد المغرب عن تأييده للاقتراح المقدم من وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وكذلك اقتراح وفد البرازيل. ورأى أن من الجيد ضمان التمويل للآلية وقال إن من الجيد تمكين البلدان النامية من الاستفادة من المشاريع التي أقرتها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.
863. وقال وفد إسبانيا إنه كما في المناقشات السابقة يريد أن يعرف الآثار المالية الممكنة لأي قرارات مقترحة. وقال إن هذه المعلومات ينبغي أن تتوفر قبل اتخاذ القرار.
864. وذكر وفد السويد أيضا إنه يريد أن يعرف ما إذا كانت ثمة آثار مالية أو لا. وقال إن جميع الوفود ستوافق على أن من المرغوب أن تمتاز المشاريع بالجودة - وقال إن ذلك ينطبق على جميع المشاريع المتفق عليها في الويبو. وقال إن ما يهم هو كيفية تحقيق ذلك. كيف نضمن تحقيق أعلى معايير الجودة فيما يخص المشاريع المختلفة - هل يتم ذلك عن طريق إعطاء حقيبة أموال للجان معينة، وإبلاغها بأن تفعل شيئا بالمال؟ أو بأن نطلب إلى الدول الأعضاء أن تقيم مشاريع ونحفرها ثم نطلب تخصيص أموال للمشاريع معينة؟ وكيف نضمن تحقيق مستوى عالٍ من الجودة؟
865. واقترحت الأمانة الصيغة المعدلة التالية لكي تنظر فيها لجنة البرنامج والميزانية فيما يخص فقرة القرار، في محاولة لطمأنة الجميع ومعالج الشواغل المعرب عنها بشأن تمويل المشاريع. وقالت إن النص المقترح المعدل كما يلي "توصي لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء بالويبو بأن تحيط علما بمحتوى هذه الوثيقة" وأضيفت إليه الجملة التالية "والإحاطة علما بأن مشاريع جدول أعمال التنمية المعتمدة من اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية سيستمر تمويلها بالكامل وفقا للآلية المعتمدة من الدول الأعضاء في 2010".
866. وشكر وفد البرازيل الأمانة على توضيحاتها وعلى الصيغة المقترحة. وقال إنه سيحاول أن يكون أوضح بشأن جوهر المشكلة من وجهة نظره. وأكد للأمانة أنها ليست السبب في المشكلة. وقال إن وفد الجزائر عبر عن النقطة ببلاغة كبيرة حينما قال إن الحضور في اجتماع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية يشبه غالبا الحضور في اجتماع لجنة البرنامج والميزانية. ورأى أن هذه تعد مشكلة من وجهة نظره، لأن الوفود في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية تريد أن تضي قدما في جدول أعمال التنمية وتنفيذ المشاريع. وقال إنه مع ذلك فهو يرى أن الوضع غير مؤات في اجتماعات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، لأن اللجنة تضطر إلى الخوض في مناقشات مطولة حول الآثار المالية للمشاريع. وقال إن ذلك غير ضروري في رأيه. وقال إنه يتبنى أن تُخصص مبالغ للمراحل الثانية للمشاريع على سبيل المثال كما اقترح وفد مصر. وأضاف أنه في حالة عدم تنفيذ المرحلة الثانية لمشروع معتمد ما لأي سبب من الأسباب، حينها يمكن تحويل الأموال إلى أنشطة أخرى. ورأى أن ذلك سيضيف القدرة على التنبؤ إلى عمل اللجنة، ومن ثم ستقل الأعباء. وختاماً، شكر الوفد الأمانة على توضيح كيف سارت الأمور وعلى التأكد من استمرار الالتزام ببذل قصارى الجهد لتنفيذ المشاريع المعتمدة. وقال إنه يريد أن يوضح أن شواغله ذات طبيعة مختلفة، ولذلك فهو يرغب في دمج مشاريع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية تحديداً في ميزانية الويبو.
867. وأوضح وفد فرنسا أن المناقشة لا تزال تثير دهشته. فهو لم يسمع من قبل عن الأوضاع غير المؤاتية التي شعر بعض الوفود أنهم يعانون منها في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وقال إنه أحاط علماً بذلك وبجميع المواقف المعرب عنها في لجنة البرنامج والميزانية. وقال إنه مسرور لمعرفة أنه قبل اعتماد مشروع ما، يؤخذ في الاعتبار كل من الآثار المالية ومزايا المشروع. ورأى أن ذلك أمر إيجابي. وقال إنه حسبما أوضح وفد موناكو ووفود أخرى مسبقاً، إذا كانت ثمة مشكلة كبيرة بخصوص تمويل أحد المشاريع التي تمثل أولوية للدول الأعضاء، حينها سيكون من الضروري مناقشة هذا الأمر. وأوضح أنه ليس لديه انطباع بأن هذا هو الحال. وقال إن على المنظمة أن تختار، لأن الأموال المتاحة محدودة وينبغي أن تستخدم لتمويل مشاريع جيدة. وقال الوفد إنه يرى أن من الصعوبة بمكان فهم أي التغييرات ينبغي إدخاله على الآلية. ورأى أن المناقشة ينبغي

أن تحتتم بما أن المواقف المعرب عنها واضحة جدا، وقال إنه يرى أن صيغة فقرة القرار طمأنت الوفود بشأن سلامة الإجراء المعني.

868. وقال وفد موناكو إنه يتفق مع ما قاله وفد فرنسا بشأن أهمية مراعاة الآثار المالية عند اعتماد مشروع ما. وأعرب عن أمله أن يستمر النظر في الآثار المالية للمشاريع عند اعتماد المشاريع في المستقبل. وشدد على أنه لن يسمح باعتماد مشروع دون النظر في آثاره المالية. وقال إنه لا يعتبر أن هذه النقطة محل تساؤل، لأنه أيا كانت إجراءات إعداد الميزانية عند مراجعة المشاريع، فهو ينظر إلى المحتوى والأنشطة وبالطبع الآثار المالية أيضا.

869. واقترحت الأمانة الصيغة المعدلة التالية لكي تنظر فيها لجنة البرنامج والميزانية فيما يخص فقرة القرار، وذلك في محاولة لمعالجة الشواغل المتعلقة بالمرحلة التالية للمشاريع الجارية ولكي يكون ذلك واضحا في فقرة القرار. "توصي لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء بالويو بأن تحيط علما بمحتوى هذه الوثيقة" ثم تضاف الجملة المعدلة التالية: "والإحاطة علما بأن مشاريع جدول أعمال التنمية، بما في ذلك المراحل التالية للمشاريع الجارية المعتمدة من اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، سيستمر تمويلها بالكامل وفقا للآلية المعتمدة من الدول الأعضاء في 2010".

870. وشكر وفد مصر الأمانة على الإضافة الهامة جدا والصيغة التي أدرجتها. وقال إن لديه اقتراح واحد، وهو الاستعاضة عن تعبير "والإحاطة علما بأن مشاريع جدول أعمال التنمية، بما في ذلك (...)" بتعبير "ضمان استمرار تمويل مشاريع جدول أعمال التنمية تمويلا كاملا، بما في ذلك، (...)".

871. وقرأت الأمانة الصيغة النهائية لفقرة القرار.

872. إن لجنة البرنامج والميزانية:

"1" أوصت جمعيات الدول الأعضاء للويو بالإحاطة علما بمضمون الوثيقة WO/PBC/20/4؛

"2" والتست من الأمانة أن تضمن بأن مشروعات جدول أعمال التنمية، بما فيها المراحل التالية من المشروعات الجارية، التي توافق عليها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، ستظل تمول كليا وفقا للآلية الواردة في الوثيقة A/48/5 Rev. التي وافقت عليها الدول الأعضاء في عام 2010.

الخطة الرأسمالية الرئيسية : الفترة 2014-2019

873. استند النقاش إلى الوثيقة WO/PBC/20/5.

874. ودعا نائب الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

875. وقالت الأمانة إنه في سياق سعيها المتواصل إلى زيادة تحسين إدارة المالية وآليات رقيتها، والاستفادة من نتائج مبادرات تعزيز إدارة الموارد المالية التي تم إطلاقها في إطار برنامج التقويم الاستراتيجي، تم الآن وضع التصور الأول لخطة رأسمالية رئيسية مفصلة ومستدامة بين يدي المنظمة، وهو تصور يغطي الفترات الثنائية الثلاث التالية، من 2014 إلى 2019. وتوفر الخطة الرأسمالية الرئيسية الأساس لخطة شاملة مستمرة لمدة ست سنوات تغطي احتياجات المنظمة من النفقات الرأسمالية ولها ثلاثة أغراض: "1" تحقيق الاستثمارات الرأسمالية اللازمة لضمان أن تبقى الويو صالحة لأداء الغرض منها؛ "2" وتقليص الحاجة إلى الإصلاحات التفاعلية والطارئة؛ "3" والتخلص من المخاطر المتعلقة بالبيئة أو الأمن أو الصحة أو السلامة، أو الحد من وطأتها. وسوف تخضع الخطة الرأسمالية الرئيسية للمراجعة والتحديث بانتظام، ضمانا لبقائها مناسبة. وأوضحت الأمانة أنه وفق المبادئ وآلية الموافقة المطبقة على استخدام الأموال الاحتياطية التي وافقت عليها الدول الأعضاء

في سلسلة الاجتماعات الثامنة والأربعين في سبتمبر 2010، فإنها تقترح تمويل سبعة مشاريع من الأموال الاحتياطية المتاحة بحيث يكون مجموع التكلفة المقدرة حوالي 11,2 مليون فرنك سويسري (من مجموع الخطة الرأسمالية الرئيسية البالغ 43,2 مليون فرنك سويسري). وقالت إن تفاصيل كل مشروع ترد في مرفق الوثيقة، مع توضيح: "1" أهداف المشروع، "2" وبيان حول إسهام المشروع في تحقيق النتائج المرتقبة للمنظمة في الشئانية، "3" وجداول زمنية وميزانيات واضحة، "4" وآلية رفع التقارير المقترحة المقرر اتباعها. وكنتيجة لتنفيذ هذه المشاريع، تم تخصيص تكاليف متكررة إضافية بمقدار 3,97 مليون فرنك سويسري على أن يكون التمويل من الميزانية العادية على مدار الفترات الشئانية الثلاث التالية. وبالنسبة للمشاريع التي تتضمن تكاليف متكررة في الشئانية 2014-2015، فقد أدرجت في مقترحات البرنامج والميزانية للشئانية 2014-2015. واعتباراً من نهاية 2012، قدرت الأمانة أن ما يصل إلى 20 مليون فرنك سويسري سيكون متوفراً فوق مستوى الهدف، وذلك بعد تمويل جميع مشروعات الاحتياطي المعتمدة مسبقاً والجارية، والتي لا يتوقع أن تنتهي على مدار الشئانية التالية. وبناء عليه، فإن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة إلى: "1" الموافقة على المبادئ التي أدرجت المشاريع وستدرج بموجبها في الخطة الرأسمالية الرئيسية للمنظمة، على النحو المبين في الوثيقة WO/PBC/20/5؛ و"2" وتوصية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالموافقة على تمويل المشاريع الواردة في مرفق الوثيقة WO/PBC/20/5 بمبلغ مقداره 11,2 مليون فرنك سويسري إجمالاً، حسب توفر الأموال الاحتياطية لهذا الغرض.

876. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء فشكر الأمانة على الوثيقة وقال إنه يجب أن يُنظر فيها بجانب الوثائق والأرقام الأخرى للحصول على صورة كاملة. وأعرب عن تقديره للجلسات الإعلامية والتحديثات العديدة المقدمة إلى الدول الأعضاء بطلب من بعض الوفود، بعد إبداء شواغل بشأن الرقابة وتمويل الأنشطة المتعلقة بتجديد المباني وقاعة المؤتمرات الجديدة. وقال إن المجموعة باء توافق في هذا الصدد على أن مباني ومرافق منظومة الأمم المتحدة يجب أن يُنظر إليها على أنها مسائل نظامية تتطلب الاستخدام الأمثل قدر الإمكان للمرافق الحالية والمجددة في جميع المواقع، رغم أن ذلك لم يكن واضحاً دائماً في جميع الوثائق والعروض المستلمة. وقال إنه قد يكون من العملي أن تُعرض عناصر المباني والأمان والأمن ومشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قالب واحد، ولكن قد ينتج عن ذلك عدم وضوح الديناميات. ورأى أنه ينبغي التمييز بدقة بين هذه المجالات دائماً عند تحليل التكاليف. وطلب الوفد توضيحاً بشأن التمييز بين النفقات الرأسمالية والاستثمارات، وقال إنه من الناحية النظرية، النفقات الرأسمالية هي فقط التي قد تؤثر على الأصول والخصوم. وطلب توضيحاً آخر بشأن تبرير استخدام الأموال الاحتياطية. وأشار إلى أن التكاليف ينبغي احتواءها قدر الإمكان على المدى الطويل، من أجل تحقيق أفضل قيمة مقابل المال في بيئة مالية مقيدة جداً بدون هذا الجهد. وقال إن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعد عاملاً أساسياً في تحسين تقديم الخدمات عبر الإنترنت لجميع المناطق والبلدان، وهو يعد في صميم ما تفعله الويبو وما ينبغي أن تفعله. وقال إن المجموعة باء تتوقع أن ينعكس ذلك جيداً في الاستراتيجيتين القصيرة والطويلة المدى للمنظمة. وأوضح الوفد أن الأموال الاحتياطية يتم اللجوء إليها مرة أخرى بشكل نظامي، وذلك بناء على تفسير مرن جداً لما يمثل الظروف الاستثنائية والتكاليف الإدارية غير العادية. وأوضحت المجموعة باء أنها - كما ذكرت من قبل - ترى أن التفسير ينبغي أن يكون أكثر دقة بشأن ما يمثل الاستثمار غير العادي وذلك لتجنب استخدام الأموال الاحتياطية كميزانية موازية لسداد نفقات إدارية عادية ومنطقية كما يبدو بالنسبة لووكالة مثل الويبو، مثل الصيانة وتحديث البرامج الحاسوبية ومسائل الأمن والسياسة.

877. وشكر وفد المكسيك الأمانة على جهودها المبذولة لتحقيق المتطلبات الرئيسية لضمان أداء وظائف الويبو على أحسن وجه، وأحاط علماً بالحاجة إلى معالجة نواحي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمباني والمشاريع المتعلقة بالأمان والأمن. وشكر الأمانة أيضاً على المنهج الواقعي الذي اتبعته والإقرار بحجم المشكلة والموقف المالي، والذي يعني أنه في الأجل المتوسط لن يتسنى تغطية كل شيء. ومن ثم أعرب الوفد عن تأييده لمستويات الأولوية الثلاثة التي أعدت من أجل المشاريع وأضاف أن التمويل سيتوفر فقط بالنسبة للمشاريع المحددة على أنها ذات أولوية قصوى. وشدد الوفد على أهمية فهم خيارات تمويل هذه المشاريع، فضلاً عن التدابير المتخذة لتجنب الزيادة في التكاليف المخصصة لها. وكرر دعوة الأمانة إلى زيادة وفورات

الفعالية لتخفيض التكاليف بنسبة تتجاوز واحد بالمائة، وذلك لكي يتسنى القيام بالمزيد من المهام في الأجل الطويل دون الاستعانة بالأموال الاحتياطية. وأكد على أن الأموال الاحتياطية ينبغي أن تستخدم فقط فيما يخص التدابير العاجلة وغير العادية، وينبغي ألا يُنظر إليها على أنها ميزانية بديلة للمنظمة. وقال إن العرض الحالي للميزانية العادية والأموال الاحتياطية يعطي انطباعاً بأنه لن تحدث أي زيادات منتظمة لميزانية المنظمة بينما توجد زيادات في الحقيقة. وأوضح الوفد أنه يرى أن على المنظمة أن تبذل جهوداً لتقليل التكاليف المتوقعة. وأردف قائلاً إنه بالرغم مما هو مذكور أعلاه، فإنه أحاط علماً بأن التمويل المقترح يتسق مع القرارات المتخذة بالنسبة لاستخدام المنظمة للأموال الاحتياطية، غير أنه رأى أن الحاجة تدعو إلى استخدام الموارد لزيادة الأموال الاحتياطية، وقال إنه ينبغي أن تتوفر مرونة فيما يخص اقتراح الأمانة. وقال إنه يقترح - من الناحية العملية - أن تعتمد طريقة التمويل هذه ولكن كتدبير مؤقت للشائبة 2014-2015 فقط، وقال إن ذلك سيكون الأمانة من البدء في أقرب وقت ممكن في المسائل التي توصف بأنها عاجلة، مع استخدام الميزانية العادية في مسائل أخرى. ورأى أن الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها الموافقة على الاقتراح في مجمله هي أن تقدمه الأمانة بوصفه استراتيجية مالية متكاملة للخطة الرأسمالية الرئيسية مع ثلاثة موارد ممكنة: الميزانية العادية وميزانية وفورات الفعالية في الشائبة وأي فائض، وأيضا استخدام الأموال الاحتياطية. وقال إن الأموال الاحتياطية ينبغي أن تستخدم فقط في الحالات الاستثنائية والعاجلة. وقال إن هذه الجهود ووفورات الفعالية ستتيح تحقيق تخفيض كبير في التمويل الخارجي المطلوب للخطة، وستضمن أيضا تحقيق الهدف الرئيسي المتعلق بضمان أداء وظائف المكتب على أكمل وجه واستدامة الموارد.

878. وشكر وفد إسبانيا الأمانة على تقديم الوثيقة وعلى الجهد الذي بذلته في تصنيف المتطلبات وتحديد الأولويات لها، وعلى تقديم هذه المتطلبات على مدى الجدول الزمني للشائبات المتعاقبة. وأشار إلى أنه يؤيد وفد المكسيك في كثير من الشواغل التي أعرب عنها، وأعرب عن تأييده لبيان المجموعة باء. ورأى أن سياسات المنظمة فيما يخص الأموال الاحتياطية تعد وافية جدا، وتتيح تمويل المشاريع متعددة السنوات، أيًا كان مدى أهميتها. وقال إنه مع ذلك فهو يرى أنه في الوقت الحالي المتسم بعدم اليقين، وهو أيضا الوقت الذي تتوقع الويبو فيه زيادة كبيرة في الدخل، فإن استخدام الأموال الاحتياطية لتغطية تكاليف الأنشطة متعددة السنوات يتطلب الكثير من الحذر واليقظة. وقال إنه قبل الموافقة على هذا الطلب يريد أن يعرف كيف ستشكل الميزانية العادية في حالة عدم استخدام الأموال الاحتياطية. ومن ثم، اقترح الوفد الانتظار حتى سبتمبر ريثما تتوفر هذه المعلومات، من أجل مراجعة الموقف في ضوء هذه البيانات وأيضا في ضوء الموقف الحالي بشأن الأموال الاحتياطية، وقال إنه يريد أن يُدرج ذلك في هذه الوثيقة أيضا.

879. وقال وفد المملكة المتحدة إنه مسرور لرؤية الخطة الرأسمالية الرئيسية وهنأ الأمانة على إعداد الوثيقة التي وصفها بأنها جيدة جدا. وأعرب عن تأييده لاستخدام الأموال الاحتياطية بالنسبة لمشاريع الأولوية ألف، وأشار إلى أن الخطة التي ستنفذ على مدار السنوات الست المقبلة تعد طموحة وتتضمن نفقات كبيرة تبلغ 43,2 مليون فرنك سويسري. ورأى الوفد أنه لتنفيذ هذا البرنامج الطموح، فإن آلية رفع التقارير ينبغي أن تمتاز بالجودة العالية، وتطلع إلى رفع التقارير بشأن التقدم المحرز من قبل الأمانة، وأعرب عن أمله أن تكون التقارير واضحة وجيدة بما يكفي لكي تتمكن الدول الأعضاء من تفسيرها بسهولة. وأشار الوفد إلى أن مشاريع الفئتين باء وجميم المقرر إقامتها في الشائبة 2015-2016 تتعلق معظمها بالمباني، وقال إنه يتوقع أن يتلقى المزيد من المعلومات حولها قبل إبرام أي اتفاق بشأن الخطة. والتفت إلى المشاريع المحددة المقترحة وقال إن لديه أسئلة موجهة للأمانة، خاصة فيما يتعلق بمشروع تبريد المبنى باستخدام مياه من البحيرة. وقال إنه حيث أن هذه المسائل متعلقة بالبيئة فهو يريد أن يوجه هذه الأسئلة إلى الأمانة خارج الاجتماع، لأنه يرى أن لجنة البرنامج والميزانية ينبغي أن تظل منتهى لمناقشة الآثار المالية للمشاريع.

880. وشكر وفد كندا الأمانة على تقديم الخطة الرأسمالية الرئيسية الأولى وقال إن هذا النوع من الوثائق يعكس روح الشفافية الجوهرية التي لا غنى عنها في المنظمة. وعبر عن تأييده لبيان المجموعة باء وقال إنه يؤيد العديد من التعليقات التي أدلت بها الوفود التي سبقته في الحديث عن موضوع استخدام الأموال الاحتياطية. وقال إنه من حيث المضمون فهو مندهش لمعرفة أن الخطة الرأسمالية الرئيسية ستتيح استخدام الأموال الاحتياطية بشكل شبه منتظم، وأن معظم المشاريع

المقترحة وفقا للخطة ذات طبيعة عامة بالنسبة للمنظمة، وليست ذات طبيعة غير عادية، والتي حينها سيكون من المبرر اللجوء للأموال الاحتياطية. وقال إن هذا التفسير لاستخدام الأموال الاحتياطية يعد سخيا للغاية. وقال الوفد إنه لتبرير الطبيعة غير العادية للنفقات المقترحة هنا، قدمت الخطة الرأسمالية الرئيسية تقييما موجزا وحسب، مع القليل من المربعات المشطوبة، ولم تمكن الدول الأعضاء من توضيح رأيها بشكل منفصل بشأن ما إذا كانت هذه النفقات ذات طبيعة غير عادية أو لا. وتساءل الوفد أيضا بشأن ما إذا كان استيفاء مشروع ما للقواعد المحددة لاستخدام الأموال الاحتياطية يؤدي تلقائيا لاستخدام الأموال الاحتياطية أو اللجوء إليها. ورأى أن الحل الأول ورد الفعل الأول ينبغي أن ينحصر في اللجوء إلى الميزانية العادية. ومضى يقول إنه توسم أن تكون الخطة الرأسمالية الرئيسية أكثر شفافية، وأن تكون النفقات بشأن المعدات ممولة من مصدر آخر في البرنامج والميزانية للثنائية 2014-2015 بدلا من تمويلها من الأموال الاحتياطية. وأسهب بقوله إنه يتبنى تجنب أن تصير الخطة الرأسمالية الرئيسية ميزانية موازية للبرنامج، مما يؤدي إلى استخدام الأموال الاحتياطية بطريقة منهجية، لأن الأموال الاحتياطية بطبيعة الحال ينبغي أن تستخدم بحرص شديد لتغطية النفقات غير العادية وللتغلب على الظروف غير المتوقعة. واسترسل قائلا إن الدول الأعضاء ينبغي أن تُستشار قبل أي استخدام للأموال الاحتياطية، ومن ثم ينبغي ألا تدخل الأموال الاحتياطية في إعداد الميزانيات لأن ذلك يتنافى مع طبيعتها، وقد تصير النفقات المعنية عادية وليست غير عادية، ومن ثم تندرج في إطار الميزانية العادية.

881. وشكر وفد ألمانيا الأمانة على الوثيقة الغنية بالمعلومات وأعرب عن تأييده لبيان المجموعة بء، وقال إنه يتطلع إلى تلقي المزيد من المعلومات بشأن المستوى الحالي للأموال الاحتياطية الحرة في سبتمبر. وأوضح إنه سيكون ممثنا إذا أدرجت أيضا معلومات بشأن تطوير الأموال الاحتياطية في المستقبل، وذلك على اعتبار أن الخطة متعددة السنوات. وختاما، طلب الوفد توضيحا بشأن العلاقة بين الميزانية العادية والخطة الرأسمالية الرئيسية. وطلب توضيحا بشأن ما إذا كانت التكاليف الحالية مدمجة في ميزانية الثنائية 2014-2015، وتأكيده بأن النفقات والأموال الاحتياطية غير مدرجة في الميزانية.

882. وأعرب وفد فرنسا عن تأييده لمداخلة المجموعة بء، والوفود الأخرى التي أبدت اهتماما كبيرا بهذا الموضوع والشواغل والآثار على الدول الأعضاء. وقال إنه لذلك فهو لا يمانع الحديث عن الخطة الرأسمالية الرئيسية في هذه النقطة، غير أنه أعرب عن دهشته إزاء المبرر وراء تأجيل النقاش بشأن الموضوع السابق. وقال إن العديد من الوفود تكبد مشقة كبيرة لحضور الاجتماعات ليلا، وبعضهم تكبد مصاريف شخصية كبيرة، وقال إنه يريد أن يشدد على ذلك. والتفت إلى الأموال الاحتياطية وطلب توضيحا بشأن الفارق بين الأموال وصافي الأصول، وقال إن ذلك شيء غير متوفر في منظمات أخرى، وله آثار أو تداعيات عديدة بالنسبة للنقاش الحالي. وقال إنه إذا كانت الأموال الاحتياطية هي صافي أصول المنظمة، فهذا يعني أن الرقم سيتغير بمرور الوقت، بسبب تطور الأصول والخصوم، ومن ثم فليس ثمة رقم معين يمكن مناقشته. وقال إن المناقشة تتعلق بمفهوم مجرد، وهو ما يزيد النقاش تعقيدا. ومضى يقول إنه بعد مراجعة الوثيقة فهو يرى أن تعريف معايير التمويل من الأموال الاحتياطية يعد غامضا وأن ذلك أمر يبعث على الدهشة. وقال إن ذلك هو السبب وراء تدخل فرنسا بانتظام لكي تطلب تفسيراً لما يبرر اللجوء إلى الأموال الاحتياطية. وقال إنه بينما يرى أن الجمع لديه الفرصة للعمل على الوفاء بمسؤولياته الفردية، إلا أن النص يعد غامضا بدرجة كبيرة، ومن ثم يمكن تبرير أي شيء. وقال إنه يتفق مع الرأي الذي أعرب عنه آخرون والذي يقول إن على المنظمة أن تتجنب معضلة الميزانية الموازية، خاصة فيما يتعلق بالصيانة والاستثمار ومسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لأن هذه جميعا تعد نفقات عادية، خاصة عند استشارة النص المرجعي. وقال إن من الأهمية بمكان بالنسبة للدول الأعضاء أن تحصل على تأكيد بأن كل الأنشطة الممولة من الأموال الاحتياطية تتضمن شيئا استثنائيا للغاية أو لأن شيئا مميّزا قد حدث. ولكن إذا تعلق الأمر بتعزيز مرافق الحاسوب في المنظمة، فينبغي أن يُنظر لذلك على أنه من ضمن النفقات العادية وينبغي أن يدرج في الميزانية العادية.

883. وأعرب وفد إيطاليا عن تأييده للنقاط المعرب عنها، خاصة الرأي القائل إن معايير اللجوء إلى استخدام الأموال الاحتياطية ينبغي أن تُفسر بدقة بالغة. وقال إن الخطة الرأسمالية الرئيسية التي تضمنت استخدام الأموال الاحتياطية استخداما منتظما ستبدو وكأنها متناقضة مع فكرة أن النفقات ذات طبيعة استثنائية. وشكر الوفد الأمانة على الخطة

والمعلومات المقدمة والجهد المبذول لمحاولة توقع ما سيحدث وما هو مطلوب. وأوضح أن الوثيقة لم تأخذ بعين الاعتبار كما كان ينبغي إمكانية استخدام الوفورات لتمويل الخطة الرأسمالية الرئيسية، وأن يكون استخدام الأموال الاحتياطية استثنائياً بوصفها الخيار البديل الأفضل. ورأى أن هذا الأسلوب سيكون هاما لأنه كلما زادت وفورات المنظمة، اطمأنت الدول الأعضاء أكثر من ناحية أن الأموال الاحتياطية ستكون أعلى مستوى الهدف. ومضى يقول إنه باعتبار أن النفقات ستغطي فترات عديدة، فإنه يرحب بزيادة التركيز على هذا الأمر. والتفت إلى مسألة رفع التقارير وقال إنه يتفق مع بيان وفد ألمانيا؛ وقال إنه بالتوازي مع رفع التقارير بشأن الأعمال، ينبغي أن تتلقى الدول الأعضاء تقارير بشأن مستوى الأموال الاحتياطية، وخاصة بشأن المستوى الذي يتجاوز الهدف المتصور استخدامه. وطلب الوفد أيضا توضيحا بشأن فكرة التكاليف المتكررة ولماذا تدرج في الميزانية.

884. وقالت الأمانة إنها كما ذكرت في عرضها لهذا البند، فإن ما يحفزها لتقديم هذا الاقتراح بشأن الخطة الرأسمالية الرئيسية هو: أولا، أنها أرادت أن تتجنب تقديم المقترحات إلى الدول الأعضاء بطريقة مجزأة. وقالت إنها في السنوات الماضية كانت قد قدمت مشاريع على نحو فردي إلى الدول الأعضاء؛ وقالت إن اقتراح مشروع تخطيط الموارد المؤسسية قدم كمشروع واحد، ثم قدم مشروع تكنولوجيا المعلومات على نحو منفصل. وقالت إن هذا تجزئة واضحة، وهذه الطريقة بالطبع لا تظهر أن الأمانة تفكر وتخطط للأمام. ومن ثم فإن أحد الدوافع هو تقييم ما تحتاجه المنظمة في الوقت الحالي وفي المستقبل. وثانيا، العديد من هذه المشاريع يعد متعدد السنوات ويتجاوز الشنائية إلى الأخرى. وقالت إنه ليس ملائماً أن تُعتمد جميعا في ثنائية واحدة على أمل إكمال الجزء المتروك للثنائية التالية حسب اعتماد ميزانية الشنائية. وقالت إنه يجب إنشاء آلية تمويل مستدامة، خاصة بالنسبة للمشاريع التي تتجاوز ثنائيات متعددة أو سنوات متعددة. وفي معرض إجابتها على سؤال وفد ألمانيا (ولماذا تُناقش الخطة الرأسمالية الرئيسية في إطار هذا البند من جدول الأعمال)، قالت الأمانة إن ذلك لأن تنفيذ المشاريع سيكون له آثار على الميزانية العادية فيما يتعلق بالتكاليف المتكررة المحددة. وقالت إنه بينما لا تعد الأموال الاحتياطية جزءا من البرنامج والميزانية، إلا أنها تريد أن تُظهر بوضوح النفقات المتعلقة بالمشروع والتي تمثل النفقات المتكررة أثناء المضي قدما، وذلك من أجل الكشف عن الآثار على الميزانية التشغيلية أثناء المضي قدما.

885. وأشارت الأمانة إلى النقطة التي أثارها وفد إسبانيا فيما يخص المناخ الاقتصادي، وأكدت أنه وفقا لسياسة الأموال الاحتياطية، فإن اقتراحات التمويل تتعلق فقط بمستوى الاحتياطي المتوفر فوق مستوى الهدف. وأردفت قائلة إن مستوى الأموال الاحتياطية المتوقعة فوق الهدف يمثل حوالي 20 مليون فرنك سويسري، وهو ما سيُقدم بالتفصيل في سبتمبر، وذلك في الجزء الخاص باستخدام الأموال الاحتياطية في الوثيقة. وأوضحت الأمانة أنها بالطبع سترفع تقارير إلى الدول الأعضاء كل عام حول التقدم المحرز بشأن هذه المشاريع.

886. وقال المراقب إنه قبل بضع سنوات، قررت المنظمة أن تباشر عملها كما يلي: تمول الميزانية العادية النفقات التشغيلية العادية للمنظمة، بينما تغطي الأموال الاحتياطية النفقات الاستثنائية. وتنقسم الأموال الاحتياطية إلى قسمين: جزء يتم المحافظة عليه لمواجهة الأوقات الصعبة، وهذا الجزء يبلغ حاليا 120 مليون فرنك سويسري؛ والجزء الآخر يستخدم في تغطية النفقات الاستثنائية. وعلى مدار السنوات الماضية، وافقت الدول الأعضاء على عدة مشاريع، وبنهاية سنة 2013، من المقدر أن يصل مستوى الأموال الاحتياطية فوق مستوى الهدف سيبلغ 20 مليون فرنك سويسري. وأضاف أن ثمة 120 مليون فرنك سويسري في الأموال الاحتياطية غير مستخدمة، وقال إن هذا المبلغ متروك لمواجهة الأوقات الصعبة أو السنوات العجاف. وقال إنه يوجد 20 مليون فرنك سويسري فوق هذا المستوى، ويمكن استخدامها لتغطية النفقات الاستثنائية. وقال إن هذا ما تم الاتفاق عليه في الماضي وما وافقت عليه الدول الأعضاء. وأضاف أن المشاريع المقترحة وفق الخطة الرأسمالية الرئيسية تعد مشاريع مماثلة للمشاريع الأخرى الممولة مسبقا بهذه الطريقة. وأردف قائلا إنه بنهاية سنة 2012، بلغت الأموال الاحتياطية 178 مليون فرنك سويسري، وهو ما يزيد على مستوى الهدف بمبلغ 58 مليون، استُخدم منها مبلغ 36 مليون في تنفيذ المشاريع. ومضى يقول إنه من المتوقع أن تظل المبالغ كما هي حتى نهاية سنة 2013، مع اختلاف قدره مليون أو مليوناً فرنك سويسري. واسترسل قائلا إن مبلغا قدره حوالي 20 مليون فرنك سويسري

سيكون متوفرا بنهاية الشنائية. وقال إن الأمانة اقترحت تمويل المشاريع بمبلغ قدره 11 مليون فرنك سويسري من بين العشرين مليون المتوفرة. وقال إن هذا التصرف يعد حريصا وحذرا للغاية. والتفت إلى مسألة الطبيعة الاستثنائية لهذه المشاريع، وقال إن الأمانة طوع بنان الدول الأعضاء التي ستحدد ما إذا كانت هذه المشاريع ذات طبيعة استثنائية أو لا. وقال إنه فيما يخص هذه المشروعات، فإن الأمانة ستسلط الضوء تحديدا على وجود استثمار كبير في السنة الأولى، ثم تليه تكاليف متكررة أو تشغيلية تمول من الميزانية العادية. وقال إن الاستثمارات الكبيرة تتعلق باستثمارات مثل تجديد الواجهات ونظام التبريد في مبنى البراءات ومبنى أرباد بوكش. وقال إن هذا المشروع سيتكلف 6 ملايين فرنك سويسري، ومن ثم لا يمكن تمويله من الميزانية العادية. وعلى ذلك، اقترحت الأمانة الاستعانة بالأموال الاحتياطية لتمويل هذا المشروع الذي يعد استثنائيا بطبيعته. وأضاف أن أنظمة التبريد لا تقام كل سنة. واسترسل قائلا إنه يقام مرة واحدة وللأبد، فحينما يكتمل تثبيته سيظل مستخدما. وقال إن التكاليف المتكررة، على الناحية الأخرى، سيتم تغطيتها من الميزانية. وقال إن هذا هو المبدأ وهذه هي الطريقة التي عملت بها الأمانة حتى الآن. واستأنف المراقب حديثه قائلا إنه لا يوجد شيء جديد. فالشيء الوحيد الجديد هو أنه بدلا من تقديم المشاريع للدول الأعضاء كل سنة على أساس كل حالة على حدة، قدمت الأمانة رؤيتها بالنسبة للسنوات المقبلة، واختارت بعض المشاريع التي ترى أنها تستحق أن تُعطى الأولوية وقدمتها لاحقا في صورة الخطة الرأسمالية الرئيسية. وقال إن هذا هو الشيء الوحيد المختلف. وأوضح المراقب أن هذه الطريقة تمثل تغييرا نحو الأفضل وتعد طريقة أكثر شفافية للتخطيط للأشياء على المدى البعيد عن طريق تمويل المشاريع مرة واحدة للأبد ثم تغطية التكاليف المتكررة من الميزانية. ومضى يقول إنه إذا رغبت الدول الأعضاء في تمويل كل هذه المشاريع من خلال الميزانية العادية، فذلك سيغير المبادئ تماما. وأسهب بقوله إن الأمانة تعمل وفقا للموافقة التي حصلت عليها من الدول الأعضاء في السنوات السابقة، والمبادئ المتفق عليها في الماضي. وقال المراقب إنه لا يرى أي مخاطر من هذه الخطة، بل منافع فقط. وأوضح أنه إذا لم توافق الدول الأعضاء على الأولوية المعطاة للمشاريع المقترحة ورأت أنها ينبغي أن تمول من الميزانية العادية، فذلك أمر يمكن مناقشته. وقال إنه مع ذلك، فقد أصابته الدهشة الشديدة عندما أثارت الدول الأعضاء مسألة مراجعة المبدأ، وهو الذي تمت الموافقة عليه مرارا وتكرارا في اللائحة المالية، وتمت الموافقة عليه في سياسة استخدام الأموال الاحتياطية، وتمت الموافقة عليه في كل مرة تقدم الأمانة فيها مشاريع للتمويل من الأموال الاحتياطية.

887. وأوضحت الأمانة أنه منذ سنة 2008 تقريبا يتم تقديم تقارير منتظمة وشاملة إلى حد كبير بشأن استخدام الأموال الاحتياطية. وقالت إنه منذ ذلك الحين، تقدم الأمانة في كل اجتماع للجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر استعراضا شاملا لاستخدامات الأموال الاحتياطية. وأوضحت أن جميع الأرقام الواردة في التقارير تتسق مع البيانات المالية. وأضافت أنه في اجتماع لجنة البرنامج والميزانية، كفلت الأمانة تقديم معلومات كافية فيما يخص الموقف المالي اعتبارا من نهاية السنة السابقة، وذلك من ناحية الإيرادات والتنفقات أو العجز/الفائض في نفقات التشغيل، والأموال الاحتياطية. وقالت إن الجدول 2 من الوثيقة WO/PBC/20/INF.1 يوفر الأرقام التي ذكرها المراقب فيما يخص الأرصدة المتاحة من الأموال الاحتياطية للمنظمة. وأكدت الأمانة أنها تابعت باهتمام التعليقات والمقترحات الممتازة التي أدلت بها الوفود، ورحبت بها، وأكدت أنها مستمرة في تحسين آلية رفع التقارير. وذكرت أن المقترحات ستدرج قدر الإمكان في ورقة استخدام الأموال الاحتياطية التي ستمثلها في اجتماع لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر، ونفس الشيء بالنسبة للتقارير المقبلة بشأن تنفيذ المشاريع الممولة عن طريق الأموال الاحتياطية. وذكرت الأمانة أنها ستستمر في محاولة تجنب تحميل التقارير بأرقام مفرطة، وتقديم سياق وتحليل ملائمين للدول الأعضاء.

888. وشكر وفد إسبانيا الأمانة على جميع التوضيحات. وأقر بأن المهام التي اضطلعت بها الأمانة في تخطيطها للمستقبل يعد جيدا للغاية وتم توضيحه بشكل جيد ويعد مثالا صريحا على الشفافية. وأضاف أنه إذا كان اقتراح توفير المزيد من المعلومات حول المشاريع سيُدرج، فمن الممكن إدراج معلومات إضافية أيضا بشأن حالة الأموال الاحتياطية، على الرغم من أن ذلك قد يكون أمرا معقدا إلى حد ما. وقال إنه يريد أن يوضح أولا أن الشكوك التي ساورتها، والتي ساورت وفودا أخرى أيضا، تتعلق بمفهوم المشروع الاستثنائي. وقال إن هذه المشاريع تعد في الحقيقة متعددة السنوات، ولكن تفسير العديد من

الوفود لاستخدام الأموال الاحتياطية يركز أكثر على الطبيعة الاستثنائية وليس مفهوم تعدد السنوات وحسب. وثانياً، تساءل الوفد بشأن ما إذا كان هذا هو الوقت الملائم لاستخدام الأموال الاحتياطية. وقال إن الثنائية الماضية شهدت زيادة في الميزانية بنسبة 4,6 بالمائة. وأردف قائلاً إنه من المقترح أن تشهد الثنائية القادمة زيادة قدرها 3,8 بالمائة على أن يتم الحفاظ على هذه الزيادة جزئياً من خلال زيادة الإيرادات. ومضى يقول إنه باعتبار الفائض في هذه الميزانية حالياً، إذا لم تقيد المنظمة استخدام الأموال الاحتياطية إلى أدنى حد ممكن، فماذا سيحدث في المستقبل عندما تقل الإيرادات وتخفض مستويات الأموال الاحتياطية؟ وأوضح الوفد أنه بالنسبة للوقت الحالي، يعد مستوى الأموال الاحتياطية مرتفعاً للغاية، لا سيما بالمقارنة مع غيرها من المنظمات الدولية. وقال إنه لا شك في ذلك. ولكن مستوى الأموال الاحتياطية قد يتغير بسرعة إذا انخفض مستوى الإيرادات. واسترسل قائلاً إن الالتزامات المقبلة فيما يخص التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة تعد كبيرة جداً، وستزداد في السنوات المقبلة على النحو الموصوف في الوثيقة المقدمة تحت هذا البند من جدول الأعمال. وقال إن من الواضح أن الخصوم المحتملة لصندوق المعاشات حالياً غير مدرجة. وأضاف إن معظم أصول المنظمة تتعلق بقيمة المباني، والتي قد تتغير أيضاً في المستقبل ولا تقدم سيولة كبيرة. وأكد الوفد أنه في ضوء كل هذه العناصر، ينبغي حسن التدبير واستغلال الأوقات الطيبة والإيرادات الجيدة واللجوء لاستخدام الأموال الاحتياطية في أضيق الحدود.

889. وشكر نائب الرئيس وفد إسبانيا على مداخلته، وقال إنه من غير المرجح أن تتمكن اللجنة من الوصول إلى نقطة اعتماد مبادئ الخطة الرأسمالية الرئيسية أو توصية الجمعيات بالموافقة على المشاريع. وقال إن الأمانة أحاطت علماً بالشواغل التي أعربت عنها الوفود وإنما ستعمل على إعداد الاقتراح ما بين الفترة الحالية وسبتمبر، وستعود بنسخة منقحة للخطة الرأسمالية الرئيسية لكي تنظر فيها اللجنة وتناقشها في دورة سبتمبر.

890. وقرأ نائب الرئيس فقرة القرار المقترح بشأن جدول الأعمال هذا.

891. إن لجنة البرنامج والميزانية، إذ استعرضت الخطة الرأسمالية الرئيسية المقترحة والمشروعات السبعة المقترحة للتمويل من الأموال الاحتياطية للمنظمة، قد التمسست من الأمانة تقديم صيغة مراجعة للوثيقة WO/PBC/20/5 إلى الدورة الحادية والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، مع مراعاة التعليقات المقدمة.

البند 6: تمويل مستحقات الموظفين بعد نهاية الخدمة

892. استند النقاش إلى الوثيقة WO/PBC/20/6.

893. وقدمت الأمانة الوثيقة WO/PBC/20/6 التي تضمنت تحديثاً بشأن مسألة تمويل مستحقات الموظفين على الأجل الطويل في الويبو، حسبما طلبت الدول الأعضاء خلال الدورة التاسعة عشر للجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر 2012. وخلال النقاش في سبتمبر 2012، طلب العديد من الدول الأعضاء أن تراقب الويبو إجراءات منظمات الأمم المتحدة الأخرى، خاصة إجراءات منظمة الأمم المتحدة نفسها، فيما يخص مسألة تمويل مستحقات الموظفين على الأجل الطويل. وأوضحت الأمانة أن الويبو استعرضت التطورات فيما يخص مختلف خطط التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة وحلول أو اقتراحات التمويل المرتبطة بها في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة على مدار العام المنصرم. وقالت إن العديد من المنظمات بدأ في تمويل هذه الخصوم الطويلة الأجل. ورداً على ملاحظات العديد من الدول الأعضاء التي ذكرت أن تمويل الخيارات المقترحة من أمانة الويبو في 2012 كان معقداً للغاية، قالت إن الويبو تقترح الآن إجراء خطوة تمهيدية بسيطة نحو تمويل خصوم مستحقات الموظفين على الأجل الطويل. وأوضحت الأمانة إنه سيتم فتح حساب مصرفي منفصل والذي سيكون له نفس وضع الحسابات الحالية لدى المنظمة. وقالت إن الحساب سيدار عن طريق نظام المحاسبة في الويبو ورصيده سيُدْرَج في المبلغ المعروض تحت باب السيولة وما يعادلها في بيان الموقف المالي. وقالت إن المقصود هو وضع رصيد في الحساب يبلغ 50 بالمائة من خصوم مستحقات الموظفين على الأجل الطويل اعتباراً من 31 ديسمبر 2013. وقالت الأمانة إن المبلغ التقدي من المتوقع أن يكون 82 مليون فرنك سويسري تقريباً وأن مجمل الخصوم من المتوقع أن يكون 163,7 مليون فرنك

سويسري اعتباراً من 31 ديسمبر 2013. وختاماً، قالت الأمانة إن الحساب ستوضع به أي فائدة ترجحها من الودائع. وأضافت أن أي مبالغ باقية من نسبة السنة بالمائة من تكاليف الأجور المقترحة في ميزانية الفترة 2012-2015 ستودع في الحساب فور إتمام المدفوعات التقديرية والخصوم الطويلة الأجل المعنية.

894. وشكر وفد المملكة المتحدة الرئيس وقال إنه مسرور جداً لمعالجة الأمانة لموضوع الخصوم على الأجل الطويل، لأن من السهل تجاهل خصوم طويلة الأجل كهذه وتأجيل الموافقة على الخطة. وأوضح أن المسألة تجري معالجتها بطريقة استباقية ومعقولة، وأن ذلك سيقبل من خصوم الويبو على الأجل الطويل. وقال إنه يرحب بتخصيص مبلغ 82 مليون فرنك سويسري وأضاف أن هذه الخطوة الأولى ينبغي أن تتخذ في أقرب وقت ممكن. غير أنه قال إن إيداع هذا المبلغ لدى مصرف آخر لأجل غير قصير سيكون فرصة ضائعة. وأوضح أن الأمانة ذكرت أن سعر الفائدة الوارد حالياً 0,37 بالمائة، وأنه في الحقيقة، عندما يؤخذ التضخم في الحسبان، فإن المبلغ المستثمر سيتآكل في ظل تزايد الطلب على الخدمات وتزايد التكاليف المرتبطة بها. ولذلك أوصى بأنه فيما يتعلق بتحويل مبلغ 82 مليون فرنك سويسري دفعة واحدة، في أقرب فرصة، ينبغي التنبؤ بتدفق التقديرية على الأجل الطويل بالنسبة للأداء التشغيلي للويبو وذلك لتحديد ما إذا كانت الفرصة ستسمح لتحويل مبلغ آخر دفعة واحدة في المستقبل. وأضاف أن التنبؤ بتدفق التقديرية على الأجل الطويل، بجانب الاستعراض الاكتواري من منظور الويبو لخصوم التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة، ينبغي الاضطلاع به لتحديد أي جزء من مبلغ الاثنين وثمانين مليون فرنك سويسري سيكون متاحاً للاستثمار طويل الأجل لتلبية مختلف مستويات التمويل الشامل للخطة، على سبيل المثال: ممول بنسبة 100 بالمائة، ممول بنسبة 90 بالمائة، ممول بنسبة 80 بالمائة إلخ. وقال الوفد إنه يريد أن يأخذ في الحسبان نوع الاستثمار الذي سيودع فيه هذا المبلغ الأساسي على الأجل الطويل. وقال إنه بينما يقر بالمخاطر والقيود في سياسة الاستثمار الحالية، إلا أنه يفضل اتباع نهج محفظة أدوات استثمارية متوازن، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا القصر سندات الشركات والسندات الحكومية والعقارات التجارية. وأضاف أن الويبو لديها عدة سوابق في الاستثمار التجاري وأنها تعود بفائدة جيدة حالياً مقدارها 3 بالمائة. ونصح الوفد بمراجعة تكلفة إدارة الخطة، بجانب مقدمي الخدمات في إطار الخطة الذين يقدمون الخدمات إلى الأعضاء. وتساءل بشأن ما إذا كان مزودي الخدمات يقدمون أفضل قيمة مقابل المال وما إذا كان بوسع مزودي خدمات غيرهم في السوق أن يقدموا خدمات أكثر فعالية من حيث التكلفة. وأضاف أنه لمعالجة موضوع الخصوم التي ستستمر في الزيادة دون تدخل، فإنه يوصي بإجراء بعض المراجعات والدراسات واسعة النطاق. وقال إنه رغم أنه يقدر أن بعضها قد يكون غير مستساغ إلا أن التحديات لا تنتهي ولا شك أن الخطة الحالية، بنسقتها الحالية، لن تكون قابلة للتطبيق في الأجل المتوسط أو الطويل. واقترح الوفد خيارين. الأول هو النظر في عمل خطة معدلة بالنسبة للموظفين الجدد. على أن يبقى الموظفون الحاليون منتمين للخطة الحالية ولكن الموظفين الجدد جميعاً تنطبق عليهم خطة مستحقات مخفضة أو خطة تتضمن إسهام شخصي أعلى. وقال إن ذلك يتسق مع التغييرات الجارية في أحكام المعاشات والتي بموجبها يكون سن التقاعد للملتحقين حديثاً 65 سنة بينما يستطيع الموظفون الحاليون التقاعد عند سن 60. والخيار الثاني هو النظر فيما إذا كان المستوى الحالي لإسهام الويبو في الخطة بستة بالمائة من تكاليف الأجور يعد كافياً. وأضاف أن ذلك يمثل حوالي نصف ما تسهم به منظمات مماثلة في خطط مماثلة، ولكن ذلك ينبغي أن يتسق مع توصيات الاستعراض الاكتواري الذي أوصى به بالفعل. وقال إنه يشيد باعتراف الأمانة بضرورة اتخاذ تدابير لمعالجة الخصوم الحالية وزيادتها المستمرة. وختاماً، قال إن تخصيص مبلغ 82 مليون فرنك سويسري يعد خطوة ضرورية أولى في هذه العملية، على أن يتبعها استعراض مفصل للخيارات مع خارطة طريق واضحة ووضع خطة من أجل السير عليها.

895. وشكر وفد إسبانيا الأمانة على إعداد الوثيقة التي أوضحت المسألة بطريقة موجزة وواضحة من ناحية هذه الالتزامات. وقال إنه بالنسبة للوثائق المقبلة فيما يخص التأمين الصحي، فإنه يرغب في ذكر المزيد من التفاصيل بشأن ماهية هذه الخدمات الطبية ومدى الإسهام الذي يتعين على كل من الموظفين والمنظمة أدائه. وقال إن ذلك سيساعد في فهم هذا الموضوع بشكل أفضل. وقال إن مسألة الخدمة الطويلة الأجل تعد نقطة نقاش أساسية، وقال إن الأمانة تقوم بعمل جيد من ناحية توقع هذه الآثار. غير أنه قال إنه يساوره القلق بشأن اتجاه هذه الالتزامات نحو الزيادة على النحو الذي أبرزته الوثيقة. وأردف قائلاً إن

نسبة 6 بالمائة تعد مقياسا إيجابيا، وربما يتعين على المنظمة أن تضع حدا للتغطية الطبية إذا رأت أن التكاليف مستمرة في الزيادة. ومضى يقول إن على المنظمة أن تفكر في خطط لاحتواء الزيادة في هذه الالتزامات وكيفية تمويل الخصوم من خلال مواردها الخاصة. وأضاف أن هذا الأمر يعد شيئا أساسيا، لأنه شعر أن الويبو تتميز بنموذج إيرادات يمكنها من التخطيط لهذه التكاليف.

896. وقال وفد فرنسا إن البيانات التي أدلى بها المتحدثون السابقون أثارت اهتمامه. وأضاف أنه يرى أن الويبو تعد رائدة في هذا المجال، وأنها أحرزت تقدما كبيرا، وأن على المنظمات الأخرى أن تراقب عمل الويبو عن كثب. ومضى يقول إنه يرغب في توفير المزيد من المعلومات الرقمية لكي يقيم كيف تتغير الخصوم. وأردف قائلا إنه باعتبار المدفوعات بالنسبة للثنائية 2014-2015 ومقارنتها بالإسهام البالغة نسبته 6 بالمائة، فإنه يريد أن يعرف ما هي الفجوة الموجود في المنظمات الأخرى التي تحاول أن تضمن توفر أموال كافية بها. وكرر الوفد طلبه بتوفير هذه الأرقام. واسترسل قائلا إنه بالنسبة لتعليق وفد المملكة المتحدة، فإنه ينبغي دراسة جميع العوامل. وقال إن ذلك قد يؤدي إلى زيادة الالتزامات على الأجل الطويل، وقال إن ثمة عدة أشياء ينبغي دراستها والتي ستكون لها فائدة فورية: آراء المراجعين الخارجيين، والعوامل التي قد تسهم في تقليل الخصوم على الأجل الطويل في هذا المجال، وما تفعله المنظمات الأخرى، على سبيل المثال الاتحاد البريدي العالمي، الذي يعد منظمة صغيرة لديها العديد من المتقاعدين، وأخيرا ما يفعله الآخرون. وقال إنه لم ير أن على الويبو أن تكون أسيرة لما يحدث في نيويورك أو ما يحدث في الأمم المتحدة لأن بعض الأشخاص يعملون بعقود والبعض لا. وقال إن الويبو بوسعها أن تدرس ما تفعله المنظمات الأخرى وتعطي لنفسها هامشا للمناورة.

897. وقال وفد المكسيك إنه ليس لديه الكثير ليضيفه، لأن معظم ما كان يريد قوله أعرب عنه المتحدثون السابقون بالفعل. وقال إنه على مدار السنوات القليلة الماضية، لطالما كانت مسألة مستحقات الموظفين على الأجل الطويل من معضلات التمويل وقد تمت دراسة العديد من الخيارات المختلفة. وقال إن ثمة عناصر أخرى ينبغي تحليلها، ومن ثم فهو يؤيد وفود إسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة فيما يخص نوع التأمين الصحي وتكاليفه، والآليات التي يمكن الاستعانة بها لتقليل التكلفة الكلية ونسبة إسهام كل من الموظفين والمنظمة. وأضاف أنه ينبغي معالجة الموضوع بطريقة شاملة وليس فقط على مستوى التمويل. وشكر الأمانة على نهجها الاستباقي في مراقبة تطور هذه المناقشة داخل منظومة الأمم المتحدة. وقال إنه في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اليوم السابق، ذكرت المناقشات الجارية داخل الفرقة العاملة الخاصة باللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وقال إنه ستم دراسة الموقف الحالي دراسة شاملة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة بنهاية السنة، وقال إن هذه الدراسة ستكون مفيدة للغاية. غير أنه قال إنه يتعين على المنظمة اتباع نهج أكثر استباقية. وأسهب بقوله إن نيويورك لم تتخذ قرارا بعد بشأن التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة لأن الأمم المتحدة لم تعتمد بعد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS).

898. وشكر وفد سويسرا الأمانة على إعداد الوثيقة وطلب إليها أن تستمر في دراسة هذا الأمر في المستقبل. وأضاف أن التفكير في المستقبل ينبغي ألا يُوقف المنظمة عن العمل هذه السنة لكي توفر الأموال لمعالجة هذا الموضوع.

899. واقترح الرئيس قراءة فقرة القرار بالنسبة لهذا البند من جدول الأعمال، بحيث تشمل اقتراح وفد المملكة المتحدة بتخصيص مبلغ 82 مليون فرنك سويسري، والنظر في الخيارات الأخرى في المستقبل. ثم سأل الرئيس وفد المملكة المتحدة بشأن ما إذا كان لديه شيء يود توضيحه.

900. وتساءل وفد المملكة المتحدة بشأن ما إذا كان التوضيح يتعلق بتخصيص مبلغ 82 مليون فرنك سويسري. وقال إنه إذا كان الأمر كذلك، ففقرة القرار قد صيغت على نحو صحيح.

901. وتساءل وفد إسبانيا بشأن ما إذا كانت فقرة القرار سيضاف إليها أي شيء لتوضيح أن الخيارات الإضافية ينبغي النظر فيها.

902. واقترح الرئيس الصياغة التالية: "إن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة إلى توصية جمعية الدول الأعضاء في الويبو بالإحاطة علماً بمضمون هذه الوثيقة، والتي تتعلق بتخصيص مبلغ 82 مليون فرنك سويسري بغرض تمويل خصوم التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة في الويبو". وأوضحت الأمانة أن الوثيقة الحالية تقترح إيداع 82 مليون فرنك سويسري في حساب مصر في منفصل. وقالت إن الحساب المصرفي سيظل في كشف رصيد الويبو وسيكون مفوضو التوقيع لدى المصرف هم أنفسهم كما في جميع حسابات الويبو المصرفية الأخرى. وتساءل الرئيس بشأن ما إذا كان الجميع راضياً عن الصياغة ومحتوى الوثيقة وما إذا كان يتعين تقديم المزيد من التفاصيل بشأن معنى كلمة "تخصيص".

903. وأوضح وفد المملكة المتحدة أنه لم يقصد أن يتجاوز الاقتراح الوارد في الوثيقة.

904. واقترح الرئيس الصياغة البديلة التالية: "إن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة إلى توصية جمعية الدول الأعضاء في الويبو بالإحاطة علماً بمضمون هذه الوثيقة، والتي تتعلق بفتح حساب مصر في منفصل لحفظ الأموال المخصصة لتمويل خصوم التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة في المستقبل". وسأل الرئيس إذا كان ذلك مقبولاً.

905. وقال وفد المملكة المتحدة إنه مقبول تماماً بالنسبة له.

906. وأضاف وفد إسبانيا أنه استناداً إلى ما قاله وفد المملكة المتحدة، وهو ما يوافق عليه، ينبغي للأمانة ألا تنظر فقط في إجراءات التمويل في المستقبل، ولكن أيضاً في خيارات احتواء زيادة حجم هذه الالتزامات. ورأى أن هذا الاقتراح ينبغي أن يُدرج في فقرة القرار.

907. وشكر الرئيس الوفد وقال إن القرار ستضاف إليه فقرة أخرى.

908. وقال وفد المكسيك إنه يساوره نفس القلق الذي يساور وفد إسبانيا، وإن ثمة العديد من العناصر الأخرى التي نوقشت والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند مناقشة التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. وأضاف أن من العوامل الهامة أيضاً نتائج مباحثات الفرقة المشكلة من لجنة رؤساء منظمات الأمم المتحدة، لأنها ستؤثر على ما سيحدث في المنظومة بالكامل. وأردف قائلاً إن هذه النتائج من الممكن أن تفيد الأمانة في احتواء التكاليف وعرض البدائل والتغييرات في التأمين الصحي إلخ. وقال إنه سيتوفر عدد من التدابير المختلفة التي يمكن مناقشتها في المستقبل، وقال إنه ينبغي أن يرد ذلك أيضاً في فقرة القرار.

909. وقال وفد فرنسا إنه يرغب في إثارة نقطة دقيقة جداً. وهي أن الصياغة التي يريدها تشمل جميع السبل الممكنة لتقليل الخصوم على الأجل الطويل. وقال إنها لن تقتصر على احتواء الالتزامات فقط. وقال إنه يمكن تخفيض بعض المعايير، ويمكن تقييد البعض الآخر.

910. إن لجنة البرنامج والميزانية أوصت الجمعية العامة للويبو بما يلي:

"1" أن تحيط علماً، وبطريقة إيجابية، بمضمون الوثيقة المتعلقة بفتح حساب مصر في منفصل لحفظ الأموال المخصصة في المستقبل لتمويل التزامات المنظمة للموظفين على الأجل الطويل؛

"2" وأن تستكشف فرص احتواء نمو الالتزامات الطويلة الأجل للموظفين الجدد، مع مراعاة تطورات هذه المسألة في منظومة الأمم المتحدة.

البند 7: الحوكمة في الويبو

911. استند النقاش إلى الوثيقتين WO/PBC/19/26 و WO/PBC/19/28.

912. وقال الرئيس إنه يقدم تقريره الشفهي استناداً للمناقشات التي دارت حول الحوكمة في الويبو في الدورة التاسعة عشر للجنة البرنامج والميزانية. وقال إنه خلال الدورة الثامنة عشر للجنة البرنامج والميزانية، قُدم طلب إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لكي تراجع مسألة حوكمة الويبو وتقدم تقريراً للدول الأعضاء يحتوي على توصياتها. وقال إن رئيس الجمعية العامة تلقى أيضاً طلباً بشأن إقامة مشاورات غير رسمية مع المجموعات الإقليمية والمنسقين الإقليميين و3 وفود من كل إقليم لمناقشة تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وتقديم توصيات محددة. وقال إن لديه الآن توصيات الدورة التاسعة عشر للجنة البرنامج والميزانية. وقدم الرئيس الوثيقة WO/PBC/19/26 وقدم تقريره للدورة التاسعة عشر للجنة البرنامج والميزانية بشأن نتائج اجتماع المجموعات الإقليمية. وبعد عرض قدمه رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، والذي ركز على النقاط الأساسية للتقرير المذكور أعلاه، اقترح رئيس الجمعية العامة أن تحيط لجنة البرنامج والميزانية علماً بتقريره وتبّت في أي إجراء آخر في هذا الشأن. وبناء عليه، فإن الخيارات المتاحة أمام وفود الدول الأعضاء هي: (1) أن تدرس لجنة البرنامج والميزانية تقرير رئيس الجمعية العامة وتحيط علماً به؛ (2) والذهاب إلى أبعد من ذلك وتفويض اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بأن تعد دراسة شاملة حول الموضوع؛ (3) وإذا لم ترغب الدول الأعضاء في إعداد دراسة شاملة لأسباب تتعلق بالتكلفة، تطلب لجنة البرنامج والميزانية إعداد دراسة تمهيدية للدراسة الشاملة من قبل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، التي تعد جهة خبيرة مستقلة عن مراجع الحسابات الخارجي.

913. وذكر الرئيس أن آراء مختلفة قد أعرب عنها بشأن الحاجة إلى دراسة شاملة. وقال إنه من ناحية، أقر البعض بأن ممارسة الدول الأعضاء لقدرة أكبر من الحوكمة عن طريق التواصل الفعال أدى جزئياً إلى أن الهيكل الحالي بدا وكأنه يعمل بطريقة أكثر فعالية من ذي قبل. ولكنه يرى أنه لا تزال ثمة مساحة كبيرة للتحسين وأنه ثمة حاجة كبيرة لتعزيز دوري لجنة البرنامج والميزانية ولجنة التنسيق لكي يعملتا بطريقة أكثر فعالية وكفاءة ولكي يتمكنتا من أداء مهامهما التنفيذية وولايتيهما. وقال إنه من ناحية أخرى، رأت بعض الوفود أنه ليس ثمة ما يدعو إلى مراجعة معمقة لهيكل الويبو واعتبرت أن هيئات المراقبة والتدقيق بالمنظمة لا تحتاج إلى إصلاح كبير. وقال إنه بعد مناقشات مستفيضة، سواء داخل المجموعات الإقليمية أو في المحافل الأوسع نطاقاً، اهتدى إلى أنه لا يوجد إجماع بشأن الدراسة الشاملة. وأشار إلى إن الدراسة التمهيدية تلقت تأييداً ضئيلاً، ولم يُقبل تشكيل فرقة عاملة رسمية أو الائتلاف من وحدة التفتيش المشتركة أن تستعرض المسألة. وقال إنه مع ذلك فقد اتفق على إجراء أي عملية استعراض متفق عليها بشأن الحوكمة بشكل غير رسمي، ومناقشة نتيجة العملية غير الرسمية بصورة مهيكلية. وقال إنه استناداً إلى المشاورات المستفيضة بين المجموعات الإقليمية، تم التوصل إلى النص المقدم الآن للجنة البرنامج والميزانية. وأوضح أنها ناقشت مسألة الحوكمة لمدة طويلة، واستغرقت يوم تقريباً للوصول إلى حل وسط بشأن الصيغة التي يتعين استخدامها، وهو ما نوقش تحت البند 7. وأوضح الرئيس أن هذه الصياغة لم تُعتمد لأن وفدين اعتقدا أنها ليست طموحة بما يكفي بالنسبة لهما. ومضى يقول إن وفدي جنوب أفريقيا وزمبابوي أرادا إعداد صياغة طموحة أكثر بشأن هذه الصياغة الوسطية التي ناقشتها المجموعات كلها.

914. وقرأ الرئيس النص الذي كان كما يلي: إن لجنة البرنامج والميزانية: (1) أحاطت علماً بتقرير رئيس الجمعية العامة وتقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وملاحظات الدول الأعضاء المعرب عنها بشأنه والواردة في الوثيقة WO/PBC/19/26؛ (2) وبعد أن استعرضت مسألة الحوكمة، قررت المضي قدماً في دراسة المسألة، بما في ذلك عقد مشاورات غير رسمية مفتوحة تحت قيادة الرئيس. وقال إن هذه العملية ستستعرض اقتراحات الدول الأعضاء بشأن الحوكمة، بدءاً من اقتراحات الدول الأعضاء الحالية، على سبيل المثال لا القصر الوثيقة WO/PBC/18/20 والوثيقة WO/GA/38/2. ومن المزمع أن تحدد نتيجة هذه العملية - بتوافق الآراء - القضايا ذات الاهتمام المشترك والتحسينات الممكنة المتعلقة بنظام الحوكمة في الويبو وتقدم التوصيات إلى الدورة التالية للجنة البرنامج والميزانية بصيغة مهيكلية للنظر فيها،

على سبيل المثال لا القصر الفئات التالية: (1) بنية الحكومة، بما في ذلك الهيئات الإدارية الحالية في الويبو؛ (2) وقضايا الكفاءة والإدارة. وأضاف أن 3 اجتماعات ستعقد، وستوفر خدمات الترجمة الفورية إلى الفرنسية والإسبانية. وقال إن هذه العملية لا تمس حق الدول الأعضاء في تقديم الاقتراحات؛ (3) وتقرر إدراج مسألة الحكومة في الويبو في جدول أعمال الدورة العشرين للجنة البرنامج والميزانية. وقال إن الجزء الثاني هو المتعلق بالصياغة التي تم الوصول إليها. وقال إنه مع ذلك، فقد أبدى بعض الأعضاء اعتراضه على نص الفقرة الثانية، ومن ثم حذفت من القرار، والآن أمام الدول الأعضاء خياران. الأول يتعلق ببدء مناقشة الحكومة بالكامل من جديد. وقال إنه شخصياً لا يجذب هذا الخيار، ولكن القرار منوط بالدول الأعضاء. وثانياً، أوضح أن الصيغة الحالية تم التوصل إليها بشبه إجماع. وقال إنها نوقشت ومحتت والسبب الوحيد وراء عدم الموافقة عليها هو أن وفدين أرادا أن تكون طموحة أكثر وأرادا كسر الإجماع في هذه النقطة. وأردف قائلاً إن نتيجة هذه العملية ترمي إلى تحديد القضايا ذات الاهتمام المشترك المتوافق الآراء. وقال إن هذا هو لب الموضوع في رأيه. ومن ثم تساءل بشأن ما إذا كانت صيغة البند 2.7، والتي تعد الصيغة التي حظيت "بشبه إجماع" آخر مرة، مقبولة، وما لبث أن قال إنه يرى أن من الممكن الاستمرار في هذه العملية وتجنب الدخول في جدال كبير مرة أخرى بشأن الحكومة، والتي يوصي بشدة بتجنبها.

915. وقال وفد بلجيكا إنه بعد النقاش المكثف والمحتدم في هذا اليوم، فإنه يرى أن بوسع لجنة البرنامج والميزانية أن تصل إلى حل وسط يتمثل في خيار ثالث ممكن، وهو خيار تجنب المزيد من الجدل حول الحكومة. وقال الوفد إنه يريد أن يذكر أولاً بأن الحكومة ليست من القضايا المطروحة عادة في لجنة البرنامج والميزانية. وقال إنه مع ذلك، فإن التفاعلات بشأن وثائق الميزانية شكلت فعلاً جزءاً لا يتجزأ من حوكمة المنظمة. وثانياً، قال إن الجدل الكبير بشأن الحكومة قد بدأ منذ زمن طويل في الدورة الثامنة عشر للجنة البرنامج والميزانية، كما أوضح الرئيس. وأضاف أنه منذ ذلك الحين، أدخلت الويبو تغييرات وتحسينات كبيرة في بنيت الحكومة بها. وثالثاً، قال إن المجموعة باء وغيرها من المجموعات انخرطت في جدل مثير للاهتمام ولكنه غير حاسم بشأن الحكومة في الدورة التاسعة عشر للجنة البرنامج والميزانية، ومن ثم، فإن الوفد لا يرى أن ثمة ما يدعو إلى تكرار هذا الجدل. وختاماً، قال الوفد إنه لا يزال لا يفهم لماذا يتوجب على لجنة البرنامج والميزانية أن تنخرط في جدل عام بدلاً من التركيز على الوثائق المتاحة التي تشمل على جميع النواحي الجوهرية للحكومة، والبرنامج والميزانية، والأداء المالي، والتقارير السنوية، والتدقيق، وتقارير الرقابة، وتدبير المراقبة الداخلية، وإجراءات احتواء التكاليف، والفعالية، والشؤون الإدارية، والخطة الرأسمالية الرئيسية، كما نوقش في لجنة البرنامج والميزانية في مساء اليوم السابق.

916. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية فقال إنه علم أنه في الدورة السابقة، كان بعض الأعضاء في مجموعة جدول أعمال التنمية هم الذين أرادوا بعض التحسينات في صياغة الوثيقة المطروحة أمام اللجنة. وقال إن مجموعة جدول أعمال التنمية ترى أنه تم الوصول إلى حل وسط جيد في هذه الدورة. وقال إن جميع المجموعات والمجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات شاركت في النقاش، ومن ثم اقترح أن توافق لجنة البرنامج والميزانية على الوثيقة أو تبقيها كبنء في جدول أعمال دورة سبتمبر.

917. وقال وفد إسبانيا إنه ينبغي للجنة البرنامج والميزانية أن تنتظر تقرير وحدة التفتيش المشتركة. ورأى أن على لجنة البرنامج والميزانية أن تنتظر ريثما تنتهي هيئة التفتيش من تقريرها، وفور حصولها على نتائج هذا التقرير، يمكن للجنة حينها أن تستأنف النقاش. وقال إنه بالنظر إلى المواضيع الحالية، فإنه يرى أن لجنة البرنامج والميزانية ستنتظر في شأن الحكومة وأيضاً في أمور إدارة الفعالية والشؤون العامة. وردا على سؤال الرئيس، قال الوفد إنه يشير إلى التفتيش الذي تجرته وحدة التفتيش المشتركة، والذي يعد جارياً، وستنشر النتائج بنهاية هذه السنة.

918. وردا على هذه المعلومة، قال الرئيس إنه الآن عرف لماذا أرادت وحدة التفتيش المشتركة أن تجري مقابلة معه، وتساءل بشأن الموعد المحدد لنشر التقرير، وردت الأمانة أنها تعتقد أنه سينشر بنهاية 2013.

919. وقال الرئيس إن لجنة البرنامج والميزانية تجري هذه المناقشة كنتيجة للعملية برمتها، وقال إن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة طُلب إليها أن تراجعها. وقال إنها أعدت التقرير، وتلا ذلك مشاورات. وقال إنه رغم أن الوفود لا تريد أن تناقش هذا الأمر، إلا أنها ينبغي أن تنظر فيه على الأقل. وقال إن هذا الأمر ليس منوطاً بالرئيس أو مجموعة بعينها. وأردف قائلاً إنه كما تعرف اللجنة، فقد قُدم طلب إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن مسألة الحوكمة، والتي أعدت تقريراً بشأنها. وقال إن التقرير قدم إلى رئيس الجمعية العامة، والذي أعد بدوره وثيقة وقدمها إلى الدول الأعضاء لكي تناقشها. وذكر الحضور بالجهد الكبير المبذول والطاقة الكبيرة المبذولة في مسألة حوكمة الويبو.

920. ورأى وفد مصر أن هذه المسألة ذات خلفية مميزة في التوصيات المقدمة من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، والتي تضمنت توصية محددة لكي تنظر فيها الدول الأعضاء. وقال إنه إذا حذف الاجتماع هذه المسألة من المناقشات وجدول الأعمال فلن يؤدي مهامه لأن على الدول الأعضاء أن تراجع توصيات اللجنة. وقال إن هذه تمثل نقطة ضعف يود أن يحث الجميع على تجنبها. وقال الوفد إن الدول الأعضاء لديها عدة خيارات مطروحة أمامها. الخيار الأول هو أن تبدأ في مناقشة الموضوع، مع البدء بتوصية اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، أو يمكنها أن تبدأ بمناقشة الاقتراحات التي قدمتها كل دولة عضو، ثم تنظر في الاقتراح وتناقش مسألة الدراسة التي أوصت بها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وحينها سيتعين النظر في مسألة تمويل الدراسة، والتي قد لا تكون متاحة. ومن ثم، بوسع الدول الأعضاء أن تطلب إلى الأمانة أن تنظر في الدراسة. ومضى يقول إن لدى الدول الأعضاء خيارات عديدة، وهي التي ستحدد أي خيار ستأخذ. وقال إنه مستعد لإعادة خوض النقاش مرة أخرى بهذا الشأن.

921. وأكد وفد بلجيكا إن خياره المفضل هو الخيار الثالث، وهو عدم الخوض في المسألة على الإطلاق. وقال إنه كرر نفس الآراء ولكن مرة أخرى، إذا كان ثمة اتجاه نحو التعمق في هذا الأمر، فإنه يدعم دائماً اتخاذ قرارات مستنيرة وقرارات مبنية على جميع التقارير والمواد المتاحة، ورأى أن من المنطقي أن تنتظر الدول الأعضاء مدخلات ونتائج تقارير وحدة التفتيش المشتركة المثيرة للاهتمام والمكتوبة بجرص.

922. وقال وفد فرنسا إنه يريد أن يبسط الأمور. وقال إنه كما قال الرئيس، فالدول الأعضاء خاضت نقاشاً طيباً على نطاق أوسع في الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية. وقال إنه فيما عدا الوفدين اللذين كانت لهما مطالب أكثر بالنسبة للحل الوسط، فجميع الوفود الأخرى كانت موافقة. وتساءل الوفد بشأن ما إذا كان بالإمكان تبسيط الأمر عن طريق السؤال عما إذا كان أي وفد يعترض على الاعتماد، وذلك لكي تتمكن اللجنة من الانتهاء من الوثيقة. وقال إنه بالنسبة للأسئلة الواردة في الوثيقة، فهي أسئلة يمكن للدول الأعضاء أن تعالجها بنفسها دائماً. وأكد أن اللجنة ستتناول مسألة الحوكمة، وقال إن الجدل لن ينتهي باعتماد وثيقة تمثل حل وسط كان بوسع الدول الأعضاء أن تعتمدها في سبتمبر. وطلب الوفد إلى الرئيس أن يسأل لجنة البرنامج والميزانية بشأن ما إذا كان أي وفد يعترض عليها. ونصح باعتماد شيء محدد يمثل حل وسط في سبتمبر، حتى لو كان شيئاً رمزياً. وقال إنه لا يرى أن من الجيد أن تُترك كل المسائل مفتوحة. وقال إنه بعد كل شيء فإن الدول الأعضاء ستعيد فتح المناقشة عندما تتلقى تقرير وحدة التفتيش المشتركة وعندما يرد إليها أي شيء من دولة عضو. وردا على طلب التوضيح من الرئيس، قال وفد فرنسا إنه يوافق على ما ذكره الرئيس من أنه فيما عدا الوفدين، ثمة إجماع حول الأمر، ولوضع نهاية "الإضاعة الوقت" بشأن هذه المسألة، تساءل بشأن ما إذا كان بإمكان الاجتماع أن يعتمد الحل الوسط وحسب، وما إذا كان ثمة اعتراض على تأجيل المسألة. وحث الرئيس على ترك الأمر في يد اللجنة لكي تضع نهاية لهذه المسألة.

923. وقال الرئيس إنه يوافق على أن اللجنة تريد أن تتجنب هذا النقاش، ولذلك طلب إلى الوفود الموافقة على الصيغة على النحو المقترح في النص الذي قرأه.

924. وقال وفد سويسرا إنه غير مستعد لقبول ذلك. وقال إنه لا يرى فائدة من وراء بدء العملية. وأضاف أن الدول الأعضاء أجرت نقاشاً معمقاً، ولذلك فهو لا يعتقد أن ثمة حاجة تدعو إلى ذلك. وقال إن الإبقاء على هذا الأمر في جدول

الأعمال يعد استكمالاً لنفس المناقشة. وأردف قائلاً إنه ربما حين الانتهاء من تقرير وحدة التفتيش المشتركة، سيتوفر شيء محدد. وقال إنه يرى أن تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مرضي. وتساءل لماذا ينبغي البدء في العملية برمتها بينما لا حاجة إلى ذلك. وتساءل لماذا تضطر اللجنة إلى العودة إلى بحث حل وسط. وقال إن هذا الأمر يعود تاريخه إلى السنة الماضية، وقد مرت سنة جديدة خلال هذا الوقت، ولذلك رأى أنه لا حاجة إلى ذلك حقاً.

925. وردا على بيان وفد سويسرا، قال الرئيس إنه لن تتم الموافقة على أي شيء متعلق بالحوكمة. وقال إن ما سيجري هو النظر في مقترحات الدول الأعضاء بشأن الحوكمة وحسب، والنتيجة هي تحديدها باتفاق الآراء. وقال إن مسألة الحوكمة لا تنتهي، مثلها مثل التحسين، وتتمنى أن تتفق الدول الأعضاء معه في ذلك. وأضاف أن الكمال صفة من المستحيل بلوغها. وقال إنه يعي أن الدول الأعضاء قالت إن الويبو عدلت بعض ممارساتها وحسنتها، ولكن مسألة الحوكمة تعد عملية مستمرة. ومن ثم أوضح أنه لم يطلب أي طرف اعتماد مسألة معينة بشأن الحوكمة، ولكن ما قيل هو أن الاقتراحات المقدمة من مختلف المجموعات ستعرض، وأن المسألة التي استغرقت حوالي 6 ساعات من النقاش في المرة السابقة هي فكرة تحقيق الإجماع. وقال إن النتيجة ستكون تحديد القضايا ذات الاهتمام المشترك والتحسينات الممكنة المتعلقة بحوكمة الويبو، وذلك باتفاق الآراء. وقال إنه إذا تمكنت كل المجموعات من العثور على طريقة لتحسين حوكمة الويبو، فهذا سيكون أمر جيد، حتى لو لم تعرف الدول الأعضاء ما هي، وهو أمر آخر. ومن ثم أوضح الرئيس أن الاستثناء هنا هو بدء العملية، والاستماع إلى وجهات النظر والوصول إلى النتائج بالإجماع فقط. وعلى سبيل المثال، إذا وافق الجميع على أن الاجتماع ينبغي أن يبدأ في ميعاده أو يحقق وفورات، أو أن ثمة شيء ما أكثر فعالية من حيث التكلفة، حينها يمكن أن يُقدّم. وقال إن هذا هو المطلوب، لا أكثر. وأردف قائلاً إن هذه المشاورات نفسها ستجري مع أخذ أفكار الدول الأعضاء في الحسبان بالنسبة لتحسين الحوكمة. وقال إنه إذا قالت الدول الأعضاء "لا" للحوكمة اليوم فسيكون ذلك أمراً معقولاً، ولكن ماذا لو كانت ثمة مشكلة كبير في المنظمة غداً. وقال إنه لا يريد أن يتجاهل هذا الأمر حتى من منظور منظمة تتعامل مع الابتكار. وقال إن الناس لا تريد أن تسمع أن لجنة البرنامج والميزانية رفضت أن تناقش تحسين الحوكمة في الويبو. ومضى يقول إن الفكرة هنا هي أن لا يوجد اقتراح ملموس بشأن الحوكمة. وقال إن ما ذكره هو ما تلقته لجنة البرنامج والميزانية، وإذا تحقق إجماع بشأن شيء ما، سواء فيما يتعلق بالإدارة أو الأدوار إلخ، سنتنظر في شأنه. ورأى أن المنظمة تريد أن تطبق الحوكمة وتريد أن تحسن الأمور. وقال إنه رغم أنه يتفهم الإحباط الناشئ عن خوض العديد من المناقشات سابقاً، إلا أنه لا يتخيل فكرة القول إن اللجنة لا تريد مناقشة الحوكمة. وأوضح إن هذا الأمر لا يمثل جدول أعمال خاص بالمجموعات، ولا يتعلق بأي حال من الأحوال بمجموعة جدول أعمال التنمية وأفريقيا مقابل المجموعة باء. وقال إنه لم يقترح أي وفد، على سبيل المثال، إلغاء لجنة البرنامج والميزانية أو لجنة الويبو للتنسيق. وقال إن ثمة اختلاف الآن، لأن بعض الوفود تريد أن تناقش هذه المسألة والبعض الآخر لا يريد.

926. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية فقال إنه يؤيد تماماً ما قاله الرئيس. وقال إن الحوكمة تعد نقطة هامة بوجه عام، وبالنسبة للويبو على وجه الخصوص. وقال إن هذه ليست المرة الأولى في الويبو التي تحتفظ بها الدول الأعضاء ببند في جدول الأعمال، حتى لو لم يتحقق اتفاق حقيقي. وضرب مثلاً بإبقاء بند متعلق بالبيانات الجغرافية في جدول الأعمال لسنوات، دون تحقيق أي تقدم. وقال إنه في هذه الحالة، ينبغي للجنة أن تعتبر هذه المرة الأولى للقيام بذلك وقال إنه لا يرى فائدة ترجى من الإبقاء على بند في جدول الأعمال حتى لو لم يكن ثمة نقاش حقيقي. وقال إن الوفد نفسه الذي يطرح هذا الموضوع الآن هو الذي أبقى النقطة الأخرى في جدول الأعمال طوال الوقت، وأضاف أنه مع ذلك فبسبب أهمية النقطة، يجب أن تظل في جدول الأعمال.

927. وقال وفد فرنسا إنه يريد أن يصحح موقفه السابق بشأن هذا الأمر، لأنه أساء فهم المسألة برمتها لأنه كان يبحث فقراً خاطئاً. وقال إن عدداً من الوفود أشار إلى ذلك. واعتذر الوفد وسحب ما قاله سابقاً بشأن اعتراض وفدين في معرض رده على بيان الرئيس، وذلك لأن هذا الاعتراض كان يتعلق بمسألة مختلفة تماماً. وأكد على أهمية المواضيع المذكورة، ورأى أن الهدف من لجنة البرنامج والميزانية هو مناقشتها عند توفر الوثائق. وأكد الوفد أن لجنة البرنامج والميزانية لديها الفرصة لمناقشة

جميع هذه المسائل، وطرحها حيثما كان مناسباً. وقال إنه لذلك فهو يرى أنه يمكن التعامل مع جميع المسائل داخل لجنة البرنامج والميزانية، بما أنها بحثت العديد منها خلال الأسبوع.

928. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء فأكد لجميع الوفود أن مجموعته دائماً منفتحة بشأن مناقشة هذه المسائل. وقال إنه خلال اجتماع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، خاضت الدول الأعضاء نقاشاً مطولاً حول قيمة "المشاورات المغلقة غير الرسمية" وقال إن الزميل الموقر من مصر أدلى بتعليق حول قيمة "المشاورات المغلقة غير الرسمية". وقال إن المجموعة منفتحة في هذا الصدد بشأن إجراء "مشاورات مغلقة غير رسمية" خارج القاعة. وتطرق الوفد إلى نقطة أخرى وهي الحوكمة الجيدة، حسبما أبرزت مداخلات سابقة، وقال إنه مفهوم كبير حقاً. وقال إنه بما أن الدول الأعضاء تتعامل مع قضيتين، فإنه يوصيها بأن تستفيد من الخبرات المكتسبة في التقرير.

929. وردا على سؤال الرئيس، أكد وفد إسبانيا أن اقتراحه يقضي بوضع هذا البند في جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية في السنة التالية، بعد الاطلاع على تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وأضاف أنه ليست لديه مشكلة بشأن هذا الترتيب، لأن المسألة تتعلق بتقديم توصية بأن هذا الأمر يمكن مناقشته في السنة التالية.

930. وقال وفد البرازيل إن ليلة الجمعة ليست الوقت المناسب لمناقشة الحوكمة. وقال إن الدول الأعضاء تريد أن تناقش الوثائق في الدورة التالية، وربما قبل ذلك الوقت، على الأرجح صباح الاثنين وليس ليلة الجمعة. وأقر الوفد بأن الاقتراح الذي أدلى به وفد إسبانيا يعد اقتراحاً ينبغي للجنة أن تأخذه في الحسبان: وهو تحليل تقرير وحدة التفتيش المشتركة تحت هذا البند من جدول الأعمال. وقال إنه بما أن لجنة البرنامج والميزانية لم تتوصل إلى اتفاق في هذه الدورة، فإنه يرى أنه يمكن ترك هذا الموضوع عند هذه النقطة على أن يُناقش في الدورة التالية. وقال إن لجنة البرنامج والميزانية ستبت في الأمر في دورتها التالية حينما تنظر في وثيقة وحدة التفتيش المشتركة، ولكنها ستبقي البند في جدول الأعمال وستبقي الوثائق مطروحة على الطاولة بالنسبة للدورة التالية في سبتمبر.

931. وقال وفد مصر إنه منفتح بشأن اقتراح وفد إسبانيا، الذي وافق على المضي قدماً بشأن الصياغة، وأيضاً الإجراء المقترح في المستقبل، وأخذ تقرير وحدة التفتيش المشتركة في الحسبان. وقال إنه نظراً للوقت والساعة المتأخرة، فإنه يقترح من باب المرونة أن يدرج الموضوع في جدول أعمال الدورة التالية للجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر، وأن تدرج الوثيقتين في جدول الأعمال أيضاً. وقال إنه يأمل أن تعطي الأمانة اللجنة المزيد من الوقت في المرة القادمة لكي يتسنى للدول الأعضاء أن تعالج المسألة معالجة جديّة، وتجنب مناقشة المسألة في ساعة متأخرة كهذه.

932. وقال وفد سويسرا إنه في حالة الإبقاء على هذا الموضوع في جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية، فذلك سيكون مصطنعاً لأنه ليس ثمة مسائل معينة يتعين معالجتها. وقال إنه حسبما اقترح وفد إسبانيا، وبما أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة لن يكون متاحاً حتى نهاية السنة، يمكن إدراج هذه المسألة في جدول أعمال الدورة الثانية والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، لأن جدول أعمال اللجنة ممتلئ بالفعل في سبتمبر وقد يستوعب نقطة إضافية اضطراراً في نهاية المطاف. وقال إنه إذا كان على اللجنة أن تنتظر حتى صدور التقرير، فمن الممكن أن ينتظر البند حتى اجتماع لجنة البرنامج والميزانية التالي.

933. وردا على هذا البيان، قال الرئيس إنه حسبما فهم لا يوجد اتفاق بشأن حذف هذا الموضوع من جدول الأعمال، ولا يوجد اتفاق بشأن اعتمادها. وأوضح أن الدول الأعضاء تريد أن تناقشها. وقال إن اقتراح وفد إسبانيا، والذي أيده عدد كبير من الوفود، يعد معقولاً للغاية، ولكن لجنة البرنامج والميزانية ستتخذ قرارها بشأن الاقتراح المذكور في سبتمبر بعد مراجعة الوثائق المتاحة. وقال الرئيس إنه باعتبار الساعة المتأخرة، فإنه يوصي بأن تراجع الدول الأعضاء الوثائق في دورة سبتمبر وتعالج المسألة بجانب اقتراح وفد إسبانيا، والذي يقضي بدراسة المسألة وإدراجها في جدول أعمال الدورة التالية للجنة البرنامج والميزانية حينما يصدر تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وقال إن القرار في هذه الحالة هو أن الدول الأعضاء لا تريد أن تباشر المسألة الآن، ولكن في سبتمبر، باعتبار الساعة المتأخرة.

934. وأعرب وفد الولايات المتحدة عن تأييده للنقطة التي أعرب عنها وفد سويسرا، وهي ترحيل الموضوع إلى الدورة الثانية والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، نظرا لأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة لن يكون متاحا حتى نهاية هذه السنة. وأعرب الوفد أيضا عن رغبته في عدم مناقشة مسألة الحوكمة في سبتمبر، لأن ذلك سيكون على حساب وقت اللجنة.

935. وقال وفد هنغاريا إنه يتفق مع ما ذكره وفد سويسرا ووفد الولايات المتحدة. وقال إنه سيكرر نفس الحجة في المرة القادمة لأنه لن تُطرح على الطاولة أي عناصر جديدة عدا تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وأوصى اللجنة بأن تنتظر صدوره، وأن ترحل هذا النقاش إلى الدورة الثانية والعشرين للجنة البرنامج والميزانية. وقال إنه لا يعتقد أن اللجنة ستذهب إلى أبعد من ذلك في الدورة التالية.

936. وقال وفد إيطاليا إنه يتفق أيضا مع المداخلات الثلاث السابقة، وأوضح أن اللجنة ستخوض نفس النقاش. وقال إن اللجنة ستضيق وقتها وإن من الأجدر أن تجرى هذه المناقشة عندما يكون لدى الدول الأعضاء ما تضيفه لإثراء النقاش على نحو مناسب، وذلك لأن معظم المسائل قتلت بحثا، والتحسينات قد أجريت.

937. وقال وفد البرازيل إن اللجنة سيتوفر لديها ورقة واحدة من تقرير واحد لكي تثيري بها النقاش. وقال إنه لا يعتقد أنه في الدورة التالية للجنة البرنامج والميزانية سيتوفر للدول الأعضاء وقت أكبر مما سيكون لديها في الدورة المقبلة، لأنها مشغولة حقا. وقال إنه مع ذلك، فإن مسألة الحوكمة تعد ملحة وقال إنها لا ينبغي أن تُحذف من جدول الأعمال. وذكر ما أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية من أن اللجنة ستستعرض مسألة الحوكمة لأن العديد من المسائل المثارة عند مناقشة مشروع الميزانية تتعلق بالحوكمة. وقال إن ذلك لا يعني أنه ليس بوسع دول أخرى أن تطرح نقاط حول هذا البند في الدورة القادمة. وأكد على فكرة إجراء "مشاورات مغلقة غير رسمية" حتى سبتمبر، وفي سبتمبر، سيتعين مناقشة هذه المسألة في ضوء المستجدات على أن يكون النقاش موجزا. واقترح أن توافق اللجنة على هذا البند من جدول الأعمال، ثم تجري النقاش في دورات أخرى للجنة البرنامج والميزانية.

938. وقال وفد جمهورية إيران الإسلامية إنه حسب فهمه، فقد اقترح وفد إسبانيا أخذ تقرير وحدة التفتيش المشتركة في الاعتبار أيضا، ولم يتم تحديد أي جزء من اجتماع لجنة البرنامج والميزانية سيدرج فيه تقرير وحدة التفتيش المشتركة، ومن ثم فذلك يعد اقتراحا جديدا. وأشار إلى أن الأعضاء لن يتوفر لديها وقت كاف في خلال الدورة الحادية والعشرين لكي تنظر في الوثيقة المقدمة وتدرسها وتستعرضها. وقال إنه إذا كان لدى اللجنة وقت كاف في الدورة الحادية والعشرين للجنة البرنامج والميزانية وكانت على ثقة بأن الأمانة ستوفر وقتا كافيا للنظر في الوثائق الحالية، حينها ستتاح الفرصة للنظر عن كثب في الوثيقة التي ستقدمها وحدة التفتيش المشتركة بنهاية سنة 2013.

939. وبعد طلب توضيح من الرئيس، قال وفد جمهورية إيران الإسلامية إنه حسب فهمه، ثمة موقفان. الأول هو مناقشة الوثائق المتوفرة بالفعل. وقال إن بعض الوثائق ذُكرت في الملاحظة التوضيحية للرئيس. وأوضح أن الدورة الحادية والعشرين للجنة البرنامج والميزانية ستنتظر في الوثيقة التي لم يتوفر الوقت الكافي للجنة البرنامج والميزانية لكي تنظر فيها. وقال إن ذلك لا يعني أن اللجنة ستبت في هذه المسألة في الدورة الحادية والعشرين. وقال إن الاقتراح يقضي بالنظر فيها فقط، وأخذ الوثائق الحالية المعنية في الاعتبار، ولكن اللجنة ستستكمل النظر في الموضوع في الدورة الحادية والعشرين في 2014 حينما يصدر تقرير وحدة التفتيش المشتركة، ثم تصل إلى قرار حينها.

940. وقال وفد الكاميرون إن ما اقترحه وفد جمهورية إيران الإسلامية الموقر يعد ممكنا لأنه حل وسط بين الأمرين.

941. وعند هذه النقطة اعتمد الاقتراح.

942. وقال وفد بلجيكا إن الاقتراح يبدو مثيرا للاهتمام، ولكنه، مرة أخرى، لا يرى فائدة ترجى من خوض نفس المناقشات مرارا وتكرارا وقال إن الدول الأعضاء لا تزال لديها الوثيقة، ولكن ليست لديها وثائق وحدة التفتيش المشتركة، ولا تزال لا تعرف ما سيكون بداخلها. وقال إنه قد يكون من الأجدر تجنب هذه المناقشة برمتها على أن يعاد النظر فيها فور توفر معلومات إضافية بشأن محتوى وثائق وحدة التفتيش المشتركة.

943. وقال الرئيس إنه يتعين الوصول إلى حل وسط. وقال إنه يعي أن المجموعات المختلفة لديها مواقف مختلفة. مجموعة تريد أن تحتفظ بالموضوع وأخرى تريد أن تؤجله. واقترح أخذ استراحة وإتاحة الفرصة للدول الأعضاء لكي تناقش الأمر إذا أرادت، لأنه لا يرى أي سبيل للمضي قدما. وقال إنه باعتبار الساعة المتأخرة، فإنه يطلب إلى الأمانة أن توضح ماذا سيحدث في حالة عدم الوصول إلى اتفاق.

944. وردا على هذا السؤال، قال المستشار القانوني إنه في حالة عدم الوصول إلى تسوية في هذا الشأن، سيكون منوطا بالدول الأعضاء أن تقرر بشأن ما إذا كانت المسألة سيعاد النظر فيها في سبتمبر أو في الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية.

945. وأوضحت الأمانة أن لجنة البرنامج والميزانية قررت تأجيل النقاش حول مسألة الحوكمة إلى الدورة الحادية والعشرين للجنة البرنامج والميزانية المقرر انعقادها في سبتمبر 2013.

946. وطلب المستشار القانوني أخذ الكلمة لكي يوضح بعض الأمور بشأن رده على السؤال الذي طرحه وفد ألمانيا أثناء مناقشة البند المتعلق بالمكاتب الخارجية، لأن بعض الوفود طلبت إليه توضيح ما قاله. وأخبر اللجنة بأنه قد تبين أن على الأقل وفد واحد فهم أنه قال إن توقيع الويبو اتفاقات بشأن المكاتب مع الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية قبل إرسالها إلى لجنة التنسيق يعد مخالفا للمادة 4.12 من اتفاقية الويبو. وأوضح أن ما قاله تحديدا هو أن الأمانة وقعت اتفاقا مع جمهورية الصين الشعبية، واتفاقا مع الاتحاد الروسي، وأن الاتفاقين سيرسلا إلى لجنة التنسيق لكي تعتمدهما في سبتمبر، على غرار الممارسات السابقة. وقال إن كل من الاتفاقين ذكر أنه لن يدخل حيز التنفيذ إلا بعد موافقة لجنة التنسيق. وقال إن هذا بالضبط ما تم بخصوص الاتفاق مع حكومة البرازيل، وأيضا بخصوص الاتفاق مع حكومة سنغافورة. وأردف قائلا إن هذا بالضبط ما فعلته الأمانة بخصوص اتفاقات أخرى ليست بالضرورة تتعلق بتأسيس مكاتب الويبو. وأكد المستشار القانوني أن توقيع الأمانة للاتفاقات قبل أن تعتمدها لجنة التنسيق رسميا يعد ممارسة راسخة تؤكد عليها لجنة التنسيق باستمرار.

947. وشكر الرئيس المستشار القانوني وقال إن السؤال الذي طرحته إسبانيا على المستشار القانوني يشير إلى أنها بالفعل ممارسة راسخة، ولكن هذه الممارسة الراسخة تعد مخالفة لصيغة المادة، وأجاب المستشار القانوني أنها على الرغم من ذلك فهي ممارسة راسخة. ومن ثم، انتهى الرئيس إلى أنه رغم أنها ممارسة متبعة، إلا أنها مخالفة للصياغة الحرفية للمادة. وقال الرئيس إن توضيح المستشار القانوني سيدرج في السجل.

948. وقال وفد تركيا إن هذا الاجتماع رسمي، ولكنه يتحدث بصفته الشخصية، وكشخص اعتباري أيضا، وقال إنه لم يفهم ذلك عندما استمع إلى المستشار القانوني في وقت سابق في الصباح. وأوضح أن ما فهمه هو أنه، سواء اتفقنا أم لم نتفق، فإن المستشار القانوني يريد أن يقول إن الممارسة الراسخة لطالما وافقت عليها لجنة التنسيق.

949. إن لجنة البرنامج والميزانية قررت تأجيل مواصلة النقاش حول هذا البند إلى الدورة الحادية والعشرين للجنة المقرر عقدها في سبتمبر 2013.

البند 8: اعتماد ملخص القرارات والتوصيات

950. استند النقاش إلى الوثيقة WO/PBC/20/7 Prov.

951. قرأ الرئيس نص القرارات والتوصيات الصادرة عن الدورة الحالية والواردة في الوثيقة WO/PBC/20/7 Prov.

952. إن لجنة البرنامج والميزانية اعتمدت مضمون الوثيقة WO/PBC/20/7.

البند 9: اختتام الدورة

953. اختتمت الدورة.

[يلي ذلك المرفق]